الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص نظم سياسية مقارنة

من إعداد:
بن بختي عبد الحكيم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د. بن نعمية عبد المجيد

لجنة المناقشة

أ. د. محمد بوسلطان	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيـــــــــسا**
أ. د. عبد المجيد بن نعمية	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مشرفا ومقررا**
د. بومـــــدين بوزيـــــد	**أستاذ محـــــــاضر**	**جامعة وهران**	**عضـوا مناقشا**

السنة الجامعية
2008 - 2009

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلمَ لَنَا إلاّ مَا عَلّمْتَنَا إنّكَ أنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ)

سورة البقرة، الآية 32.

شـــــــكر وتقـــــــــــدير

أوجه شكري وامتناني، إلى من لا تسعه كلمات الشكر ولا عبارات الإمتنان، إلى صاحب الفضل في هذا العمل بعد الله عزّ وجل، إلى من علمني الصبر، والإجتهاد لبلوغ المعالي، إلى الأستاذ الدكتور "عبد المجيد بن نعمية" حفظه الله، وأدام عليه موفور الصحة والعافية.

شكري وامتناني إلى السادة الأفاضل: الأستاذ الدكتور "محمد بوسلطان"، والدكتور "بومدين بوزيد"، أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وإثرائها بأفكارهم، وآرائهم، وملاحظاتهم النيّرة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام، "بونوار بن صايم، عمار جفال، عبد القادر بن حمادي، محمد شلبي، محمد قادري،" على ما قدموه لي من دعم ونصح أثناء إعداد هذه المذكرة.

شكري وامتناني إلى أخي وصديقي "طاجين عكاشة" الذي ساعدني بما يملك من قدرات لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى القائمين على مكتبة كلية الحقوق بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ومكتبييها على مساعدتهم، وجزيل صبرهم.

وإلى كل من قدم لي نصحا أو جاد علي برأي أثناء إنجاز هذا العمل.

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من أدين لهما بنجاحاتي، إلى والديا الكريمين، أطال الله عمرهما، ورزقهما الصحة والعافية.

وإلى إخوتي؛ عبد الكريم، سمير، كريمة، نجاة، محمد، وحمزة.

قائمة المختصرات

AAA	Alianza Anticommunista Argentina	التحالف الأرجنتيني لمناهضة الشيوعية
AIS	Armée Islamique du Salut	الجيش الإسلامي للإنقاذ
ARI	Afirmacion para Republica Igualitario.	الخيار من أجل جمهورية المساواة
CC	Coalicion Civica	التحالف المدني
FFS	Front des Forces Socialistes	جبهة القوى الاشتراكية
FIS	Front Islamique du Salut	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
FLN	Front de Libération Nationale	جبهة التحرير الوطني
FNA	Front National Algérien	الجبهة الوطنية الجزائرية
FREPASO	Frenté Pais Solidario	جبهة البلد المتضامن
FV	Frenté para la Victoria	حزب جبهة النصر
GPRA	Governement Provisoire de la Republique Algerienne	الحكومة الجزائرية المؤقتة
MCB	Mouvement Culturel Berbére	الحركة الثقافية البربرية
MDA	Mouvement pour la	الحركة من أجل الديموقراطية في

	Democratie en Algerie	الجزائر
MFR	Movimiento Federal Recrear	حركة الإنعاش الفيدرالي
MIA	Mouvement Islamique Armé	الحركة الإسلامية المسلحة
MR	Mouvement de la Renaissance	حركة النهضة
MRN	Mouvement pour la Réforme Nationale	حركة الإصلاح
MSP	Mouvement de la Société pour la Paix	حركة مجتمع السلم
PJ	Partido Justicialista	حزب العدالة البيروني
POS	Political Opportunity Structure	بنية الفرصة السياسية
PRA	Parti du Renouveau Algerien	حزب التجديد الجزائري
PT	Parti des Travailleurs	حزب العمال
RCD	Rassemblement pour la Culture et la Democratie	التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية
RND	Rassemblement National Démocratique	التجمع الوطني الديموقراطي
UCR	Unión Cívica Radical	حزب الاتحاد المدني الراديكالي

مقدمة:

تعتبر المعارضة السياسية أحد النظم الفرعية المهمة داخل النظام السياسي، التي ارتبط ظهورها بنشأة السلطة في المجتمعات الإنسانية، إلا أن المعارضة السياسية بمعناها الحديث ترتبط على نحو محدد بتطور النظام الحزبي التنافسي الليبرالي البرلماني، الذي تحولت فيه الكتل والأجنحة التمثيلية إلى أحزاب، مع ذلك وبالرغم من العلاقة بين دراسة الأحزاب والمعارضة السياسية، إلا أنه عادة ما يتم طرق موضوع المعارضة السياسية كمتغير مستقل في حد ذاته، على اعتبار أن المعارضة أوسع من أن تحصر في النظام الحزبي للنظام السياسي، فالتحول السياسي الذي عرفته بولونيا مثلا، لم يكن تحت غطاء نظام حزبي، على الرغم من أنه يُصنف ضمن تنظيمات المعارضة السياسية، حيث كان له الدور الأكبر في التحول السياسي الذي حصل في بولونيا، وعليه فدراسة المعارضة السياسية أوسع من دراسة نظام حزبي لنظام سياسي معين، ثم إن ربط التحول السياسي بالمعارضة أكثر تفسيرا، وأكثر علائقية للتعبير عن أطوار العملية السياسية وارتباطاتها.

مبررات اختيار الموضوع:

تتميز جميع المجتمعات الحديثة التي أرست قواعد نظمها السياسية، وأقامت الدولة الوطنية فيها، بهامش معارضة، سواء كان لهذه المعارضة السياسية إطار قانوني يخولها الحق في ممارسة وظيفتها، أم مجالا غير مؤسس، ونظرا لأهمية المعارضة كنظام فرعي داخل النظام السياسي، تم اعتماده من قبل العديد من المفكرين والدارسين، كأساس ومؤشر مهم في تقسيم الأنظمة السياسية بين ديموقراطية وشمولية. لا يمكن فهم المعارضة السياسية كمتغير مهم في النظم الديموقراطية، دون إدراك أهمية وقيمة الهدف، الذي من أجله يتم تمتيع المعارضة بحقها الدستوري والسياسي في العمل، وإحاطة ذلك الحق بالضمانات القانونية والتشريعية، فالمعارضة السياسية إنما تهدف إلى صون الحياة السياسية من الاضطراب ومدها بأسباب الاستقرار، وبهذا المعنى تصبح المعارضة السياسية قوة توازن ضرورية في المجال السياسي، بوصفه مجالا عموميا، وليس عبئا على السلطة ومهددا لاستقرارها.

والمعارضة إذ تعتبر قوة توازن في المجتمع، فلأنها تنهض بواحد من أهم الأدوار في صناعة الاستقرار في المجتمعات الإنسانية الحديثة، والمقصود به التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية، ومن خلاله تحقيق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسية، وفي صنع القرار.

علاوة عن الحاجة السياسية للمعارضة، يفترض في كل معارضة سياسية أن تستمد شرعيتها من وجود حاجة اجتماعية إليها، فضلا عن الحاجة السياسية التي سبق ذكرها، اعتبارا من أن تحقيق التوازن، والاستقرار في المجال السياسي وقف على مدى النجاح في الانطلاق من حاجة اجتماعية ملحة، فليس في وسع أي معارضة أن تكتفي من الشرعية بما يقدمه لها القانون من حق الكينونة، والعمل لمجرد أن التشريعات السارية تكفل ذلك الحق، ذلك أن هذه الضمانات القانونية على أهميتها لا تستطيع أن تصنع معارضة سياسية، إذ لا يتوافر لهذه المعارضة ما يبررها في السياق الاجتماعي، هذه الحاجة هي ضرورة تمثيل قوى المجتمع من طبقات وشرائح اجتماعية، وفئات والتعبير عن مصالحها في المجال السياسي، وإذ تقدم المعارضة نفسها عادة بأنها القوة المؤهلة لتمثيل الشعب والتعبير عن مصالح الجماهير، فهي تستغل في الوقت نفسه موقع المعارضة الذي تحتله كي تنتج خطابا سياسيا احتجاجيا ويوتوبيا، قادرا على فتح توترات أو ثورات اجتماعية مع النخب الحاكمة، والسلطة السياسية.

إن نواة التحول السياسي تنبعث من لدن المعارضة السياسية، فإذا كانت النظم السياسية حسب المنظور الأرسطي مثل الطبيعة تخشى الفراغ، فإن المعارضة السياسية هي التي تستطيع أن تملأ هذا الفراغ الناجم عن وجود سلطة منفصلة عن المجتمع، وفي جميع الأحوال، تحتاج المعارضة السياسية للحفاظ على الصورة الاعتبارية التي لدى الجمهور عنها، بوصفها البديل السياسي للسلطة القائمة، إلى أن تقدم الأدلة السياسية، والفكرية، والأخلاقية على أهليتها لتكون البديل، أو لتضغط على النخبة السياسية من أجل الوصول إلى مخرجات معينة، تعيد النظر في الأوضاع، والقرارات، والبرامج السابقة، مما يدفع النظام إلى مسار من التحول السياسي.

وعليه سعت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على العلاقة بين المعارضة والتحول السياسي، بما يبسط هذه العلاقة ويفسر تجليات التأثير والتفاعل، وظروفه، وأسبابه ونتائجه، وقد تم اعتماد الجزائر والأرجنتين كحالتين للدارسة للأسباب التالية:

أولا: باعتبارهما عرفتا نفس فترة التحول السياسي في نهاية عقد الثمانينيات.

ثانيا: باعتبار الجزائر والأرجنتين دولتين من دول العالم الثالث، التي لا يزال ممكنا فيهما دراسة علاقة المعارضة بالتحول السياسي، لجدة التحول من جهة، ولأهميته كمرحلة مهمة في تاريخ الأنظمة السياسية، إذ تمثل المرحلة التحولية لهذه الأنظمة، الانتقال من نمط معين ساد لعدة عقود، ساعدت على قيامه أوضاع داخلية ودولية، إلى نمط آخر مغاير فرضه تراكم قيم معينة لدى شعوب هذه الدول من جهة، وإلى ضغوط البيئة الخارجية من جهة أخرى، وعليه فهذا التحول سيكون مربوطا بنوع البرامج والبدائل المقدمة من قبل المعارضة من جهة وبضغوطات القوى الخارجية.

ثالثا: اعتبار أن الجزائر والأرجنتين تنتميان إلى نظامين إقليميين مختلفين، بما يعني اختلاف القيم، واختلاف الرواسب، واختلاف الثقافة السياسية، واختلاف التأثيرات الخارجية ولو جزئيا، بما يسمح للدراسة الوقوف على نمط العلاقة بين المعارضة والتحول السياسي من خلال نموذجين مختلفين عرفا التحول في الفترة الزمنية ذاتها.

التعريف بالموضوع:

مند الإعلان عن النظام الدولي الجديد في مطلع التسعينات، عرف العالم في نظمه السياسية تحولات سياسية كثيرة، ساعدت على تغيير الأدوار، والأبنية، والهياكل داخل العديد من الأنظمة السياسية، خاصة منها الأنظمة الشمولية، نظرا لتأثيرات البيئة الخارجية والوضع الدولي، الذي فرض التنميط السياسي القائم على مقرطة الأنظمة السياسية، الأمر الذي دعا إلى مراجعة العديد من الأوضاع والمواقف السابقة، كتهميش المعارضة، وعدم الاعتراف بها، بالمقابل فإنه بالرغم من أن العديد من الأنظمة السياسية لم تكن تعترف بالتعددية السياسية(الجزائر، العراق، تونس) إلا أن المعارضة كانت قائمة وحاضرة في العديد من المناسبات، سواء بشعاراتها أو بخطبها السياسية المناهضة، أو بانتقاداتها السياسية تجاه مواقف النظام ومخرجاته، وعليه فالوضع

الدولي ساهم في مراجعة الأدوار داخل النظم السياسية، وفتح مجال الحراك السياسي للمعارضة، لتنشط وفق الإطار القانوني الذي يكفل حقوقها ويحدد التزاماتها، سواء بتقديم بدائل أو مطالب لترشيد الحكم مع بقاء النخبة نفسها، أو بالعمل على تغيير النخب السياسية الحاكمة التي تآكلت شرعيتها، بما يقود في كلا الحالتين إلى مسار للتحول السياسي، بمعنى أنه سواء بقيت النخبة ذاتها أم تغيرت، فإن النظام السياسي في ظل توسيع هامش حراك المعارضة، يصبح خاضعا لآليات جديدة, ولمتغير مهم في مسار التحول كان مغيبا من قبل هو"التنافسية"، مع ذلك يعترض عمل المعارضة العديد من المشاكل والصعوبات، ذلك أن المعارضة هي الأخرى يجب أن تستوفي شروطا محددة مؤهلة لقيادة التحول السياسي.

بالرغم من إصرار الديموقراطيات الغربية على الدور المهم، الذي تلعبه المعارضة كقوة في النظام السياسي، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يلاحظ أو يعزل عن بقية الأدوار والمؤثرات، ما لم يحضى بدراسة تفسيرية، تعمل على تفكيك الظاهرة السياسية إلى متغيرات عديدة، ثم ربط هذه المتغيرات وفق عدة مستويات بالظواهر، والمتغيرات التابعة لها، بما يسمح بالوقوف عند أهمية كل متغير في العملية السياسية، وعليه فدراسة المعارضة، كبنية وكدور يسمح بالوقوف على إسهام المعارضة في العملية السياسية أولا، ثم في التحول السياسي إن كان لها ذلك، ثم مستويات هذا التأثير ومجالاته، ثم شروطه وأخيراً نتائجه وانعكاساته و مساراته.

إن دراسة التحولات السياسية في الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، عادة ما ينظر إليها على أنها وليدة ضغوط خارجية، مع ذلك فالنسق السياسي أيا كان، محكوم كذلك بضغوط داخلية، وعليه فدراسة التحول السياسي يجب أن تحضى بإشراك المتغيرات الداخلية في الدراسة، بالقدر الذي تحتله الضغوطات الخارجية في أدبيات التحول السياسي.

من هذا المنطلق تبدأ الدراسة بتحديد الإطار الذي ينظر إلى المعارضة السياسية فيه، والهدف الذي يدعو إلى تمكين المعارضة من ممارسة نشاطها، ثم دراسة أسباب الحاجة إلى المعارضة السياسية، فالدراسة إذن تحاول في شقها النظري، الإحاطة باصطلاحي الدراسة "المعارضة والتحول السياسي" عن طريق عرض أهم

التعاريف، والخصائص، والوقوف عند أهم إسهامات الأدبيات السياسية في الموضوع، ثم علاقة المعارضة كمتغير مستقل داخل النظام السياسي بالتحول السياسي كمتغير تابع، قبل الوقوف على نماذج معينة لاستقراء هذه العلاقة بصيغة مقارنة، حيث تم اعتماد الجزائر والأرجنتين كحالتين استرشاديتين في الدراسة لتفسير العلاقة ومستويات التأثير فيها، سبلها، دوافعها ثم نتائجها.

ونظرا للتقارب الزمني الكبير بين تجربتي التحول في الجزائر والأرجنتين، فإن الدراسة ستركز على الفترة الزمنية الممتدة بين 1989 و 2007، مع التأكيد على أن ذلك لا يمنع من تتبع بعض الارهاسات التاريخية، والروافد الفكرية لنشاط المعارضة قبل 1989، في مسعى للوقوف على مستوى التطور الحاصل على مستوى الأفكار، ثم على مستوى الممارسة السياسية.

أدبيات الدراسة:

على الرغم من أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر كل الدراسات، والبحوث التي أجريت بخصوص المعارضة السياسية والتحول السياسي، إلاّ أن من أهم الأدبيات السياسية في هذا الشأن نذكر: دراسة "مورتن كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة، سامي عادل، أيضا دراسة "عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي" و دراسة " Barbara Epstein"بعنوان "الاحتجاج السياسي والثورة الثقافية , *political protest and cultural revolution*" ، و" David Norton" في الديموقراطية والتطور الاخلاقي, *democracy and moral development*" و دراسة Hans Haverkamp & Neil Smelser, التحول الاجتماعي والحداثة *Social change and modernity*" ودراسة "Mark Baldassare" المعنونة بـ متى تسقط الحكومات", *When government fails*" إضافة إلى دراسة "Robert Dahl" بعنوان مستقبل المعارضة في الديموقراطيات *l'avenir de l'opposition dans les democracies* " إضافة إلى دراسات أخرى للعديد من المفكرين السياسيين المعاصرين أمثال William Quandt, Guillermo O'Donnel,& David Altman,& Ronald Inglehart إلا أن اللافت في أغلب الدراسات، أن موضوع المعارضة عادة ما يدرس كمتغير منفصل

عن الارتباطات والعلاقات الممكنة، إذ يتم دراسة أزمة المعارضة، كجزء من دراسة أزمة النظام السياسي ككل، إضافة إلى ذلك، تدرج العديد من الدراسات موضوع المعارضة ضمن دوائر البحث في موضوع الأحزاب السياسية، مما يقصي بعض التنظيمات المدنية، كالنقابات مثلا والتي لا أن تنضوي ضمن دراسات الأحزاب السياسية.

أما عن موضوع التحول السياسي فإنه على العكس من موضوع المعارضة، نجده يحضى باهتمام العديد من الدارسين، فقد شكل حدث الإعلان عن قيام نظام دولي جديد، بداية مراجعة الأسس، والمرجعيات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية في العالم، ليفتح المجال واسعا أمام مقرطة الأنظمة السياسية الشمولية، بما جعل موضوع التحول السياسي من بين المواضيع الأكثر تداولا في الأدبيات السياسية، بما في ذلك عن حالتي الجزائر والأرجنتين، ومن بين أهم ما كتب في الموضوع نذكر دراسات "أحمد المنيسي"، و" نيفين عبد المنعم مسعد"، و"ثناء فؤاد عبد الله"، و"إسماعيل قيرة" عن التحولات الديموقراطية في الوطن العربي"، و"صامويل هانتغتون .S Huntington"، "الموجة الثالثة"، ودراسات " Guillermo O'Donnel"، و"Jo Fisher"، و" Nicolas Shumway"، وفي السياق ذاته تحاول هذه الدراسة الوقوف على العلاقة بين متغيرين على قدر كبير من الأهمية في حركية النسق السياسي، وهما المعارضة السياسية والتحول السياسي.

الإشكالية:

إن الحركية السياسية التي أضحت النظم السياسية تعرفها مند نهاية الثمانينيات، ولدت أفكارا ومجالات جديدة للدراسة، فزاد الاهتمام بدراسة حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، التحول السياسي، المعارضة، التحول الديمقراطي، والتي وإن كان يراد بها وضع تأصيل فكري، ومعرفي للممارسة السياسية، والسعي إلى محاولة التنميط السياسي في عصر العولمة، إلا أنها بالمقابل تنم عن وجود غموض في الرؤى، ومن أهم هذه الأفكار التي تطرح جدلا سياسيا وثقافيا، هي تعدد الأنساق الثقافية والاجتماعية، بما يحول دون وضع مقاربة شمولية لدراسة هذه المتغيرات، والعلاقة

بينها، ومن خلال هذا البحث ستحاول الدراسة الوقوف على أحد هذه الجوانب المتمثلة في العلاقة بين المعارضة والتحول السياسي.

إن مشكلة العلاقة بين متغيرين وسط العديد من المتغيرات، لهي مشكلة تتطلب عزل جميع المؤثرات، وتفكيك الأبنية للوقوف على حدود تأثير كل منها، وكذا على اتجاه الارتباطات بين مختلف الأنساق الفرعية في النظام السياسي، وفي هذا البحث سأحاول أن أتناول إشكالا جزئيا في مؤثرات العملية السياسية، يتعلق الأمر بعلاقة التحول السياسي بالمعارضة، بمعنى دور المعارضة في مسار التحولات السياسية، ومدى إسهام هذا المتغير دون غيره في هذه العلاقة، على اعتبار أن التحول السياسي متغير تابع يخضع لارتباطات أخرى موازية كالبيئة الخارجية، الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، الثقافة السياسية، والبنية الاقتصادية.

وعليه تدور الإشكالية الرئيسية حول ما مدى تأثير المعارضة في مسار التحول السياسي، في كل من الجزائر والأرجنتين، وما هي انعكاسات هذا التحول على مركز المعارضة، وأساليب عملها؟ وتنضوي تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- هل أثر ظرف إعلان التحول على مآلات العملية؟
- هل كانت المرحلة مناسبة للدخول في مسار التحول؟
- هل تم الإعلان عن التحول كآلية أم كهدف؟، وما هي مآلات النهجين من خلال النموذجين؟
- هل يمكن للنظام السياسي أن يعرف عملية التحول السياسي دون وجود فعلي للمعارضة؟
- ماهي الشروط اللازمة التي تسمح للمعارضة السياسية أن تقود عملية التحول السياسي ؟
- إلى أي مدى يمكن أن تتميز تأثيرات المعارضة السياسية عن باقي المتغيرات في عملية التحول السياسي؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء التساؤلات السابقة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية، التي تساعد على رسم المحاور التحليلية الأولية، وهي كالآتي:

- كلما زاد نضج المعارضة، ووضوح برنامجها، كلما زاد دورها في عملية التحول السياسي.
- تختلف مستويات التحول السياسي باختلاف حدة ضغط المعارضة، وسبل تعبيرها عن البدائل السياسية.
- كلما زاد النشاط السياسي للمعارضة، كلما زادت رشادة التحول السياسي.
- يرتبط إسهام المعارضة السياسية في عملية التحول السياسي، بتراجع تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية.

منهجية الدراسة:

تعتمد دراسة العلاقة بين متغيرين منفصلين بالدرجة الأولى على الدراسة الاستكشافية التفسيرية، ذلك أنها أولا تهدف إلى كشف هذه العلاقة ومستوياتها، ثم تفسير الارتباطات بين مختلف الظواهر، من خلال دراسة نماذج وحالات مختلفة للوصول إلى تعميم نتائج العلاقة، ولو بصورة جزئية لما للعلوم الإنسانية من خصوصيات تحول دون الوصول إلى مقاربات كلانية، وعلية تم التوفيق بين منهجي دراسة حالة، والمنهج المقارن في دراسة العملية السياسية؛ منهج دراسة حالة للوقوف عند خصائص الارتباطين المعارضة والتحول السياسي في كل نظام، أما المنهج المقارن فلدراسة ومقارنة العلاقة بين المتغيرين، على اعتبار النموذجين من نظامين إقليميين مختلفين، علاوة عن ذلك، تم اعتماد الاقتراب النظمي باعتباره الإطار التحليلي الأنسب لدراسة الأنظمة، والأنساق السياسية الفرعية، و لدراسة المنتظمات السياسية ككل، حيث يزود الدراسة بالآليات المناسبة لفهم أطوار العملية السياسية من جهة، كما يسمح بتجاوز الدراسات المؤسسية القانونية إلى دراسة التفاعلات، ومختلف الارتباطات السياسية. وبالموازاة مع ذلك تم اعتماد الاقتراب الوظيفي الذي فرضته ضرورة دراسة المعارضة السياسية دراسة وظيفية؛ كدراسة وظيفة تجميع المصالح والتعبير عن البدائل.

وتتوزع أبحاث الدراسة إلى ثلاث فصول، إذ تم في الفصل الأول التفصيل في الجانب النظري لمفهومي المعارضة والتحول السياسي، بما في ذلك شروط الارتباط بينهما، أما الفصل الثاني فتناول تأثير المعارضة في عملية التحول السياسي في كل من الجزائر والأرجنتين، إذ تم في سبيل ذلك تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث جاء في أولها طبيعة التركيبة السياسية في النظامين السياسيين الأرجنتيني والجزائري، كمسعى لتوضيح خارطة الفواعل السياسية، ثم عوامل التحول السياسي، وفي المبحث الثاني تم تناول إسهام المعارضة في عملية التحول السياسي، ليتم في المبحث الثالث دراسة علاقة المعارضة بمسار التحول السياسي في الجزائر والأرجنتين، فكان بذلك الفصل الثاني رسما للفواعل والتركيبة السياسية، ثم لأداء المعارضة وأثرها على التحول.

أما الفصل الثالث فكان لدراسة انعكاس التحول السياسي على المعارضة، وتم تناول صيغ التوازنات الجديدة داخل النظامين كمبحث أول، أما المبحث الثاني فكان لدراسة التكيف السياسي للمعارضة في مرحلة التعددية، للوقوف خاصة على أثر التحول على البنية التنظيمية والفكرية للمعارضة، وكان المبحث الثالث عبارة عن خلاصة لتقييم دور المعارضة في بناء المؤسسات السياسية التعددية، للوقوف على مستوى الارتباط بين المعارضة والتحول السياسي، من خلال نموذجي الدراسة، وللوقوف أخيرا على الأسباب الرئيسية لضعف الارتباط أو شدته بين المعارضة والتحول السياسي في كل من الجزائر والأرجنتين.

المبحث الأول: المعارضة السياسية:

تكتسي الدراسة النظرية لمفهوم المعارضة أهمية بالغة باعتبارها الموضوع المحوري للدراسة، خاصة وأن موضوع المعارضة، يرتبط بالعديد من المستويات، والبنيات السياسية، الأمر الذي يفرض ضرورة الوقوف على مفهوم المعارضة في مختلف الأدبيات السياسية، وكذا الوقوف على أنواع المعارضة، والمتغيرات المسؤولة عن تقسيماتها.

المطلب الأول: ماهية المعـــارضة:

الاعتراض أو المعارضة، والاختلاف أو المخالفة، ظاهرة إنسانية من لوازم المجتمع الإنساني،[1] فحيثما وجد الإنسان في جماعة، لا يخلو ذلك الاجتماع من تباين وجهات النظر تجاه كثير من الأمور، التي ينظر إليها على أنها من المضار أو من المصالح، فالاختلاف في الرأي من سنن البشر، إذ يقول تعالى:" وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَاسَ أُمَّـةً وَاحِدَةً ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِين"،[2] على هذا الأساس فإنه ليس من السهل أو اليسير تعريف المعارضة السياسية، أو تحديد وتشخيص سماتها بشكل دقيق وواضح، السبب في ذلك يعود إلى اختلاف المفهوم بين طرف وآخر، تبعا للإطار السياسي، أو للمرجعية الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية، وكذا إلى تنوع أشكال التنظيم، والوحدات السياسية التي تمثل المعارضة، الأمر الذي فسح المجال واسعا أمام تعدد التعريفات.

المعنى اللغوي: تعني المعارضة لغويا المباراة والمدارسة، وعرض له الشيء في الطريق، أي اعترض يمنعه من المسير، والمعارض من الإبل العلوق، وهي التي ترأم بأنفها وتمنع درها[3]، وفي الأساس بعير معارض لا يستقيم في القطار يمنة ويسرة، وعارض الكتاب، قابله بكتاب آخر، وعارض الطريق أخذ طريقا آخر، فالتقيا، ومنه الحديث أن النبي

---

[1]- محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" رؤى، العدد، 10 (جانفي 2001)، ص.17.
[2]- سورة هود، الآية 118.
[3] - الدّر : الحليب.

صلى الله عليه وسلم عارض جنازة أبي طالب، أي جاءها في بعض الطريق، ولم يتبعها من منزله،[1] وذكر لفظ العارض، بمعنى المانع، والحائل الذي يمنع القاصد عن مراده.[2]

المعنى الاصطلاحي: المعارضة: جماعة سياسية تسعى إلى تغيير الحكومة وسياساتها.[3] وهي تعبير عن الجماعات، والأحزاب السياسية التي تمثل الأقلية،[4] ويشير المعنى الاصطلاحي عادة إلى نمطين مختلفين من التنظيم،[5] أما النمط الأول؛ فيدل على الرقابة ومراجعة الأغلبية،[6] وهو المعمول به في ظل الأنظمة التي تتمتع فيها المعارضة بإطار قانوني يكفل حقوقها،[7] أما النمط الثاني، فيحتوي الجماعات السياسية التي تنأى بنفسها عن أنماط التكيف مع النسق السياسي، وترفض المشاركة في أنشطته المختلفة، وتحاول من خلال مشروعها البديل، الوصول إلى السلطة، وهي تتميز بعدم توفرها على إطار حقوقي، أو مركز قانوني، يكفل لها هامش الحراك الضروري.[8]

فالمعارضة بمعناها الاصطلاحي، تعبر عن كل الفواعل التي تأتي كرد سياسي طبيعي على واقع الحياة السياسية، لأي نظام سياسي كان، بغض النظر عن طبيعته، بما يعني أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إيجاد نظام سياسي بدون معارضة سياسية،[9] وعليه فالمعارضة السياسية بما تحمله من مضمون تنافسي، مصطلح حديث نسبيا؛ إذ لا يتجاوز ظهوره في العالم قرنين من الزمان.[10]

أما عن المعارضة كمفهوم مجرد من أبعاده التنظيمية الحديثة، فإن ظهوره اقترن إلى حد كبير مع ظهور السلطة السياسية، وفي هذا الشأن يعد "سقراط" من بين أقدم المعارضين

---

[1] - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، جزء 5 (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1306هـ)، ص ص.51.52

[2]- أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط.3، جزء 1 (بيروت: دار صادر، 1994)، ص.179.

[3]- David Robertson, A Dictionary of modern politics, 2°ed (London: Europa Publication Limited, 1993), pp. 357.358.

[4] -Yves Lacoste, Dictionnaire de géopolitique(Paris: Flammarion, 1995), p.1699.

[5] - عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.113.

[6]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، ص.48.

[7] -Yves Lacoste, Op. Cit., p.1699.

[8]- David Robertson, Op. Cit., p.357.

أنظر أيضا: عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.113.

[9]- David Robertson, Op. Cit.,pp.357.3.58

[10] - رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديموقراطيات الغربية، ترجمة، أحمد يعقوب مجذوبة، ومحفوظ الجبوري (الأردن: دار البشير، 1996)، ص.79.

السياسيين، لأنه ناقش كفيلسوف، حقيقة معارضة، ومخالفة للمنطق السياسي السائد لوجود العالم، والإنسان، والدولة، كما أن تعاليمه كانت تقر بأن آلهة الدولة كانت آلهة مزيفة، وهكذا انتهى به المطاف إلى الإعدام، بتهمة زعزعة سلطة الدولة.[1]

واستمرت المعارضة على هذا النحو فكانت عند أغلب الفلاسفة الرفض الشامل للسلطة السياسية، وأساليب تنظيمها.[2] لكن مع تراكم القيم المشكلة للثقافة السياسية الديموقراطية عرف أسلوب المعارضة تطوراً لافتاً، فبعدما كانت المعارضة في كل تجلياتها من مظاهرات، واحتجاجات، وثورات تشكل عملا سياسيا متطرفا، غالبا ما يطعن في شرعية التنظيمات السياسية ومؤسساتها في أنظمة القرون الوسطي، أصبحت المعارضة السياسية تمثل ركيزة ضرورية من ركائز الممارسة الديموقراطية الداعمة لشرعية النظام.[3]

وإذا كان تعريف المعارضة السياسية يخضع لمتغير الزمن في ضبط خصائصه، فإنه في الوقت نفسه، يخضع لمتغيري النسق السياسي، والرافد الفكري، فواقع وتعريف المعارضة في النظم الليبرالية، يختلف عنه في النظم الشمولية، وعنه في الفكر السياسي الإسلامي، بالقدر الذي تختلف فيه علاقة السلطة بالمعارضة السياسية في كل منظومة.

2.1.1 المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي:

إن حق وحرية الكلمة في أي زمان ومكان، ما هي إلا نتيجة طبيعية لحرية الرأي والعدل والمساواة،[4] وبالتالي فإذا استقامت حرية الرأي في أمة من الأمم، أو سادت حرية الكلمة، فلا بد أن يتبع ذلك نوع من المعارضة.[5]

يعتبر مفهومي الخلاف والاعتراض، من أعقد القضايا التي أثرت في مناهج التفكير ومدارسه في الفكر السياسي الإسلامي،[6] كما أن الاختلاف في القضايا السياسية، وأساسا في

---

[1]- مورتن كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة، سامي عادل (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970)، ص. 26.

[2]- أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة، علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد، ج.1، ط. 2(بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977)، ص.46.

[3] - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.80 .

[4] - David L. Norton, Democracy and Moral development: A politics of virtue (Berkeley: University of California Press, 1991), p.61.

[5] - نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص.334.

[6] - محمد المستيري، المرجع السابق، ص.17.

مبحث الإمامة،[1] كان السمة الأكثر تواترا فـي أغلـب الأدبيـات الفكريـة الإسـلامية،[2] "فـأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية، مثلما سل على الإمامة، في كل زمان."[3]

وقد اكتسى لفظ المعارضة فـي ذلـك كلـه أهميـة بالغـة فـي كتابـات الفكـر السياسـي الإسلامي، ويرى "المودودي" في هذا الشـأن، أنـه بـالرغم مـن أن القـرآن محفـوظ ، والسـنة النبوية، والوقائع عن أعمال الخلفاء الراشـدين، وآراء المجتهـدين كلهـا مدونـة وموجـودة فـي الكتب، إلا أن اقتباس القواعد وترتيبها وإبرازها، بما في ذلك مكانة المعارضة السياسية، فـي صورة قواعد وضوابط قانونية، أمر في غاية الصعوبة.[4]

يعتبر"الماوردي" من أوائل الدارسين لموضـوع المعارضـة، فهـو مثلا حينمـا يـورد شروط الإمامة يقول:"فعلى كافة الأمة تفويض الأمور العامة إليه، من غير اقتيات عليـه، ولا مُعارَضة له، ليقوم بما وكَل إليه من وجوه المصالح، وتدبير الأعمال"،[5] وقال عندما تكلم عن اختصاص بعض الوزراء، وما يكلفهم به الخليفة:"يكون تقليد كل واحد منهما مقصـورا علـى ما خُصَّ بِهِ، وليس له مُعارَضة الآخر فِي نَظَرِهِ وعَمَلِه".[6]

فالمُعارَضة هنا تعني الاعتراض عليه فيما يقول، ومخالفته فيما يذهب إليه، والامتناع مـن الإقـرار لـه، أو الخضـوع والطاعـة،[7] وسـبب المعارضـة بمعنـى الاعـتراض والمخالفـة والامتناع، راجع إلـى التبـاين فـي الآراء والتصـورات، إلا أن أسـلوب المعارضـة فـي الفكـر السياسي الإسلامي، عرف اصـطلاحات أخـرى تعبر عـن المعنـى؛ مثـل الأمـر بـالمعروف، والنهي عن المنكر، والنصيحة، والشورى، والحسبة،[8] ويذكر "الماوردي" ذلـك حيـن يقـول: "**الحسبة** هي أمـر بمعـروف إذا أظهـر تركـه، ونهـي عـن منكـر إذا أظهـر فعلـه."،[9] والكلام

---

[1] - الاختلاف لم يقع في مسألة وجوبها من عدمه، فالفصل في ذلك كان بالإجماع على وجوبهـا شـرعا، وأنهـا فـرض كفايـة لكن الاختلاف وقع في مسألة توليتها، حدود الطاعـة، وسـبل المعارضـة.....أنظـر: محمـد المسـتيري، " فـي جـدل الـديني والسياسي،" رؤى، العدد،3/4 (سبتمبر 1999)، ص.8.

[2] - محمد المستيري،" في جدل الديني والسياسي،" المرجع السابق، ص.8.

[3] - أبو الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق، عبد العزيز الوكيل(بيروت: دار الفكر، دون تاريخ)، ص.22.

[4] - أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، ص.14.

[5] - أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت: دار الكتب العلمية، 1973)، ص.15.

[6] - المرجع نفسه، ص.28.

[7] - ابن منظور، المرجع السابق، ص ص.175.177.

[8] - أبو الحسن الماوردي، المرجع السابق، ص.240 وما بعدها.

[9] - المرجع نفسه، ص.240.

مطلق غير مقيد، فالمعروف حسبه، اسم جـامع لكـل مـا أمـر بـه الشـرع، وأقـره ولـم يغيـره، والمنكر اسم جامع لكل ما نهى عنه الشرع، أو خالف الشرع وعارضه.[1]

ينطلق الفكر الإسلامي من أن ولاة الأمور، وحكام المسلمين هم نـواب عـن الأمـة، مرشدوها ومسيروها،[2] فـ"ابن خلدون" مثلا، يعرف الإمامة أو الخلافة على أنها" حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية، والدنيويـة الراجعـة إليهـم"،[3] مـع ذلـك فالخطأ وسوء التقدير واردين، والخطأ في الولايات العامة أكثر وقوعا من الخطـأ فـي الشـأن الخاص، وآثاره الضارة أكبر وأعم،[4] على أساس هذا المنطلـق، لـم تختلـف طروحـات الفكـر السياسي في شرعية المعارضة السياسية من منظار الأمر بـالمعروف، والنهـي عـن المنكـر، لقوله تعالى:" وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْـر ويَـأْمُرُونَ بِـالمَعْرُوفِ ويَنْهَـوْنَ عَـنِ المُنْكَـر وَأُولَئِكَ هُمْ المُفْلِحُون".[5]

لم تنكر المعارضة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي، كمبدأ تابع لارتكاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،[6] إلا أن الاختلاف وقع في حدودها، أسلوبها، وطبيعة المكلفين بها. نتيجة لذلك انقسمت الطروحات إلى عدة تيارات، تباينت من خلالها الأفكار والتبريرات، وأهم هذه الطروحات ما يلي:

1- استند الطرح الأول على فكرة "لا كهنوتية في الإسلام"،[7] ومعنى ذلـك فتـح باب الاعتراض واسعا، فليس من حق العلماء وحـدهم التعـبير عـن القـرآن والسـنة، وإنمـا المسلمون جميعا يتمتعون بهذا الحق.[8] لكن "المودودي" يرد على هذا الـرأي موضـحا، أن معنى لا كهنوتية في الإسلام، هو أنه" لا ينبغي حصر العلماء فـي سـلالة أو أسـرة معينـة، ومنه يجوز في الإسلام، لكل فرد من أفراد المسـلمين، إذا درس القـرآن والسـنة، وصـرف

---

[1] - أبو الحسن الماوردي، المرجع السابق، ص.240، ص.245.
[2] - محمد عمارة، الإسلام وضرورة التغيير(الكويت: مجلة العربي، 1997)، ص.123.
[3] - عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، مقدمة بن خلدون (بيروت: دار الجيل، د.ت.ن)، ص.211.
[4] - محمد عمارة، المرجع السابق، ص.123.
[5] - آل عمران، الآية.104.
[6] - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" المرجع السابق، ص.18.
[7] - معنى الكهنوتية مستمد من الكاهن، حيث كان رجال الدين يتحكمون في الحياة السياسية، دون إشـراك للنـاس فـي تقريـر شؤونهم- وحدة السلطة الزمنية والكنيسـة- انظـر: مهـدي محفـوظ، اتجاهـات الفكـر السياسـي (بيـروت: المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص ص.45.49.
[8] - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص.17.

جانبا من وقته وجهده في تلقي علمهمـا، أن يتكلـم فـي مسـائل الشـريعة، وهـذا هـو المعنـى الصحيح المعقول لانعدام الكهنوتية في الإسلام".[1]

2- قام الطرح الثاني وهو للخوارج، على تمديد حـدود المعارضـة السياسـية، لحـد الخروج عن الطاعة ونقض البيعة،[2] حجتهم في ذلـك العديـد مـن الأحـاديث الشـريفة، كقـوله صلى الله عليه وسلم:"على المرء السمع والطاعة، فيما أحـب وكـره، إلا أن يـأمر بمعصـية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"،[3] وكقوله عليه الصـلاة والسـلام كـذلك:"لا طَاعَـةَ فِـي مَعْصِيَةِ الله، إنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ"،[4] علاوة عن ذلك، تحجج هذا الطرح بتاريـخ الدولـة الإسلامية على عهد "معاوية ابن أبي سفيان"، عندما حاول تولية العهـد لابنـه "يزيـد"، بعـد إجبار كل من:"الحسين بن على بن أبي طالب، عبد الله بن عمـر بـن الخطـاب، عبـد اللهـ بـن الزبير بن العوام، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، عبـد الرحمـان بـن أبـي بكـر الصـديق رضي الله عنهم" على مبايعة ابنه بالقوة والشدة.[5]

ولهذا فإنه بعد وفاة "معاوية"، أراد"يزيد" ابنه أن يأخذ البيعة التي كان الناس قد أقروها في عهد والده، لكن "الحسين بن علـى بـن أبـي طـالب"، وأصـحابه، ممـن أرغمـوا علـى البيعـة، لـم يكتفـوا بالإنكـار والامتنـاع، بـل أشـهروا السـيوف، وأعلنـوا عليـه القتـال وقاتلوه، ووقعت حرب كبرى في ذلك، فكانت وقعة الحرة المشـهورة، الـتي قتـل فيهـا مـن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثمانون رجلا، ولم يبق بدري[6] واحد بعد ذلك.[7]

فالفكرة الأساسية إذن في هذا الطرح هي أن البيعة لا تمنع من الخروج عن الطاعة، لقول "أبو بكر الصديق" في اليوم التالي للبيعة العامة له في اجتماع السقيفة:".....أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم....".[8]

---

[1] - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص.19.
[2] - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" المرجع السابق، ص.18.
[3] - أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم جزء، 5 (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص.1469.
[4] - المرجع نفسه.
[5] - محمود الخالدي، البيعة في الفكر السياسي، طبعة خاصة (الجزائر: دار الشهاب، 1989) ص.176.
[6] - نسبة إلى من شهدوا غزوة بدر.
[7] - محمود الخالدي، المرجع السابق، ص ص.177.176. نقلا عن : الكامل لابن الأثير،ج.3، ص.252. و تاريخ الطبري، ج.4، ص.225، والبداية والنهاية، ج.8، ص.79.
[8] - حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ط.4 (القاهرة: مكتبة النهضـة المصـرية، 1970)، ص ص. 38.37. نقلا عن: ابن هشام، ج.3، ص.437، والطبري، ج.3، ص.203.

إلا أن هذا الرأي تعرض للعديد من الانتقادات، "فبالرغم من أن منصب الخليفة ثبت بالدليل الشرعي أنه لا يتم إلا بالبيعة من المسلمين، إلا أن التاريخ الإسلامي شهد حكاما من باب الغلبة، والقهر والاستيلاء"،[1] وفي هذا الشأن، يرى "أبو يعلا الفراء" في كتابه "الأحكام السلطانية"، أنه إذا كان الخروج على الحاكم يُوجِد فتنة دامية بين المسلمين، فإنه لا يجوز الخروج عليه، لأن وقوع الفتنة في البلاد محرم شرعا،[2] ويستند إلى قوله صلى الله عليه وسلم:" مَنْ رَأى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمِيتَةً جَاهِلِيَّةً".[3]

3-أما الطرح الثالث فكان الأكثر اعتدالا، من أهم رواده "ابن تيمية" و"المودودي"..،[4] ويرى هذا الطرح أن المعارضة السياسية حق وواجب مشروع،[5] إذ أنها تهدف إلى كشف الخطأ وبيان وجه الصواب، لكن ذلك لا يعني بالضرورة الخروج عن مبدأ الطاعة، ما لم تحدث معصية، لأن ذلك مستمد من البيعة، التي يصفها الفقه بأنها عقد تم بين الحاكم، وبين عامة المسلمين.[6] "فواجب البيعة للخليفة وولي الأمر والطاعة له، واجب ديني كما الواجب مناصحته دون الاحتجاج عليه"،[7] والمعارضة بمنظار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما هي إلا"إنكار للمنكر السياسي".[8]

لقد نص القرآن على أن الاختلاف والاعتراض وارد حيث يقول تعالى:"يَا أَيُهَا الذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللهِ وَالرَسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُون بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ"،[9] فكل خلاف يقع بين الدولة وشعبها، أو طوائفها، أو رعيتها، "إنما يرجع القضاء فيه إلى القانون الأساسي، الذي هو كتاب الله وسنة رسوله الكريم، والمبدأ يقتضي أيضا، ألا تكون الدولة خالية من هيئة تفصل بين الناس بكتاب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم"،[10] كذلك توضح الآية مبدأ مهما في فلسفة الحكم الإسلامي

---

[1] - سعيد حوى، الإسلام، ط.2 (الجزائر: دار الشهاب، 1988)، ص.367.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، المرجع السابق، ص.1477.
[4] - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" المرجع السابق، ص.18.
[5] - محمد عمارة، المرجع السابق، ص ص.124.123.
[6] - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.335.
[7]- ابن تيمية، الخلافة والملك (الأردن: مكتبة المنار، 1988)، ص.9.
[8] - محمد عمارة، المرجع السابق، ص.125.
[9] - سورة النساء، الآية:59.
[10] - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص.32.

إذ تمثل امتدادا لنظرة الإسلام إلى العالم بـأكمله، والـتي تقتضـي معالجـة موضـوع المعارضـة كغيره من المواضيع والقضايا في مجال محدد يقوم على :التوحيد، والرسالة، والآخرة.[1]

ويرى "المودودي، وابن تيمية"، أن المعارضة السياسية البناءة في الفكر السياسـي الإسلامي تستدعي التنظيم،[2] والتنظيم يستدعي جماعة مختـارة مـن المسـلمين تراقـب الأفـراد والجماعة والحاكم، لتحاسبهم على الخطأ،[3] وقد أقر هذا الطرح أن الجماعة المؤهلة لممارسـة المعارضة السياسية، هم أهل الحل والعقد،[4] الذين يجب أن تتوافر فيهم صـفات العـدل والعلـم والحرية،[5] حتى يكونوا قـادرين علـى تحليـل كافـة العلاقـات القائمـة بيـن الحـاكم والمحكـوم، وبالتالي تتسم معارضتها بعمـق التحليـل، وبعـد النظـر، وسـداد الـرأي،[6] وتكـون بـذلك باعثـا لرشادة الحكم.[7]

إن أهم ما يميز هذا التيار الفكري عن سابقيه، هو أن الممارسة السياسية بصفة عامة، والمعارضة بصفة خاصة، لا تمارس من قبل عامة النـاس،[8] إذ يـرى "المـودودي" أن تحديـد نمط المعارضة، يجب أن يرجع في أصله إلى طبيعة الحاكمية المعتمدة في النظـام السياسـي، فحيث تكون الحاكمية للشعب، فإن المعارضة تكون انعكاسا لرغبـة الشـعب وتطلعـه، أمـا إذا كانت الحاكمية لله، فإن المعارضة تكون تعبيرا عن وجهة نظر المكلفين بحمايـة حـدود الله،[9] بما يعني أن المعارضة مشروعة لكن بشـروط، "ذلـك أن صـفتي العصـمة والاصـطفاء، فـي مفهوم النبوة، وعمق الإدراك، في شخصية متلقي الوحي والرسـالة، لـم تكـن لتمنـع الاحتكـام إلى الرأي البشري في الانتهاج السياسي، فشخصية النبي على اعتبارها الشخصية المثلى فـي

[1] -Md. Moniruzzaman, Islam and Democracy The Underlying Philosophy in: Ali A.Mazrui, Islam, Democracy and the secularist state in the post-modern era (Washington: Centre for the study of Islam and democracy, Second annual conference, 2001), pp.95.96.

[2] - محمد المستيري، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" المرجع السابق، ص.18.

[3] - الماوردي، المرجع السابق، ص.240.

[4] - محمود الخالدي، المرجع السابق، ص. 133.

[5] - المرجع نفسه، ص.134.

[6] - نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص.336.

[7] - محمد عمارة، المرجع السابق، ص.124.

[8] - يحصر الماوردي المجال السياسي في هيئات ثلاث محددة، وهي ما يسمى بالسلطات الثلاث، دون ذكر لهيئات أخرى من قبيل التنظيمات السياسية المدنية، انظر: - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص ص.36.32.

[9]- المرجع نفسه، ص ص.31.30.

التراث الإسلامي، لم تكن مثالا لنفوذ ديني سياسي أحادي"،[1] بل إن الجماعـة ظلـت الارتكـاز المحوري في جميع الشؤون السياسية.[2]

ويورد "المودودي" في كتابه "تدوين الدستور الإسلامي" أسلوب عمل أهل الحل والعقد، في تدبير شؤون الحكم فيقول:" وكان كل واحد منهم يـدلي برأيـه إمـا مؤيـدا إيـاه، أو معارضا له، حتى تصـير جميـع نـواحي المسـألة متجليـة وواضـحة، ثـم يـوازن الخليفـة بيـن الحجج الموافقة والمعارضة، ويعرض عليهم ما عنـده مـن الـدلائل، ويـبين رأيـه، وكـان هـذا الرأي في عامة الأحوال رأيا يسلم به أعضاء المجلس كلهم..".[3]

إن أهم ما ميّز الطروحات الثلاث، على اختلاف روافدها الفكرية، هو أن الاختلاف لم يقع في شرعية المعارضـة مـن عـدمه، بـل وقـع الاختلاف فـي مجـال حريـة الفـرد داخـل جماعة المسلمين، وحرية اختلافه وتطبيقاتها، التي تراوحت بين الالتزام بمؤسسات النصيحة المدنية الهادئة، مثل المؤسسات التمثيلية، وبين الاعتراض على البيعة، أو حتى الخروج عـن السلطة.[4]

.3.1.1. المعارضة في الفكر السياسي الليبرالي:

يرجع تاريخ تبلور أسلوب المعارضة السياسية الليبرالية، إلى عهد ظهور المذهب الحر كفكر مذهبي للطبقة البرجوازية، التي نشأت فـي الفـترة الفاصـلة بيـن حركـة الإصـلاح الديني في القرن السادس عشر، والثورة الفرنسية، التي قامت في القرن الثامن عشـر،[5] وأهـم ما يميز هذا المذهب، أنه يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

أ- فكرة القانون الطبيعي : وهي فكرة قديمة وجدت في فلسفة الإغريق، والرومان من بعدهم، وكانت نقطة البدئ فيها، أن ثمة قانونا مجردا، وعدالـة تخضـع لهـا حـتى الآلهـة،[6] أمـا الفكـر

---

[1] - محمد المستيري، " في جدل الديني والسياسي،" المرجع السابق، ص.9.

[2]-Ermin Sinanovic, The majority principle in Islam legal and political thought, in Ali A.Mazrui, Op. Cit., pp.72.73.

[3] - أبو الأعلى المودودي، المرجع السابق، ص.42.

[4] - محمد المستيري، " في جدل الديني والسياسي،" المرجع السابق، ص.8.

[5] - مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية (الإسكندرية: دار الجامعة الحديثة للنشر، 2003)، ص.282.

[6] - Marcel Prelot & George Lescuyer, Histoire des idées politique (Paris : ed. Dalloz, 1975), p.324.

السياسي الليبرالي الحديث، فذهب إلى أن هناك قانونا أسمى من كل القوانين، يتضـمن مبـادئ عادلة توجه الافراد في حياتهم نحو الكمال.[1]

ب- فكرة العقد الاجتماعي[2] : يرى "جون لوك J.Locke، وروسو Rousseau" أن الإنسان كان يحيا حياته الأولى على الفطرة طليقا من كل قيد، وكانت حيـاة الفطـرة هـذه حيـاة حسـنة، لكن الإنسان أراد أن يخرج منها إلى حيـاة منظمـة، فتعاقد الأفـراد فيمـا بينهـم بمقتضـى عقـد اجتماعي، تنازلوا فيه عن جزء من حرياتهم السابقة، لتحافظ لهم السلطة على الجزء الباقي.[3]

علاوة عن ذلك، تعزز الفكر الليبرالي بجملة مستجدات هامة، في نهاية القرون الوسطى،[4] أسهمت في انتشار مبدأ الحرية، الذي كان له هو الآخر بالغ الأثـر علـى أكـثر مـن صعيد:

1- فالحرية في المجال الاقتصادي، فرضت احترام حق الملكية وعـدم المسـاس بـه، ورفـض مبدأ التدخل.[5]

2- والحرية في المجال السياسي، رسخت الأخذ بالنظام الديموقراطي، وإقرار مبدأ المشاركة السياسـية للمـواطن، ولمختلـف الفواعـل السياسـية، كمـا أكـدت أن لكـل فـرد الحـق فـي عـدم الخضوع إلا للقانون.[6]

3- والحرية في المجال الفكري، أسست حرية الـرأي والتعـبير، فلا يكـون ثمـة اضـطهاد، أو تعسف يقع على الإنسان بسبب ما ينادي به من أفكار.

---

[1] -Gene Burns, The Frontiers of Catholicism: The Politics of Ideology in a Liberal World (Berkeley: University of California Press, 1993), pp.65.67.

[2] - لقد تراوحت فكرة العقد الاجتماعي بين فريقين، فريق أقره كمبدأ لمقاومة الاستبداد كالانجليزي "جـون لـوك" وفريـق أقره كسند للاستبداد كما فعل"توماس هوبز"، أما عن الرأي المأخود كسند في المـذهب الحـر" فكـان لأنصـار مـن يقـاومون الاستبداد (لوك وروسو) للمزيد أنظر: مهدي محفوظ، المرجع السابق، ص.79.

[3]- Jean Baechler, Démocraties (France: Calmann – Lévy, 1985), pp.34.37.

[4] - تمثلت في اكتشافات جغرافية جديدة، وفي ثورة علمية أسهمت في اكتشافات علمية وفنيـة مهمـة، فـي مقدمتها اكتشـاف الطباعة، وفي ثورة دينية أدت إلى إنشـاء مـذاهب دينيـة جديـدة فـي المسـيحية، وإنشـاء كنـائس لا تعـترف بالتبعيـة للكنيسـة الكاثوليكية في روما، أنظر: مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.283.

[5]- Ronald Beiner, What's the Matter with Liberalism? (Berkeley: University of California Press, 1992), pp.22.23.

[6]- Electoral Systems and Processes, Practice Note, United Nations Development Programme, UNDP (January 2004), p.12.

-أنظر أيضا: مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.294.

إن التركيز على الحرية كقيمة والقانون كسند في الفكر الليبرالي، كانا الركيزتان الأساسيتان في بروز التعددية التنافسية،[1] التي بموجبها انقسمت الأنظمة إلى حكومة ومعارضة مؤسسة.[2]

يرى "روبرت دال Robert Dahl" أن ظهور المعارضة لم يكن نتيجة للاستقرار المؤسساتي، بل إنها تبلورت وأوجدت إطارها القانوني، بالموازاة مع عملية الاستقرار المؤسساتي، التي شهدتها الأنظمة الغربية على مر التاريخ،[3] فقد تخلل الصراع السياسي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متكرر، بدءا بفترة الاستعمار البريطاني، التي تميزت بمعارضة شديدة، شكّلها تحالف العناصر القروية مع فقراء المدن وأغنيائها، لتتطور هذه المعارضة في فترة لاحقة إلى معارضة ثورية ضد الوجود البريطاني، واستمر أسلوب المعارضة على هذا النحو، فقد استخدم "الابطاليون" (Abolitionists) "جماعة إبطال الاسترقاق"، وكذا دعاة منح المرأة حق التصويت، والجماعات السياسية الأخرى، الاحتجاجات والمظاهرات السلمية الواسعة المعبرة عن المعارضة السياسية الشديدة لطبيعة المخرجات، ونمط السياسات المنتهجة في القرن 19.[4]

أما بالنسبة للنموذج الفرنسي، فإن أسلوب المعارضة الثورية، يعد أكثر تجدرا في تاريخ الثقافة السياسية الفرنسية منه في باقي الديموقراطيات الغربية، فعلى مدى سنين عديدة (1871.1848.1830.1789) أظهر المجتمع والنخبة السياسية الموازية في فرنسا، مستوى مرتفعا من المعارضة السياسية الشديدة،[5] وهكذا تميز تاريخ الديموقراطيات الغربية بسلسلة متكررة من احتجاج المواطنين، والنخب ومعارضتهم السياسية.

وفيما يتعلق بالأصول النظرية لظاهرة المعارضة، فإنها تعود إلى دراسات كل من "جون لوك J.Locke، و"بنثام J. Bentham "، اللذين أكدا على الحقوق الفردية،

---

[1]-J. L. Benoît, Alexis de Tocqueville Textes essentiels, Anthologie critique (France: ed. Pocket, 2000), p.49.

[2] - Jean Baechler, Op. Cit., p.69.

[3] - Robert Dahl, l'avenir de l'opposition dans les démocraties, tra. Luciani Maurice (Paris: S.E.D.E.I.S., 1994),pp.9.10.

[4] - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.78.

[5]-John Emerich Edward Dalberg-Acton-, Lectures on French revolution, edited by, John Neville Figgis, Reginald Vere Laurence(Canada: Batoche Books, 1999, First British edition 1910), pp.66.67.

والمبـادرة الخاصـة،[1] وإلـى "جيمـس ماديسـون J.Madison"، الـذي أشـار إلـى المصـالح المتنافسة في الصراع من أجل القوة،[2] إلا أن السند النظري الأهم، كـان مـع ظهـور دراسـات "آرثر بـانتلي A.Bentley" مؤسس نظريـة الجماعـة فـي كتـابه "عمليـة الحكومـة: دراسـة للضـغط الاجتمـاعي" المنشـور سـنة 1908، ومـن بعـده مـع دراسـات " ديفيـد ترومـان D.Truman" مـع مطلـع الخمسـينيات،[3] ومـع ظهـور دراسـات "غابريـال المونـد G. Almond " الذي استطاع تطوير النظرية وتعميمها، لتصبح قادرة على التعامل مع النظم غير الغربية.[4]

ويمكن تعريف الجماعة حسب اقتراب الجماعة بأنها: (نظـام مؤسـس علـى مصـلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها)،[5] ويرى"دك برنسـتاين Dick Bernstein"أن المعارضـة كجماعة سياسية، وكإطار نظري تثري العملية والدراسة السياسـية بتسـاؤل جـوهري : مـاهو الاختلاف الذي يمنحه الاختلاف؟[6] فمفهوم المعارضة في الفكر الليبرالي يكتسي بعدا خاصا، بإعطـائه صـفة المشـاركة السياسـية مـن جهـة، ودور مراقبـة البنـى الاجتماعيـة، وضـبطها، وتصحيح مسارها.[7]

إن مفهوم المعارضة وفق التصور الليبرالي، يشير إلى مختلف المؤسسات والجماعات والبنى والتنظيمات؛ من إتحادات ونقابات مهنية، وأنديـة وتعاونيـات، تمـارس بالفعـل أنشـطة متعـددة، تشـترك جميعهـا فـي نشـر قيـم الديموقراطيـة، ورفـع مسـتوى الأداء السياسـي والاجتماعي،[8] فالمعارضة في الأنظمة الليبرالية الديموقراطية عادة ما ينظر إليها علـى أنهـا

---

[1]- Jeremy Bentham, An introduction to the principles of morals and legislation (Canada: Batoche Books, 2000), pp.27.29.

[2] - نصر عارف، ابستملوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.238.

[3]- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات (الجزائر: دار هومه، 2002)، ص. 195.

[4]- Lucian Pye & Sidney Verba, & Heinz Eulau, "Gabriel A. Almond 1911-2002, Biographical Memoirs", Vol. 87 (Washington: The National Academies Press, 2005), pp.10.11.

[5]- Monica Charlot,"Les Groupes Politique dans leur environnement," in: Jean Leca & Madeleine Grawitz (editors), Traite de science politique, Vol.3 (Paris : P.U.F, 1985) p.431.

[6]- Jürgen Habermas, L'intégration républicaine, essais de théorie politique, traduit de l'Allmand par Rainer Rochlitz (Paris: Fayard, 1998, First original edition, 1996), p.290.

[7]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، 1997)، ص. 282.

[8] - المرجع نفسه، ص.282.

الحكومة الوهمية، لما تتميز به من تنظيم، وتجـانس، وحضـور قـوي فـي المشـهد السياسـي.[1] إن المعارضـة السياسية في الفكر الليبرالي تجاوزت إطار الحق والقانون، إلى إطـار السياسـة والمصلحة العامة للوطن والأمة،[2] كما لا يجري الاكتفاء فـي هـذا الطـرح بتمـتيع المعارضـة بحقها الدستوري، والسياسي الديموقراطي في العمل كمعارضة، بل يجري السعي إلى تمكيـن المعارضة من حـق الوجـود، ومـن حريـة العمـل السياسـي، لهـدف أعلـى هـو حمايـة النظـام السياسي من الاضطراب،[3] نتيجـة لـذلك، يتـم تمـتيع المعارضـة بقـدر كـاف مـن الحريـة فـي ممارسة نشاطها،[4] الأمر الذي أكسبها هامش حراك أوسع، سـاعدها علـى امتلاك قـوة ضـغط ونفوذ كبير.[5]

تتميز المعارضة في الفكر الليبرالي بخاصية التنافسية، والـتي حسـب "كـارل شـميت Carl Schmitt" ترجع في أساسها لخاصيتي المؤسسة والمناقشة، وعَرضِ الحجج لخدمـة الصـالح العام،[6] فالمعارضة السياسية في الفكر الليـبرالي، هـي سـبب مـن أسـباب الاسـتقرار، وتخفيف حدة التوتر السياسي والاجتماعي، ووسيلة مـن وسـائل التعـبير عـن تلـك التعدديـة،[7] فعندما يحكم طرف يصبح الآخر معارضاً ، ولكن الجميع متفقـون علـى وحـدة الدولـة ونظـام الحكم فيها.[8]

وتنتفي بذلك صفة المعارضة السياسية عن منظمة مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي، مـن حيـث أنهـا لا تختلـف مـع المشـروع السياسـي البريطـاني، أو بعـض السياسـات، ولكنهـا ترفض ذات الكيان البريطاني في أيرلندا الشمالية، كذلك بالنسبة لحالة روسيا في تعاملهـا مـع

---

[1] - عبد الفتاح شحاذة، الديموقراطية في النظرية العالمية الثالثة (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتـاب الأخضـر، 1986)، ص.85.

[2] - Ronald Beiner, Op. Cit., pp.74.75.

[3] -Amy Hawthorne, Middle eastern democracy, is civil society the answer? Carnegie papers, № 44 (March2004), p.5.

أنظر أيضا: - عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.11.

[4] - Leonard P. Liggio Tom G. Palmer, Freedom and the law, Harvard Journal of Law & Public Policy, Vol. 11,№ 3 (Summer 1988), p.714.

[5]- Rosa Rossi & Stefania Panebianco, EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and Western Balkan countries, Jean Monnet Working Papers (JMWP) №.54, (October 2004), p.5.

[6]-Carl Schmitt, Parlementarisme et démocratie, Traduit de l'Allemand par, Jean Louis Schlegel (France: ed. de Seuil, 1988), p.101.

[7]- Mark Tessler & Ronald Inglehart, & Mansoor Moaddel, « What do Iraqis want?, » Journal of Democracy, Vol. 17, N°.1 (January 2006), p.38.

[8] - Electoral Systems and Processes, Op. Cit., p.13.

الحركات الانشقاقية فـي الشيشـان وغيرهـا، والأمثلـة كـثيرة فـي هـذا الشـأن، توضـح الفـرق الشاسع بين المعارضة السياسية، سواء كان مصرحاً بها أو غير مصرح، وبين رفض الكيان السياسي أو السعي إلى الانفصال: فالأولى اختلاف مع السياسة، والثانية رفض للكيان.

وعليه ينبغي التفريق بين المعارضة السياسية كظاهرة تكرس فكرة المواطنة، وبين أزمة الهوية التي تشير إلى غياب فكرة المواطنة،[1] ذلك أن المعارضة السياسية وفق التصـور الليبرالي تشترط: التنظيم، قبول النظام والكيـان السياسـي، ثـم وجـود البرنامـج، أو المشـروع السياسي البديل، الذي تسعى به إلى تغيير الواقع المرفوض، إلى واقع أفضل.[2]

4.1.1 المعارضة في الفكر الماركسي:

لقد شكلت المعارضة حسب المذهب الماركسي أساسا أوليا مهما في فكرة الجدلية،[3] علـى اعتبـار أن كـل مناقشـة وكـل جهـد للتقـدم، لا يتـأتى إلا عـن طريـق احتكـاك فكرتيـن متعارضتين، فهناك دائما معًا وضد، نعم ولا، التأكيد ونفيه، فالطريقـة الجدليـة، هـي دراسـة القوى المتناقضة والمتعارضة التي تكون التاريخ البشري،[4] والأنظمة السياسية وفق المنظـار الماركسي تعيش الصيرورة الجدلية في تفاعل عناصرها وفاعليها المتعارضين.[5]

تميز التصور الماركسي في طرحه لفكرة المعارضة والحرية بطابع اقتصـادي،[6] فهـو قد جعل للاقتصاد مكان الصدارة في بنائه الفكري كلـه، بـل وقـد جعـل مـن الاقتصـاد العامـل الأساسي الحاسم في تحديد شكل الأنظمة الاجتماعية والسياسية، فقوى الإنتاج حسـب "كـارل ماركس Karl Marx " وما ينتج عنها من علاقات إنتاجية تكون في كل فترة من فترات التاريـخ، الأسـاس الـذي يرتفـع فـوقه البنـاء الـذي يمثـل النظـام السياسـي والاجتمـاعي،[7] والمعارضـة كفكـرة وكأسـلوب يتضـمنها هـذا البنـاء، لا بـد أن تتـأثر تـأثرا حاسـما بالأسـاس

---

[1] - Mark Tessler & Ronald Inglehart, & Mansoor Moaddel, Op. Cit., p.38.

[2] - حيدر طه ،" الأداء السياسي للمعارضة السودانية،" السياسة الدولية، العدد، 128 (أفريل 1997)، ص ص.66.69.

[3] -Michel Henry, Marx une philosophe de la réalité (France: ed.Gallimard, 1976), p.141.

[4] - جون جاك شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيل إلى أيامنا، ترجمة.إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، 1980)، ص.261.

[5] - المرجع نفسه. ص.261.

[6] - Jean Guichard, Le Marxisme théorie et pratique de la révolution, 2 ed. (Lyon : Chronique Social de France, 1970), p.104.

[7] - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.321.

الاقتصادي الذي تقوم عليه،[1] من هنا ذهب "ماركس" في تصويره للسلطة وتصويره للحريـة والمعارضة مذهبا اقتصاديا بحتا.

لقد اعتبر المذهب الماركسي أن الحريـات فـي ظـل المـذهب الليبرالي، هـي حريـات شكلية وتافهة، وأنها مجردة من المضمون الحقيقي لهـا،[2] فمـا هـي حريـة الصـحافة مثلا، إذا كانت الصحافة بحكم الظروف الاقتصادية، تخضع لسيطرة القلـة المالكـة لـرأس المـال؟ ومـا هي حرية الفكر لأولئك الذين أجبرهم المجتمع الطبقي، على العمـل منـذ الطفولـة، فلـم يتيسـر لهم أن يحصلوا على نصيب من التعليم، ييسر لهم حرية الفكر؟،[3] فحريات المذهب الحر، بمـا فيها أسلوب المعارضـة السياسـية، حسـب "مـاركس" تتقـرر لقلـة مـن النـاس، للقلـة المالكـة وحدها، وبالتالي فدور المعارضة لا تمارسه إلا القلة البرجوازية، لتحافظ على ما تملك، إنهـا إذن "حريـة ومعارضـة برجوازيـة"، مجـرد واجهـة تخفـي اسـتغلال قلـة مـن النـاس، لحيـاة الأغلبية الساحقة.[4]

فالحرية اللازمة حسب "ماركس Marx" هي الحرية الفعلية الحقيقية، التي يتمكن الفرد من التمتع بها فعلا، بمـا يـوفره المجتمـع مـن ظـروف اقتصـادية ملائمـة، وهـي شـديدة الصلة بقوى الإنتاج، والعلاقات الإنتاجية الناشئة عنها.

إن التصـور الاقتصـادي فـي المـذهب الماركسـي، امتـد إلـى الحريـة، والسـلطة، والمعارضة معا،[5] فالسلطة صورت على أنها سلطة رأس المـال، والطغيـان الـذي ينبغـي معارضته هو طغيان رأس المال،[6] كمـا أن "مـاركس" فـي هـذا الشـأن يقسّـم الحكومـات إلـى نوعين:

1- الحكومة الظاهرة: وهي التي تمثل السلطة الرسمية للنظام السياسي القائم.

---

[1] - Michel Henry, Op. Cit., p.104.
[2] - Ronald Beiner, Op. Cit., p.16.
[3] - Gérard Soulier, Nos droit face a l'état (France: édition du Seuil, 1981), p.61.
[4] - Robert Michels, Political parties, a sociological study of oligarchical tendencies of modern democracy, translated by, Eden and Cedar Paul (Canada: Batoche Books, 2001, originally published in German in 1911), pp.224.230.
[5] - G. W. F. Hegel, Philosophy of right, Translated by, S.W. Dyde (Canada: Batoche Books, 2001, First Germen edition 1821), p.54.
[6] -Richard Falk, Interpreting the interaction of global markets and human rights, in: Alison Brysk, Globalization and human rights (Berkeley: university of California press, 2002), p.64.

2- الحكومة الخفية: وتمثل سلطة رأس المال.[1]

مـن هـذا المنطلـق يـرى "مـاركس Marx"، أنـه لا جـدوى مـن معارضـة سياسـات الحكومة الظاهرة، لأنها تخضع لإملاءات الحكومة الخفيـة، الـتي لا تسـتطيع أي قـوة صـدها عن أهدافها، وعليه، فإن ما يمارس من معارضة على مستوى مدخلات النظـام السياسـي، مـا هي إلا مطالب الحكومة الخفية في أساليب علنية.[2]

من جهة أخرى فإن عرض نظرية الحريات، ومكانة المعارضة السياسية من ذلك في المذهب الماركسي، لـن يكـون كـاملا، دون عـرض نظريـة الدولـة نفسـها، لمـا تمثلـه كإطـار سياسي لمختلف الفواعل، والبنى، والأدوار السياسية، فموقف الفكر الماركسي من المعارضة السياسية، ارتبط بقدر كبير بفكرة الدولة ككيان، ومدى مشروعيتها.

إن هجوم الماركسيين علـى فكـرة الدولـة بـدا واضـحا فـي كتابـات "انجلـز ومـاركس، Marx، Engels"،[3] فالدولـة وفـق التصـور الماركسـي ليسـت سـوى مرحلـة مـن مراحـل "الديالكتيك" في تطور المجتمع ونموه،[4] إنها اعتراف بأن المجتمع قـد دخـل فـي تنـاقض مـع نفسه لا يحل، وأنه قد انطوى على متعارضات لا يمكن التوفيق بينها،[5] ولكي تنجـح الطبقـات ذات المصالح الاقتصادية في ألا تضر بمصالحها، فإنها قـد نظمـت نفسـها بشـكل يضـمن لهـا الحفاظ على مصالحها،[6] في نطاق نظام عام يخضع لسلطة عليـا، هـذه السـلطة هـي الدولـة،[7] وقد تولى "لينين Lenin" شرح هذا الرأي، فأوضح أن الدولة ناتج ومظهر للتناقضـات الـتي لا تحـل بيـن الطبقـات،[8] فالدولـة قـد نشـأت فـي الـوقت الـذي اسـتحال فيـه التوفيـق بيـن هـذه المتناقضات، ووجود الدولة في حـد ذاتـه، يثبـت أن هـذه التناقضـات القائمـة بيـن الطبقـات لا يمكن التوفيق بينها،[9] وعليه فإن الفكر الماركسـي كـان واضـحا فـي مسـألة وجـود الدولـة، إذ أعلن صراحة أن هدف الثورة البروليتارية، هو إلغاء الدولة البرجوازية إلغـاءا كـاملا، لأنهـا

---

[1] - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.325.

[2] - David Harvey, The geography of class power, Social Register 1998, №35, pp.54.55.

[3] - Ralph Miliband, Marx and the state, Social Register 1965, №2, p.280.

[4] -Michael Bruch, "Toward a theory of modern domination from the capital relation to the organization relation," Journal of political economy, Vol.29, №.3 (February1999),p.35.

[5] - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.327.

[6]- Ralph Miliband, Op. Cit., p.282.

[7] - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.327.

[8] - Ralph Miliband, Op. Cit., p.278.

[9] - David Harvey, Op. Cit., p.58.

ما وجدت أساسا إلا للتخويف والإكراه.[1] أما عن مكانة المعارضة في ذلك كله، فينطلق من أن المعارضة السياسية في الفكر الغربي، ما هي إلا دليل على الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، الذي لا ينتهي إلا بانتصار الطبقة الكادحة وسيطرتها على كل وسائل الإنتاج، لضمان إلغاء التفرقة بين الطبقة التي تملك والتي لا تملك.[2]

وإذا كانت المعارضة حسب الماركسيين نتاج لتعدد الآراء، الذي يعبر بدوره عن تعدد الطبقات، فإن إلغاء الطبقة يفضي إلى وحدة الرأي، وبالتالي فلا وجود للمعارضة، فردية كانت أم جماعية،[3] وكخطوة إجرائية نحو هذا الوضع، يرى "لينين Lenin" أن البروليتاريا بحاجة إلى الحزب لأجل الاستيلاء على السلطة، والمحافظة على دكتاتوريتها،[4] أما عن هامش المعارضة السياسية حسبه داخل الحزب، فإن وحدة الإرادة فيه، لا تعني انتفاء وجود آراء داخل الحزب السياسي، فالانضباط الحديدي، لا ينفي تعدد الآراء حتى لا يكون كما يسميه بالانضباط الأعمى، ولكنه يشترط بعد انتهاء نضال الآراء واستنفاد الانتقاد، أن يكون القرار واحدا، ينبني عليه حزب موحد، خال من عناصر الانتهازية، التي تمثلها الطبقة البرجوازية.[5]

ويذكر "ستالين" في كتابه "أسس اللينينية":"إذا كان في صفوفنا إصلاحيون ومنشفيك، فلا يمكن الانتصار في الثورة البروليتارية....."[6] بمعنى أن المعارضة لا تعرف إلا من اعتبارها ضرورة ظرفية، تسقط لمجرد انتهاء السبب الذي هو سيطرة رأس المال.

المطلب الثاني: أنـواع المـعارضة:

تعرف "بربرا ابستاين" « Barbra Epstein » المعارضة على أنها أحد أهم المصطلحات العنقودية،[7] نظرا لتعدد معايير ومستويات التقسيم، ولهذا درجت الأدبيات

---

[1] - جان توشار، تاريخ الفكر السياسي ، ط.2 (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1980)، ص.365.

[2] - Jean Guichard, Op. Cit., p.104.

[3] -Gérard Soulier, Op. Cit., p.65.

- أنظر أيضا: نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص. 236.

[4]- Ernest Mandel, Power and Money: A Marxist Theory of Bureaucracy (London: Verso, 1992),pp.104.109.

[5] -Michel Henry, Op. Cit., p.61.

[6] - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.248.249.

[7]- Barbara Epstein , Political Protest and Cultural Revolution: Nonviolent Direct Action in the 1970s and 1980s (Berkeley: University of California Press, 1991), p.21.

السياسية على تعداد كم هائل من التصنيفات، والتقسيمات، تبعا للمتغيرات التي على أساسها يتم التقسيم، إلا أن الغالب من خلال الدراسات الأكاديمية حسب "بربرا ابستاين"، أنه يكون تقسيم أنواع المعارضة وفق متغيرين رئيسيين هما: متغير التنظيم؛ والذي على أساسه يتم التمييز بين المعارضة الحزبية، والمعارضة الشعبية، ومتغير المرجعية الفكرية والذي على أساسه يتم التمييز بين معارضة أيديولوجية، ومعارضة الأقليات الإثنية.

1- المعارضة الشعبية:

لقد اعتبر المحللون منذ عصر أرسطو، أن عدم الرضى الشخصي، والكفاح من أجل ظروف أفضل، هي الأسباب الأساسية للعنف السياسي وللمعارضة الشعبية،[1] فبالنسبة لأرسطو كانت أسباب المعارضة الشعبية، ترجع في الأساس إلى تطلعات الجماهير نحو المساواة السياسية، والاقتصادية التي يفتقرون إليها،[2] وفي أوروبا النظام القديم التي كانت فيها البنى المؤسساتية للتعبير قليلة النمو، حديثة العهد، فإن المعارضة تعبيراً عن ذلك، اكتست أشكالا عدة؛ كرنفالات ذات طابع رفضي، احتفالات دينية بمناسبة حداد سياسي، تمردات شعبية....[3] وفي السياق ذاته، عزى "توكفيل "(1805-1859)"Tocqueville أحداث العنف والمعارضة الشعبية، إبان الثورة الفرنسية، إلى التطلعات المحبطة التي انتشرت بشكل يفوق الظروف الموضوعية، مما يؤدي في نهاية المطاف، إلى زيادة في عدم الرضى وفي الضغط باتجاه التغيير،[4] وقد اعتبر"ماركس Marx" بنفس الطريقة عدم الرضى الشخصي، والمنافسة بين من يملك ومن لا يملك، السبب النهائي للمعارضة الشعبية، والثورة السياسية.[5]

يحضى الشعب أو الجمهور بالقسط الأكبر من الدراسة في هذا النوع من المعارضة، على اعتبار أنه الفاعل الأساسي في المعارضة الشعبية، حيث ترجع أقدم الدراسات في هذا

---

[1] - James N. Roseneau, the drama of human rights in a turbulent, globalized world, in: Alison Brysk, Op. Cit., p.148.

[2] - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.87.

[3] - Philippe Braud, Sociologie Politique (Alger: Casbah éditions, 2004), p.379.

[4] - John Emerich Edward Dalberg-Acton-, Op. Cit., pp.50.51.

[5] -Michel Henry, Op. Cit., p.104, See also :
- Ralph Miliband, Op.Cit., p.280.

الشأن إلى العالم الإيطالي"شيبيو سيجلي،Scipio Sighele " في كتابه"الزمرة المجرمة" الذي ترجم إلى الفرنسية في سنة 1892.[1]

تعد لفظة الشعب لفظة قديمة الاستعمال، حيث أدخلت إلى اللغة الفرنسية في عام 1100م، مأخوذة عن اللاتينية Massa، الموروثة عن الإغريقية Maza، والأصل في المعنى مادة لا شكل ثابت لها.[2] إلا أن الاستعمال المتواتر، والأهمية التي حضي بها موضوع الشعب أو الجمهور في الدراسات السياسية، والفلسفية، والنفسية[3]، فرضت العديد من الاصطلاحات والمترادفات، التي تعبر عن مختلف أنماط الجهود الجماعية، الهادفة إلى إقامة وضع جديد،[4] كاصطلاح الحركات الاجتماعية مثلا، والذي يعد "لورانزفون شتاين Lorez Ven Stein" بدراساته عن الموضوع، أحد أهم الرواد الدارسين في هذا المجال، في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789-1850"والذي نشر سنة 1850.[5]

إلا أن ما ميز دراسة"ستاين"، هو استخدامه لمفهوم الحركة الاجتماعية، للإشارة إلى محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، متفقا في ذلك وإلى حد كبير، مع "كارل ماركس Marx"،[6] أما عن أهم الدراسات المعاصرة، فتعد دراسة "بول ويلكنسون Paul Ulikinson"، في مؤلفه الحركة الاجتماعية لسنة 1971، أهم إجتهاد في هذا الشأن، حيث استخدم على عكس كل من سبقوه، منهجا تركيبيا شمل من خلاله مختلف المحاولات والاجتهادات في مختلف التخصصات؛ (التاريخ، علم الاجتماع، علم السياسة، علم النفس، الانتروبولوجيا....).[7] وتتميز الحركة الاجتماعية بعناصر محددة أهمها:

1- الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه، وبأية وسيلة.[8]

---

[1] - محمد شيا، حليم اليازجي، أحمد خواجة، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي (بيروت: مركز الإنماء العربي، 1991)، ص.155.

[2] - المرجع نفسه، ص.149.

[3] - أهم الدراسات في الموضوع نذكر: "غوستاف لوبون"في دراسته النفسية التي وضعها عام 1895، والتي استند فيها على غوغائية سلوك الزمر في الثورة الفرنسية، كذلك دراسة "ألفرد فوييه Alfred Fouillee"للشعب الفرنسي و"هوجو مونستربرغ "Hugu Munsterberg " وبحث "بوتمي Boutmy"في النفسية السياسية للشعب الإنجليزي في القرن التاسع عشر.أنظر: محمد شيا، حليم اليازجي، أحمد خواجة، المرجع السابق، ص.158.

[4] - Mehran Kamrava, politics and society in the third world, 2° ed (New York: Routledge, 1995), p.177.

[5] - محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.130.

[6] - Michael Bruch, Op. Cit., p.43.

[7] - محمد السويدي، المرجع السابق، 130.

[8] - James N. Roseneau, Op. Cit., p149.

2- لا بد أن تتضمن الحركة الاجتماعية حدا أدنى من التنظيم، والإرادة الواعية.[1]

لقد عدت نظرية السيادة الشعبية التي أسسها "جون جاك روسو J. Rosseau"الرافد الفكري الرئيسي في كل الاجتهادات الفكرية الداعية إلى إيجاد إطار شرعي لمعارضة شعبية،[2] على أساس أن الأفراد حينما أقاموا العقد وتنازلوا عن حقوقهم لهذا الكيان المعنوي الجديد، لم يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية المرتبطة بصفتهم البشرية.

ويؤكد من جهته"موريس آغولهون Maurice Agulhon" هذه الفكرة، في دراسة له عن المسار التحولي الذي عرفته الحركات الشعبية في مسعاها للتخلص من النصرانية، ومن القوالب المذهبية والطائفية،[3] لتصل إلى ما اصطلح على تسميته في الديموقراطيات الغربية، باسم"الاعتراض الشعبي"، الذي يقر الحق للشعب في إلغاء، أو إيقاف تنفيذ أي قانون أقره البرلمان، إلى أن يقرر الشعب مصير هذا القانون باستفتاء شعبي في وقت لاحق.[4]

ويركز"آغولهون" في هذا الشأن على الدور، والخصوصية السياسية للمدينة، وعلى خاصيتها الدمجية، باعتبارها فضاءا فعالا في خلق الرابطة الجامعة.[5]

تعتبر ظاهرة الاحتجاج الشعبي، الأسلوب الأكثر تعبيرا عن المعارضة الشعبية،[6] إذ يسعى الأسلوب إلى تحقيق التغيير من خلال حشد الأفراد حول القضايا التي تهمهم، ويفترض هذا النمط من المعارضة، أنّ الأفعال العامة المنظورة يمكن أن تولد القوة،[7] وتمنع من التنازل عن الأهداف، ويورد"شارب Sharp" في هذا الصدد، أن تاريخ الإنسانية شهد أكثر من 200طريقة لحركية الشعب،[8] والتي من أبرزها:

---

[1] - Mehran Kamrava, Op. Cit., p201.

[2] - الأمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص. 207.

[3] - Bertrand Badie, Les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam)France: Fayard, 1996), pp.230.231.

[4] - نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص.268.269.

[5]- Bertrand Badie, Op. Cit., p.229.

[6] - Amy Hawthorne, Op. Cit., p.5.

[7] - Mehran Kamrava, , Op. Cit., p.177.

[8]- منى جمعة البحر، حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص.224.227.

1-استراتيجية العمل الجماعي social action وفي هذا الصدد يفترض أن كل قضية، أو اهتمام يؤدي إلى تنظيم الجماعة، يؤثر بالضرورة على عملية اتخاذ القرار في النسق السياسي.[1]

2-أسلوب العصف الذهني Brain storming، ويشير العصف الذهني إلى المناقشة التحليلية الجماعية لجوانب المشكلة، والاقتراحات المتعلقة بالتغير والخطوات والإمكانيات المطلوبة لتحقيقه، إلا أن أسلوب العصف الذهني، يتطلب درجة عالية من النضج، والانفتاح بين أعضاء المجتمع.[2]

3-المظاهرات: ويمكن التمييز بين ثلاث نماذج من هذا الأسلوب:

1-المظاهرات المحركة: والتي تكمن وظيفتها الرئيسية في فرض رهان، أو قضية أخفتها النخبة الحاكمة عن المسرح السياسي، وتعد مظاهرات أنصار حق المرأة، وأنصار البيئة، أهم مظاهرات هذا النمط الأول.[3]

2- المظاهرات الروتينية: وهي التي تسمح لبعض الجماعات بالتذكير مرحليا، بقدرتها على التعبئة، وكذا بصفتها التمثيلية.[4]

ت - مظاهرات الأزمات السياسية الشاملة: حيث الأمر لا يتعلق بتبني مطالب خاصة ببعض المجموعات، أو التنظيمات، وإنما الأمر فيها يتعلق بتغيير النظام ككل.[5]

ونتيجة لهذا التنوع في أساليب المعارضة الشعبية، حضت الظاهرة بالعديد من الدراسات، وكانت المهمة الأولى هي قياس درجة المعارضة الشعبية، كنوع من أنواع المشاركة السياسية.

وفي مسعى لإيجاد سلم لقياس المعارضة الشعبية، طور كل من "مولر " "Muler في 1972 و "مارش" Marsh1974 نموذجا لشكل هذه المشاركة،[6] وقاما بترتيب الأشكال المتنوعة للمشاركة الشعبية غير التقليدية، على شكل سلسلة بدءا بالأقل تطرفا، وانتهاء

---

[1]- Jürgen Habermas, L'intégration républicaine, Op.Cit., p.75.

[2]- منى جمعة البحر، المرجع السابق، ص ص.427.426.

[3]- Philippe Braud, Op. Cit.,p.385. See also :
- Amy Hawthorne, Op. Cit., p.5.

[4]-Temma-Kaplan, Taking Back the Streets: Women, Youth, and Direct Democracy (Berkeley: University of California Press, 2004), p.46.

[5] - منى جمعة البحر، المرجع السابق، ص ص.427.426.

[6] - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.84.

بالأكثر تطرفا،[1] يتخلل هذه السلسلة عدة عتبات، تشير العتبة الأولى إلى الانتقال من السياسة التقليدية إلى السياسة غير التقليدية، فالتوقيع على الالتماسات، والمشاركة في المظاهرات المشروعة، هي نشاطات سياسية غير مألوفة، لكنها تقع ضمن حدود الأعراف الديموقراطية المقبولة.

أما العتبة الثانية فتمثل الانتقال من آليات العمل المباشر كالعقوبات، ويشمل المستوى الثالث للنشاط السياسي على النشاطات غير المشروعة، والتي تخلو من العنف، وتمثل الاضرابات غير الرسمية، أو الاحتلال السلمي لبناية ما عن نوع هذه العتبة.

وأخيرا تتضمن العتبة الرابعة النشاطات العنيفة كالأذى الشخصي، أو التدمير المادي، ولقد استعانت عدة دراسات عالمية بهذا المخطط من أجل حساب مستوى المعارضة الشعبية في الديموقراطيات الغربية.[2]

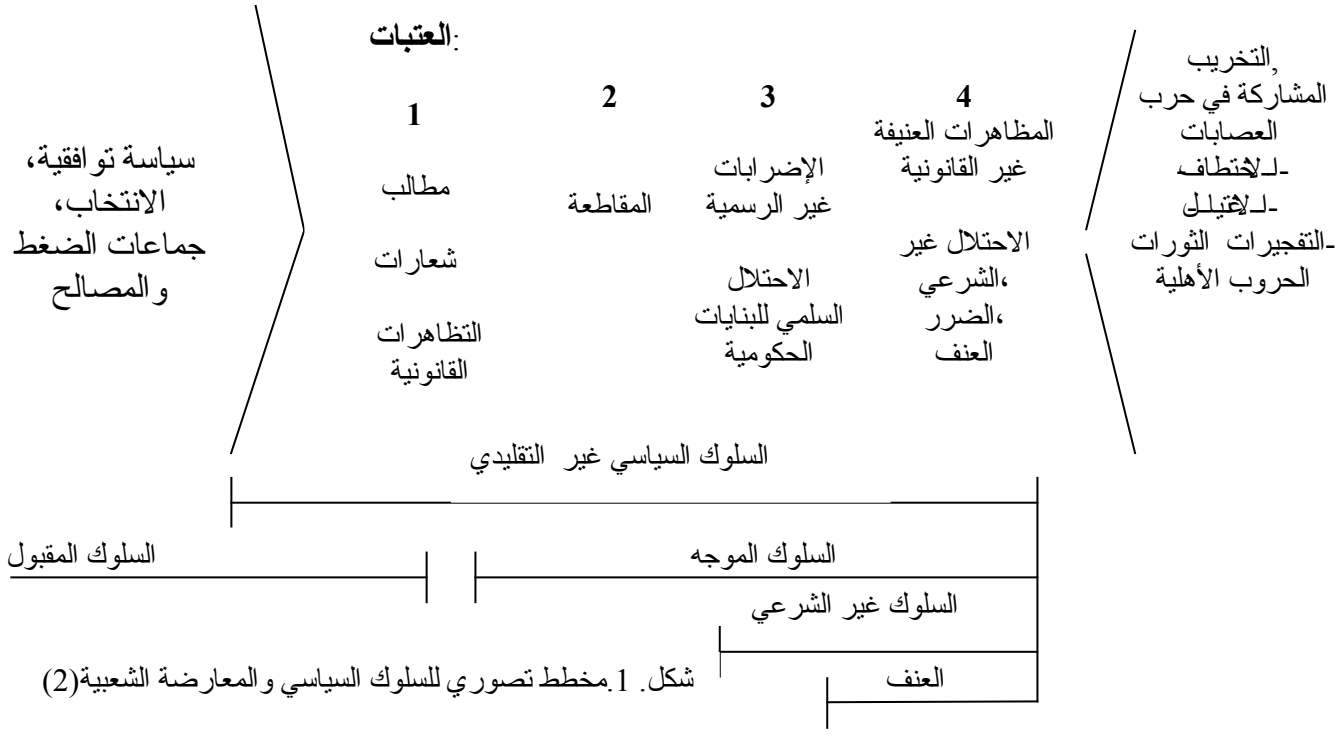

شكل. 1.مخطط تصوري للسلوك السياسي والمعارضة الشعبية(2)

2 - المعارضــة الحزبية:

[1] - Charmers Johnson, revolutionary change (London : Longman, 1983),p.62.

[2] - رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.84.

تمثل المعارضة الحزبية الوجه المناقض للمعارضة الشعبية، ذلك أنها تمارس في شكل مؤسساتي تنظيمي، أي أنها تخضع لأطر وقواعد تنظيمية ثابتة،[1] فهي على عكس المعارضة الشعبية التي يرى العديد من المفكرين السياسيين،[2] أنها أقرب إلى المعارضة الاجتماعية منها إلى المعارضة السياسية، تمارس من خلال فواعل وبنى سياسية مغايرة، تتوافق والممارسة السياسية لسلوك المعارضة السياسية.

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم نتائج ذيوع مبدأ السيادة الشعبية، والممارسة الديموقراطية،[3] و يقسم "ماكس فيبر M.Weber" مسار الأحزاب السياسية، إلى عدة مراحل بدءا بالزمر، فالأرستقراطية، ثم جماعات النبلاء الصغيرة، ثم الديموقراطية النيابية.[4]

لقد ولدت وتطورت الأحزاب السياسية كمؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية حسب دراسات "موريس دوفرجيه M.Duverger"، بصفة عفوية غير مخطط لها، بحيث تطورت مع الانتخابات والتمثيل، ظهرت في البداية على شكل لجان انتخابية، مكلفة برعاية الحملة الانتخابية، وجمع الأموال الضرورية لذلك.[5]

وفي السياق ذاته يذهب "برتراند بادي Bertrand Badie " من جهته، إلى أن الدولة لعبت دورا محوريا في تحويل عملية الاحتجاج إلى مطالب، كذلك أشار "أغولهون Agulhon"، إلى أن الأحزاب السياسية كانت نتاجا لمساعي السلطة المركزية في تشجيع وتعزيز مأسسة قنوات التمثيل،[6] وترجع النشأة الأولى للأحزاب السياسية، حسب العلامة الفرنسي "موريس دوفرجيه"، في مؤلفه عن الأحزاب السياسية إلى سنة 1850،[7] وطوال هذا المسار يمكن التفريق بين نمطين من أنماط النشأة للأحزاب السياسية هي: أحزاب ذات

---

[1] - Bumba Mukherjee, "political parties and the size of government in multiparty legislatures, examining cross-country and panel data evidence," Comparative political studies, Vol.36,№.6 (August2003), p.700.

[2] - بربرا ابستاين B.Epstein، باربرا غيدس Barbara Geddes، هاري اكستاين Harry Eckstein

[3] - على يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003)، ص.173.

[4] - محمد السويدي، المرجع السابق، ص.91.

[5] - مورس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص.70.

[6]- Bertrand Badie, Op. Cit., p.238

[7]- M.Duverger, Les partis politiques (Paris: Armand colin, 1981), p.23.

نشأة داخلية، ظهرت من خلال البرلمانات،[1] وأحزاب ذات نشأة خارجية، نشأت خارج إطار المجالس النيابية أو البرلمانات، وهي ليست مرتبطة بالعمليات الانتخابية ارتباطا مباشرا.[2]

لقد طرح الفكر السياسي تعاريف عدة لمفهوم الحزب السياسي،[3] من ذلك مثلا تعريف "لابالومبارا Labalombara وفينر Wiener" اللذان يعرفان الحزب السياسي، بمجموعة نقاط أو ثوابت لخصاها في:

1- تنظيم دائم.

2- تنظيم محلي، وطيد بشكل جيد، و ظاهري.

3- إرادة واعية لقادة التنظيم، لأخذ السلطة وممارستها.

4- الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات.[4]

إن الملاحظ من استعراض أغلب التعاريف التي طرحها الفكر السياسي للحزب، وحتى السبعينيات من القرن الماضي، أنها تلتقي في عنصر السعي إلى السلطة،[5] مع ذلك عرفت الأنساق السياسية الحديثة نمطا جديدا من الأحزاب السياسية المعارضة، التي لا تضع هدف بلوغ السلطة في مقدمة أجندتها السياسية، والوضع يتعلق تحديدا بأحزاب البيئة، التي ظهرت في أوربا الغربية لمقاومة التلوث البيئي، وأبرزها حزب الخضر في ألمانيا الاتحادية، وبريطانيا، ومصر.[6]

إن أهمية الأحزاب السياسية كبنية فرعية في الأنساق السياسية، تتضح من خلال الوظائف المناطة بها،[7] حيث تقوم بعدة وظائف جوهرية أهمها: الوظيفة الانتخابية، وظيفة التكيف، وظيفة الإعلام، وظيفة التكوين، إضافة إلى وظيفة الاتصال، حيث تعد الأحزاب أهم عصب لربط الدولة بالمواطن.[8]

---

[1] - محمد السويدي، المرجع السابق، ص.94.

[2] - المرجع نفسه، ص.95.

[3] - علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص.176.

[4]- Dag Anckar, Carsten Anckar,"Democracies without parties," Comparative Political Studies, Vol.33, №2 (March 2000), pp.225.227.

[5]-Kay Lawson, « Partis politiques et groupes d'intérêt, » Pouvoir, №.79 (Novembre1996) pp.35.50.

[6] - علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص.177.176.

[7]- Ernest Mandel, Op. Cit., pp.104.105.

[8]- Kay Lawson, Op. Cit., pp.35.50

يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب، وهي ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية أو أحزاب الموالاة، ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة،[1] على أن لا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل،[2] ثم إن قيام المعارضة على هذا النحو، لا يمكن أن يتم إلا إذا ما استندت إلى ما تتيحه لها النظم الديموقراطية من وسائل، تساعد على نجاح المعارضة،[3] وعلى الأخص ما تكفله هذه النظم من حماية للحريات العامة، كحرية الصحافة، وحرية الرأي، وحرية الجمعيات، والتجمعات، والحصانات البرلمانية، وحق البرلمان في مساءلة الحكومة، وطرح النقد لها.[4] فبيان طبيعة وظائف الأحزاب السياسية يبدو قاصرا، إذا ما تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية، والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، فما وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها أحزاب الديموقراطيات الغربية، وتلك التي باشرها الحزب الواحد في الدول الفاشية أو الشيوعية؟ [5]

إن الصور العديدة التي تكتسيها الأحزاب السياسية كتنظيمات،[6] فتحت الباب واسعا أمام الدارسين لإيجاد تصنيفات لاحتواء مختلف هذه الأشكال، وأهم ما يذكر في هذا الشأن، أن جدلا واسعا طال مختلف مدارس النظم السياسية والقانون الدستوري، ومن بين أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1- الأحزاب المباشرة والأحزاب غير المباشرة: فإذا كان التنظيم يأخذ بقبول الأفراد مباشرة كأعضاء به، فهو حزب مباشر، أما إذا لم يكن يأخذ بالانضمام الفردي للعضو، وإنما يستند في بنائه العام على نقابات، وجمعيات ومؤسسات منظمة خارج الحزب، فإنه حزب غير مباشر.[7]

---

[1]- Michael Johnston, political parties and democracy in theorecal and pratical perspectives political finance policy parties and democratic development (Washington: National democratic institute for international affairs, 2005), p.3.

[2] - Ernest Mandel, Op. Cit., p.213.

[3] - Amy Hawthorne, Op. Cit., p. 5.

[4] - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.213.

[5]- Kennith F. Greene, "Opposition party strategy and spatial competition in dominent party regimes," Comparative political studies, Vol.35, №.7 (September2002), p.760.

[6]- Jean Baechler, Op. Cit., p.69.

[7] - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.38.

2- الأحزاب الإدارية والأحزاب الاحتجاجية: أما الإدارية فهي التي تمارس نشاطها بـالقرب من السلطة، أي أنها مهيأة بصفة روتينية إلى حد ما، ووفقا لتقلبـات التنـاوب الـديموقراطي، لأن تشكل أغلبية، أو تدخل في تحالف حكومي، أما الأحزاب الاحتجاجية، فهي التي تنشأ من الرفض، وتسعى لأن تشق لنفسها طريقا لـدى النـاخبين، مـن خلال عنصـر الاسـتياء، تتميـز بالتنديد، والنقد الحاد للممارسات السياسية.[1]

3- أحزاب اللجان وأحزاب الجماهير: ففي حين تتحمل اللجان في الأحزاب التقليديـة، عبـء العمل والدعاية والإشراف على العمليات الانتخابية، تعتمد الأحزاب الاشـتراكية علـى الفـرد والمجموعة، وهي الجمـاهير الـتي تحمـل علـى مسـؤوليتها العمـل مـن أجـل تحقيـق أهـداف الحزب ومبادئه، من خلال عملية التنشئة السياسية، التي تقوم بها هذه الأحزاب.[2]

4- أحـزاب الأطـر وأحـزاب الجمـاهير: يعتـبر هـذا التقسـيم مـن أقـدم التقسـيمات لصـاحبه "موريس دوفرجيه M.Duverger"، أما عن أساسه؛ فهو يرى أن أحزاب الأطر هي تلك الأحزاب التي يرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة والنافذة،[3] إذ لا تستهدف تجميـع عدد كبير من الأعضاء بقدر ما تستهدف بقاء المرموقين معها، فهي أحـزاب تهتـم بـالنوع لا بالكم، أما الأحزاب الجماهيرية، فهي أكثر انفتاحا، إذ تسعى إلى تجميع أكبر عدد ممكـن مـن الأعضاء.[4]

5- الأحزاب الجامدة والأحزاب المرنة: يقصد بالأحزاب الجامدة تلك الأحزاب التي تفرض على أعضائها نظاما صارما من الاملاءات، والجزاءات في حال مخالفة القواعد العامة، فـي المقابل نجد الأحزاب المرنة، التي تعطي الأعضاء فيها حق الاستقلال فـي الـرأي، ومـن ثـم التصويت حسب ما يرونه لا حسب ما يرى الحزب.[5]

بالموازاة مع ذلك فإن الأنماط العديدة التي عرفها التنظيم الحزبي، في شتى الأنساق السياسية، أفرزت اختلافا جوهريا في نمط الوحدات الأساسية،[6] التي قـد تأخـذ أحـد الأشـكال الآتية:

---

[1] - Philippe Braud, Op. Cit., pp.416.419.

[2] - نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.40.

[3] - Kennith F. Greene, Op. Cit., p.760.

[4]- محمد السويدي، المرجع السابق، ص.102.100.

[5]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.44.

[6]- Mark Tessler & Ronald Inglehart, & Mansoor Moaddel, Op. Cit., p.38.

I.اللجنة: ظهرت اللجنة كأقدم الوحدات الأساسية، مـع ظهـور الأحـزاب التقليديـة فـي القـرن 19، وهي عبارة عن مجموعات منتخبة، تمثل مـن لهـم سـلطان، ونفـوذ معنـوي، أو مـادي، وأهم ما يميزها هو قلة أعضائها، حيث تعتمد على النوع لا الكم.[1]

II. الشعبة: الشعبة ابتكار اشتراكي في أسلوب عمـل الأحـزاب، تتميـز بمركزيتهـا، وبضـيق قاعدتها الجغرافية، إذ تعمل في حدود البلديات، بعكس اللجنة التي قد تضم مدنا ومقاطعات.[2]

III.الخلية: هي الوحدة الأساسية فـي الأحـزاب الشـيوعية،[3] تتميـز بقـدرتها علـى إيجـاد نظـام رقابة صارم ودقيق، يتم من خلاله تنشأة كوادر قادرة على تحمل مسؤوليات، وتبعات سياسة الحزب في المستقبل، كـذلك تتسـم بقلـة أعضـائها، إذا مـا قـورنت بالوحـدات الأخـرى، ففـي الوقت الذي قد يزيد عدد أعضاء الشعبة عن المئة، وأحيانا عن الألف حتى، لا يزيد فيه عـدد أعضاء الخلية عن العشرين عضوا، نتيجة لذلك تعتبر الخلية الوحدة الأنسب للعمـل السـري، مسلحا كان أم سلميا.[4]

IV.الميليشيا:[5] أول من أخذ بهذه الوحدة هي الأحزاب الفاشية، التي تقوم على تقديس الزعيـم، وتحقيق أغراضه، حتى في الخروج عن المبادئ الديموقراطية عامة والحزبية خاصة، ولعل أوضح مثال عن ذلك، الحزب الاشتراكي الوطني الألماني، الذي ألغى البرلمان، وتوج هتلـر زعيما له وللبلاد.

إن وصف حزب معين بحزب الميليشيا، ليس معناه أن يقوم ويباشر نشاطه فقـط مـن خلال هذه الوحدة، بـل القصـد مـن ذلـك، هـو سـيطرة هـذه المجموعـة علـى بـاقي الوحـدات الأخرى، مما يؤدي إلى وصف الحزب بطبيعتها، فالحزب الاشتراكي الوطني الألماني ضـم بجانب الميليشيا، الخلايا، والشعب، كذلك كان الحال في الحزب الفاشي الإيطالي.[6]

---

[1]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.54.55.

[2]- المرجع نفسه، ص.56.

[3] - Ernest Mandel, Op. Cit., p.235.

[4]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.57.59.

[5]- الميليشيا "milita" بمعناها العام تطلق على الجيش، الذي لا يعمل باستمرار ضمن وحدات الجيش النظامية، أما عن المعنى الخاص، فتشير إلى وحدات عسكرية مدربة تدريبا خاصا، ذات ملابس مميزة، وشعار مستقل، وذلك لأداء مهامها التي تتصف بالعنف والقوة بدلا من الطرق الدستورية المشروعة.

[6]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.60.

2 -أ- النظام الحزبي والمعارضة السياسية: تختلف طبيعة المعارضة السياسية، ومن تم دورها في نظم التعدد الحزبي عنها في نظم الثنائية الحزبية،[1] فحيث تتسم الحكومات الحزبية المتعددة بضعفها، وتفككها، وعدم تماسكها،[2] فإن المعارضة أيضا تتألف من عناصر مختلفة، بل أحيانا متنافرة لا يجمعها سوى بعدها عن الحكم، ومحاولة النيل من الحكومة الائتلافية، فلا تصل المعارضة في ظل نظام التعدد الحزبي، إلى القوة والانسجام اللتين تتميز بهما المعارضة في نظام الثنائية الحزبية، وذلك بسبب افتقار الأولى لجهاز واحد يقوم بهذه المهمة.[3]

وجانب المقارنة بين المعارضة في نظام الثنائية ونظم التعدد، لا يقتصر على وجه القوة فحسب، بل أيضا يتناول مدى الاعتدال والوضوح في كلا النظامين، فالمعارضة في النظام الحزبي الثنائي، وبالرغم من قوة جهازها في مواجهة الحزب الحاكم، إلا أنها تتخذ طابع الاعتدال في النقد، والاستعداد لتقديم البدائل الواضحة، التي ترى أنها قادرة على القيام بتنفيذها في المستقبل فيما لو تسلمت زمام الحكم.[4]

أما في نظام التعدد الحزبي، فالوضع مغاير لذلك، حيث لا ترى المعارضة أي شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام، فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقاداتها للحزب، أو الأحزاب الحاكمة، وبالتالي تأتي انتقاداتها حادة وعنيفة.

إضافة إلى ذلك، فإن المعارضة في ظل نظم التعدد الحزبي، تعرف شكلين مختلفين؛

- المعارضة الخارجية: التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الحاكم.

- والمعارضة الداخلية: التي تقودها مجموعة الأحزاب المتحالفة مع الحزب الحاكم، حيث توجه إليه الانتقادات من حين لآخر.[5]

وإذا كان عدد الأحزاب يلعب الدور الرئيسي والهام في تحديد دور وطبيعة المعارضة، فإن لبعض التحالفات الحزبية، واتساع قواعدها أثرٌ في ذلك،[6] فالدور الذي تؤديه

---

[1] - Kennith F. Greene, Op. Cit., pp.757.758.

[2]- نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص 408.

[3]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.472.

[4]- Kennith F. Greene, Op. Cit., pp.757.758.

- نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص.408.

[5] - Carl Schmitt, Op. Cit., p.102.

[6] - Sekhar C.S.C., "economic growth, social development and interest groups," economic and political weekly,)10 December 2005(,p.5340.

المعارضة من خلال حزب صغير مثلا، يتسم غالبا بالصلابة والجمود، وعدم الاتزان، نظرا للطبقة الواحدة التي تمثله، على عكس الحزب الكبير ذو القاعدة الواسعة، الذي يضم مصالحاً متعددةً، الأمر الذي يجعله أكثر اتزانا واعتدالا، ومرونة.[1]

أما فيما يخص الأنظمة السياسية التي تتبنى نظام الحزب الواحد، فإنها تأخذ بنوع خاص من المعارضة الرسمية، تقوم على إلزام أعضاء الحزب بانتقاد أعمالهم وكشف أخطائهم، للتأكد من كفاءتهم،[2] هذا النوع من النشاط يبقى داخليا مقصورا على الجوانب الثانوية للأنشطة العامة للنظام، وبالتالي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتناول بالنقد أي موضوع من المواضيع المتعلقة بنظام الحكم، أو السياسة العامة للحكومة، أو الزعماء، وهذا هو المقصود بمبدأ النقد والنقد الذاتي.

فالنقد يصدر من عضو الحزب إلى الغير، بشرط عدم المساس بنظام الحكم أو القائمين عليه،[3] والنقد الذاتي هو اعتراف، وكشف الخطأ الذي يقع فيه أي مسؤول عهد إليه بمسؤولية عامة، وعليه فأسلوب النقد والنقد الذاتي، لا يتطابق من قريب أو من بعيد، مع أسلوب المعارضة السياسية المعمول به في النظم الديموقراطية الغربية.[4]

ب- النظام الانتخابي والمعارضة السياسية: إن كل نظام من الأنظمة الانتخابية يترك أثرا واضحا في الحياة السياسية لأي نسق سياسي، وكذا في طبيعة الأحزاب ونمط المعارضة فيه،[5] ففي حين يستخدم الاقتراع في النظم ذات الحزب الواحد لمنح الحكام صفة الشرعية، يتوقف الأمر في النظم التعددية على اللحظة الحاسمة في المنافسة بين التشكيلات الساعية إلى السلطة، ولهذا فإن المناهج والقواعد التي تحكم المنافسة تمارس تأثيرا عميقا على استراتجيات الأحزاب ولغتها وبرامجها،[6] وفي هذا الشأن حاول "موريس دوفرجيه M. Duverger " في دراسة له للعديد من الحالات، استخلاص بعض القوانين والقواعد التي تعبر عن هذا التأثير ولخصها كما يلي:

---

[1] - Clifford Bob, «Globalization and the social construction of human rights campaigns, » in: Alison Brysk, Op. Cit., p.138.

[2] -Kennith F. Greene, Op. Cit., p760.

[3] -Ernest Mandel, Op. Cit., p.235

[4]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، المرجع السابق، ص.409.

[5]- مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.143.

[6]- Philippe Braud, Op. Cit., p.416.

1- إن التمثيل النسبي،[1] يميل إلـى إيجـاد أحـزاب متعـددة ومسـتقلة، ذلـك أن مبـدأ التمثيـل النسبي، يقتضي أن تنال الأقليات عددا من المقاعد، التي تتناسب مع مـا نـالته قوائمهـا من أصوات، الأمر الذي يشجع على تكوين أحزاب جديدة، وانقسام الأحزاب القائمة.[2]

2- أما الأخذ بنظام الأغلبية المطلقة،[3] فيـؤدي إلـى تعـدد الأحـزاب ومرونتهـا؛[4] فاشـتراط الأغلبيـة المطلقـة يـؤدي إلـى إعـادة الانتخـاب، وبـذلك يُوجِـدُ دورتـان انتخابيتـان تخوضوهما الأحزاب، ففي الدور الأول يتقدم كل حزب مستقل، أما فـي الـدور الثـاني فيكون كل حزب قد عرف مركزه في الدائرة الانتخابية، فتتكتل الأحزاب المتقاربة في النهج السياسي، للظفر بأكبر عدد من المقاعد.[5]

3- ثم إن الأخذ بنظام الأغلبية النسبية،[6] يؤدي إلى إيجـاد نظـام ذي حزبيـن فقـط؛ فوجـود دور واحـد للانتخابـات، سـيرغم الاتجاهـات المتقاربـة علـى التكتـل فـي أول الأمـر، وكنتيجة لذلك لن يسمح بتعدد الأحزاب، لأن الأقليات سيهمل أمرها.[7]

3 - المـعـارضـة الأيـديـولـوجـيـــة:

استخدمت وسائل متنوعة في مختلف نواحي التاريخ الإنساني، لضمان ولاء الفرد للمؤسسـات السياسـية، والاجتماعيـة، ولعبـت قنـوات التنشـئة السياسـية فـي هـذا الشـأن دورا محوريا في دمج الفرد، ليكون عضوا في المجتمع والدولة، فالأنظمة السياسية كلها تجعل من أهم أهدافها حماية السلطة، ليس من الاعتداء المسلح فحسب، وإنما من الاعتداء الأيـديولوجي أيضـا، فالأنظمـة التيوقراطيـة ترفـض أن تطـرح للمناقشـة معتقداتها الدينيـة، والسـلطة ذات المنشأ الماركسي يأبى حكامها أن تزعزع أفكار هذا المذهب، والنظم الرأسمالية أيضا ترفض أن تنـاقش فيهـا المبـادئ الأساسـية،[8] وفـي هـذا الشـأن فـإن الرمـوز، والأعلام، والشـعارات، والطريقة التي تصاغ بها الكلمات، والفروض الدينية، والخطابات العامـة، والمراسـيم تسـاهم

---

[1]- يقضي نظام التمثيل النسبي بفوز كل المترشحين بقدر معين من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات المحصل عليها.

[2]- سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري (مصر: دار الفكر العربي، 1988)، ص.262.

[3]- يقضي نظام الأغلبية المطلقة بفوز الحاصل على أكثر من نصف الأصوات فـي الـدور الأول، وإلا فالأغلبيـة النسـبية فـي الدور الثاني.

[4]- مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.143.

[5]- سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص.263.

[6] - يقضي نظام الأغلبية النسبية بفوز الحاصل على أكبر نسبة من الأصوات.

[7] - Kennith F. Greene, Op. Cit., p.757.

[8] - مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.289.

في ربط الفرد بالمجتمع الذي ينتمي إليه، والدولة التي تمثل هذا المجتمع، إلا أن هذه المظاهر على أهميتها الرمزية، لا تستطيع الوقوف في وجه المعارضة الأيديولوجية.[1]

يعود ظهور لفظ الايدولوجيا إلى سنة 1876 بقلم المفكر "دستوت دوتراسي"، الذي كان ينتمي إلى وسط من المفكرين الفرنسيين ذوي النزعة الأنوارية، ممن كـان نـابليون ينعتهم بالأيديولوجيين،[2] وقد ارتبط هذا التيار على وجـه العمـوم بمفكريـن أمثـال:"الفيلسـوف "كوندورسيه"، والكيميائي "لافوازيه"، والرياضـي الفلكي"لابلاس Laplace"، والـبيولوجي "لامارك Lamark"، و"بيشا Bichat"، و"بينل Pinel"، وقد تأثروا بالتقليد التجريبي في المعرفة، وبفلسـفة الأنـوار، وبمناهضـة الفكـر الميتـافيزيقي، الـذي يمثـل فـي نظرهـم طفولـة الإنسانية، وكانوا متأثرين بتقدم العلوم الطبيعية، وعليه دعوا إلى إقامـة نظـام سياسـي جديـد، وتربية جديدة، كما ساهموا في تأسيس العديد من المدارس، والمعاهد العليا.[3]

لقد ارتبط مفهوم المعارضة الأيديولوجية بظهـور وتبلـور مصـطلح الايـدولوجيا، الذي عرف في حد ذاته تعريفات وتفسيرات عدة، تراوحت بين المعنيين الواسع، الذي يشـمل ما تسميه الأنتروبولوجيا الثقافية بالثقافة، وبين المعنى الضيق الذي يستعمل في علـم السياسـة وعلم الاجتماع السياسي، والذي تعني فيهما كما يرى "بخلر Baechler ": "مجموع حـالات الشـعور أو الـوعي المرتبـط بالعمـل السياسـي"،[4] لـذلك اعتبرهـا "مـاركس Marx " بأنهـا مجموع الأفكار الخاطئة التي ينتجها المسيطرون بطريقـة مغرضـة، بغيـة تـبرير اسـتغلالهم الطبقي.[5] بالمقابل فـإن الاختلاف الأيـديولوجي، قـد يطـال حـتى الأيديولوجيـة ذاتهـا، فالأيـدولوجيا الاشـتراكية مثلا، ليسـت ذات مضـمون سياسـي واحـد كليـا، ولا الأيديولوجيات القومية تتفق على نظام سياسي واحد، ولا الأيديولوجيات الثورية مجمعة على نظريـة واحـدة فـي الثـورة،[6] وإجمـالا فالمعارضـة الأيديولوجيـة هـي: مجمـل الممارسـات

---

[1]- مورتن كابلان، المرجع السابق، ص.27.

[2] - Alain Lerouse, Retour a l'idiologie pour un humanisme de la personne (France: Presses universitaire de France, 1995), p12.

[3] - محمد سبيلا، الايدولوجيا نحو نظرة تكاملية (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص.32.

[4] - المرجع نفسه، ص.13.

[5]- Philippe Braud, Op. Cit., p.238.

[6] - ناصف نصار، الفلسفة في معركة الأيديولوجية، ط.2 (بيروت: دار الطليعة، 1986)، ص. 248.

الرمزية، التي تتشكل مباشرة أو غير مباشرة، لمعارضة السلطة القائمة،[1] فالإيديولوجية فكر موضوع من أجل العمل، أو هي دليل للعمل، كما يعرفها "لينين Lenin"،[2] وعليه فإن النظرة الأيديولوجية إلى السياسة هي بالضرورة نظرة غائية، تحدد الغايات التي يجب تحقيقها في السياسة، أو بواسطة السياسة.[3]

أما عن أهم خصائص المعارضة الأيديولوجية فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- ارتفاع مستوى القدرة الرمزية: إذ يصبح الإنتاج الرمزي المتمثل في الشعارات والأفكار، والنماذج، والنظريات السياسية، الوسيط المتميز في العلاقات، كما يصبح إلى حد ما، العنصر الأساسي في الممارسات، بما يسمى إنتاج الدلالات.[4]

2- المعارضة الأيديولوجية تنطلق من مطالب ضرورية، محسوسة، نابعة من مختلف تطلعات الشعب، وتعبر عنها بأنها مطالب واجبة التحقيق، مما يخلق مجال ضغط شعبي، فهي تطرح عملية الانتقال، من واقع سيء إلى وضع أفضل، كطرح الحل الاشتراكي للقضايا الاجتماعية مثلا،[5] فهذا النوع من المعارضة، يتميز بظاهرة الإعداد الأيديولوجي والمذهبي، الذي يهدف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، يعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية لاستياء الجماهير.[6]

3- تتميز المعارضة الأيديولوجية بالنزوع إلى اختلاق مواجهة فكرية ومذهبية، تاريخية، ومستمرة مع قوى أخرى يحتوي عليها التطور الإنساني،[7] إذ أن المعارضة الأيديولوجية لا تكتسب صلابتها إلا على أنقاض الآخر، فهي دائما في حاجة إلى خصم تسقط عليه كل الصور السلبية المترسبة.[8]

---

[1] - بيار أنار، الأيديولوجية والمنازعات والسلطة، ترجمة، إحسان الحصيني(دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1984)، ص.120.

[2] - جان توشار، المرجع السابق، ص.592.

[3] - ناصف نصار، المرجع السابق، ص.251.

[4] - بيار أنار، المرجع السابق، ص.124.

[5] - عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص.45.

[6]- Philippe Braud, Op. Cit., pp.419.420.

[7] - Michael Bruch, Op. Cit., p.35.

[8] - عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص.46.

4- المعارضة الأيديولوجية معارضة عقائدية، لها نظرة معينة تعالج كل شيء، بما في ذلك الوجود والكون، وعليه فبرامج هذه المعارضة ليست إفرازا، أو تركيبا مستوحى من القاعدة، بل إن برامج هذه المعارضة فوقية موضوعة من أعلى الهرم. [1]

5- التنافس على المبادئ الأساسية: في هذا الشأن يقسم "موريس دوفرجيه M.Duverger" التنافس الحزبي إلى ثلاث أنواع: تنافس بلا مبادئ، تنافس على مبادئ ثانوية، وتنافس على مبادئ أساسية، وتندرج المعارضة الأيديولوجية في الصنف الثالث، حيث إن هدف هذه المعارضة هو تغيير آلية التداول على السلطة، أو أجندة الأولويات في السياسة العامة. [2]

6- تتميز المعارضة الأيديولوجية بتقديم نوعين من الأهداف: أهداف مرحلية، والهدف الأعلى أو الأسمى، وعلى ضوء ذلك، يتم التمييز بين نوعين من أنماط التحرك، والتخطيط السياسي، فهناك الخطط التكتيكية للتكيف مع مقتضيات الظروف، وهناك الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى بلوغ الهدف الأعلى، [3] وعليه يتم الحديث عن التضحية بالجيل المعاصر، في مسار ومسعى التغيير من أجل جيل آخر، [4] إلا أن هذه الميزة قد تكون السبب في غالب الأحيان، في فشل وسقوط هذا النوع من المعارضة، إذ أنه ولمجرد الشك في القدرة على تحقيق الغاية العليا، فإن هذا التنظيم الفكري، والسياسي سرعان ما يفقد قوته وينهار. [5]

7- ينفرد هذا النوع من المعارضة كذلك بعملية التعبئة الأيديولوجية، التي تفترض وضع جدول عمل مكثف لجماعة معينة، من أجل الاحاطة بالجانب، أو الجوانب المهيمنة على الأزمة، [6] ويمكن التمييز في ظل هذا النوع من المعارضة، بين ثلاث أنواع من التعبئة الأيديولوجية: أ-التعبئة على أساس الماضي، ب- التعبئة بالمثال، ج- التعبئة بالخوف الاستباقي. [7]

---

[1] - محمد سبيلا، المرجع السابق، ص.17.
[2] - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999)، ص.411.
[3] - ناصف نصار، المرجع السابق، ص. 252.
[4] - عبد الفتاح شحادة، المرجع السابق، ص.46.
[5] - ناصف نصار، المرجع السابق، ص. 252.
[6]- Mehran Kamrava, Op. Cit.,p. 202.
[7] - جوران ثوربورن، أيديولوجية السلطة وسلطة الايدولوجيا، ترجمة، إلياس مرقص (لبنان: دار الوحدة، 1982)، ص ص. 160.158 .

1. 2 . 4. معارضة الأقليات الإثنية: [1]

لقد ثار جدل فقهي واسع، مصحوب بنقاش شعبي ونزاع حزبي حاد، حول تمثيل الأقليات الإثنية، بين مؤيد ومعارض، إلا أن الأغلبية الرافضة لمثل هذا النظام، كان لها الانتصار والتأكيد على أغلب الدساتير والتشريعات الحديثة، مما دفعها إلى العدول عن مثل هذا النوع من التمثيل.[2]

يركز هذا النوع من المعارضة، على فكرة الهوية كإرتكاز أساسي، بدل الاعتبارات الفكرية، أو القناعات المذهبية، أو المصلحة المادية،[3] ويقصد بمفهوم الهوية: ذلك الشعور بالانتماء الذي يكنه الأفراد لجماعة معينة، سواء كانت عرقية، أم دينية، أم قبلية، أم إقليمية،[4] ويمكن للهوية أن تأخذ مستويات مختلفة، ففي الغالب يكون للأفراد إدراك بالانتماء إلى دين أو جماعة أو ثقافة أو دولة أو إقليم، في آن واحد.

يكمن السبب الجوهري في رفض أغلب المنتظمات السياسية اعتماد نظام تمثيل الأقليات الإثنية،[5] إلى الفرق الشاسع بينها وبين نظام تمثيل الأقليات السياسية،[6] فهذه الأخيرة تخدم النظام النيابي، بينما الأولى تتعارض معه، وتتنافى مع ركن أساسي من أركان النظام النيابي، ألا وهو كون النائب يمثل الأمة جميعها.[7]

تمثل معارضة الأقليات الإثنية في الغالب، السمة الجوهرية للأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، حيث يضم المجتمع الواحد منها أكثر من جماعة عرقية واحدة، كما أنه غالبا ما يشعر أفراد كل من هذه الجماعات، بأنه ليس ثمة روابط مشتركة تربطهم بأفراد الجماعات العرقية الأخرى،[8] ولعل عدم الشعور بالهوية المشتركة، كان السبب الرئيسي وراء اندلاع

---

[1]- ينبغي التمييز بين الأقليات السياسية من جهة، وبين الأقليات الإثنية من جهة أخرى، فالأولى نتاج لضيق في إتباع فكرة أو اعتناق مذهب، أما الثانية فتعبير عن أزمة في الهوية، وعن تعدد للولاءات السياسية، أنظر: أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.20 وما بعدها.

[2]- نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.340.

[3] - Prizel Ilya, national identity and foreign policy nationalism and leadership in Poland, Russia and Ukraine (New York: Cambridge university press, 1998), p.34.

[4]- أمال سليمان العبيدي، " الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية،" المستقبل العربي، العدد 267 (ماي 2001)، ص ص. 154.141. أنظر أيضا: مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994)، ص.269.

[5] -Marcel Gauchet, La religion dans la démocratie, parcours de la laicité (France: Gallimard, 1998), pp.111.114.

[6]- أمال سليمان لعبيدي، المرجع السابق، ص ص. 154.141.

[7]- نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.340.

[8]- أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.21.

الحروب الأهلية، داخل العديد من دول العالم الثالث،[1] وذلك حال الحرب الأهليـة بيـن قـاطني إقليم "بيافرا"، والحكومة المركزية في نيجيريا خلال الفترة(1966-1970).[2]

إن تنامي ظاهرة حركة الأقليات الإثنية المعارضة، ونزوعها أحيانا إلى تجاوز إطار المعارضة إلى الرغبة في الانفصال،[3] مرهون بتوافر مجموعة من العوامل:

1) موقع الأقلية العرقية أو الدينية: فكلما كانت الأقلية متمركزة في مناطق حدودية، أو علـى حواف، الدولة كان نزوعها للمعارضة والعنف أكثر حدة، لأن التمركـز فـي الحـواف يسـهل للأقلية تلقي العون الخارجي، فقد كان انفصال البوسنة أصعب بكثير من انفصال سـلوفينيا أو كرواتيا، كمـا أن انفصـال الجمهوريـات الإسـلامية عـن الاتحـاد السـوفيتي، كـان أسـهل مـن انفصال الشيشان.[4]

2)تمركـز الأقليـة فـي منطقـة واحـدة يعطيهـا إحساسـا بالكيانيـة المتميـزة، والهويـة الخاصـة المنفصلة عن بقية المجتمع، أو الكيان السياسي الذي تنضوي فيـه، بالمقابـل فـإن تشـتت هـذه الأقلية كما هو حال المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، يجعل هذا الإحساس أقـل، وإن كان لا يلغيه.[5]

3)وجود مورد اقتصادي مهم في المناطق التي توجد فيها هذه الأقلية الدينية، أو العرقية، مثل البترول، أو أي مورد خام ذو وزن اقتصادي هام، يعطي إحساسا بالأفضلية في التمتـع بهـذه الموارد،[6] وشعورا بضعف في القدرة التوزيعية للنظام السياسي القائم،[7] مثل ظهـور البـترول في جنوب السودان.[8]

---

[1] - Agnès Antoine, l'impense de la démocratie, Tocqueville la citoyenneté et la religion (France : Fayard, 2003), p.168.

[2]- أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.22.

[3] - George M. Fredrickson, The Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements (Berkeley: University of California Press, 1997), p.84.

[4]- وليد عبد الحي، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية،" المستقبل العربـي، العـدد 312 (فـبراير 2005)، ص ص. 17.16.

[5] - David Harvey, Op. Cit.,p.54.

[6] -Shaheen Mozaffar & James R. Scarrit, «The puzzle of African party systems, » Party Politics, Vol.11, N°.4(2005), pp.401.403.

[7]- يقصد بالقدرة التوزيعية: دور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع، والموارد بين سائر الفئـات، والطبقـات، والجماعـات المشكلة لمجتمعاتها، سـواء تمثلـت هـذه المنـافع وتلـك المـوارد فـي الـثروة، أو الـدخل، أو الأمـن، أو التعليـم، أو الثقافـة، أو الخدمات الصحية أو غيرها، لمزيد من التفصيل انظر: أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص.64.63.

[8]- وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.17.

4)استغلال الدول الخارجية الإقليمية أو الدولية للأقليات الدينية، بهدف تكييف حركة هذه الأقليات، بشكل يحقق الأهداف السياسية لهذه الدول،[1] مثل استغلال الولايات المتحدة للحركات الإسلامية في زمن الاتحاد السوفيتي.

5)التخلف الاقتصادي والحضاري: إذ من شأن هذه الظاهرة، أن تتسبب في فقدان الثقة بين الأقليات والأنظمة السياسية القائمة،[2] وهذا ما يسميه "بول فارمر Paul Farmer" بـ:علاقة الفقر بالحق، وعادة ما تأخذ طابعا تمرديا.[3]

6)التفاوت الطبقي: إذ غالبا ما تنقسم مجتمعات العالم الثالث إلى طبقتين، تكون درجة التفاوت والتمايز بينهما من الحدة، بحيث تشكل مبعثا للمعارضة والاستياء.[4]

7) حدة انقسام الأنساق الاجتماعية، كما يوضحه نموذج "التجزؤ الهرمي Pyramidal segmentary"،[5] والذي يقوم على أساس أن الفرد ينتمي إلى أنساق اجتماعية متداخلة مع بعضها، وكثيرا ما تضاربت مطالب هذه الأنساق الموجهة للفرد، وفي هذه الحالة فإن الفرد يميل إلى تغليب مطالب الأنساق الأدنى على حساب مطالب النسق الأعلى،[6] فلو أخذنا دولة كالهند مثلا مع نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، سنجد أن الجميع؛ هندوسا، ومسلمين، كانوا ضد الاستعمار البريطاني، لكن بعد انسحاب بريطانيا، برز النزاع بين الهندوس والمسلمين الذي تجلى في ظهور دولة باكستان، لكن باكستان نفسها أفرزت النزاع، بين القومية البنغالية والبنجابية، مما نتج عنه بروز دولة بنغلادش، ثم بدأ الصراع بين الشيعة والسنة في باكستان، وبين السيخ والهندوس في الهند.[7]

---

[1] - Rosa Rossi & Stefania Panebianco, Op. Cit., p.10.

[2] - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص.28.27.

[3] - Paul Farmer," Never again? Reflections on human values and human rights," in: Petersen GB. (editor), The Tanner Lectures on Human Values, Vol. 25. (USA: University of Utah Press, 2006), p.178.

[4] - Martin Ostwald, From popular sovereignty to the sovereignty of law: law, society, and politics in fifth-century Athens (Berkeley: University of California Press, 1986), p.189,See also: - James Roseneau, Op. Cit., p.148.

[5] - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.15.

[6] - George M. Fredrickson, Op. Cit., p.142.

[7] - وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.15.

لقد جاء عدول التشريعات الحديثة عن نظام تمثيل الأقليات الدينية والعرقية، كمسعى من مساعي التسامح الديني من ناحية،[1] وكنتيجة من نتائج نشر وتعميق العاطفة الوطنية،[2] ويعتبر النظامان الدستوريان اللبناني والأردني، حالة خاصة بإقرارهما صراحة نظام التمثيل الطائفي والديني،[3] ففي لبنان تقرر نظام التمثيل الطائفي الديني، على نحو دستوري منذ نشأة الدستور اللبناني لعام 1926، وحتى وقتنا الحاضر.[4]

المبحث الثاني: التحول السياسي:

احتل التحول السياسي مكانة هامة في الأدبيات السياسية مع نهاية التسعينيات من القرن العشرين، وهو في ذلك يعبر عن أهميته كظاهرة ميزت العديد من الدول الاشتراكية سابقا، وكذا دول العالم الثالث، التي حكمت لعقود بمقاييس الحزب الواحد، والتخطيط المركزي.

المطلب الأول: تعريف التحول السياسي:

يتميز موضوع التحول السياسي بخصوصية فريدة، لما يفترض فيه من شمولية في الطرح، فالتحول السياسي مسألة تعني السلطة كما تعني المواطن، تمس الدولة كما تمس المجتمع، تهم الحاكم والمحكوم على حد السواء.[5] " فالتغيير ظاهرة عيانية، موجودة في كل مستويات الوجود"،[6] ويقصد بالتحول لغة، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال آخر، أو التحول عن شيء، والانصراف عنه إلى سواه.[7]

---

[1] - Patrik Michel, Religion et démocratie nouveaux enjeux, nouvelles approches (Paris: Albin Michel, 1997), p.310.

[2] - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.340.

[3] - نصت المادة 95 من الدستور اللبناني " تُمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة"

[4]- فمجلس النواب اللبناني منذ 1960 وحتى الآن يتكون من 99 نائبا يتم انتخابهم على النحو التالي: 20 مقعدا للسنة، 19مقعدا للشيعة، 6 مقاعد للدروز، 30 مقعدا للموارنة، 6 مقاعد للروم الكاثوليك، 11مقعدا للروم الارثودوكس، 4 مقاعد للأرمن الأرثودكس، ومقعد للبروتستانت، ومقعد للأرمن الكاثوليك، ومقعد آخر لبقية الأقليات. كما أن اختيار رئيس الدولة مقيد بأن يكون من الطائفة المارونية، ورئيس الوزراء من السنة، ورئيس مجلس النواب من الشيعة. لمزيد من التفاصيل انظر: نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، المرجع السابق، ص.341.

[5] - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.10.

[6] - محمد أمين الزغبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط.4 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص.35.

[7] - مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديموقراطي: منظورات أفريقية، ترجمة، محمد مجدي الجمال (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1988)، ص.25.

أما اصطلاحا، فيعرفه كل من"غليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell" و"شميتر Schmitter"، بالفترة التي تعقب الانقسام والصراع داخل بنية النظام، حيث يفضي الوضع إلى إعادة توزيع الموارد العامة، وتؤدي حدة المواجهات والمجادلات، إلى إنتاج قواعد سياسية جديدة.[1] أما "هاري إكستاين Harry Eckstein " فيعرف التحول السياسي بكونه عملية استعمال الضغط والقوة لإعادة هندسة البنى السياسية والاجتماعية، هندسة جوهرية راديكالية "To engineer radically".[2] بالمقابل تذهب الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله في تعريفها إلى اعتبار التحول السياسي:" نتاجٌ لمواجهات وصراعات الفواعل والقوى المتضادة، والتي تتعاقب تاريخيا، مثلا قوى الوحدة ضد قوى التجزئة، قوى التغيير ضد قوى الثبات، قوى اليسار ضد قوى اليمين".[3]

إن موضوع التحول السياسي لا يتناول موضوع وجود الدولة، إلا في الحالات التي يكون فيها الحديث عن مشروع وحدوي أو اتحادي أو تقسيمي، بل إنه حتى في هذه الحالات يبقى السياق واضحا، للحديث عن الدولة ضمن شروط معينة، ضمن اتحاد أوسع أو وحدة أصغر، فموضوع التحول يطرح غالبا ضمن شروط الاتفاق على موضوع الشعب والأرض، والحدود وتوابث الدولة، كمؤسسات الجيش، والحكومة، والدستور، والقضاء، وما شابه،[4] إن التحول السياسي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما آلية نحو وضع أفضل، وهو لذلك على درجة من التعقيد، بما لا يجعله سهل البلوغ، إذ يستند إلى عدد ضخم جدا من العوامل المتفاعلة،[5] ويمكن حصر آليات التحول فيما يلي:

1. مرحلة التحول: حيث تقر النخبة الحاكمة بمعقولية أهداف حركة المعارضة.
2. مرحلة التكيف: تقدم النخب الحاكمة تنازلات محدودة، لا تمتد إلى إحداث تغيير جدري، بل تقدمها لتفادي خسائر أفدح.

---

[1] - عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا،" السياسة الدولية، العدد 138(أكتوبر 1999)، ص.58.

[2] - Harry Eckstein, Regarding Politics: Essays on Political Theory, Stability, and Change (Berkeley: University of California Press, 1992), p.278.

[3] - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.94.

[4] - منير شفيق، حول السلطة والتغيير، رؤى، عدد 10 (جانفي 2001)، ص.4.

[5] -P.K. Eisinger, " The Condition of protest behavior in American cities, " American Political Science Review,№.67.(1973), pp.13.20.

3. أمـا فـي مرحلـتي الإرغـام اللاعنيـف والتحلـل، فتبـدأ تباشـير الوضـع السياسـي والاقتصادي الجديد تتبين، بسبب تغيير علاقات القوة وتوازناتها، ثم يتغير الوضـع بـأكمله.[1] إن التحول لا يقتصر على المجـال السياسـي وتوجهـاته، أو علـى الهيكـل الاقتصـادي ورؤاه التنموية فحسب، وإنما يطال حتى "منظومة القيم"values Regime"، والأفكار التي تحكم المجتمع وعلاقاته،[2] فالثقافة السياسية معرضـة أكـثر مـن أي منظومـة، أو نسـق فـي النظـام السياسي، والاجتماعي ككل، لظاهرة التحول على مستوى القيم، والقواعـد الـتي تتجسـد فيما بعـد كقناعـات علـى مسـتوى الممارسـة،[3] فعمليـة التحـول السياسـي لا تحـدث بيـن عشـية وضحاها، بل لا بد من وقت كاف لتبلور، واكتمال أسباب التحول وشروطه،[4] فهو" يبدأ أولاً بإرهاصـات للتغييـر، تعتـبر بمثابـة مقـدمات ضـرورية لتمهيـد أرضـية المجتمـع للتحـولات الكبرى، ويمكن تحديد هذه الإرهاصات فـي عـدة مؤشـرات أهمهـا: تضـاعف عـدد السـكان، ازدياد حجم المدن، ارتفـاع عـدد المـدارس والجامعـات، تضـاعف متوسـط الـدخل الفـردي، تضـاعف الحجـم المطلـق للشـرائح المتوسـطة، تضـاعف الحجـم المطلـق للطبقـة العاملـة الحديثة..."[5]

كل هذه العوامل ضرورية لبعث عملية التحول، لكنها غير كافية كمحددات لإحداث التحول السياسي، ذلك أنه لا بد من إيجاد وتوافر إرادة مجتمعية،[6] تعي جيدا متطلبات الواقـع، وتعاني من نتائجه،[7] إضافة إلـى المـوارد الماديـة والبشـرية اللازمـة لـذلك، والتجنيـد العملـي الكافي لدفع عملية التحول.[8]

اجتهد العديد من المتخصصين في تفسير أسباب ظاهرة التحولات السياسية الهائلة والمفاجئة، التي ميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتحديد شروط، ووسـائل وفواعـل

---

[1] - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص ص.179.180.

[2] - David L. Norton, Op. Cit., p.168 . Quoted in: John Roher, Ethics for bureaucrats(New York : Marcel Dekker, 1978)

[3] -Barbara Epstein, Op. Cit., p.21.

[4] - Harry Eckstein, Op. Cit., p.279.

[5] - أسامة غزالي حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي(عمان: منتدى الفكر العربي، 1987)، ص.190.

[6]-John Merrington, theory and practice in Gramsci's Marxism, Socialist Register 1968, Vol.4, p.165.

[7] - صامويل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة، سمية فلو عبود(بيروت: دار الساقي، 1993)، ص.85.

[8]-Sidney Verba, « Representative democracy and democratic citizens, » in: Grethe B. Peterson, Tanner Lectures on Human Values, Vol.21(U.S.A.: University of Utah Press,1999), p.250.

هذا التحول، ورغم الصعوبات التي تعترض الباحث في هذا الميدان نتيجة لتعدد أسباب وأساليب التحول السياسي،[1] فإن ثمة شبه إجماع في أوساط الفكر السياسي المعاصر، حول أهم عوامل التحول السياسي والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

I. العوامل الداخلية:

يجمع أغلب الباحثين في علم السياسة على أن التحولات السياسية لا تحدث من العدم،[2] وإنما هي نتاج لتراكمات معينة، ووفق سياقات محددة، تكون دافعا أو باعثا لعملية التحول السياسي كإجراء مرحلي لتغيير الوضع جزئيا أو كليا،[3] ويحدث التحول السياسي عادة حسب نخبة كبيرة من المفكرين،[4] نتيجة لما أسموه بظاهرة اعتلال النظام، والتي يعرفها صامويل هانتغنتون وفق مؤشرات محددة، فَصّلها في خمس أزمات هي:

أ- أزمة الهوية، The Identity Crisis: وتعني أن الولاء السياسي لمجموعة من الأفراد داخل الدولة، يتجه إلى جماعتهم العرقية، دون الحكومة المركزية، التي يفترض أنها المعبر عن الدولة ككل، بمعنى تغليب الهوية العرقية عن الهوية القومية،[5] فالهوية ظاهرة تاريخية واجتماعية، تقوم على إقامة حدود وفوارق بين الذات والآخر، لكنها إذا تعدت حدود التعايش والتجانس فإنها تصبح أزمة.[6]

ب- أزمة الشرعية، The Crisis of Legitimacy: وتعني افتقار حكم الصفوة إلى رضى الجماهير، وغياب الإطار القانوني العقلاني، الذي يعبر عن تفضيلات المجتمع،[7] ويمكن حسب مدير أبحاث السلام والبرنامج الحكومي في جامعة الأمم المتحدة "جون مارك

---

[1]-Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, "Theories of social change," in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser (editors), Social Change and Modernity (Berkeley: University of California Press, 1992), p.1.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.11، أنظر أيضا:

- David L. Norton, Op. Cit., p.61.

[3]- Haggard Kaufman, the political economy of democratic transitions (Princeton: Princeton university press, 1996), p.28.

[4]-Neil.J.Smelser سملسر, Richard Munch مانش , Mark Baldossare بالدسار , Barbara Epstein ابستاين, Graham Gill غراهام جل, Samuel Huntington هانتغتون .

[5] - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.18.

[6] -Ramzan Kiling, "The place of social identity in Turkey's foreign policy options," a Master thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001. p.5

[7] - Richard Wilson, « Challenging restorative justice, » Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002), p.16.

كواكو،Jean Mark Coicaud"، اختبار مدى تأزم آلية الشرعية في النظام السياسي وفق مؤشرين إثنين هما:

أ- طبيعة القرارات المتخذة، ومدى تجانسها مع مطالب البيئة.

ب- طبيعة المؤسسات التي ترتبط بالمجتمع.[1]

ج- أزمة المشاركة، The participation Crisis: وتعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، أو اختلال ميزان التمثيل بين مختلف طوائف الدولة، بما لا يعكس التركيبة الحقيقية لطوائف الدولة، ويرجع "سيدني فيربا Sidney Verba " سبب تدني معدلات المشاركة في العملية السياسية إلى:

أ- قلة الوعي، والامكانات، والموارد الضرورية التي تتمثل في البراعة، والمال.

ب- قلة الاهتمام المصاحب لقناعة عدم جدوى هذه المشاركة.

ج- الخوف من التورط، نتيجة الإجراءات القمعية المتبعة في النظام، والنزوع إلى الانعزالية.[2]

د- أزمة التغلغل،The penetration Crisis: وتعني عدم قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفعال على مستوى المقاطعات، والأقاليم التي يناط بها ممارسة سلطاتها فوقها. [3]

وترتبط قدرة التغلغل ارتباطا وثيقا بالقدرة التنظيمية للنظام السياسي، ومدى قدرته على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام،[4] فالتغلغل من وجهة نظر الصفوة، يعني القدرة على الوصول إلى كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها، من امتثال وولاء وأداء للضريبة، وتكتسي ظاهرة التغلغل في النظام السياسي بعدين هما:

1- البعد المادي: ويعني القدرة المادية للسلطة المركزية على التحكم الأمني، والتنظيمي.[5]

---

[1] - Jean Mark Coicaud, Legitimacy and politics, a contribution to the study of political right and political responsibility, Translated and edited by, David Ames Curtis (United Kingdom: Cambridge University press, 2002), p.12.

[2]- Sidney Verba, Op. Cit., pp.247.249.

[3] - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص.60.59.

[4] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص.176.

[5] - David L. Norton, Op. Cit., p.170.

2-البعد المعنوي: ويعنـي سـعي الدولـة إلـى تمريـر سياسـاتها وقوانينهـا اسـتنادا إلـى رضـى الشعب، دونما حاجة إلى استخدام القوة المادية.[1]

هـ- أزمة التوزيع، The Crisis of Distribution: وتعني سوء توزيع الموارد، والقيم الاقتصادية المتاحة للمجتمع، بين مختلف الأفـراد والجماعـات المشـكلة لـه،[2] وتعـد الأزمـات المالية "Bankruptcies" كجزء من أزمة التوزيع، من بين أهم الأسباب الجوهريـة لسـقوط الحكومات على اختلاف أشكالها.[3]

إضافة إلى عامل الأزمة الذي أتى "هانتغتون Huntington" على تفصيله، وفق الأبعاد الخمس سالفة الذكر، يقتضي التحول السياسي قوة الطرف المعارض، و قـوة اقـتراحه البديل،[4] الذي يرتبط إلى حد بعيد، بمـدى قـدرة هـذا الطـرف، علـى إدراك الفـراغ القـائم بيـن التجربـة والأفكـار الـتي تحكـم النظـام الاجتمـاعي ككـل، فعنـدما تصـبح الأفكـار الـتي تحكـم المجتمـع، غيـر قـادرة علـى الاسـتمرار كإطـار، فـإن الوضـع يـوجب ولادة حركـة سياسـية، واجتماعية جديدة،[5] تحاول التنظير إلى إطار يستوعب المستجدات الفكرية والعملية، على هذا الأساس تميزت الستينيات مثلا من القرن الماضي، بحركـة واسـعة مـن أجـل حقـوق المـرأة، وتميزت السبعينيات بحركة مشابهة لمجابهة الحروب والكوارث البيئية.[6]

لقد اعتـبر جملـة مـن المفكريـن وعلـى رأسـهم "نيـل سملسـر Neil.J.Smelser,"، و"ريشـارد مـانش،Richard Munch" فـي كتابهمـا نظريـة الثقافـة"Theory of Culture "، أن التحول الثقافي يعد العامل المحـوري لإحـداث أي تحـول سياسـي حقيقـي،[7] ويعتـبر "روبـرت ووثنـو Robert Wuthnow" هـذا الإجـراء (التحـول الثقـافي)، عـاملا ضروريا لبعث وتكوين مشهد سياسي جديد، يتوفر على مجتمع مدني فاعل، ويورد ذلـك مـن

---

[1] - Lapalombara Joseph, « Penetration a crisis of government capacity, » in: Binder Leonard & others, op. cit., pp.110.120

[2] - فريد فون دير مهدن، السياسة في الدول النامية، ترجمة، مصطفى عباس (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، 1986)، ص ص.47.49.

[3]- Mark Baldassare, When Government fails (Berkeley: University of California Press, 1998), p.185.

[4] -Ibid, p.240.

[5] - Haggard Kaufman, Op. Cit.,p.28.

[6] - Barbara Epstein, Op. Cit., pp.35.36.

[7] - Michael Schmid, The Concept of Culture and its Place within a Theory of Social Action: A Critique of Talcott Parsons's Theory of Culture, in: Richard Munch, and Neil J. Smelser, (editors), Theory of Culture (Berkeley: University of California Press, 1993), p.100.

خلال نظرية التكيف الثقافي، إذ يرى أن التحول الثقافي هو عمليـة تطوريـة، تظهـر بصـورة متتالية جد متناسقة على مراحل، استجابة لجملة مـن المتغيـرات الاجتماعيـة، كزيـادة التعقيـد الاجتماعي، وزيادة نسبة التمدن، وانخفاض نسبة الأمية، وزيادة التصنيع.[1]

إن التحول السياسي يقتضي تراكما قيميا معينـا، كنتـاج لمجموعـة مـن التحـولات الاجتماعية، وهو في الـوقت ذاتـه يعـدّ محـدداً لمسـار الأنظمـة الفرعيـة فـي عمليـة التفاعـل، فالتحول الثقافي يعد ركيزة محورية للتحول السياسي، ذلك أنه الدافع والروح الباعثة لمختلـف التنظيمات، والحركات التي تقود عملية التحول، فالثقافة السياسية من جهـة تعـد نتاجـا لجملـة التحولات الاجتماعية، ومن جهـة أخـرى تعـد محـددا لعمليـة التحـول السياسـي، بمعنـى أنهـا المتغير الوسيط الرابط بيـن المتغيـر الاجتمـاعي كمتغيـر مسـتقل، والمتغيـر التـابع الـذي هـو التحول السياسي .[2]

تعد نظرية التكيف الاجتماعي" لدوركايم Durkheim " التي عرض لها في كتابه The division of labor in society (1893) المصـدر الفكـري الجـوهري لنظريـة التحول الثقافي، حيث يـرى أن زيـادة الحجـم العـددي، وزيـادة نسـبة التمـدن، والتحـول علـى مستوى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، من شأنه زيـادة التعقيـد، وإفـراز قيـم وقواعـد جديـدة،[3] فظهور الظاهرة الأيديولوجية في نهاية القرن 19م، كان نتيجة لعـدم قـدرة النظـام الرأسـمالي على بسط وتوسيع قيم المساواة، والحقوق المدنية لكل أفـراد المجتمـع، وبالتـالي فـإن حـدوث التحول الثقافي الذي تمثل في ظهور قيم جديدة، تمثلت في الاشتراكية، إنما كان وليـدا للتعقيـد الذي شهدته مجتمعات نهاية القرن 19م.[4]

إضافة إلى العوامل سالفة الذكر، يرى "هانتغتون Huntington" أن عملية التحول قد تترتب عن حوادث خارج عن نطاق الحسابات البشرية، أو على الأقل دون تقـدير مسـبق، فقد شكلت حالات الولادة، والصحة، والموت، حالات فارقة في المسـار السياسـي للعديـد مـن

[1] -Robert Wuthnow, Cultural change and sociological theory, in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Social Change and Modernity, Op. Cit.,p.258

[2] - Michael Schmid, Op. Cit.,p.105, Quoted in: Talcott Parsons & E. Shild (editors), Toward a general theory of action, Theoretical foundations in the social sciences (New York: Harper &Row, 1951), p.87.

[3] - Robert Wuthnow, Op. Cit., p.261.

[4]- Ibid.p.261, Quoted in: Talcott Parsons, Societies, Evolutionary and comparative perspectives (England: Prentice-Hall,1971)

المنتظمات السياسية، فظهور ملك مجنون في الوقت المناسب، أو ملك لا يزال طفلا، أو ملـك مستهتر، قد يلعب دورا أساسيا في عملية التحـول السياسـي، "إذ جنـون جـورج الثـالث مثلا، كان السبب الجوهري وراء التطـور الدسـتوري فـي النظـام البريطـاني، وقـد تيسـرت عمليـة عصرنة اليابان لأن الإمبراطور المايجي، كان في الخامس عشرة من عمره عندما أعيـد إلـى الحكم، وعلى النحو ذاته تم الانتقال من الملكية المطلقة إلى الملكية المقيدة في تايلاند.."[1]

II. العوامل الخارجية:

لقد تميز النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا، بتحولات كبرى أثرت على مسـار الأنسـاق السياسـية وأطـوار العمليـة السياسـية فيهـا،[2] إذ أضـحت الـدول الكـبرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات، والجمعيات غير الحكومية، والـرأي العـام العـالمي، تشكل مصادر ضغط قوية، على الأنظمة السياسية من أجل دفعها نحـو الإصـلاح السياسـي،[3] فالإقطاعية اليابانية مثلا، استمرت لمدة قرنين حتى أواخر القرن 19، لأن الضغط الدولي في هذه المرحلة كان غائبا عن اليابان، الذي كان يعيش فـي عزلـة، إلا أنـه ولمجـرد عـدم القـدرة على مواصلة اليابان في سياسة العزلة، عرف مرحلة جديدة من التحول.[4]

ويؤكد الأستاذ "محمد الجابري" على دور العوامل الخارجية قائلا: "إن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة، أنها تتم بسرعة كبيرة جـدا، ودوافـع الانتقـال ليسـت نابعـة مـن جوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في أوربا الحديثة، بـل إنـه انتقـال أو تحـول يتـم تحت ضغط حضارة عالميـة، اكتسـحت العـالم بمنجزاتهـا، ففرضـت نفسـها كحضـارة للعـالم كله".[5]

---

[1] - صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.173.

[2] - Amy Hawthorne, Op. Cit., p.5.

[3]- Christian Welzel & Ronald Inglehart, «Human development and the explosion of democracy, Variations of regime change across 60 societies, » Discussion paper FS, N° 3, Berlin, 2001,p.6 .

- أنظـر أيضـا: ناصـف يوسـف حـتى، النظريـة فـي العلاقـات الدوليـة (بيـروت: دار الكتـاب العربـي، 1985)، ص ص. 237.236.

[4] - صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.140.

[5] - عمار جفال، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيـا. 10- 9- 2005.

ويمكن في إطار العوامل الخارجية للتحول السياسي، التمييز بين نمطين من التأثير الخارجي على عملية التحول:

- التأثير المباشر: والذي يكون في شكل تدخلات عسكرية تحديدا، لأجل قلب نظام الحكم، وهو ما يذهب "جيسب دي بالما Giuseppe Di Palma" إلى تسميته بـ: ديموقراطية انتهاك الحرمة "Democracy by Trespassive"[1]، ويعد مثال العراق، الأبرز في هذا الشأن.
- أما الأسلوب الثاني فهو التأثير غير المباشر، ويكتسي طابعين: إما برعاية المعارضة، ودعمها من قبل أطراف خارجية، لتصبح تابعة في أفكارها وبرامجها إلى مصدر الدعم الخارجي،[2] وإما بفرض إملاءات سياسية على النخبة الحاكمة، عبر سياسة المساعدات، والقروض الخارجية.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي:

1. مدخل التحول الديموقراطي:

مثلت عمليات الدمقرطة أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين،[3] وبالرغم من قدم الظاهرة وتعدد الجهود لتعريف الديموقراطية إلا أنها بقيت من أكثر المفاهيم تعقيدا في علم السياسة،[4] مع ذلك حضيت بعض التعاريف برضى علمي كبير، وتداول واسع في العديد من الأدبيات المتخصصة، من ذلك تعريف "شومبيتر Joseph Schumpeter" الذي يعرف الديموقراطية بأنها: ذلك الترتيب المنظم،

---

[1]-Giuseppe Di Palma, To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions (Berkeley: University of California Press, 1990), p.193.

[2] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص.190.191.

[3] -Jehan Perera, « building legitimacy and trust, » Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002), p.9.

[4] -Giuseppe Di Palma, Op. Cit., p.1.

الذي يهدف إلى الوصول إلى قرارات سياسية، سليمة، فالديموقراطية حسب شومبيتر هي منهج سياسي يقوم على الترتيب، والتنظيم المؤسساتي للوصول إلى قرارات راشدة.[1]

إن النمط الديموقراطي الذي شكّل حسب أغلب المفكرين النظام الأمثل، تَطوَرَ عبر المنظومة الليبرالية الرأسمالية،[2] حيث أتاح تعدد المؤسسات ترسيخ الشرعية، والحرية الفردية، وقلص المؤسسات الاكراهية، وبالرغم من أن العديد من الأنظمة تدَّعِي مقرطتها من خلال التسمية الرسمية للدولة؛ كجمهورية ألمانيا الديموقراطية سابقا، وجمهورية اليمن الديموقراطية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، جمهورية الصين الشعبية...إلا أن هناك شروطا دُنيا لإطلاق صفة الديموقراطية، هذه الشروط تشكل في حد ذاتها تعريفا إجرائيا للديموقراطية، وهي لا تُلخَّصُ في صفة أو خاصية واحدة،[3] وإنما تدرس من خلال مجموعة آليات ومن عدة جوانب،[4] فلا يمكن اعتبار بعض الأنظمة ديموقراطية، لمجرد أن النخبة الحاكمة تعتبر امتداد لبعض حركات التحرر، كما أنه لا يجوز إطلاق صفة الديموقراطية على نظام "ستالين" لمجرد أنه كان ثوريا وطنيا، أو على هتلر لمجرد أنه فاز في انتخابات ديموقراطية.[5]

بالرغم من الدراسات العديدة التي اهتمت بموضوع الديموقراطية، بقي المصطلح صعب التحديد، فحسب بعض المفكرين أمثال" بارزان Barzun" لا يزال التساؤل قائما حول: "Is there a theory of democracy ? - هل هناك نظرية للديموقراطية؟".[6]

---

[1] -Guillermo O'Donnell, "Democratic theory and comparative politics," paper prepared to be presented at the seminars held at the university of north Carolina, Cornell university, Berlin's wissenschaf , the annual meeting of the American political science Association, Atlanta, August.1999. See also : Giuseppe Di Palma, Op. Cit., pp.15.16.

- أنظر أيضا: ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.16.

[2] -Harry Eckstein, Op. Cit., p.185.

[3]- David Altman & Rossana Castiglioni, "Democratic quality and human development in Latin America 1972.2001," Paper presented at the analysis findings and remedies, April,11.13.2003, Santiago, Chile

[4] -Fuchs Deiter, « Types and indices of democratic regimes, » Discussion paper, FS 3. 01-203, Wissenschaftszentrum, Berlin, 2001.

[5] - Forest Ven Morgeson 3, Reconciling Democracy and bureaucracy: Towards a deliberative democratic model of bureaucratic accountability, 2 ed (Pittsburge: University of Pittsburge, 2005), pp.85.86. See also:

-Alain Touraine, Qu est –ce que la démocratie ? (France : Fayard, 1996), p.31.

[6]- Jacques Barzun, Is democratic theory for export? (New York: Carnegie council on ethics and international affairs, 1986), p.9. See also:

بالمقابل يذهب بعض المفكرين، إلى وضع جدول من الخصائص الواجب توفرها في النظـام، لاستيفاء شـرط الديموقراطيـة، مـن ذلـك مثلا إسـهام "روبـرت دال Robert Dahl" الـذي يجمل هذه الخصائص فيما يلي:[1]

1- مشاركة سياسية فاعلة.

2- تعيين الحكام بالانتخاب الشامل.

3- المساواة في حق الانتخاب.

4- حرية التعبير، والتعددية السياسية، والإعلامية.

5- المساءلة السياسية.

لكن الظاهر من خلال الإطلاع على مختلف الأدبيات في هذا الشأن، أن عناصر الديموقراطية تختلف بحسب مجـالات تخصـص منظريهـا، فعلمـاء الاقتصـاد السياسـي علـى عكس "روبرت دال **R. Dahl** "، يركزون على النظـام الرأسمالي كشرط ضروري في النظـام الـديموقراطي حسـبهم، بـدليل أنـه لا يوجـد أي مثـال لظـاهرة دولـة ديموقراطيـة فـي الماضي أو الحاضر لا يقوم اقتصادها علـى المبـادرة الفرديـة، والاقتصـاد الحـر،[2] قبـل ذلـك ذهب "مونتسكيو Montesquieu " كباحث قانوني إلى التأكيد على خاصية تمايز السلطات، لِكَـي تصـبح الديموقراطيـة فاضـلة"To be vertue" وإلا لأصـبحت تسـتعير مظهـرا مـن مظاهر الأرستقراطية،[3] بالمقابل من ذلك ذهب مفكـرو الفلسـفة السياسـية، إلـى الـتركيز علـى القيم؛ كالحرية، حكم الشعب، القانون، المساواة، العدالـة.....، [4] إلا أنـه وبعيـدا عـن السـياقات التاريخية وخصوصياتها، وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد للديموقراطية، يمكننا تحديد ثلاث مداخل نظرية، حاولت دراسة موضوع الديموقراطية دراسة أكاديمية هي:

.أ. المدخل التحديثي:

-Michael Coppedge, « democracy and dimensions: comments on Munck and Verkuilen, » Comparative political studies, Vol.35,№.1 (2002), pp.35.39.

[1] - Robert Dahl, De la démocratie, tra. Monique Berry (Paris : Nouveaux Horizons, 1998), p.38.

[2]- Janos Kornai," What the change of system from socialism to capitalism, Does and does not mean," Journal of Economic perspectives, Vol.14, №1, (Winter2000), p.36.

[3] -Johan Kaspar Bluntschli, The theory of the state, 6ed (Canada: Batoche Books, 2000, First British edition 1875), p.378.

[4] - عصام نعمان، أية ديموقراطية للوطن العربي؟، في أحمد المستيري (محررا)، التجارب الديموقراطية في الوطن العربي (المغرب: دار الحداثة، 1996)، ص ص.111.110.

يربط هذا المدخل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، نظرا لأن أغني بلدان العالم هي بلـدان ديمقراطيـة، وتعـد أطروحـات عـالم الاجتمـاع السياسـي الأمريكـي "ليبسـت (S.M Lipset)، أكثر المعالجـات العلميـة دقـة، وانتظامـا، فيمـا يتعلـق بالارتبـاط بيـن الديمقراطيـة والتنمية.[1]

وقدم "ليبست Lipset" أطروحته لأول مرة عام 1959، في مقالته المعنونة بـ "بعض الاشتراطات الإجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية، والشرعية السياسية"، وفـي عام 1960، نشر كتابه "الرجل السياسي،Political Man " الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة، حيث يجزم بأن التنمية الاقتصادية هي التي تـؤدي إلـى الديموقراطيـة، لأنها ترتبط بازدياد التعليم، والاتجاه نحو مزيد من المشاركة،[2] كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية، وتخلق مصالح متقاطعة، وانتماءات متعددة، تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي،[3] إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني.[4]

لقد خلص كل من "كترايت Cutright و"هاري اكستاين Eckstein Harry" إلى وجود ارتباط شديد بين مؤشر الاستقرار السياسي، وبين مجموعة من مؤشرات التنمية، كتطور وسائل الاتصال، والحضرية، والتعليم والتصنيع"[5]، وتوالت الدراسات فيما بعد[6] لتأكيد ما اصطلح عليه في 1979 بـ: "معادلة التفاؤل" Optimist Equation"، والتي

---

[1]- David Altman, « Democratic Challenges in the Contemporary World, » Paper Prepared to be presented at the First Coordination Meeting of the Non-Governmental Process for the Community of Democracies, Lisbon,) January 19-21, 2004(.
أنظر أيضا: محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديموقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.22-8-2005.

[2] - Barbara Geddes, Op. Cit., p.194.

[3] -Janos Konai, Op. Cit., p.35.
See also : - Haggard Kaufman, Op. Cit., p. 27.

[4] -Lipset, S., Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, New York: Doubleday, 1960), p.31.

[5] -Harry Eckstein, Op. Cit., p216.

[6] - أهم الدراسات التي تلت دراسات"ليبست" في هذا الشأن نذكر دراسات كل من: "بولين وجاكمان Bollen and Jakman, " في سنة 1985 ودراسة: "جروسمان ونوح Grossman and Noh في سنة 1988، ودراسة:"أولسون Olson, " في سنة 1991، ودراسة: بهالا Bhala, " في سنة 1994.أنظر: بشير زاهي المغيربي، المرجع السابق.

تشير إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والليبرالية من جهة، وبين الديموقراطية كمتغير تابع من جهة أخرى.[1]

ب- المدخل الانتقالي: تَزَعّم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو Dankwart Rustow"، بدءا بمقالته "Transition to Democracy" في 1970 كرد على نظرية الحداثة لـ:"ليبست"،[2] لقد انطلق "روستو" في نقده، من كون الارتباطات بين التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وبين الديمقراطية التي افترضها "ليبست" وغيره، كانت مدفوعة أساساً باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية، وترسيخ الديمقراطية، في حين يجدر التركيز على كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.[3]

وحدد "روستو Rustow"، استناداً إلى تحليل تاريخي مقارن "لتُركيا والسويد"، مساراً عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:[4]

1- ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية": أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه. (التحول من وجهة نظره تتطلب مجتمع متجانس) لذلك فهو يعتبر القومية أساسا لعملية التحول الديمقراطي.

2- المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة، والنخب المعارضة).

3- مرحلة القرار (الاختيار): وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية.

---

[1]-David Altman, Op. Cit., p.17. Quoted in: Guillermo O'Donnell, Modernisation and Bureaucratic authoritarianism (Berkeley: Institute of international studies, 1979).

[2] - بشير زاهي المغيربي، المرجع السابق.

[3]-Anderson L., Transition to Democracy (New York: Columbia University Press, 1999), pp.14.17.

[4]- Anderson L.,Op. Cit., pp. 26. 33.

4- مرحلة التعود: تصبح الديمقراطية أمرا طبيعيا يتم التعود عليها، وتقاس المرحلة تحديدا بمؤشرين هامين هما: احترام الدستور، وترسيخ قاعدة تداول السلطة سلميا.[1]

ج - المدخل البنيوي: تستند تفسيرات المدخل البنيوى، على الافتراض بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو نحو أي شكل سياسي أخر، يتشكل ويتحدد أساساً بالبنى المتغيرة للطبقة، والدولة، والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.[2]

تعد دراسة "بارنجتون مور،Barington Moore" المعنونة بـ : (Social Origins of Dictatorship and Democracy) الصادرة في سنة 1966، المرجع الفكري للمدخل البنيوي، حيث تمحورت دراسته حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي، الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)، عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية) خلال عملية التحول التاريخي التدريجي، من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، استندت مقاربة "مور Moore " في هذا الموضوع، على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية هي: طبقة الفلاحين، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، وطبقة البرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.[3]

---

[1] - مامادو ضيوف، المرجع السابق، ص ص.35.36. لقد قام العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لروستو. ومن أهم هذه المحاولات دراسة جيلرمو أودونيل (G. O' Donnell) وزملائه في (1986) المعنونة: "Transition from Authoritarian Rule"، ودراسة سكوت مينويرنغ (Scott Mainwaring) وزملائه في (1992) المعنونة بـ: "Issues in Democratic Consolidation "، ودراسة يوسي شين (Yossi Shain) وخوان لينز (Juan Linz) في (1995) بعنوان "Between States: Interim Governments and Democratic Consolidation"، للمزيد أنظر: زاهي المغيربي، المرجع السابق.

[2]- Anthony Giddens, Sociology, 2 ed. (Cambridge: Polity Press, 1993), pp.720.721.

[3] - بشير زاهي المغيربي، المرجع السابق، نقلا عن:

-Moore Barrington, Social Origins of Dictatorship and Democracy (Boston: Beacon Press, 1966), pp.430.431.

تمثلت النتيجة المحورية التي توصل إليها "مور"، في أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية، كان بصفة عامة، نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين، وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة.[1]

بيد أن تحليلات "مور" أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات، والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما في ذلك الحرب، في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يعر اهتماماً كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة، أو البروليتاريا الصناعية.

لقد قام "ديتريك روشماير ،Dietrich Rueschemeyer" وزملاؤه في سنة 1992 بتدارك هذا النقص، وضمّنوا هذه العوامل في تحليلاتهم وتفسيراتهم البنيوية، عبر قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وبلدان أمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطي، وبلدان البحر الكاريبي.[2]

2.- مدخل الثورة في التحول السياسي:

لقد ارتبط مفهوم التحول السياسي كاصطلاح أكاديمي في عهوده الأولى بظاهرة الثورات، حيث تعد في هذا الشأن الثورتان الإنجليزية 1640، والفرنسية 1789ـ أبرز المحطات الأولى للتحول السياسي، في تاريخ الدولة الوطنية في شكلها المتمخض عن معاهدة "وستفاليا 1648"ـ إذ فرضت الثورتان ضرورة مراجعة الأفكار القديمة، حول ثبات الطبيعة"Natural Constants"، والعقد الاجتماعي.[3]

فالتحول هو الهدف المحوري لكل الثورات،[4] إضافة إلى ذلك يكتسي موضوع الثورات أهمية بالغة لدراسة أنظمة الدول السائرة في طريق النمو، لأن بعض هذه الدول بلغت الاستقلال بثورة وطنية عنيفة ضد الاستعمار الأجنبي، كما أن الكثير منها يتعرض

[1]-Rueschemeyer, D., & Stephens, E. & Stephens, J., Capitalist Development and Democracy (Cambridge: Polity Press, 1992), p.47.
[2]-Ibid.,pp.47.48.
[3] -Hans haferkamp & Neil J. Smelser, Op. Cit., p.2.
[4] - Harry Eckstein, Op. Cit., p278.

بعض الاستقلال إلى خطر الوقوع في دوامات انقلابية وثورية،[5] كتلك التي تشهدها أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا.

إن هذا المدخل يعد بحق الأقرب لدراسة أنظمة دول العالم الثالث، من أي مدخل نظري آخر، على اعتبار أنه يتوافق مع حال أغلب الأنظمة النامية،[1] في حين أن مداخل التحول الديموقراطي، والتنمية الإنسانية، أو الحداثة السياسية، تعد بمثابة أطر تنظيرية غربية، توصيفية، تحاول رسم مسار محدد وفق رؤية غربية، في الوقت الذي تحتاج فيه أنظمة العالم الثالث، إلى التعمق في نموذج جِدِّي للثورة وإسقاطاته،[2] والاهتداء لمتطلبات الأمن الإنساني، قبل الحديث عن التنمية الإنسانية.[3]

تعد دراسة "كرين برنتن Crane Brinton" في كتابه "علم تشريح الثورة"The anatomy of revolution" أكبر الدراسات المقارنة للثورات، حيث يقوم برنتن في كتابه هذا بالدراسة التشريحية، أو التحليلية المقارنة لأربع ثورات كبرى، من ثورات التاريخ الحديث(الثورة الإنجليزية 1640ـ 1677، الثورة الأمريكية 1776، الثورة الفرنسية 1789، الثورة السوفياتية 1917)،[4] ويحاول أن يستخرج من خلال المقارنة، أطوار الثورة وخصائصها ونتائجها.

على الرغم من النتائج التي أفضت إليها دراسة "برنتن"، إلا أنه يقر بنفسه عن محدودية بحثه المقارن، على اعتبار أن العالم شهد عددا هائلا من الثورات الكبرى، أبرزها الثورات القومية في أوروبا، وثورات التحرير في أغلب دول العالم الثالث، والثورة الصينية الشيوعية، التي تتلاقى فيها الأيديولوجية الماركسية، والقومية الصينية، وثورات أخرى بارزة كالثورة الفاشية في ايطاليا، والثورة النازية في ألمانيا،[5]

---

[5] -T.R. Gurr, Whey men rebel (Princeton: Princeton university press, 1970), p.231.

[1] - Charmers Johnson, Op. Cit., p.62. See also:

- Ghassan Salamé, Démocraties sans démocrates, politique d'ouverture dans le monde Arabe et Islamique (France : Fayard, 1994), p.20.

[2] - Sidney Tarrow, "Neh summer seminar," APSA-CP, Vol.07, №.1 (Winter 1996), p.3.

[3] -Dayton Maxwell, « averting violation throught conflict prevention, » Human rights dialogue, series 2, №7 (Winter2002), p.18.

See also:- James Roseneau , Op. Cit., pp.150.151.

[4] - حسن صعب، علم السياسة، ط.5(بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص.340.

[5] - المرجع نفسه، ص.341.

وإجمـالا فـإن الثـورة حسـب "هرمـان سترايسـر H. Strasse " وسـ وزان راند دال S.Randall"، تختلف عن باقي مسارات التحول السياسي السلمية فـي ثلاث نقـاط جوهريـة هي:[1]

1- الوقت المستغرق: فعادة مالا تحتمل الثورات وقتا طويلا، والأمر مرهون بمـدى اسـتغلال الظرف المناسب لحسم عملية التحول في أقصر مدة ممكنة، لأن المواطنين وعلى الرغـم مـن تحمسهم الأوّلي لعملية التحول، فإنهم إذا ما أدركوا صعوبة التحول بعد استنفاد الحلـول فـإنهم سرعان ما يتنازلون عن الأهداف المرجوة.[2]

2- درجة التحول: فالثورات عادة ما تؤدي إلى تغييرات جذرية في الأنساق السياسية.

3- كمية العنف المستخدم، إذ تزيد نسبة العنف في التحولات السياسية الثورية عن غيرها من أنماط التحول السياسي.

يبني "برنتن Brinton" بحثه المقارن على مفهوم معين للثورة، وتصميم تصوري للدراسة، "هذا المفهوم يُلَخّص في أن الثورة هي حلول فئة مـن النـاس فـي الحكـم، محـل فئـة أخرى بوسائل عنيفة"،[3] ويستعير "برنتن" تصميمه من علم الأمراض Pathology، فيشـبه الثورة بالحمى، وتظهر أعراض هذه الحمى على النظام القديم، حيث تكـون هـذه الأعـراض أشبه بإمارات دالة على اعتلال النظام القديم، حيث تكون هذه الإمارات ميالـة إلـى التعاضـم، يَسْتفحِل فيها الجمـود والانسـداد، وتزيـد ضـغوط البيئـة الخارجيـة علـى نسـق الاسـتقبال فـي النظـام، وتتميـز التغذيـة الاسـترجاعية بطابعهـا السـلبي، ممـا يجعـل النظـام أكـثر بطئـا فـي الاستجابة للمطالب،[4] ثم تنشب الأزمة، وتنتهي بالانفجار،[5] ويعقب ذلـك أشـد نـوع مـن أنـواع التسلط، والحكم الثوري، يسود فيه الثوريون، ويحكموا سيطرتهم على النظام.

---

[1] -Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Op. Cit., p.2, Quoted in : Strasser Hermann &Susan C. Randall (editors), An Introduction to theories of social change (London : Routledge & Kegan Paul, 1981).

[2] - Sidney Verba, Op. Cit., p.270.

[3] - حسن صعب، المرجع السابق، ص.341.

[4]- Janos Konai, Op. Cit., pp.30.31.

[5]- يعرض" شارلز تيلي - Tilly Charles" كخبير في دراسات الثورات من جهته، إلى مراحل مشابهة لمراحل "برنتن" للمزيد أنظر:

- Harry Eckstein, Op. Cit., p.319.

ويرى "ماكس فيبر Max Weber" أن المرحلة الأخيرة، تعد أخطر مرحلة في مراحل الثورة، لأنها تمتاز بالاندفاع غير العقلاني، تَخدُم القادة الكارزميين، الأمر الذي من شأنه إعادة الوضع إلى سابق عهده، ويقترح ضرورة وجود أطر وتنظيمات سياسية حديثة، قادرة على ترشيد مسار الثورة،[1] حيث يرى العديد من المفكرين،[2] أن الرهان يتوقف على مسألة الموازنة بين الطموح الشخصي للقادة، والبناء الديموقراطي، وبين الهويات السياسية، والمصلحة القومية.[3]

يرى "برنتن Brinton" أن الثورة عادة ما تليها فترة نقاهة، حيث تخف حدة الاندفاع الثوري، ما يقابلها في علم الأمراض، هدوء الحمى واسترجاع المريض لعافيته تدريجيا، يكتسب بعدها نوعا من المناعة ضد هذا النوع من الحمى، دون أن يعني ذلك بعث أو إنتاج إنسان جديد.[4]

بالمقابل فإن فرصة أية ثورة للنجاح، تتوقف على قوة الطرف المعارض، وحدة الضغط، ووضع النظام المعتل،[5] وعلى مدى وجود التضامن، والترابط بين أفراد المجتمع على مستوى القمة، وعلى مستوى القاعدة، بما في ذلك الترابط العمودي بين القمة والقاعدة،[6] إضافة إلى التوقيت كمصدر تكتيكي مهم، وإسقاطا لذلك تعتبر الثورة السوفياتية خير مثال لذلك، إذ انتهز الثوار فرصة الانتكاسة، التي عرفها الجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى لإعلان الثورة، في ظروف من استياء الشعب وتذمره.[7]

لقد خلص "برنتن Brinton " إلى أن أغلب الثورات تشترك في قدر كبير من النتائج، سواء السلبية؛ والتي تتمثل في مخلفات الهدم، والقتل، والإرهاب، والتخريب، التي ترافق كل الثورات على اختلافها، والتي يعتبرها مناهضو الثورات مشكلة في حد ذاتها،[8] في حين يبررها أنصار الثورة، بالوسيلة التي تُبَرَّرُ لغاية أسمى، هي ضرورة التحول.[9]

---

[1] -Roy Eyerman, Op. Cit., p.41.
[2] -Isaac, Filner, Bivins.
[3] - Ian Shapiro & Casiano Haker Cordon, Democracy Edges (United Kingdom: Cambridge university press, 1999), pp.12.13.
[4] - حسن صعب، المرجع السابق، ص.342.
[5] - Mark Baldassare, Op. Cit., p.185, p.240
[6] -Robert Michels, Op. Cit., p.19.
[7] -Giuseppe Di Palma, Op. Cit., p.80.
[8] - Barbara Epstein, Op. Cit., p.56.
[9] - T.R. Gurr, Op. Cit., p.70.p.76.p.177.

أما عن أهم النتائج الايجابية فتكمن في:

- أ- إعادة إنتاج القيم، والأفكار، والقواعد الاجتماعية؛ فالثورة تنشب في ظل أفكار وشعارات ومثل عليا جديدة، يكون انتصار الثورة انتصارا لهذه الأفكار والشعارات، فالثورة الفرنسية على سبيل المثال أنتجت شعار:"حرية، مساواة، إيخاء"، وكغيرها من الثورات، فإن الرموز والأساطير الجديدة، تظل منتشرة حتى بعد أن تهدأ الثورة، إذ تصبح جزءا من النسق الفكري والعقائدي للأمة.[1]

- ب- انبثاق حكم جديد، بتنظيم مغاير.[2]

-ج- بروز دساتير جديدة، كمشروع تاريخي جديد،[3] وإعلانات جديدة للحقوق السياسية والمدنية، إضافة إلى أطر جديدة للحكم الشعبي، وخلق أجهزة، وقنوات جديدة، لتمرير سياسات النظام الجديد، كالتنظيمات السياسية المختلفة، وأجهزة المخابرات، والميليشيات.

- د- حلول نخبة جديدة في الحكم محل النخبة القديمة، الأمر الذي يعد كافيا نحو تغيير التصورات، ومراجعة الأجندة السياسية السابقة.[4]

- هـ - انبثاق سُنَّة ثورية جديدة، تصبح جزءا من تقاليد الأمة أو المجتمع، ويصبح لهذه السـُنَّة أثرها على حياة الأمة وتاريخها.[5]

على الرغم من إقرار "برنتن Brinton" نفسه بأن الدراسة المقارنة للثورات الأربع، غير كافية لفهم الظاهرة فهما كليا، إلا أنه وُفِّق إلى حد بعيد، في الوقوف على أهم القواسم، والتي يحددها في:

1- إن بين الثورات الأربع اختلافات شديدة، إلا أنها في الوقت نفسه تحتمل إسقاط مفهوم "الحمى الثورية".

---

[1] - Niklas Luhmann, "Evolution themses, The direction of evolution," in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Op. Cit., p.236.
- Michael Schmid, Op. Cit., p.105.
- أنظر أيضا: حسن صعب، المرجع السابق، ص ص.344.345.

[2] - Isaac Deutscher, «roots of bureaucracy, » The Socialist Register, 1969, Vol.6, p.18.

[3] - Jürgen Habermas,. L'intégration républicaine, Op. Cit., p.205.

[4] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص.112.213.

[5] - في هذا الشأن يعد النموذج الفرنسي أحسن مثال عن ذلك، إذ طُبعت الثقافة السياسية الفرنسية على مدى سنين عديدة (1789.1830.1848.1871) بسنة ثورية أثرت تأثيرا بالغا على مسار النسق السياسي الفرنسي، أنظر: رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص. 79. وأنظر أيضا: حسن صعب، المرجع السابق، ص.345.

2- إن الثورات جميعها، تدل على أنه لا يمكن تغيير الثقافة السياسية تغييرا سريعا ومباغتا تحت وطأة الثورة، أو لمجرد تغيير الدساتير والقوانين،[1] ذلك أن الفترة التي تعقب الثورة تظهر أن الثورة لم تغير الناس تغييرا عميقا.[2]

3- إن جميع الثورات التي شملتها الدراسة، تنطلق من وعود عن حياة أفضل،[3] إلا أن جميعها لم تتوصل إلى إنجاز الوعد إنجازا صحيحا وكاملا كما كان مصورا، فالتحدي الأكبر يكمن في مدى تكييف أهداف الثورة بطريقة عقلانية مقنعة، وإلا فإنه سيُنْظر إليها من باب الإخفاق الذي يستوجب ثورة أخرى، فتتحول بذلك الثورة من مجرد "حُمّى" إلى شيء أشبه بالسرطان الذي يتعذر شفاؤه، حال بعض الأنظمة السياسية الجنوبية التي تكثر فيها الانقلابات والثورات بشكل لافت.[4]

على الرغم من أن العديد من المفكرين أمثال "برنتن،C. Brinton"، و"بربرا ابستاين Barbara Epstein" يرون أنه لا يوجد نموذج كامل مضبوط عن نظرية للثورة، أو الممارسة الثورية،[5] إلا أن دراسة الثورات الحديثة، على اختلافها تكتسي أهمية كبيرة للتأثير النظري، والعملي في أنساق العالم الثالث، فدراسة الثورات تمهد الطريق لفهم خصائص الظاهرة، وسياقاتها السليمة.

لقد توصل "برنتن Brinton " إلى أن الثورة تؤثر تأثيرا كبيرا، ومباشرا على مسألة توحيد البلد الذي تقع فيه، مما يتيح إبراز شخصية قومية جديدة للأمة التي تقوم بالثورة، فعلى الرغم من أن الثورات التي درسها "برنتن"، أوصلته إلى أنه من الصعب تغيير أفراد المجتمع تغييرا مهما، بحجم التحول الذي تحدثه الثورات عادة على مستوى المؤسسات، إلا أنها بالمقابل تسهم في دفع الأفراد من السلوك الفئوي إلى السلوك القومي، أو من السلوك الفردي إلى السلوك الجماعي، وهو تحول على درجة عالية من الأهمية، خاصة في الدول التي يسبق فيها نشوء الدولة نشوء الأمة، حال أغلب الدول الأفريقية مثلا.

---

[1] - أسامة غزالي حرب، المرجع السابق، ص.190، أنظر أيضا:

- Robert Wuthnow, Op. Cit., p.258

[2] - حسن صعب، المرجع السابق، ص.349.

[3]- Harry Eckstein, Op. Cit., p.278.

[4]- Paul Farmer, Op. Cit., p.182.

[5]- Barbara Epstein, Op. Cit., p.22.

المبحث الثالث: علاقة التحول السياسي بالمعارضة:

إن دراسة فاحصة للتاريخ البشري عبر مراحله المختلفة، تؤكد أن التحول السياسي لا يحدث دون دافع، وهدف، وإطار، ونخبة طلائعية تنظر لمسار هذا التحول،[1] فالأمر لا يتوقف على عنصر بذاته، بل إن الأمر يتطلب توافر جملة أسباب متكاملة، فالفساد لوحده على سبيل المثال لا يشكل سببا كفيلا لإحداث التحول، ويناقش" كاسبر بلانشلي Kasper Bluntschli" الفكرة باستعراض، أسباب سقوط الأنظمة عبر التاريخ، فيرى أن العديد من الأنظمة سقطت على الرغم من عدم بلوغ الفساد فيها مبلغا كبيرا، في الوقت الذي استمرت فيه العديد من الأنظمة عقودا بل قرونا، على الرغم من مستويات الفساد وحالات الفوضى، بل أمكن للعديد من الأنظمة تجاوز ضغوط التحول دون تغيير يذكر.[2]

المطلب الأول: علاقة نوع المعارضة بمسار التحول السياسي:

لقد أكدت العديد من الأطر النظرية على غرار دراسات "روبرت دال Robert Dahl، وغليرمو أودونيل Guillermo ODonnell، هاري إكستاين Eckstein Harry، بربرا غيدس Barbara Geddes" شدة الارتباط بين التحول السياسي والمعارضة، إذ تاريخ التحولات السياسية في أصله تاريخ لفواعل معارضة في مختلف المنتظمات،[3] فحتى نماذج التحول الذاتي والتي تبادر بها النخبة الحاكمة في مسعى إصلاحي والتي تسمى بـ: (التكيف، أو المبادرة)، مربوطة في أساسها بظهور فواعل معارضة داخل النسق السياسي، إذ التحول إلى حال "النظام أو الدولة المفضلة State Preferences" مشروط بالتنافس بين الضغوط الاجتماعية ومختلف الفواعل السياسية.[4]

---

[1]- Sidney Verba, Op. Cit., p.245.
See also :- David L. Norton, Op. Cit., p.61.

[2] - Johann Kaspar Bluntschli, Op. Cit., p.228.

[3]-Guillermo O'Donnell, Op. Cit., p.33

[4]-Andrew Maravcsik, " Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics," International Organization, №.51 (April1997), p.519, See also:
- Ramzan Kiling, Op. Cit., p.19.

من جانب آخر تبرز تجارب ما يسميه "جيسب دي بالما Giuseppe Di Palma" بـ: ديموقراطية انتهاك الحرمة "Democracy by Trespassive"[1] أن القوى الكبرى عمدت في كل حالاتها لتغيير الأنظمة، على نحو ما تم في العراق، إلى تقوية المعارضة،[2] فالتحولات السياسية كغيرها من العمليات السياسية، تحتاج إلى قنوات تجميع المصالح،[3] لقيادة مسار التحول.

لقد برهن التاريخ الإنساني أن التحول الاجتماعي والديني، على مر العصور لم يحدث إلا بنبي أو رسول، يقوم مقام المعارض للعادات والعبادات السائدة، إذ لا يعقل أن يهتدي القوم دون باعث، الأمر ذاته يصدق على الأنظمة السياسية، فالمعارضة تنطلق من نظام فرعي أو آلية مغيبة، أو معطلة في النظام، تستدعي المراجعة، كأن يتعلق الأمر بآلية التداول على السلطة، أو الآلية التوزيعية، أو الآلية التمثيلية، الأمر الذي يستدعي ضرورة التحول.[4]

لقد دار جدل كبير حول القوى والفواعل، التي تشكل النواة الحقيقية الفاعلة لدفع عملية التحول السياسي، ذلك أن تحديد هذه الفواعل إنما يتم وفق إطار أشمل،[5] كتصور عام لمسار التحول السياسي، فالماركسية مثلا تحدد فواعل تتوافق مع إطارها النظري، بما لا يتفق مع الفواعل التي يعتمدها التحليل الليبرالي.

لم تتباين الأنماط الضرورية للمعارضة لإحداث التحول من مدرسة إلى أخرى وحسب، وإنما تجسد التباين والتعدد عبر الحقب التاريخية، فنماذج التحول حملت في كل مرحلة فواعل وقوى مغايرة تقود مسارات التحول،[6] فالحركات السياسية والاجتماعية التي سادت العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، كانت مغايرة تماما لنظيراتها في مرحلة

---

[1]- Giuseppe Di Palma, Op. Cit., p.193.

[2]- Ibid, pp.79.81.

[3] - بمعنى أن يصبح التحول مطلبا عاما، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال قنوات، وتنظيمات تعمل على نشر الوعي، وتوحيد التصورات والمطالب وتعبئة الجماهير، أنظر:

- Robert Michels, Op. Cit., p.38.

[4]- Johann Kaspar Bluntschli, Op. Cit., p.228.

[5]-John Emerich Edward Dalberg-Acton-, Op. Cit., pp.6.7.

[6] - James Roseneau, Op. Cit., p.148.

ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي هي الأخرى عرفت نموا وتحولا جوهريا على مستوى الأفكار، والممارسة مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات.[1]

لقد سادت ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إلى غاية الحرب العالمية الثانية، فكرة تولي الدولة دور الضامن والراعي لعملية التحول الاقتصادي، والاجتماعي، وكذا التحولات السياسية المصاحبة لذلك، على اعتبار هذه الأخيرة متغير تابع للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطور إدراك حاجة الدولة كلاعب رئيسي، مع تطور إدراك ضرورة التدخل في الاقتصاد،[2] وتعزز هذا الطرح في سياق ما عرف في المدرسة النسقية فيما بعد، بوظائف التكيف في النظام السياسي؛ كالتحول الذاتي Self Transformation، أو وظيفة المبادرة Lead، أو القدرة على التعلم Learning Capacity،[3] وكلها وظائف تشير إلى قدرة النظام على التحول ذاتيا في كثير من جوانبه، وأهدافه، وكذا القدرة على تجديد مؤسساته، وسياساته، بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره.[4]

إن الوضع في الديموقراطيات الغربية، عند التأكيد على ضرورة أن تكون للدولة الدور المحوري في عملية التحول، تزامن مع أنظمة نامية اعتمد حكامها على القوة في الوصول والمحافظة على السلطة، وبالتالي فإنه في الوقت الذي تعيش فيه هذه الأنظمة حاجة ملحة لعملية التحول السياسي، تجد نفسها عاجزة أمام إطار نظري يخول الدولة مسؤولية القيام بالتحول،[5] نتيجة لذلك تم التسليم مبدئيا بعجز النظام نفسه عن إحداث تحول سياسي حقيقي، على الأقل في دول العالم الثالث.

في مسألة البحث عن أطر فكرية، ومدارس تحاول التنظير إلى الفواعل الأنسب لقيادة عملية التحول السياسي، عدت الماركسية وحتى مطلع السبعينيات، أحد أهم الروافد الفكرية، التي فرضت تسيُدها وانتشارها، باعتمادها نظرية الطبقة العاملة، Working Class Theory"،[6] كبنية محورية لقيادة التحول السياسي، فماركس Marx" لا يؤمن بدور

[1] - Barbara Epstein, Op. Cit., p.232.

[2] -Barbara Geddes, Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America)Berkeley: University of California Press, 1994), p.15.

[3] - غبرييل الموند، بنغهام باول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة، أحمد علي عناني(القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت)، ص.16.

[4] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص.154.

[5]- Barbara Geddes, Op. Cit., p.15.

[6]- Barbara Epstein, Op. Cit., p.236.

المجتمـع المـدني، إذ يعتـبره والدولـة وجهـان لعملـة واحـدة،[1] فـي حيـن أن الطبقـة العاملـة باعتبارها الأكثر تضررا، تعد أكثر مصداقية ومسؤولية لقيادة مسار التحول السياسي.[2]

على الرغم من إدراك"ماركس Marx" أن الطبقة المقهورة، أو الكادحة، تضم علاوة عن العمال كلاً من النساء، والشباب، والأقليات العرقية، إلا أنه يركز في إطاره النظري على تلخيـص الطبقـة الكادحـة فـي اصـطلاح " Working Class"، إدراكـا منـه أن الاعتبـار الاقتصادي في النظام السياسي هو الاعتبار الأقوى،[3] بالمقابل لا يتوقع "ماركس" تحـولا فـي الأنظمة التي لم ترق إلى مستوى عال من الرأسمالية، بمعنى التي لا تزال فيها الطبقة العاملة صغيرة نسبيا.[4]

لقد حاول "لينين Lenin " تدارك بعض منافذ الإطار النظري الماركسـي، مـن خلال خلق تأسيس مبكر، لفواعل من شأنها دفع عملية التحول، فـي المجتمعـات الـتي لـم تبلـغ فيهـا الرأسمالية حداً يسمح بتوافر قوة عمالية كافيـة لإحـداث التحـول، فيقـترح "لينيـن"، ضـرورة إيجاد رابطات واتحادات فيما بين العمال، كلٌ حسب نشاطه، منظمة تنظيما هرميا يمكنها مـن تجميـع الصـفوف، والتعبئـة الجماهيريـة حـال تـوفر"الآليـة المنبهـة"، الـتي تتمثـل فـي بلـوغ الاضطهاد والضغط والحرمان السياسي حدا معينا.[5]

على الرغم من أن العديد من المفكرين أمثال: ماركس Marx، ولينين Lenin، وفيبر Weber، ودور كايم Durkheim ، وفيليب برو Philippe Braud، أجمعوا على الدور المحوري لحراك الجمـاهير، فـي عمليـة التحـول السياسـي،[6] إلا أن طـرح "كـارل مـاركس" و"لينين" كان استثنائيا، اعتمـد علـى طبقـة محـددة لقيـادة هـذا التحـول، فـي حيـن أن الوقـائع التاريخية اتبثث تكرارا، أن أغلب الفواعل السياسية لم تكـن مـن الطبقـة العاملـة، علـى الأقـل كوحدة مستقلة،[7] من جهة أخرى يرى "ماكس فيبر" أن التحول عن طريق الجمـاهير، يشـكل خطرا كبيرا، لأنه يجـرد الفـرد مـن اسـتقلالية التفكيـر، كمـا أن حـراك الجمـاهير، ممثلا فـي

[1] - Michel Henry, Op. Cit., p.61.
[2] - Jeffrey Haydou, Op. Cit., p.119.
[3] - Michael Bruch, Op. Cit., p.43 See also: Barbara Epstein, Op. Cit.,p.42.
[4] - David Harvey, Op. Cit., p.61, See also: Barbara Epstein, Op. Cit.,p.42, See also: Jeffrey Haydou, Op. Cit.,p.220.
[5] - Ernest Mandel, Op. Cit., p.235, See also: Barbara Epstein, Op. Cit., p.42
[6] - Philippe Braud, Op. Cit., p.385.
[7] - Barbara Epstein, Op. Cit., p.232.

التمردات والثورات الشعبية المدنية، يلائم الاندفاع غير العقلاني، ويخلق القادة الكارزميين، الأمر الذي من شأنه إعادة الوضع لسابق عهده.

لقد اعتبر "ماكس فيبر" الجماهير عنصرا جوهريا في عملية التحول السياسي، لكنه يلح على أنها مرحلة، أو درجة ينبغي تجاوزها بأقصى سرعة، هذا التجاوز، يأخذ صيغة إعادة مراجعة العلاقة بين الفرد والجماعة من خلال منظمات، وهيئات حديثة، توازي أو توفق بين حرية الفرد، ومسؤولية الجماعة، هذه الأطر أو الهيئات يمكن أن تأخذ عدة أشكال، كأن تكون اتحادات، أو جمعيات، أو أحزاب.[1]

إن التحول السياسي لا يكون ناجحا دون إتباع مراحل محددة، تكون بمثابة الضوابط لنجاح مسار التحول، وفي هذا السياق، يقسم كل من: "نيل سملسر Neil J. Smelser"،"وهانس هافركمب Hans Haferkamp"،"نيكلاس لومان Niklas Luhman"، "إيدر كلوس Eder Klaus"عملية التحول السياسي إلى ثلاث مراحل:[2]

1- الآلية المنبهة أو المفجرة لمسار التحول.

2- الآليات الداعمة.

3- التوجيه.

فالتحول يقتضي ويشترط رؤية، وتصورا مسبقا للوضع الموالي لمرحلة الانتقال،[3] على هذا الأساس زاد الاهتمام بشكل كبير، بطبيعة الفواعل التي من شأنها قيادة عملية التحول السياسي، هذه الفواعل التي من المفترض أن تطرح بدائل للوضع السابق، وتقود نحو تغيير المشهد السياسي، سواء تعلق الأمر بالأدوار، أو الهيئات والصلاحيات، أو حتى بشرعية الحكم، فوضع كهذا، يوجب رعاية فاعل مسؤول، يأخذ على عاتقه ترشيد مسار التحول، وتدعيمه،[4] (الآلية الداعمة، والتوجيه)، وفي هذا الصدد يعتبر كل من: "نل سملسر، نيكلاس لومان، إدر كلوس، ريشارد مانش..." أن أخطر أزمة تواجه النظام السياسي، هي الأزمة في مسار التحول، ويعرفونها على أنها تلك الحالة التي تواجه النظام في شكل من

[1] - Roy Eyerman, Modernity and Social Movements, in: Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Social Change and Modernity, Op. Cit.,p.41.
[2] - Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Op. Cit., p.2.
[3] - Barbara Epstein, Op. Cit.,p.41.
[4] - Ernest Mandel, Op. Cit., pp.59.60.

الانسداد، والجمود في قدرة النظام من جهة، وضعف طليعة عملية التحـول مـن جهـة أخـرى على التنظيم والسيطرة، وضبط مسار هذا التحول.[1]

لقد ركز كارل ماركس Marx على ضرورة التحول كارتكاز أولي، فـي حيـن ذهـب كل من فيبر Weber، وسيمل Simmel، و ميشلز Michels، للتركيز علـى أثـر التحـول، فدراسة "فيبر" للبيروقراطية، ودراسة "ميشـلز" للأحـزاب، تعـبران عـن الأهميـة المطلوبـة لدراسة الأطر السياسية الحديثة، التي تشكل الهيكل، والمحور في أي عملية سياسية، بمـا فـي ذلك التحولات.[2]

تسّـيدت الماركسـية فـي الفكـر السياسـي أغلـب مشـاريع التحـول السياسـي إلـى غايـة السبعينيات،[3] إلا أن ظهـور فواعـل جديـدة، وتراجـع الطبقـة العاملـة كفاعـل رئيسـي للتحـول السياسي والاجتماعي، في ظل حركات برزت بقوة، كدعاة حماية البيئة، الحركـات النسـوية، حركات السلام، الأقليات، المؤسسة العسكرية، كـان سـببا جوهريـا نحـو تراجـع الماركسـية، لتفتح الطريق أمام دراسات أكثر استيعابا للفواعل الحقيقية للتحول السياسي.[4]

لقد ذهب العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، إلـى أن الحركات السياسية، عرفت منعطفا تاريخيا مع بداية السـبعينيات، حـتى أنـه بـات الحـديث وبشكل لافت، عن نوعين من الحركات السياسية، تقليدية وحديثة،[5] بيـن حركـات عماليـة فـي الثلاثينيات، وحركات الحقوق المدنية في أوائل الستينيات، وبين حركـات ظهـرت مـع مطلـع السـبعينيات لا تعتمـد عـل الطبقـة العاملـة، بقـدر مـا تعتمـد علـى مختلـف أطيـاف المجتمـع وقطاعاته،[6] ومن أهم محاولات تصـنيف الحركـات السياسـية، الـتي لقيـت رواجـا فـي أغلـب الأدبيات السياسية نذكر تصنيفين رائدين:[7]

---

[1] - Klaus Eder, Culture and Crisis, in: Richard Munch & Neil J. Smelser, Op. Cit., p.267.
[2] - Roy Eyerman, Op. Cit., p.39.
[3] -Ibid., p232.
[4] - Barbara Epstein, Op. Cit., p.239.
[5] - Roy Eyerman, Op. Cit., p.45, Quoted in: Mulucci, A., Ten Hypotheses for the analysis of new movements in contemporary Italian sociology, ed., D. Pinto (Cambridge: Cambridge university press,1981).
[6] - Barbara Epstein, Op. Cit., p.242.243.
[7] - Roy Eyerman, Op. Cit., p.45.

التصنيف الأول: يقوم التصنيف الأول لصاحبه "آلان تورين Alaine Touraine"على نظرية التحول التاريخي، وعلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمعات ما بعد الصناعية، وبالتالي فالحركات السياسية مرت بمرحلتين:

1- مرحلة الحركات العمالية، والتي هي أقدم الحركات الاجتماعية، عكست صراعات المجتمع الصناعي بالدرجة الأولى.

2- مرحلة الحركات الحديثة، كالأحزاب السياسية وغيرها، والتي كانت بالدرجة الأولى، تعكس ***الصراعات التمثيلية*** في المجتمعات ما بعد الصناعية.

التصنيف الثاني: يقسم هذا التصنيف هو الآخر بين مرحلتين:

مرحلة الحركات العمالية: حيث كانت الحركات العمالية في نشاطها تعبر عن الصراع بين الطبقة العمال والطبقة المالكة.[1]

مرحلة الحركات الحديثة: يتعلق الأمر بأسلوب جديد من التفكير، بعيد عن القطاعات الإنتاجية، وأول ما يميز الحركات الحديثة، أنها بعيدة عن الطابع الاقتصادي، تميزت بمطالب تمثيلية بالدرجة الأولى، كالعلاقة بين فواعل النظام السياسي، أو أطيافه وأقلياته... ،[2] وعليه فالحركات السياسية الحديثة، ارتبطت بالثقافة والسياسة، أكثر من ارتباطها بالاقتصاد، فهي سعت إلى تغيير القيم والقواعد والمبادئ، أكثر من سعيها إلى تغيير علاقات الإنتاج والتوزيع.[3]

على الرغم من أن العديد من المفكرين، ذهبوا مذهب "ماركس Marx"، في اعتبار الطبقة العاملة هي الطبقة الطلائعية لدفع عملية التحول السياسي،[4] إلا أن الفكر الثوري إجمالا، كان يجمع على أن الوحدات التنظيمية للشعب، أيّا كانت صيغتها، أو طبيعتها تمثل القوة الأكبر في المشهد السياسي، التي من شأنها إرغام النخبة الحاكمة على التفاوض، والتنازل، وقبول التحول.[5]

---

[1]- David Harvey, Op. Cit., p.54.

[2]- Paul Farmer, Op. Cit., p.184.

[3]-Roy Eyerman, Op. Cit., p.45. See also: Christian Welzel, Ronald Inglehart, Hans Dieter Klingemann, « Human Development as a general theory of social change : A multi- level and cross cultural perspective, » Discussion paper FS 3, 01-201 Berlin, 2001.p.4.

[4]-Ralph Miliband, Op. Cit., p.288.

[5]-Mehran Kamrava, Op. Cit., p.177.

بالمقابل يذهب مجموعة من المفكرين أمثال: "ماكس فيبر Max Weber، وميشلز Michels، وراي ايرمـان Roy Eyerman، وكلـوس ايـدر Klaus Eder" إلـى اعتبـار الحركات، والأحـزاب السياسـية تعبر عـن جـانب التنظيـم فـي مسـار التحـول، لتفـادي أزمـة الانسداد في مسار التحول كما يسـميها "كلـوس ايـدر Klaus Eder "،[1] فـالعبرة مـن خلال الآلية الداعمة لعملية التحول لا تكمن في الحجم أو العدد، بقدر ما تكمـن فـي واقعيـة الأفكـار، وجدوى التحول ومساره.[2]

لكن إذا رجعنا إلى واقع أنظمة العام الثالث، فإن أكثر مظاهر التحول السياسي تواترا، هـي ظـاهرة تـدخل الجيـش فـي السياسـة،[3] فالمجـالس العسـكرية والانقلابـات، والثـورات، والأنظمة العسكرية، كانت باستمرار الوجه الأكثر تكرارا في عمليـات التحـول السياسـي فـي أنساق العالم الثالث،[4] فما هي إذن أسباب بروز الفاعل العسكري في مشاهد التحـول السياسـي في دول العالم الثالث؟

إن أهم مسببات التدخل العسـكري فـي السياسـة ليسـت عسـكرية بـل سياسـية، وهـي لا تعكس الخصـائص الاجتماعيـة والتنظيميـة للمؤسسـة العسـكرية، بـل تعكـس البنيـة السياسـية والمؤسسـاتية للمجتمـع،[5] فالتـدخلات العسـكرية ليسـت إلا مظهـر مـن مظـاهر المجتمعـات المتخلفة: هـي التسـييس العـام للقـوى، والمؤسسـات الاجتماعيـة، والـدول الـتي تضـم جيوشـا سياسـية، تضـم أيضـا رجـال ديـن سياسـيين، وجامعـات سياسـية، وبيروقراطيـات سياسـية، واتحادات عمالية سياسية، ونقابات سياسية،[6] والسبب الجوهري الذي يجعل هذه الفئـات تبـدو أكثر تسييسا في الأنظمة "البريتورية الاوليغارشية"[7] حسب "هـانتغتون Huntington" هـ و

---

[1]-Klaus Eder, Op. Cit., p267.

[2]-Barbara Epstein, Op. Cit., p.21.

[3]-Ghassan Salamé, Op. Cit., p.20.

[4]-Thompson R. William, «Regimes vulnerability and military coup, » Comparative politics, Vol.7, №.4 (July1975), pp. 460.465.

[5] - صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.193

[6] - المرجع نفسه، ص.194.

[7] - البريتورية الاوليغارشية : هي أنظمة تكون فيها السيطرة لكبار ملاكي الأراضي، أوالزعماء من رجـال الـدين، أوالـذين يسيطرون على القوة العسكرية، وتكون المؤسسات الاجتماعية غير متمايزة نسبيا، ويجمع أفراد الطبقة الحاكمة بيـن الأدوار القيادية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، والاجتماعية، وتظل الفئـات الأكـثر نشـاطا فـي السياسـة ذات طبيعة ريفية بشكل أساسي، كما تتصارع العائلات، والعشائر، والقبائل، على نحو متواصل فيما بينها من أجـل السـلطة والجاه والمكانة، كذلك تتخذ السياسة شكلا فرديا كما وصفه هوبز. أنظر: - صـامويل هـانتغتون، المرجـع السـابق، ص ص. 201.191.

غياب المؤسسات السياسية الفاعلة، والقادرة على التوسط في النشاط السياسي،[1] فظروف هذه الأنظمة عادة ما تتميز بوجود نخبة صغيرة من المفكرين العصريين تواجه مجتمعا كبيرا، وغير منظم ، ليس فيه قوة تحريكية، كما أنه لا يزال تقليديا بدرجة عالية.[2]

إن انقلابات الضباط العسكريين، غالبا ما سعت إلى تحدي الاوليغارشية، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي،[3] ومثال ذلك؛ الانقلابات التي قادها الضباط في كل من سوريا في عام 1949، في مصر عام 1952، في العراق، باكستان، وبورما في عام 1958، موريطانيا في 2005، تايلاند في 2006.

الإشكال الجوهري هو: الانتقال من النقلة الحاصلة؛ ما هي الشروط اللازمة للانتقال من مجتمع فيه قوى اجتماعية مسيسة، إلى مجتمع الشرعية والسلطة ؟

إن نقطة الانطلاق تكمن في المعادلة التالية: كلما كان المجتمع أكثر تخلفا، يكون دور القوات المسلحة أكثر تقدمية، وكلما ازداد تطور المجتمع، يصبح دور القوات المسلحة أكثر محافظة ورجعية." [4]

لقد عرض عدد كبير من الباحثين برئاسة "هانس هفركمب و نيل سملسر Hans-Haferkamp & Neil J. Smelser" في كتاب جماعي بعنوان:"التحول الاجتماعي والحداثة-Social Change and Modernity" الأسس التي تمكن المجتمعات من التحديث،[5] ويمكن حصرها في: إعادة صياغة الدساتير صياغة ديموقراطية،[6] ثم إعادة إنتاج وتشكيل الجمعيات، والمنظمات، وهيئات المجتمع المدني في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، على اختلاف أنواعها في مناخ من الحرية،[7] وإعادة هيكلة مسار صناعة القرار،[8] إضافة إلى رعاية التنمية البشرية، وخاصةً في مسائل تعميم التعليم، والتقدم العلمي

[1] -Ghassan Salamé, Op. Cit., p.20.

[2] - صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.203.

[3] -Thompson R. William, Op. Cit., pp.262.465.

[4] - صامويل هانتغتون، المرجع السابق، ص.231.

[5]- Ronald Beiner, Op. Cit., p.78.

[6]-Taras Kuzio, « Nationalising states or nation-building? A critical review of the theoretical literature and empirical evidence, » Nations and Nationalism, N°.7 (2, 2001), p.136.

[7]- Agnes Antoine, Op. Cit., pp.100.101.

[8]- Jurgan Habermas, between facts and norms: A contribution to the discourse theory of low and democracy, translated by, William Reng (Cambridge, Massachusetts: Mit press, 1996), pp.304.308.

والتقني، ومكافحة البطالة،[1] والتأكيد على مسألة التنافسية بين التنظيمات السياسية في إطار الدولة، مع التأكيد على أن الدولة لا يمكنها أن تكون بنية تنافسية مع بقية البنى، لأنها ذات طابع شمولي، كلي، جمعي، وإلزامي، في حين أن التنظيمات التنافسية لا تعمل بمنطق الإلزام.[2]

علاوة عن أثر نمط المعارضة كبنية على مسار التحول، ركز العديد من المفكرين أمثال "ليخفار Lijphart، غوسفيلد Gusfield" على أثر علاقة الأحزاب المعارضة فيما بينها على مسار التحول، ويكمن في هذا الصدد التمييز بين نظريتين عن نمط العلاقة بين المعارضة ومسار التحول السياسي.

1- نظرية الانقسام Theory of Segmentation

ظهرت هذه النظرية في ستينيات القرن العشرين، على يد "غوسفيلد" الذي رأى أن التعددية السياسية تفضي إلى نوعين من التنظيمات السياسية.

النوع الأول: يخص مجتمعات التعددية الترابطية Linked Pluralism، حيث تتقارب طروحات الحركات السياسية، في القضايا السياسية الهامة، وتحضى فيها المعارضة على وجه الخصوص، بتوافق الطرح وشدة الانسجام.

النوع الثاني: يتعلق بالمجتمعات ذات التعددية المنقسمة، وتحديدا الأنظمة التي تضم مجموعات إثنية متمايزة اقتصاديا، دينيا، وفكريا، ومن تم يرى "غوسفيلد" أن هذا النوع الثاني، يتعرض أكثر من النوع الأول إلى حالات عدم الاستقرار، وتعثر مسارات التحول السياسي، لأنه أكثر قابلية لإنتاج حركات متطرفة، عكس الأول الذي يفضي من خلال الانسجام، والتوافق الاجتماعي، إلى تهدئة الصراعات، وجعلها أكثر اعتدالا.

2- النظرية الإجماعية: جاءت هذه النظرية كرد على نظرية الانقسام، ويعتبر "آرند ليخفار Arend Lijphart" أبرز روادها. اشتهر "ليخفار" بدراسته عن المجتمعات التي تتميز ببنية اجتماعية تعددية، شديدة الانقسام، في الوقت الذي لا تسجل هذه الأنظمة صراعات حادة، ولا تعيش حالة عدم استقرار سياسي، ولا تخترقها موجات عنف اجتماعي مخرب،

[1]-Richard Race, « Max Weber and the complicity of parliamentary democracy, » Historical Social Research, Vol.28, №. 3 (2003), p.224.
[2]-Michal Oakeshott, On human conduct (London: Oxford university press, 1975), p.242.

ويأتي النموذج الهولندي على رأس نماذج "ليخفار" في هذا الصدد، إذ يعتقد أن سبب الاتفـاق السلمي بين المعارضة والسلطة، في تسيير مسار التحول، يعود إلى إرادة النخبة السياسية في المحافظة علـى الاستقرار وإلـى خشيتها مـن خطـر الانفجـار والتـأزم السياسـي، وإن كـانت هولندا قد عرفت الانسجام والتوافق في مرحلة التعددية السياسية، فـإن الأمـر يعكـس نموذجـا من نماذج تنظيم العلاقة بيـن المعارضـة والنخـب الحاكمـة فـي الأنظمـة الـتي تعـرف مسـارا تحوليا، بما يعكس نموذجا آخر من نماذج العلاقة بين نمط المعارضة والسلطة، وهو النموذج التوافقي.[1]

ويرى "ليخفار" أن نمط العلاقة التوافقية بين المعارضـة والسـلطة، يخضـع لأربـع شـروط أساسية:

1- ممارسة السلطة جماعيا: بمعنى أنه يجب أن يكون للمعارضة وزن سياسـي وقـانوني، وذلك من خلال السلطة التشريعية، الرقابة، الاعتراض، اقتراح القوانين.

2- استقلالية أحزاب المعارضة.

3- نظام انتخابي نسبي.[2]

المطلب الثاني: محددات الارتباط بين المعارضـة والتحول السياسي:

إن علاقة التحول السياسي بالمعارضـة تتوقـف علـى مجموعـة مـن الأسـس والركـائز، فالأنظمة على اختلافها تتوافر على فواعل معارضة، لكنها ليست كلها تعرف مسارات تحول لمجرد الاعتراض، إذ المعادلة ترتبط بشروط محددة:

1- تتوقف شـدة الارتبـاط بيـن المعارضـة والتحـول علـى دراسـة طبيعـة أهـداف المعارضة، وفق المستويات التالية:[3]

أ- القيمة المتعلقة بالهدف، وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه.

---

[1]- Scholten, « Does consociationnalism exist ?, » in, Richard Rose (editor), Electoral participation : comparative analysis, sage studies in contemporary political sociology (USA: sage publications, 1980), p.211.

[2] - Ibid, p.212.

[3] - ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص.175.

ب- عامل الوقت لخدمة الهدف.

ج- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها لخدمة الهدف.

2- تعبئة الموارد Resource Mobilization، وترى نظرية خاصة بهذا المصطلح،[1] أن فشل أو نجاح المعارضة، والاحتجاج في قيادة مسار التحول، يرتبط بقدرة الحركات على تعبئة الموارد.

3- إن المعارضة مهما كانت، لا بد لها من وقت كاف لتعبئة الموارد، حشد الجماهير حول فكرة ضرورة التحول،[2] فالتعبئة لا بد لها من وقت كاف لخلق التراكم المصلحي.[3]

4- إن الحرية وحدها لا تكفي لنجاح المعارضة في دفع عملية التحول،[4] إذ يتوقف الأمر كذلك على طبيعة الأفكار المنادى بها، فينبغي أن تكون عقلانية، ومقنعة، وتتلاءم مع النسق العقيدي للأمة،[5] كما يجب أن تكون برامج المعارضة في مستوى يسمح بتحقيقها، ويضمن التفاف واقتناع المواطنين بها،[6] فلا يعقل مثلا نجاح حركة معارضة مهما بلغت من قوة وتنظيم تنادي بالإلحاد، في دولة أكثر من **90 %** من سكانها مسلمون، وعليه فإنه كلما زادت الشرائح المساندة لمسار التحول؛(الجيش، المؤسسات المدنية والحكومية، العمال، النساء، الشباب) كلما زادت شدة الارتباط بين المعارضة و التحول السياسي.[7]

5- إن فرصة أي تحول للنجاح من قبل المعارضة، تشترط علاوة على التعبئة، وجود ما يسميه "مايكل أوكتشت Michal Oakeshott" بـ "الترابط المدني"Civil Association"[8] بين الأفراد القائمين بالدور الطلائعي (التضامن على مستوى القمة)، ثم

---

[1] - تسمى نظرية تعبئة الموارد Resurce Mobilization theory، من أهم روادها "William Gamson"، و"ماير زالد Mayer Zald"، لقد سلمت نظرية تعبئة الموارد بعقلانية الاحتجاج والمعارضة، الاعتراف الذي يعتبر في حد ذاته خطوة مهمة في مسار التقييم الفعلي، للمزيد أنظر:

- Barbara Epstein, Op. Cit., p.23, See also :

-Zald Mayer, McCarthy John, «Resource Mobilization and social movement: A partical theory, » American Journal of Sociology, №.82,(1977), pp.59.61.

[2] - أسامة غزالي حرب، المرجع السابق، ص.190. أنظر أيضا:

- Harry Eckstein, Op. Cit., p.279.

[3]- Sidney Verba, Op. Cit., p.250.

[4] - Barbara Epstein, Op. Cit., p.41.

[5] - Giuseppe Di Palma, Op. Cit., pp.80.81.

[6] - Ernest Mandel, Op. Cit., p.213.

[7] - Giuseppe Di Palma, Op. Cit., p.95, See also : Barbara Epstein, Op. Cit., p.57.

[8] - Michal Oakeshott, Op. Cit., p.118.

الترابط بين القمة والقاعدة،[1] وفي السياق ذاته يؤكد "غرامشي Gramsci " على ما أسماه بـ "الفوردية"،[2] إذ يجب التأكيد في مشروع أي معارضة ناجحة، على نقطتي الشعور الجماعي،[3] ومستوى التنظيم.[4]

6- تتوقف شدة الارتباط بين المعارضة والتحول كذلك حسب " جيسب دي بالما" Giuseppe Di Palma " على التوقيت المناسب لإعلان ضرورة التحول، سواء بالأساليب السلمية، أو الأساليب العنيفة،[5] فالتوقيت يعتبر مصدر تكتيكي مهم تتوقف عليه شدة الارتباط بين المعارضة والتحول،[6] ويحدد "أيزنغر P.K.Eisingler" سمات الظرف المناسب بما يسميه "بنية الفرصة السياسية Political Opportunity Structure - P.O.S-"، التي يعرفها "سيدني تارو S. Tarrow" على أنها حقل الموارد السياسية، الذي يسمح بتعبئة اجتماعية، في إطار من عدم الاستقرار السياسي.

ويقسم "تارو Tarrow" بنية الفرصة السياسية إلى خمس عوامل هي: درجة انفتاح أو انغلاق النظام السياسي، استقرار أو عدم استقرار التراصف السياسي، وجود أو غياب المتحالفين أو جماعات الدعم، مدى تسامح النخبة الحاكمة تجاه عمليات الاحتجاج، وقدرة النظام على التكيف.[7]

بالمقابل فإن العلاقة تكون ضعيفة الارتباط في الحالات التالية:

- ضعف برامج المعارضة، وتميز الفواعل فيها بالتردد أو ما يسميه " جيمس روزنو J.Roseneau " بظاهرة: "Stalmate".[8]

---

[1] - Robert Michels, Op. Cit., p.19. See also : Ernest Mandel, Op. Cit., pp.74.75.

[2] - "الفوردية" اصطلاح أطلقه "غرامشي" نسبة إلى أسلوب "هنري فورد Henry Ford" في عملية تجميع خط الإنتاج " Assembley Line Production".

[3]- G. W. F. Hegel, Op. Cit., pp.117.118.
See also: - T.R.Gurr, Op. Cit., p320.

[4]- Henry W. Ehrman, Op. Cit., p.554.

[5] - يسمي جيمس روزنو J.Roseneau هذه الظاهرة بالثورة الذكية "The skill revolution" أنظر:
- James Roseneau, Op. Cit., pp150..151.

[6]- Giuseppe Di Palma, Op. Cit., p.80

[7]- Sidney Tarrow," Struggling to reform: Social Movements and policy change during cycles of protest," Occasional Paper (Cornell University, Western Societies Program)№.15, (1983),pp.85.89.

[8] - هي موقف في الشطرنج يتعذر فيه الإتيان بحركة ما، من دون إماتة الشاه، ويستعيرها "روزنو" للإشارة إلى شدة التردد في القيام بهذه الخطوة، أنظر:
- James Roseneau, Op. Cit., p.152.

- افتقار المعارضة إلى القوة، إذ بدونها ستكون عاجزة عن دفع عملية التحول.

- إذا كانت المعارضة تتكون من جماعات مصالح ضيقة، ومن أحزاب موالية، فإن شدة الارتباط تكون ضعيفة،[1] كما تزيد العلاقة ضعفا في حالات: نقص التجربة، نقص الصلاحيات، نقص الفاعلية، عدم خبرة المكلفين بوضع المشاريع، والخطط، والبرامج، وكذا في حال الانحراف عن الأهداف المحورية.[2]

[1] - Michal Oakeshott, Op. Cit., pp.157.158.
[2] - Barbara Geddes, Op. Cit., p.15.

المبحث الأول: التركيبة السياسية وعوامل التحول السياسي في الدولتين.

لقد ارتبطت محطات تاريخ النظام السياسي في البلدين، وكذا طبيعة الفواعل السياسية، الحاكمة منها والمعارضة، بالتغيير السياسي على رأس هرم السلطة السياسية منذ العهود الأولى لقيام الدولتين، نتيجة لذلك شهد النظامان صيغا مختلفة لمعادلات التوازن السياسي، سواء داخل النخبة الحاكمة، أو على مستوى العلاقة بين النخبة الحاكمة، ومختلف القوى السياسية الأخرى، وفي مايلي عرض لخريطة هذه الفواعل، للوقوف على دور كل فاعل، ووزنه في النظام السياسي:

المطلب الأول: التركيبة السياسية:

تكتسي دراسة الفواعل السياسية في النظم السياسية المعاصرة أهمية بالغة، في مسألة الوقوف على الأطراف الرئيسية، المشَكِّلة لصيغ التفاعل داخل الأنظمة، وكذا وزن المؤسسات في العملية السياسية، وعلى الرغم من اختلاف الأنظمة الاقليمية للنظامين الجزائري والأرجنتيني، فإن إنتماء النظامين لمجموعة دول العالم الثالث، والتشابه النسبي في مجال التاريخ السياسي للنظامين، وسيطرة النخبة العسكرية، جعل محاور التركيبة السياسية للنظامين متقاربة إلى حد كبير.

1 - مؤسسة الرئاسة:

تعد مؤسسة الرئاسة من أهم المؤسسات السياسية التي لها دور مؤثر في عملية التحول السياسي، إذ تضطلع بدور المركز الموجه، والمسيطر على مختلف نشاطات النظام.

والملاحظ من الفترات الدستورية التي شهدها النظام السياسي الجزائري، أن الوظيفة التنفيذية المنوطة برئيس الجمهورية، يمكن عدّها أقوى مؤسسة في النظام السياسي،[1] خاصة أن أغلب الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجزائر كانوا إما رموزا للثورة، أوقادة في

[1] - Jean Louis Reiffers & Freidéric Blanc, Profil Pays : Algerie (Paris: Institut de la Méditerranée, 2006). p.94.

المؤسسة العسكرية،[1] كما أن الدور المباشر للجيش في تسيير شؤون الحكم، جعل من مؤسسة الرئاسة المدعومة دستوريا، أقوى مؤسسة سياسية في النظام،[2] مما انعكس على وزن المؤسسة التشريعية، وهذا بفضل نظام وحدة القيادة للحزب والدولة، حيث عزز الواقع الفعلي تفوق مؤسسة الرئاسة كجهاز قوي منظم على بقية المؤسسات السياسية، وانعكس ذلك جليا في تركز السلطة في المؤسسة التنفيذية، التي هي المسيرة للحزب والدولة، ومن تم توحدت وحدة القيادة والتوجيه في شخص رئيس الجمهورية.[3]

إن انحسار السلطة في شخص الرئيس، والوزن المتنامي لمؤسسة الرئاسة في ظل وجود نظام الحزب الواحد، والفترة الطويلة التي مضت على الاستقلال دون تجديد يذكر، كلها عوامل أدت إلى عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على الاستمرار وفق الأطر المعمول بها،[4] ودفعت إلى ضرورة البحث عن صياغة جديدة للقوى الفاعلة في النظام، هذه المحاولة تجسدت في دستور 1976، بالسعي لإقامة المؤسسات التي يمكن عدها الأساس للتحول في بنية النظام السياسي، من نظام يرتكز على المؤسسات الثورية، إلى نظام يرتكز على المؤسسات الدستورية،[5] إلا أن هذه المحاولة لم تنجح نتيجة لاستمرار الرئيس في ممارسة صلاحياته الواسعة على حساب مؤسسات النظام الأخرى.[6]

وبما أن ظاهرة التفرد بالسلطة غالبا ما تنتهي أثرها لمجرد تغيير الظروف الباعثة لها، فإن وفاة الرئيس "هواري بومدين" شكلت بحق فاصلا مهما في مسار، ومستقبل مؤسسة الرئاسة في النظام الجزائري، خاصة وأن الظرف شكل مرحلة مهمة على مستوى اتضاح نمط النظام السياسي، الذي تميز بشخصنة السلطة وانفراد الرئيس بصلاحيات واسعة.[7]

---

[1] - اسماعيل قيرة، مستقبل الديموقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ، ص.126.

[2] - Ali Haroun (Entretien avec Jean Paul Chagnollaud), « Il fallait arréter le processus éléctoral, » Confluences Méditérraée , N°.40 (Hiver 2001) , p.223. See also :

- William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, traduit de l'anglais par, M'hamed Bensemmane, Mustapha Benabdelaziz (Alger: Casbah Editions, 1999), p.164.

[3]- خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.163.

[4]-William B. Quandt, " Algeria's uneasy peace,"Journal of democracy, vol.13, n°.4 (October2002), pp.15.18.

[5] - Susan E. Waltz, human rights and reform, changing the face of north Africa (Barkeley: University of California press, 1995), pp.84.86.

[6] - نبية الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، " السياسة الدولية، العدد 64 (أفريل 1981)، ص.31.

[7] - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص.138.

إن المسار والظرف الجديدين اللذين عرفتهما مؤسسة الرئاسة على عهد "الشاذلي" ساعد على تبلور الوعي العام لدى صفوف التيارات المعارضة، خاصة الإسلامية والبربرية،[1] تجسد هذا التبلور في أحداث أكتوبر 1988، التي ساعدت على إيجاد إطار قانوني كفيل باحتواء كل التيارات السياسية، وبالقدر الذي شكلت فيه أحداث أكتوبر 1988 ثورة في هيكل النظام، فإنها في الوقت ذاته تركت أثرا كبيرا على مستقبل، ووزن مؤسسة الرئاسة، إذ تجسد ذلك مباشرة في مشروع التعديل الدستوري الصادر في 1989، والذي ترتبت عنه الحقائق التالية:[2]

1- تعزيز موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات، بعدما منحت (المادة 5) الرئيس السلطة في الرجوع مباشرة إلى الشعب، الأمر الذي منح مؤسسة الرئاسة حصانة من كل أنواع الضغوطات التي قد تتعرض لها من قبل المؤسسة العسكرية.

2- اقتسام السلطات بين الرئيس والحكومة والبرلمان، في مسعى لإقرار مبدأيْ؛ الفصل بين السلطات، ومسألة السلطة التنفيذية أمام البرلمان.

3- إلغاء القاعدة التي تقتضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

4- فصل النظام عن الحزب، في مسعى لاستقلالية مؤسسة الرئاسة.

5- إنهاء الدور السياسي للجيش، وإلغاء النص الذي يعطيه دورا في البناء الاشتراكي، وكلف فقط بالدفاع عن وحدة وسلامة التراب الوطني.

إلى غاية مرحلة دستور 1989، تميزت مؤسسة الرئاسة بقوة، ونفوذ كبيرين داخل النظام السياسي، إضافة إلى تميزها بالثبات والاستقرار، فعلى مر سبع وعشرين سنة، تعاقب على مؤسسة الرئاسة ثلاث رؤساء فقط.

أما بالنسبة لمؤسسة الرئاسة في النظام الأرجنتيني، فإن أهم ما ميزها هو مسلسل الانقلابات، والافتقار إلى الاستقرار السياسي،[3] إذ وعلى الرغم من تنظيم بعض الانتخابات ووصول رؤساء منتخبين أمثال "آرثورو فروندیزي Arturo Frondizi "(ماي 1958-

[1] - William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, Op. Cit., p.111.
[2] -Ibid., p.65.
[3] - Alain Rouquie, The Military and the state in the Latin America (Berkeley: University of California press, 1987), p. 32.

مارس 1962)، و"آرتورو إليا Arturo Illia "(أكتوبر 1963- جوان 1966)، إلا أن أيًّا من الرؤساء لم يُتِم عهدته الدستورية.

لقد كانت مؤسسة الرئاسة في الأرجنتين انعكاسا لصراع القوى في النظام السياسي، المحكوم بكل من البيرونية، والمؤسسة العسكرية، والطبقة البرجوازية، ومؤسسة الكنيسة،[1] لذلك فإنها كانت تجسيدا لمناورات المسيطر على مؤسسة الرئاسة، في محاولة إعادة صياغة الصلاحيات، بما يقوي مركزه، ويضعف من مراكز الفواعل الأخرى، على غرار ما فعل "بيرون Peron " في التعديل الدستوري الذي قدمه في ديسمبر 1948، والذي من أهم ما جاء به :

1- نصت المادة 78: أن رئيس الجمهورية يستطيع أن ينتخب لعهدة ثانية في أعقاب نهاية فترة حكمه، دون الحاجة إلى فترة فاصلة لمدة ست سنوات، التي كان ينص عليها دستور سنة 1898.

2- حق الرئيس في إعلان حالة الطوارئ في حال عصيان الأوامر العامة، وما ينطوي عليه من تهديد لسير الحياة الطبيعية، في الوقت الذي كان الدستور القديم يحصر دواعي الإعلان عن حالة الطوارئ في حالة حدوث غزو أجنبي، أو تمرد داخلي.

3- تشديد العقوبات الخاصة بعدم احترام الرئيس، أو الوزراء المسؤولين، وجعلها تنطبق على الفرد والهيئات، وكذا بالنسبة للعقوبات في مواجهة أعمال العنف.

4- في حال ضرورة استجواب السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، ممثلة في الوزراء، فإن ردهم يكون في صورة خطابات ترسل إلى المجالس التشريعية، وذلك على عكس ما كان منصوص عليه في الدستور القديم، الذي كان يفرض ضرورة مثول الوزير المسؤول أمام السلطة التشريعية.[2]

---

[1] - Marc Hufty, « Régulation et dérégulation étatique de l'économie en Argentine,» in, Jaque Zylberberg & Claude Emeri (editors), La démocratie dans ses états, Argentine, Canada, France (Canada: Les presses de l'université Laval, Saint – Fay, 1993), p.316.

See also: Alberto Antonio Spata "Le cas Argentin," in Jaque Zylberberg & Claude Emeri (editors), Op. Cit., p.88.

[2] - نزيرة الأفندي، "الصراع بين العسكرية والبيرونية في الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 25 (جويلية 1971)، ص. 136.

على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي انتهجها الفاعلون السياسيون المسيطرون على مؤسسة الرئاسة، على غرار ما فعل "بيرون Peron " من أجل الحفاظ على استقرار المؤسسة، إلا أن تاريخ النظام السياسي الأرجنتيني، وخاصة مؤسسة الرئاسة، تميزت باضطراب وعدم استقرار شديدين،[1] إذ حكم الأرجنتين 14 رئيسا عسكريا من 1930 إلى 19 83، كما أن تاريخ مؤسسة الرئاسة منذ 1928 وإلى 2007، لم يسجل سوى ثلاث رؤساء منتخبين أتَمّوا عهدتهم الانتخابية؛ هم بيرون (1946-1951) وكارلوس منعم(1989-1999)،[2] ونيستور كيرشنر (2003-2007)،[3] ولعل الأمر يرجع إلى نمط العلاقة بين مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية، هذا النمط الذي يتقاطع في سماته النظامان الجزائري والأرجنتيني، فعلى عكس معظم الدول العربية التي تكون فيها المؤسسة العسكرية تابعة لمؤسسة الرئاسة، وتعمل على توفير الأمن لها في مواجهة القوى المعارضة، فإن مؤسسة الرئاسة في الجزائر وفي الأرجنتين في علاقتها بالمؤسسة العسكرية طبعت بطابع النمط الإفريقي، الذي غالبا ما تكون المؤسسة العسكرية فيه مصدرا لعدم الاستقرار السياسي.[4]

لقد تميزت مؤسسة الرئاسة إجمالا في كلا النظامين بعدم الاستقرار؛ فبالنسبة إلى الجزائر لما بعد دستور 1989، وما تمخض عنه من تعديلات سياسية أثرت على ميزان القوى، خاصة وزن المؤسسة العسكرية، تفجر صراع الأجنحة داخل النظام، الأمر الذي أسفر عن استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 1992، وتعطيل المسار الانتخابي، وتم بالموازاة مع ذلك كله محاولة من النخبة العسكرية لتفعيل الشرعية الثورية، باستدعاء "محمد بوضياف" على رأس مؤسسة الرئاسة،[5] إلا أن المراهنة على الشرعية الثورية لم تعد تجدي نفعا، بسبب أن هذه الورقة أصبحت مستهلكة لدى الشعب الجزائري، وخاصة إذا وضفت من قبل السلطة.[6]

---

[1] - Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p. 97.

[2] -Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, "Argentina weathers the storm," Journal of democracy, vol.14, n°.4 (October2003), p.162.

[3] - انظر الملحق رقم (01) من هذه الدراسة الخاص بقائمة رؤساء الأرجنتين، ص ص.222.224..

[4] - بدر حسن شافعي، "الجزائر، ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة،" السياسة الدولية، العدد 148 (أفريل 2002)، ص.103.

[5] - Ali Haroun, Op. Cit., p.224.

[6] - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص.168.

لقد تميزت عهدة الرئيس "زروال" بفصل جديد من فصول آليات حراك مؤسسة الرئاسة، إذ تم إقرار دستور 1996، الذي أعطى صيغة جديدة لسلطات الدولة، ووضع ترسيمة جديدة للممارسة السياسية لقوى المعارضة،[1] كما تم في المرحلة ذاتها ظهور ما سمي بـ:"حزب مؤسسة الرئاسة"، وهو "حزب التجمع الوطني الديموقراطي"، إلا أن وضع مؤسسة الرئاسة بقي وعلى غرار كل الفترات السابقة مرتبطا بمدى التعايش مع المؤسسة العسكرية.

لقد سعت النخبة العسكرية في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى استدعاء رموز ثورية وعسكرية على رأس مؤسسة الرئاسة في محاولة لإضفاء أكبر قدر من الشرعية.[2]

عرفت مؤسسة الرئاسة في النظام الجزائري تحولا نسبيا بعد رئاسيات 1999، وذلك راجع لعدة متغيرات جوهرية، لعل أهمها:

1-أن الرئيس المنتخب "بوتفليقة"، لم يكن ذو خلفية عسكرية في تاريخ الجزائر المستقلة.[3]

2-تراجع الحضور القوي لبعض القادة العسكريين والجنرلات في السلطة،[4] خاصة بعد الضغوط الدولية من جهة، وعدم رغبة النخبة العسكرية في التأكيد على فرضية ضلوعها في عدم الاستقرار السياسي.[5]

3-الاستقرار النسبي لمؤسسة الرئاسة، فمنذ دستور 1989، لم تشهد مؤسسة الرئاسة استقرارا كالذي شهدته عقب رئاسيات 1999.[6]

---

[1] - William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, Op. Cit., pp.99.100

[2] - Ali Haroun, Op. Cit., p.224.

- أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة،" السياسة الدولية، العدد 137(جويلية 1999)، ص.201.

[3] - على الرغم من الخلفية التاريخية للرئيس، ورصيده السياسي كأحد الأعضاء البارزين في حزب جبهة التحرير الوطني في الستينيات والسبعينيات، إلا أنه على عكس العديد من الرؤساء الذين سبقوه " هواري بومدين، الشاذلي، علي كافي، زروال" يبقي بوتفليقة من الشخصيات المحسوبة على الجناح السياسي المدني في تاريخ الجزائر السياسي.

[4] - استقالة الجنرال محمد بتشين، استقالة الجنرال اليمين زروال سبتمبر 1998، تقاعد الجنرال العماري، موت الجنرال اسماعيل العماري، تعيين الجنرال العربي بلخير سفيرا لدى المغرب، تكليف بوتفليقة بوزارة الدفاع.

[5]- Hichem Aboud,(Entretien réalisé par Vincent Bouba),www.agirpourlalgerie.com, (14-09-2008).

[6] - استقالة الشاذلي في 1992، استقدام بوضياف في فيفري 1992 واغتياله في 29 جوان 1992، ثم تعيين "علي كافي" رئيسا للمجلس الأعلى للدولة من 02 جويلية إلى 30 جانفي 1994، ثم تعيين "زروال" رئيسا للدولة من 30 جانفي 1994 إلى 16 نوفمبر 1995، ثم انتخاب زروال في انتخابات تعددية من 16 نوفمبر 1995 إلى حين إعلانه عن تنظيم رئاسيات مسبقة في سبتمبر 1998.

4- ظهور تكتيك تحالف العديد من الأحزاب في الانتخابات الرئاسية، حيث ضم التحالف في مناسبتين انتخابيتين 1999، 2004، أحزابا من المعارضة.[1]

وبالرجوع إلى مؤسسة الرئاسة في النظام الأرجنتيني، فإنها على غرار النظام الجزائري لم تسلم من ضغوط المؤسسة العسكرية، كان نتاج ذلك عدم إتمام "ألفونسين Alfonsin" لعهدته، كوجه مشابه لاستقالة "زروال"، وفاز "كارلوس منعم Carlos Menem" كما فاز "بوتفليقة" نتيجة لتأييد المؤسسة العسكرية لكل منهما، إلا أن الأرجنتين، ونظرا للفارق الزمني لتجربتها عن الجزائر، فإن فترة نهاية عهدة "كارلوس منعم" تميزت مرة أخرى بعودة الاضطراب السياسي، إذ تداول على مؤسسة الرئاسة خمسة رؤساء في ظل أسبوعين فقط في ديسمبر 2001،[2] قبل أن تعرف الأزمة مخرجها بعد انتخاب "نستور كريشنر Néstor Kirchner" عن الحزب البيروني في 2003.

وعموما فإن التبدل المستمر وحالة اللااستقرار التي ميزت مؤسسة الرئاسة، طالما كشفا عن مدى الثبات الذي بقيت المؤسسة العسكرية تحافظ عليه في دورها السياسي.[3]

2- المؤسسة العسكرية:

لقد كشفت تطورات الأحداث في الجزائر منذ الاستقلال، وحتى وصول الرئيس "الشاذلي بن جديد" على أن مؤسسة الحكم الأساسي في الجزائر هي الجيش،[4] وقد رُصدت لهذا الدور عدة تبريرات سياسية، كاستمرار مسار التحرير والاستقلال، وحماية عهد نوفمبر،[5] وفي الوقت التي كان من المفترض تغيير سياسة النخبة تجاه الشعب، بنهج نمط المشاركة السياسية، تم الاستمرار في ممارسة التعبئة السياسية، بعد بلورة المسار من حرب التحرير إلى التعبئة من أجل التنمية والاستقلال، والتحرر الوطني، والدور الجزائري

---

[1] - ضم التحالف في رئاسيات 1999 كلا من حزب جبهة التحرير الوطني FLN، وحزب التجمع الوطني الديموقراطي RND، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية RCD، وحركة النهضة، وحركة حمس، والتحالف الوطني الجمهوري، وحزب التجديد الجزائري، وتقلص عدد أحزاب الائتلاف في رئاسيات 2004 إلى ثلاث أحزاب هي، FLN، RND، حمس.

[2]- Steven Levitsky, Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.152.

[3] - Enrique Groisman, "La reconstruction de l'état de droit en Argentine (1983-1989)," Problemes d'Amerique Latine, N°.95 (Avril 1990), p.23.

[4] - Ali Haroun , Op. Cit., pp. 218.219.

[5] - جمال الدين بوزغاية، "الجيش الوطني الشعبي وبناء الدولة الوطنية،" الجيش (شهرية تصدرها مديرية الاتصال والاعلام والتوجيه للجيش الوطني الشعبي الجزائري) العدد 469 (أوت 2002)، ص.34.

الإقليمي والعالم ثالثي، وهي شعارات بدأت في التآكل مع نهاية حكم الرئيس "هواري بومدين".[1]

لم تكن حالة الجزائر في هذا الشأن حالة شاذة، فالوضع بكل سماته كان "إحدى سمات تحول الثورات الوطنية ضد الاستعمار الأجنبي إلى نظام للحكم، وسيطرة البيروقراطية الحزبية، والتكنوقراط على مقاليد السلطة الإدارية والحزبية، ليبدأ الفساد الإداري والبيروقراطي في التشعب، وتكوين مراكز للقوة عبر شبكاته الممتدة، وغالبا ما يتداخل فساد المؤسسة العسكرية عبر صفقات السلاح، ومقاولات التوريد بالغذاء، والتجهيزات، وكافة احتياجات الجيش،[2] هذا التدخل يؤدي إلى محورية دور المؤسسة العسكرية، باعتبارها مركز قوة النظام، وشبكات المصالح السياسية، الاقتصادية، وارتباط هذه الشبكة مع الصفوة الاستراتيجية للنظام؛ الرئيس وأركان الحكم".[3]

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 منعطفا بارزا بالنسبة لوزن الجيش على الصعيد السياسي، باعتباره القوة التي أدارت الأزمة، حيث مارس الجيش السلطة الفعلية، في حين لم يكن من الحكومة أو المعارضة سوى رد الفعل لما يقوم به الجيش، في صراع من النخبة السياسية لتأكيد وزنها السياسي.[4]

أما بالنسبة للأرجنتين، فعلى الرغم من أن دستور 1853، وهو الساري حتى الآن بأغلب محاوره، قد نص على أن النظام ديموقراطي ليبرالي،[5] إلا أن الأرجنتين ومنذ سبتمبر 1930، ظلت حتى غاية 1983 تحت سلطة عسكرية، إما علنية أو خفية، فخلال الفترة من 1930 وإلى غاية 1943، حكم الأرجنتين سبعة رؤساء، خمسة منهم كانوا جنرالات، وفي الفترة من 1955 حتى 1973، حكم الأرجنتين ثمانية رؤساء؛ ستة منهم جاءوا عن طريق انقلابات عسكرية.[6]

---

[1] - جهاد عودة، "الخلافة السياسية في الجزائر بعد حكم بومدين،" السياسة الدولية، العدد 55 (جانفي 1979)، ص ص. 93.92.

[2] - Ali Haroun, Op, Cit., p.234.

[3] - نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات، الصراعات، المسارات،" السياسة الدولية، العدد 108 (أفريل 1992)، ص.193.

[4] - Khaled Nezzar, Mémoires du general Khaled Nezzar (Alger : Chiheb editions, 2001), p.8.

[5] - يستقي الدستور الأرجنتيني أغلب محاوره من الدستور الإسباني أنظر:
- Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p. 86.

[6] - نزيرة الأفندي، المرجع السابق، ص.133.

لقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا على الساحة السياسية الأرجنتينية، تراوح مستواه بحسب سياسات مؤسسة الرئاسة، ومدى انسجامها مع تطلعات النخبة العسكرية، إذ شهد المسرح السياسي الأرجنتيني، وفي كل مرة إعتلى فيها "بيرون Peron" الحكم، انقلابا عسكريا، حدث الأول في سنة 1955، والثاني على زوجته ونائبته "إيزابيل Isabel de Peron" سنة 1976، وترجع أسباب الانقلاب في أصلها إلى عدم تقبل المؤسسة العسكرية لمعادلة موازين القوى، التي أفضت إليها السياسة البيرونية في كل مرة،[1] إذ تمخض عنها في العهدة الأولى ل"بيرون"(1946-1955) تقوية شديدة لوزن النقابة العمالية، الأمر الذي أضر بمصالح البرجوازية المتحالفة مع المؤسسة العسكرية، أما في العهدة الثانية فنتج عن تفاعل الأزمة الاقتصادية مع تنامي مركز المعارضة، الأمر الذي لم يُرضِ النخبة العسكرية.

لقد شهدت فترة 1976-1983 فصلا جديدا من فصول وزن المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الأرجنتيني، حيث قام الجيش بتكرار الترسيمة التي فرضها الجيش في 1955خلال الإطاحة بـ"بيرون"، والتأسيس لديكتاتورية عسكرية قوية، وقمعية.

كان هدف انقلاب 1976 كبح تقدم الحركات الاجتماعية، وتحطيم شوكة المعارضة المتنامية بدءا بصفوف "المونتنروس Montoneros[2]"، والجيش الشعبي الثوري، والتي بدأ عملها منذ سنوات الستينيات،[3] بدعم من قاعدة شعبية قوية، وكانت عامل سلطة غير مقبول من القوات المسلحة، المرتبطة تاريخيا بالأوليغارشية الأرجنتينية، وعليه كان التدخل العسكري بما هو أفضل الحلول حسب البرجوازية الأرجنتينية، من أمثال "كومبانك، ماكري، فورتابات" والتي استطاعت خلق شبكة اصطلاحية لتبرير السياسات المتبعة كـ:"العنف المشروع Good Violence "، والحرب العادلة Just War".[4]

---

[1] - Yvon Grenier, « Contre la dictature: l'Argentina en transition,» in, Jaque Zylberberg et Claude Emeri (editors), Op. Cit., p. 24.

[2]- Montoneros: حركة عصابات معارضة ذات توجه بيروني، كانت نشطة خاصة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. انظر:

- Pierre Ostiguy, « Peronism and anti-Peronism, social cultural bases of political identity in Argentina,» Paper presented at the "LASA" meeting in Guadalajara, Mexico on 18 April 1997.

[3] -Ibid.

[4] - David Rock, Authoritarian Argentina (Berkeley: University of California press, 1993), p.234.

نتيجة لسياسات القمع التي مارستها النخبة العسكرية، عرفت سنة 1981 أولى علامات الفشل السياسي، الأمر الذي وضع النخبة العسكرية في وضع دفاع،[1] وكتكتيك من الجيش للاستمرار، عمد إلى محاولة للتحالف مع قسم من الاتحاد العام للعمل، بقصد البقاء في الحكم، إلا أن الفشل العسكري في "حرب الملوين" أمام بريطانيا عام 1982، أدى إلى تغيير جدري في ميزان القوى داخل النظام السياسي،[2] وتراجع معه التواجد العسكري في العملية السياسية، وفتح الباب مرة أخرى أمام انتخابات حرة سنة 1983، أتت بزعيم الحزب الراديكالي "ألفونسين Alfonsin" إلى سدة الحكم، ليبدأ معه فصل جديد لوزن الجيش في النظام السياسي.[3]

بدأ هذا الفصل الجديد في الجزائر مع دستور 1989، وإذا كانت حرب المالوين منعطفا محوريا لتنحي الجيش عن الوظيفة السياسية، فإن أحداث أكتوبر 1988، ودستور 1989 في الجزائر، كانا فاصلين مهمين حاول من خلالهما النظام صياغة معادلة جديدة لأسس اللعبة السياسية،[4] وإعادة ضبط الصلاحيات، وعلى رأسها صلاحيات المؤسسة العسكرية، وتجريدها خاصة من بند حماية عهد نوفمبر 1954، والاكتفاء بوظيفة الدفاع عن الحدود، ووحدة التراب الوطني.[5]

كشفت الأحداث التي توالت عقب الإصلاح الدستوري لسنة 1989 في الجزائر، عن طبيعة الصراع الصفري بين المؤسسة العسكرية وقوى المعارضة، وهو ما يفسر قيام النخبة العسكرية بإيقاف المسار الانتخابي، ودفع الرئيس للاستقالة، وخلق حالة من الفراغ الدستوري.[6]

لقد تكرر المشهد السياسي القديم لسيطرة العسكريين في النظام السياسي الجزائري، عندما تم اختيار "محمد بوضياف" رئيسا للجزائر، في محاولة لإحياء ذكرى الثورة في

---

[1] - تعتبر سنة 1981م سنة آخر انقلاب عسكري في تاريخ الأرجنتين، قام به الجنرال "ليوبولدو غالتيري Leopoldo Galtieri".

[2] - Yvon Grenier, Op. Cit., p.26.

[3]- Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p.96.

[4] - Rami G. Khouri, « Algeria's terrifying but unsurprising agony, » Middle East Review of International Affairs, vol.2, n°.1 (March 1998), p.53.

[5] - Guardien of revolution, Quoted in, Susan E.Waltz, Op. Cit., p.93.

[6] عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا،" السياسة الدولية، العدد 138 (أكتوبر 1999)، ص.96.

النسق الإدراكي للجماهير،[1] إلا أن الخط السياسي الذي انتهجه "بوضياف"، طبع بمحورين هامين هما:

1- مقاومة الفساد، ومحاولة فتح ملفات قديمة، والحد من التدخل العسكري.

2- التقارب الذي شهدته العلاقات الجزائرية المغربية، وعزم "بوضياف" على وضع حد لأزمة الصحراء الغربية، تماشيا مع المطالب المغربية، وهو ما كان يعارضه أغلب الجنرالات.[2]

لم يدم الوضع طويلا قبل أن يغتال "بوضياف" في 29جوان 1992 في عنابة، ليتم بعده اختيار "علي كافي" لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، استمرارا في نهج خطة الشرعية التاريخية للثورة، وحماية عهد نوفمبر، وسعيا نحو تحجيم المتغير الديني.[3]

إن إدراك المؤسسة العسكرية بعجزها عن الاستمرار وفق الأطر الديكتاتورية، في مرحلة حرجة من مراحل النظام الدولي، دفعها إلى تحديد فترة انتقالية تمتد إلى غاية 1996، وتم إرسال وثيقة برنامج سياسي إلى الأحزاب، والتنظيمات السياسية لمناقشتها، وعرض ما يتم الاتفاق عليه على استفتاء شعبي، إلا أن الاتفاق فشل.[4]

كانت خطوة النخبة العسكرية الجزائرية قريبة جدا من نظيرتها الأرجنتينية مع مطلع الثمانينيات، عندما عرفت السياسة العسكرية انسدادا، بدأت تبحث عن إشراك لفواعل المجتمع المدني من أجل الاستمرار، الفارق هو الهزيمة التي تعرض لها الجيش الأرجنتيني في حربه مع بريطانيا حول جزر المالوين في 1982، فلولا الهزيمة فإن النخبة العسكرية الأرجنتينية كانت قادرة على الاستمرار، على الرغم من فشلها في صياغة تحالف مع التنظيمات المدنية في مطلع الثمانينيات، على غرار ما فعلت النخبة العسكرية الجزائرية، باعلانها أن تعين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن، الذي أصدر قرارا يقضي بتعيين اللواء "الأمين زروال" رئيسا للدولة.[5]

---

[1] - Ali Haroun, Op. Cit., p.224.

[2] - أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة،" المرجع السابق، ص.202.

[3] - Miloud Zaater, l'Algerie de la guerre a la guerre (Paris : l'Harmattan, 2003), p.100.

[4] - أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة،" المرجع السابق، ص.202.

[5] - William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, Op. Cit., p.87.

لقد شهدت فترة "زروال" صراعا قويا بين النخبة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، إذ سعى الرئيس إلى وضع برنامج إصلاحي، يقضي بتحييد المؤسسة العسكرية عن المجال السياسي، وتعمق الخلاف خاصة بعد مسعى الرئيس للتفاوض مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، دون إشراك للضباط الكبار الذين شاركوا في إيقاف المسار الانتخابي في سنة 1992. كان موقف المؤسسة العسكرية إزاء كل ذلك، أن أقدمت على مباشرة الإتصال مع قادة جيش الانقاذ، حيث انتهت الاتصالات بإعلان قائد الجبهة وقف إطلاق النار من جانب واحد في أكتوبر 1997.[1]

بعد استقالة زروال على خلفية صراع النفوذ بينه وبين الجيش، استمر تأثير المؤسسة العسكرية من جديد، حيث دعمت في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 1999 المرشح عبد العزيز بوتفليقة، الذي شدد على خصوصية وضع المؤسسة العسكرية في الجزائر.[2]

وبالرجوع إلى الأرجنتين فإن النظام السياسي عرف على عهد حكم الحزب الراديكالي، تكتيكا ذكيا يتمثل في تفادي المواجهة المباشرة مع النخبة العسكرية، عبر تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، وتكليف القضاء كسلطة مستقلة، مهمة الفصل في تجاوزات النخبة العسكرية في العهد الديكتاتوري 1976-1982،[3] أمام هذا الوضع لم يكن أمام النخب العسكرية التقليدية إلا خياران رئيسيان كلاهما صعب التحقيق وهما:

1- قبول الوضع القائم، والتسليم للأحكام التي يقررها القضاء، وهذا أمر صعب.

---

[1] - محمد العماري، ندوة صحفية، الجيش "نشرية خاصة"، (02-07-2002)،
صرح العماري أنه كلف اللواء "فضيل شريف" الذي كان نائبا له في العمليات الميدانية المتعلقة بالوضع الأمني، بالذهاب إلى جيجل لإبلاغ قادة جيش الإنقاذ، بالآجال المحددة لتسليم سلاحهم، وقد ألح العماري على استخدام مصطلح "الذهاب للإتصال" بدل "التفاوض"، في إشارة لنفي أي مباحثات، أو تنازلات من قبل المؤسسة العسكرية، على إعتبار أن لفظ التفاوض يشير بالدرجة الأولى إلى تقارب مكانة أطراف التفاوض، واستعداد طرفي الأطراف المتفاوضة لتقديم بعض التنازلات من أجل الوصول إلى حل توافقي، وهو ما أصر الجنرال العماري على نفيه، أنظر محمد العماري، المرجع نفسه.

[2] - عبد العزيز بوتفليقة، مقابلة مع أسبوعية الوسط اللندنية، (تاريخ المقابلة 29-12-1999)، أنظر:
- www.el-mouradia.dz/arabe/interviewara/el-wassat.htm. (15-04-2007). See also:
- أحمد منيسي، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 203.

[3] -Ricardo Sidicaro,"Les transformations politiques en Argentine(1987-1989)," Problemes d'Amerique Latine, N°.95,(Avril1990), p.5.

2- القيام بانقلاب عسكري جديد، وهو ما لن تسمح به الأوضاع الداخلية، وما شهدته من استقرار، حيث أصبح الظرف لا يشجع على القيام بالانقلاب العسكري، أضف إلى ذلك إعجاب المجتمع الدولي بالتجربة الديموقراطية الأرجنتينية.[1]

لم يكن أحد من هذه الخيارات يشكل الحل المناسب لوضع المؤسسة العسكرية، وأمام هذا الانسداد الذي عرفته المؤسسة العسكرية للخروج من قفص الاتهام، برزت نخبة عسكرية من نوع جديد،[2] انتهجت نهجا جديدا في علاقة العسكر بالنظام السياسي، إذ سعت في إطار تخليص رموز المؤسسة العسكرية من المحاكمة، إلى التوفيق بين الخيارين السابقين، [3] وذلك بخلق حالة من التمرد العسكري والعصيان، الأمر الذي يؤثر على مستوى الاستقرار السياسي.

كانت أولى التمردات في أفريل 1987، لتتوالى بعد ذلك بشكل لافت في المشهد السياسي، كان أبرزها تمرد "Les capitaines" بقيادة L.Colonel "ألدو ريكو"Aldo Rico"، الذي مثل رمزا من رموز العسكر الجديد في الأرجنتين، وعلى الرغم من المظاهرات الشعبية الرافضة للتدخل العسكري في المجال السياسي، إلا أن حركة "ريكو" استطاعت أن ترغم حكومة "ألفونسين Alfonsin" على التفاوض حول إيقاف محاكمة العسكريين.[4]

ما كادت حركة "ريكو" تهدأ، حتى قام تمرد عسكري آخر بقيادة العقيد "محمد علي Med Ali " اللبناني الأصل، لقد كان هدف هذه الحركة هو جعل الرئيس يوقع عفوا شاملا على كل العسكريين الذين اتهموا بخرق حقوق الإنسان، بالموازاة مع ذلك قامت حركة العصيان العسكري التي قادها "محمد علي" بقتل العديد من المدنيين الذين قادوا التظاهرات والحركات المعادية لسياسة الجيش الجديدة لإيقاف المحاكمات، وعلى الرغم من ذلك وقفت الحكومة عاجزة، الأمر الذي أضعف مركزها ونفوذها أمام الرأي العام، ومختلف التنظيمات السياسية التي طالبت بسياسة أكثر وضوحا تجاه الجيش، وعلى غرار ما وقع في النظام

---

[1] - Ibid. P.5.

[2] - David Rock, Op. Cit., pp. 235.236.

[3] -Ricardo Sidicaro, "Les transformations politiques en Argentine(1987-1989)," Op. Cit., p.5.

[4] - تميزت عهدة "ألفونسين Alfonsin " بعدة تمردات عسكرية ضد المحاكمات التي كان يخضع لها بعض قادة الجيش، والسعي لإعادة جدولة الميزانيات، خاصة العسكرية، سميت هذه الثورات بـ "الكربينتدس Carpintadas". أنظر:
- David Rock, Op. Cit., p. 235.

الجزائري عقب استقالة زروال، قام "الفونسين Alfonsin " هو الآخر بالاستقالة، وفي السياق ذاته قام البيرونيون بالتحالف مع المؤسسة العسكرية للوصول إلى السلطة،[1] على غرار ما حصل مع بوتفليقة، وإذا كان التحالف في الجزائر أفضى إلى ما يسمى بـ"المصالحة الوطنية"، فإنه في الأرجنتين أفضى كذلك إلى مرسوم رئاسي يقضي بالعفو الشامل عن العسكريين، باستثناء المتورطين في تجارة الرضع الذين أعدم أولياؤهم.[2]

على الرغم من أن سياستا المصالحة في كلا النظامين لقيتا معارضة من طرف بعض الأحزاب، ومنظمات حقوق الإنسان، فان الحكومتان بررتا ذلك بسعيهما لتحقيق الوحدة الوطنية وتجاوز الماضي،[3] إلا أن الحقيقة هي عدم قدرة النظامين على الإخلال بموقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وقوة مركز المؤسسة العسكرية مقارنة بالمعارضة السياسية.

يتضح مما سبق أن النظامان السياسيات الجزائري والأرجنتيني ينتميان إلى النمط العسكري البيروقراطي، الذي يكون فيه الرئيس خاضعا للمصالح الأساسية للجماعة التي عينته أو أيدته.[4]

علاوة عن ذلك تميزت المؤسسة العسكرية في كلا النموذجين بما يسمى "النمط الحاكم"[5]إذ يتسم هذا النمط بعدم ثقة العسكريين في حكم المدنيين، وسيطرة العسكريين على الحياة السياسية، والحكم العسكري المباشر ولمدة طويلة،[6] ما تجسد في إعادة صياغة القواعد السياسية في الجزائر، بالمقابل عرف الوضع في الأرجنتين ظهور عسكر جديد، حيث

---

[1] - Prudencio Garcia, "Argentine; le courage de Nestor Kirchner," Courrier international, n°.670 (4-10 September2003), p.12.

[2] - استثنى قانون العفو الشامل كل من: فيديلا Videla، ماسيرا Massera، فيولا Viola، كامبس Camps نظرا لتورطهم في فضائح المتاجرة بالرضع، الذين أعدم آباؤهم على عهد الديكتاتورية العسكرية بين (1976-1982) انظر:

- Ricardo Sidicaro, "Les transformations politiques en Argentine(1987-1989)," Op. Cit., p.18

[3] - تم تبرير ما سمي في الأرجنتين بـ"الحرب الوسخة Dirty War " على عهد الديكتاتورية العسكرية تماما كما تم تبرير التجاوزات العسكرية في النظام السياسي الجزائري، بأن العنف المستعمل استطاع إنقاذ الأمة، وحافظ على الثوابت الوطنية. أنظر:

- David Rock, Op. Cit., p.232.

[4]- William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, Op. Cit., pp.87.88.

[5] - أحمد منيسي، المرجع السابق، ص.165.

[6] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.88.

أرغمت المؤسسة العسكرية في النظامين، تبعا لظروف داخلية ودولية إلى إتباع سياسة الطوق العازل، التي تجسد وجود واجهة مدنية تخفي وراءها الحكم العسكري.[1]

1-3- الأحزاب السياسية الفاعلة في النظامين:

1-3-1/ الأحزاب السياسية الأرجنتينية:

أ- حزب العدالة البيروني (Partido Justicialista (PJ: ظهر هذا التيار مع وصول "بيرون Peron " إلى السلطة سنة 1946. أول حكومة له امتدت من 1946 إلى 1955، وهو يتشكل أساسا من ثلاث تيارات أساسية هي:

التيار النقابي الذي كان له الدور الأساسي داخل الحزب إلى غاية 1989، والتيار السياسي، وتيار الشباب البيروني.[2]

تميّز حزب العدالة البيروني بسياسة استقطبت طبقات شعبية واسعة، أهم أساليبه الخطابات الشعبية، المحملة بوعود سياسات التأميم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفساد،[3] هذه الوعود التي استمدت من العقيدة التي أسسها "بيرون" والتي من أهم إنجازاتها:

1-تحسين مستوى معيشة العمال، إذ زادت أجور العمال بـ 47% ما بين 1946 و 1955.

2-ارتفاع حصة العمال من الدخل القومي من 37.3% إلى 45.7% في الفترة ذاتها.

3-تطوير التشريع الاجتماعي الذي كان أهم محصلاته، إصدار مرسوم الحد الأدنى للأجور وأجرة الشهر الثالث عشر، وتقليص وقت العمل، ومنح العطلة المدفوعة الأجر، وتأسيس نظام للتقاعد، والسكن، والتعويضات العائلية.

4-إصدار قانون الجمعيات الذي أتاح الترخيص القانوني للنقابات.[4]

انعكست هذه السياسات في تشكيل شبكة ضخمة من التنظيمات السياسية المنظوية تحت التيار البيروني،[5] مثل: حزب الاتحاد الشعبي، الحزب الشعبي، ثم حزب العمل، وحزب

[1] - أحمد منيسي، المرجع السابق، ص.165.

[2]-Ricardo Sidicaro,"Permanence et transformation du system des partis politiques en Argentine," Problemes d'Amerique Latine, n°.68, (13 Mai1983), pp.24.26.

[3] -Waldino Cleto Suarès, « L'électorat et les partis politique en Argentine, » in, Jaque Zylberberg, Claude Emeri, Op. Cit., p.144.

[4] - سوسن حسين، "الثورة والثورة المضادة في الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 51 (جانفي 1978)، ص.197.

[5] - اعتبرت النقابات العمالية من أهم التنظيمات التابعة للحزب البيروني، حيث بلغ عددها 138 تنظيما عماليا، أغلبها يعمل لحساب حزب العدالة البيروني، ومن خلال تتبع واقع النقابات، والإتحادات العمالية في النظام الأرجنتيني منذ 1955 ، نجد

العدالة، بالإضافة إلى الحركة البيرونية المسلحة، والجبهة الطلابية المستقلة، التي تتسم بطابع ثوري عنيف.[1]

لقد كان الهدف السياسي للبيرونية هو صرف الجماهير عن الماركسية والاشتراكية، إذ شكلت سياسات التيار البيروني نمطا جديدا لإعادة توزيع الثروة، دون تملك وسائل الإنتاج.

إلا أن الحزب شهد صراعات داخلية بين تياراته، خاصة بعد وفاة زعيم الحزب "بيرون Peron" سنة 1974.[2]

تعرض الحزب لقمع شديد من قبل النخبة العسكرية بين 1976 و 1982، مما جعله غائبا عن الساحة في انتخابات 1983، إلا أن الحزب عاد إلى الحكم مابين 1989 و 1999 بسياسة جديدة أبرز محاورها؛ سياسة ملء فراغ الثقة "Credibility gap"،[3] وكذا التحالف الاستراتيجي مع بعض الفواعل الرئيسية، كالنخبة العسكرية، والطبقة البورجوازية.[4]

أن نسبة الاضرابات في الأرجنتين من أعلى النسب في العالم، ما يفسر مبدئيا نجاح الحزب البيروني في الحفاظ على مكانته السياسية، وقدرته كحزب معارض في العديد من الفترات على الوصول إلى السلطة. أنظر:

-Mark Hufty, Op. Cit., p. 316. See also:

- Yvon Grenier, Op. Cit., pp. 23.24.

- Berbeito A. & Goldberg L., "Social policy and economic regime in Argentina: crisis and retrenchment of social protection," Paper prepared for the United Nations Research Institute for Social Development Projet (Geneva: UNRISD, December 2003).

[1] - Yvon Grenier, Op. Cit., pp.24.26.

[2] - عاد "بيرون Peron" الى الحكم بعد غياب دام تسعة عشر سنة، قضاها في منفاه باسبانيا قبل أن يستولي على السلطة جناح من البيرونية سنة 1973، فتم الاتفاق على عودة "بيرون" لمباشرة اصلاحاته السياسية، بعدما عصفت بالبلاد أزمة اقتصادية، إلا أن مدة حكمه لم تستمر إلا أشهرا قليلة، انتهت بوفاته الطبيعية في 1جويلية 1974م، لتخلفه زوجته ونائبته"إيزابيل دي بيرون" في الشهر ذاته.

[3]- أطلق الحزب شعار ملء فراغ الثقة، نظرا لتراجع شعبية الحزب على إثر الاخفاقات السياسية، والاقتصادية التي عرفها الأرجنتين في آخر عهدة رئاسية لمرشحة الحزب "إيزابيل بيرون" زوجة ونائبة الرئيس الارجنتيني ما بين 1974- 1976، أنظر:

- Katrina Burgess & Steven Levitsky,"Explaining populist party adaptation in Latin America environmental and organizational determinants of party change in Argentina, Mexico, Peru, and Venezuela," Comparative political studies, vol.36, n.8 (October 2003), p.900.

[4] - الطبقة البرجوازية الأرجنتينية: وجدت الطبقة البرجوازية في الأرجنتين منذ قيام الدولة، كاستمرار لطبقة الملاك والمستثمرين، وقد لعبت هذه الطبقة دورا بارزا في التأثير على المسار السياسي، خاصة بعد السياسات البيرونية التي أضرت بمصالحها، مما دفعها لتأييد العديد من الانقلابات العسكرية، لوضع حد لتنامي مطالب العمال.

وبعد التحول الذي شهده النظام الدولي، وزيادة تحكم المؤسسات المالية والاقتصادية في القرار السياسي، زاد وزن ودور البرجوازية في اللعبة السياسية، وبينما زادت كذلك، وإلى حد كبير قوة جماعات الضغط، ومنظمات المجتمع المدني، وعلى الأخص المنظمات النسوية، والدينية، وجماعات حقوق الإنسان، والمؤسسات الإعلامية، فإن هذه الطبقة عرفت هي الأخرى دفعا جديدا عقب التحالف التي جمعها بمرشح البيرونية في 1989، حيث ساهمت سياساته في أكبر انفتاح إقتصادي ليبيرالي عرفته الأرجنتين في تاريخها الحديث، ما أضر مباشرة ببنيتها الاجتماعية والاقتصادية التي وصلت حد التأزم في نهاية 2001، أنظر:

عرف الحزب البيروني أزمة كبيرة عقب فشل سياسات الرئيس البيروني "كارلوس منعم Carlos Menem "، أدت إلى خسارة الحزب في انتخابات 1999م، لكن فشل الحكومة الجديدة، ساهم في عودة الحزب إلى السلطة بعد عامين مع الرئيس "دوهالدي Duhalde".

عرف الحزب البيروني انقساما شديدا في رئاسيات 2003، حيث انشق تيار يساري معتدل برئاسة "كيرشنير Kirchner"، استطاع الفوز في انتخابات الرئاسة في 2003، و 2007، حيث أصبح هذا الجناح المنشق يعمل تحت إطار حزبي مستقل هو حزب جبهة النصر Frente para la Victoria (FV)، وهو يعتبر أقوى الأحزاب في النظام الأرجنتيني إذ يسيطر على 129 مقعد في برلمان دورة أكتوبر 2007، بنسبة 51 % من مجموع مقاعد البرلمان الذي يضم 257 مقعد.

ب- حزب الاتحاد المدني الراديكالي Unión Cívica Radical(UCR)**:**

تعود جذور الحزب إلى سنة 1913، وهو ثاني أكبر حزب، ارتكزت استراتيجيته على معارضة النهج البيروني، أول حكومة له كانت في 1915، لكن الجيش أطاح بها.

أهم ما ميز سياسة الحزب أنه لم يمارس المعارضة إلا بأساليب محدودة، وفي مجالات معينة، خاصة منها الاقتصادية، تميزت سياسته كذلك بالتعامل الحذر مع مؤسسة الرئاسة، خاصة في فترات حكم النخبة العسكرية، إذ اتسم النهج العام بسياسة تجنب المواجهة مع الجيش، بل أن الجناح المحافظ في الحزب، ذهب لحد تأييد فكرة المشاركة في وفاق مدني ملائم لشروط الحكم العسكري.[1]

لقد استفاد الحزب الراديكالي من سياسة المهادنة التي اتبعها مع الجيش، لأن الجيش من جهته انتهج سياسة مشابهة، فلم يتعرض الحزب الراديكالي لضغوط الجيش، إلا بالقدر الضئيل، لكن بدءا من سنة 1983 وبعد الانتكاسة السياسية والعسكرية في حرب الفولكلاند، ووصول الحزب إلى السلطة، وجد الحزب نفسه في موقف حرج في ظل محاكمة المسؤولين

- Nicolas Shumway, the intervention of Argentina (Berkeley: University of California press, 1991), p.295.

[1]-Ricardo Sidicaro,"Permanence et transformation du system des partis politiques en Argentine," Op. Cit., pp.30.31.

عن التجاوزات الإنسانية، وملفات الفساد التي اتهم فيها رموز المؤسسة العسكرية،[1] وبالرغم من محاولة الحزب تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات لتفادي المواجهة المباشرة،[2] إلا أن الحزب تأثر من حالة اللااستقرار التي عمت البلاد من جراء المحاكمات، مما اضطره إلى الاستقالة من الحكم قبل سنة من انتهاء عهدته الدستورية.[3]

عاد الحزب الراديكالي إلى الحكم في 1999 بقيادة "فرناندو دي لاروا Fernando De la Rua"، إلا أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى استقالة الرئيس، عقب ذلك عرف الحزب تدهورا خطيرا، تجسد في نتيجة انتخابات 2003، حيث لم ينل مرشح الحزب للرئاسة سوى نسبة 2%.[4]

عرف الحزب تصدعا داخليا نتج عنه ظهور حزبان بارزان في النظام السياسي الأرجنتيني هما:

- "الخيار من أجل جمهورية المساواة Partido Afirmacion para Republica Igualitario." (ARI)، تأسس في 2001، ترأسه أليزا كاريو "Elisa Carrio النائبة السابقة عن الحزب الراديكالي، والمكلفة بمحاربة الفساد في حكومة "دي لا روا De la Rua Fernando " في الفترة الممتدة بين 1999 و 2001.[5]
- "حركة الإنعاش الفيدرالي Movimiento Federal Recrear " (MFR)، تأسس في 2003، بقيادة "ريكاردو لوباز مارفي Ricardo Lopez Murphy" وزير الاقتصاد السابق على عهد حكومة "دي لا روا".[6]

[1] - David Rock, Op. Cit., p. 235.
[2] - Raul Alfonsin, « Mensaje presidencial a la hanarablea legislativa (la apertura del 107 periodo de sesiones ordinarias, 01 Mayo 1989).p.15.
[3] - Yvon Grenier, Op. Cit., pp.27.29.
[4] -Celia Szusterman, « Argentina, » Open Democracy, , www. Open democracy.net (26October 2005)
[5] -www.ari.org.ar. see also:
- Steven Levitsky, Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.156.
[6] - www.wikipedia.org/wiki/Ricardo_Lopez_Murphy.(15- 05- 2007).

الأحزاب الكاثوليكية: ينضوي تحتها الحزب المسيحي الديموقراطي، الذي تأسس في 1954، يستند إلى الحركات الديموقراطية المسيحية الأوروبية، يولي اهتماما بالغا للتعاليم الدينية.[7]

أما الحزب الآخر الذي يمثل العناصر الكاثوليكية، فهو حزب الاتحاد الفيدرالي الذي يعتبر وطنيا تقليديا، يضاف إليهما الكاثوليك الثوريون، المُمَثلون في حركة العالم الثالث، التي تتركز في منطقة كوردوبا، وكذلك "حركة القسيس العامل" المكونة من عناصر بيرونية ومن قساوسة.[2]

الحزب الشيوعي: يرجع تاريخ الحزب إلى يناير 1918، حيث تم تكوين أول حزب شيوعي باسم" الحزب الاشتراكي الدولي"، لقد تمتع أفراده بممارسة حقوقهم، ونشاطهم حتى سبتمبر 1930، حينما حاولوا القيام بانقلاب حرموا في أعقابه من مزاولة نشاطهم، لقد استمر عمل الحزب على مراحل كان في معضمها محضورا، كما تعرض أعضاؤه للاعتقال والمتابعة، بل وصل الأمر بحكومة "أونجانيا Juan Carlos Ongania " في أوت 1968م، إلى إصدار قانون "الدفاع ضد الشيوعية" وإنشاء وكالة تحمل اسم "مركز الاستخبارات القومي"، لتتبع العناصر الشيوعية وإدانتهم.

من بين أهم مواقف الحزب؛ دَعْمُه لديكتاتورية"رافييل فيديلا J.Rafael Videla"سنة 1976، ويقدم الحزب الآن نفسه كحزب ثوري اشتراكي منذ 2001، وهو يشارك في جملة أنشطة في الحركة المعادية للعولمة، السمة الغالبة في سياسته هي دعمه للسياسة الكوبية.

2-3-1-الأحزاب السياسية في النظام الجزائري:

1- **جبهة التحرير الوطني (FLN):** تعود أصول الجبهة إلى نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي ظهرت في مارس 1954، بهدف إيجاد قيادة ثورية موحدة تتكون من مناضلي حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وأعضاء المنظمة الخاصة الذين يؤمنون بالكفاح

---

[7] - يولي الحزب المسيحي علاوة عن الأفكار الدينية اهتماما بالغا لمنظومة القيم السياسية الغربية، أهم رواده القسيس "دانيال ماريا روسي Daniel Maria Rossi"، الذي أعلن الدفاع عن مبادئ الثورة الفرنسية في الأرجنتين. أنظر:
- Emilio F. Mignone, Iglesia y dictadura: El papel de la iglesia a la luz de sus relaciones con el régimen militar . 3° ed. (Buenos Aires: Ediciones del Pensamiento Nacional, 1986), p.192.

[2] - نزيرة الأفندي، المرجع السابق، ص.140.

المسلح، وأعضاء اللجنة المركزية التي كانت تتنازع مع رئيس الحركة "مصالي الحاج"، ما أسفر في الأخير عن تكوين مجموعة 22، التي أعلنت عن تأسيس جبهة التحرير الوطني كحركة سياسية تحريرية، نشطت بالموازاة مع جيش التحرير الوطني.

بعد انعقاد مؤتمر الصومام، انضمت إلى جبهة التحرير مختلف الشرائح الشعبية من طلبة وتجار وغيرهم، وصارت الجبهة أكثر تنظيما مع صدور مواثيق مؤتمر الصومام التي حددت مسؤوليات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ، ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

أعتمد حزب جبهة التحرير الوطني كحزب حاكم وحيد في ظل نظام أحادي لمدة 27سنة(1962-1989)، استند الحزب إلى شرعية ثورية، واستعمل كإطار للتعبئة السياسية، وكآلية لدعم الأحادية، والنزعة الاشتراكية، بدعوى استكمال ثورة البناء الوطني.[2]

لقد شهد الحزب مجموعة من الصراعات والتصفيات السياسية، في إطار الصراع على السلطة، ظهرت هذه الصراعات بحدة بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين"، وعلى الرغم من حركة إبعاد القيادات[3] كخطوة نحو توحيد المسار السياسي، إلا أن الحزب فشل في إعادة رسم توجهات متوازنة، تسمح بالانتقال التدريجي إلى الممارسة الديموقراطية، وفي خطاب يتفق وطبيعة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية،[4] فضلا عن غياب رؤية لتجديد الحزب، ونظام أفكاره، وإعادة تأهيل كوادره، كإجراء أو تكتيك يسمح له بالاستمرار في العملية السياسية كطرف فاعل.[5]

مع الانتقال إلى عهد التعددية الحزبية أصبح الحزب ببيروقراطيته وفساد كوادره، وارتباطه بالأجهزة القمعية للدولة، موضوعا للنقد العنيف من القوى السياسية الصاعدة، إذ

---

[1] - تم الاعلان الرسمي عن تأسيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" في القاهرة في 19-09-1958، رأسها فرحات عباس (1958-1961) لعهدتين، ويوسف بن خدة ما بين(1961-1962).

[2]- William B. Quandt, " Algeria's uneasy peace," Op. Cit., p.18.

[3] - على نحو ما تم ما عبد العزيز بوتفليقة آنذاك، أنظر: نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.192. أنظر أيضا:
- Mohamed Benchicou, Bouteflika une imposture algérienne (Alger: Editions le Matin, 2003), p.150.

[4]- Abdelkader Harichane, « Abdelhamid Mehri à la radio, L'arabisation nous a été imposée par De Gaulle,» ACTUALITÉ,(15 Novembre 2006), p. 4
- Susan E. Waltz, Op. Cit., p.84.

[5] - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.192.

ساعدت الانتقادات العديدة من كل الأطراف الحزبية، على إضعاف وزن الحزب، باعتباره المسؤول الشرعي عن الإرث السياسي السلبي.[1]

لقد مر الحزب بمرحلة عصيبة امتدت من 1992 إلى غاية 2002 في مسيرة نحو إعادة الاعتبار، التي نجح فيها بعد أن شكل أغلبية المجلس الشعبي، وأصبح طرفا مهما في التحالف الرئاسي لسنة 2004، وكذا أكبر كتلة برلمانية في تشريعيات 2007.[2]

2- الجبهة الإسلامية للإنقاذ: تعتبر الجبهة نفسها امتدادا لسلسلة الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال، كجمعية العلماء المسلمين.[3] بعد إقرار دستور 1989، تمّ الإعلان عن تأسيس الحزب في فيفري من العام نفسه بعد فشل مشروع الرابطة الإسلامية، بقيادة الشيخ سحنون، الذي سعى إلى لم شمل ممثلي تنظيمات التيار الإسلامي(عبد الله جاب الله، محفوظ نحناح، محمد السعيد).[4]

لقد استطاع الحزب في فترة وجيزة، أن يحقق فوزا كبيرا في انتخابات الدور الأول للانتخابات التشريعية في عام 1991، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها؛ الاستفادة من بيئة نمو الغضب الشعبي، وكذا استغلال الخطاب الديني، والمساجد في التعبئة،[5] حيث استطاعت السيطرة على ثماني آلاف مسجد من بين عشرة آلاف مسجد في الجزائر،[6] إضافة إلى قدرة الحزب العالية على تنظيم القاعدة، وتحريك القيادات في نسق من التنظيم الصارم.

---

[1] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.157.

[2] - أنظر حصيلة الدورات التشريعية، عن وزارة العلاقات مع البرلمان، الملحق رقم (04) من هذه الدراسة، ص.227.

[3] -www.fisweb.org. (15- 05- 2007).

- يرى"مدني مرزاق" أن الجبهة الاسلامية للإنقاذ كانت امتدادا طبيعيا للعديد من الحركات والشخصيات الإسلامية التي تعاقبت على الجزائر من التيار الإسلامي والعروبي داخل جبهة التحرير الوطني، إلى جمعية العلماء المسلمين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، إلى علماء آخرين أطروا الفكر الإسلامي في الجزائر، مثل الشيخ العرباوي، والشيخ عبد اللطيف سلطاني، والشيخ أحمد سحنون، ومرورا بجمعية القيم التي أسست على أنقاض جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وإلى المفكر مالك بن نبي، ووصولاً إلى الحركة الإسلامية في الشرق الجزائري، والتي نشط فيها مدني مزراق، والتي انضمت إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ حين تأسيسها في سنة 1989، بعد ما عرف بالتعددية في الجزائر، وهو المسار الذي فرضته انتفاضة 5 أكتوبر 1988 التي عمت الجزائر.أنظر: مدني مرزاق (مقابلة لهادي يحمد وعبد الرحمان أبو رومي)، "أمير جيش الانقاذ، قصة صعوده إلى الجبل ونزوله منه،" www.islamonline.net، (تاريخ نشر المقابلة 23-05-2007)، تاريخ الدخول (20- 12- 2007).

أنظر أيضا: اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.166.

[4] - رابح كبير (مقابلة من تقديم سامي كليب)، "الجبهة الاسلامية للإنقاذ ج.1،" قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 28-06-2008). www.aljazeera.net/nr/exeres تاريخ الدخول (20- 08- 2008).

اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.166.

[5] -Rouadjia Ahmed, les frères et la mosquée, enquête sur le mouvement islamiste en Algérie (Paris: Editions Karthala, 1990), p.87.

[6] -Ibid. p.94.

على الرغم من حسن التنظيم، ووضوح الأهداف، إلا أن الحزب عرف تمايزا لتيارين أساسيين هي:

1- التيار الذي يتزعمه "عباسي مدني"، وهو تيار إصلاحي ينادي ببناء دولة إسلامية في الجزائر، عن طريق النظال الجماهيري، في إطار الصراع ضد السلطة، بواسطة الاحتجاج والمظاهرات، وهو ما يُعَبَّر عنه بالأسلوب العقلاني، حسب منظري الحزب.

2- التيار الذي يتزعمه "علي بلحاج"، وهو التيار المتشدد، يقوم على اعتبار أن الدولة الإسلامية تقتضي قيام عدالة اجتماعية مطلقة، خالية من القهر والظلم والاستغلال، أبرز ما يميز التيار هو التلويح بتكتيك المواجهة مع السلطة بأسلوب القوة.[1]

لقد حل الحزب في أبريل 1992، بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر مع مطلع 1992، وقام النظام بضرب تنظيم الحزب، عن طريق اعتقال وملاحقة كل قياديه.[2]

عقب اعلان حل الحزب، أعلن عن تأسيس جناح عسكري، باسم الجيش الإسلامي للإنقاذ في عام 1993،[3] وذلك لتمثيل المعارضة المسلحة، إلا أن الجناح حل نفسه هو الآخر بعد اتفاق الهدنة الذي عقد مع الجيش الجزائري في سنة 1997.[4]

3- حركة مجتمع السلم: كان أول إطار قانوني للحزب تحت راية"جمعية الإرشاد والإصلاح"، التي تأسست في نوفمبر 1988، بعد مرحلة طويلة من العمل السري امتدت منذ 1963، حيث اشتد تنظيمها في السبعينات، في غمرة تدويل منهج "جماعة الإخوان المسلمين"، إذ انعكس ذلك جليا في تنظيم معارض لنظام "بومدين"، باسم تنظيم "جماعة الموحدين" بقيادة محفوظ نحناح.[5]

لقد جاء تأسيس حركة المجتمع الإسلامي "حماس" في ديسمبر 1990، كرد فعل على النجاح الكبير الذي حققه "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية، إلا

---

[1] - خالد نزار (مقابلة من تقديم سامي كليب)،"الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة ج.2،" قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 28-05-2004).www.aljazeera.net/nr/exeres.htm تاريخ الدخول (25- 06- 2007).

[2]- William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, Op. Cit., p.85.

[3] - علي جدي (مقابلة لمحمد مصدق يوسفي)، www.fisweb.org ، تاريخ الدخول (16- 12- 2007)، المقابلة منشورة أيضا في صحيفة اليوم بتاريخ 04 جوان 2001، ويومية TIME اللندنية بتاريخ 12 ماي 2001.

[4] - محمد العماري، المرجع السابق، ص.8. انظر أيضا:
- اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.168.

[5] - فوزي بن الهاشمي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الاسلامية بالجزائر 1962-1988 (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1992)، ص.114.

أن نهجها السياسي كان مخالفا، إذ أعلنت الحركة منذ البداية أن هدفها كان السعي لتدارك النقائص المخِلة بقواعد العمل الإسلامي، في منهج الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[1]

تميز الحزب باعتماد آلية التكيف السياسي في مختلف مراحله، بدءا بمرحلة تأسيسه التي يعتبرها أغلب الدارسين إنها نتاج لانتصارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مرورا بسياسة المهادنة مع النظام، وصولا إلى تغيير اسم الحركة ليصبح "حركة مجتمع السلم" بعد التعديل الدستوري في نوفمبر 1996، وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في مارس 1997، والذي تم بمقتضاه تكييف البرنامج السياسي، بتغييب أي إشارة منفردة للمرجعية الإسلامية، بما في ذلك اسم الحركة(لفظ سلم بدل اسلامي)، في الوقت التي تم فيه تعويض أسس الحزب ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية كمرجعية فكرية،[2] واستمرت سياسة التكيف وفق المستجدات، إذ وعلى الرغم من إقصاء الحزب في رئاسيات 1999، إلا أن الحزب دخل في تحالف رئاسي مع المرشح بوتفليقة في انتخابات 2004، وعرف حضورا قويا في تشرشعيات 2007 باحتلاله المرتبة الثالثة بـ 52 مقعد، بعدما كان يسيطر على 38 مقعد في تشريعيات 2002.[3]

4- حركة النهضة: تعود أصول الحركة إلى سنة 1974 كتنظيم ضم مجموعة من الطلبة من جامعة قسنطينة، بقيادة "عبد اله جاب الله"، وقد اعتمدت الحركة في بداية عملها على منهج جماعة الإخوان المسلمين، الذي بلورته فيما بعد إلى ما يسمى بـ"الإخوان المحليين".[4]

بعد التعديل الدستوري في 1989، وبعد فشل التفاوض عن كيفية الانضمام إلى "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، كتنظيم أم كفرادى، قررت الحركة تأسس حزب سياسي، سُمي "حركة النهضة الإسلامية" في نهاية 1990، إلا أن الحزب هو الآخر وعلى غرار حركة "حمس" سلك عدة سياسات تكييفية مع القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر في 6 مارس 1997، إذ قام بتغيير اسم الحركة، حيث حذفت لفظة" الإسلامية" كما

---

[1]- Jeans Jacques Lavenue, Algérie la démocratie interdite (Paris: Edition l'Harmattan, 1993), pp.71.72 , See also :

- اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.168.

[2] - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص ص.184.185.

[3] - www.hmsalgeria.net.

[4] - عبد الله جاب الله، (مقابلة من تقديم سامي كليب)، "حركة الاصلاح الوطني،" قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 05-08-2005)، www.aljazeera.net/nr/exeres تاريخ الدخول (6- 11- 2006).

- اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.169.

تم موازاةً مع ذلك، إعادة صياغة جذرية للبرنامج السياسي للحركة، الذي قدم في فيفري 1998، والذي تم فيه تغييب أية إشارة منفردة للمرجعية الإسلامية، ليَتِمّ تعويضها بمبادئ الفاتح من نوفمبر، وأرضية الوفاق الوطني.[1]

عرفت الحركة صراعا داخليا حادا حول ديموقراطية التسيير، خاصة بعد ظهور قيادات شابة، حيث نتج عن ذلك انفصال رئيس الحركة، ليؤسس حزبا جديدا باسم حركة الإصلاح الوطني.

5- حركة الاصلاح الوطني: أسسها "عبد الله جاب الله" قبل ترشحه للرئاسة سنة 1999 بتاريخ 29جانفي 1999 مع مجموعة من المنشقين، من أبرزهم محمد بولحية، ولخضر بن خلاف، وجهيد يونسي، وعبد الغفور سعدي، تأسست حركة الإصلاح الوطني من أجل القيام بإعادة بناء وهيكلة التيار الإسلامي الوطني.

أصبحت حركة الاصلاح الوطني بعد الانتخابات التشريعية والمحلية في 2002 القوة الثالثة في البرلمان. ولكنها بعد الانتخابات الرئاسية في 2004، والتي حصل فيها "عبد الله جاب الله" على المرتبة الثالثة بنسبة ضئيلة ظهر خلاف داخلي كان أهم أسبابه، زعامة "جاب الله" وإنفراده بالحكم، والفساد المالي، مما أدخلها لساحات المحاكم بين جماعة محمد بولحية، وجهيد يونسي، المطالبين بالتغير، وجماعة "جاب الله" المتزعمة.[2] ما أدى بالحكم القضائي لصالح ما يسمى بالتقويمية وانعقاد مؤتمرهم في 01 مارس 2007، بحضور أكثر من 2000 مندوب عن كل ولايات الوطن، وأفرز المؤتمر القيادة الجديدة للإصلاح بقيادة محمد بولحية رئيس الحركة، وجهيد يونسي الأمين العام، وجمال صوالح رئيس المجلس الشوري الوطني أعلى مؤسسة في الحركة، وإقصاء "عبد الله جاب الله" من الحركة قبل تشريعيات 2007، حيث لم يحصل الحزب إلا على ثلاث مقاعد، بعدما كان يمثل أكبر كتلة برلمانية معارضة في العهدة التشريعية السابقة (2002-2007) بـ 43 مقعد.[3]

6- التجمع الوطني الديموقراطي: يعتبر الحزب من الأحزاب السياسية الجديدة نسبيا في النظام السياسي الجزائري، والتي ظهرت بعد التعديل الدستوري 1996، دون أن يكون

[1]- www.elislah.net/ELCHIKH20%DJABELLAH.html (18-03-2008).
[2] - www.wikipedia.com. (15-05-2007)
[3] - www.elislah.net/ELCHIKH20%DJABELLAH.html (18-03-2008)

للحزب امتداد تاريخي كما هو الشأن بالنسبة لحركتي الاصلاح والنهضة، إذ أعلن عن تأسيس الحزب في فبراير 1997، قبل أول انتخابات تشريعية فاز بها بثلاث أشهر، برئاسة "عبد القادر بن صالح".[1]

لقد بدا واضحا أن الحزب كان واجهة سياسية للنخبة الحاكمة،[2] استخدم للتحكم في معادلة توازن النظام الذي كان يفتقد إلى الشرعية السياسية، تعرض الحزب إلى عدة أزمات بعد استقالة "اليمين زروال"، إذ تم تغيير الأمانة العامة من أجل توسيع قاعدة دعم المرشح "بوتفليقة" في رئاسيات 1999. أدى تكتيك التحالف العلني مع السلطة إلى ترأس الامين العام للحزب للعديد من الحكومات المتعاقبة في الجزائر، وكذا ترأس بعض الوزارات السيادية الهامة كوزارة العدل.

7- جبهة القوى الاشتراكية: تأسس الحزب في 29 سبتمبر 1963 بصفة سرية، طرح فكرة معارضة السلطة بجميع الوسائل السياسية والعسكرية،[3] إلا أن الظرف الإقليمي المتمثل في النزاع الحدودي مع المملكة المغربية، أفشل مسعى الحزب في تجميع بعض القادة التاريخيين، كما أن الوضع دفع معظم عناصر جناحه العسكري للالتحاق بالسلطة، الأمر الذي أضعف المعارضة التي انحصرت في منطقة القبائل،[4] لتظهر في سنة 1979 من خلال التحالف مع الحركة الثقافية البربرية، حيث تم تأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر برئاسة "علي يحيى عبد النور".[5]

بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، حصل الحزب على الاعتماد الرسمي في نوفمبر 1989 برئاسة "آيت أحمد" بعد عودته من منفاه في باريس.[6]

استهدف الحزب تعبئة القوى العلمانية والاشتراكية، على أن تكون ركيزتها وقاعدتها الجماهيرية بربرية، والسبب في ذلك هو سهولة تعبئة البربر بعد أحداث 1988، تحت وطأة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والقوى الأخرى إذا ما وصلت إلى السلطة فإنها

[1] - www.rnd-dz.com.(15-05-2007)
[2] -Messaoud Boudjenoun, Algerie le grand gachis (Alger: Dar El Oumma, 2003), pp.170.172.
[3] - Jeans Jacques Lavenue, Op. Cit., p.84.
[4] - Ramdan Redjala, l'opposition en Algérie depuis 1962, le PRS. CNDR. FFS, 2eme tome, 2eme ed. (Algérie : Edition Rahma, 1991), pp. 167.168.
[5] - Ramdan Redjala, Op., Cit., p.170.
[6] - www.ffs-dz.com.(15-05-2007).

سوف ترتكز على قاعدة عربية، فاستغل الحزب الهاجس البربري، ووظفه في خلق ترابط وتعبئة سياسية، حيث تم تفعيل الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق البربر، ودورهم، وهو ما سوف يُلقي اهتماما في الأوساط الغربية، في إطار اهتمام الغرب بالأقليات الاثنية، والدينية في الدول العربية.

على الرغم من نجاح الحزب في استقطاب العديد من الأصوات، إلا أن إمكانية أن يلعب دورا محوريا في النظام السياسي الجزائري، بقيت تحول دونها أمور عدة على رأسها الاعتبار الإثني، وخطابه العلماني في بيئة إسلامية الهوية، مع ذلك فإن فشله في أن يكون البديل السياسي، لا ينفي مدى القوة التي يمكن أن يلعبها الحزب في أي ائتلاف سياسي مستقبلي.

8- التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية: تأسس الحزب في سبتمبر 1989، حيث دافع منذ نشأته عن إحياء اللغة الأمازيغية، والمحافظة على اللغة الفرنسية، مما قلص من قاعدته الشعبية،[1] وعلى الرغم من الإطار الجديد الذي فَصَّله القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في مارس 1997، لم يغير الحزب لا من اسمه، ولا من برنامجه، بل عمق من نهجه بإقصاء بعض قياداته الجهوية المعتدلة في طروحاتها، التي ترى إمكانية إدماج البعد الأمازيغي، دون إقصاء البعدين العربي والإسلامي، بل إن الإقصاء امتد ليشمل حتى بعض المؤسسين البارزين في الحزب أمثال:"آيت العربي، فرحات مهني".[2]

بالرغم من القاعدة الضيقة التي يحتويها الحزب، إلا أنه أثر وبشكل واضح في رسم معادلة التوازنات في كل مرحلة من مراحل النظام السياسي، فهو يتحرك في استراتيجية أبرز عناصرها منافسة جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل،[3] عبر السعي للحضور القوي في كل الاستحقاقات السياسية، حيث شارك في رئاسيات 1995، تشريعيات 1997 إلى جانب الإسلاميين، عرف الحزب تراجعا ملحوضا بعد مقاطعته لتشريعيات 2002، مما أفقد

[1] - لقد خرج الحزب في الدور الأول لانتخابات التشريعية في 1991 دون نتيجة تذكر نتيجة سياسته التي لم تحض بالمساندة الشعبية، خاصة في بنودها المتعلقة بسياسة تحديد النسل، وتعديل قانون الأسرة، وعلمنة المنظومة التربوية، أنظر: اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.164.

[2] - Charef Abes, Algérie: Autopsie d'un massacre (Paris : Edition de l'Aube, 1998), p.160

[3]- Jeans Jacques Lavenue, Op. Cit., p.127.

الحزب أي وزن يذكر على مستوى المؤسسة التمثيلية، لكنه مع ذلك حافظ على نفس المستوى التمثيلي الذي حازه في دورة 1997- 2002، بـ 19 مقعدا.[1]

9- حزب الطليعة الاشتراكي: (حزب التحدي- الحزب الشيوعي) تأسس الحزب في جانفي 1966م، كامتداد للحزب الشيوعي الجزائري، الذي تأسس برعاية الحزب الشيوعي الفرنسي لمواصلة النضال على النهج الماركسي اللينيني.[2]

لقد حضي الحزب وعلى عكس كل التنظيمات السياسية في عهد الأحادية الحزبية، بموافقة ضمنية للعمل، خاصة بعد التحالف الذي عقده الحزب مع نظام "بومدين" في مطلع السبعينيات، حيث قام الحزب بدعم أغلب التوجهات السياسية، التي انتهجت في مطلع السبعينيات، وبخاصة سياسات الثورة الزراعية، كما سُمح له بالنشاط، مما ساعده على التأثير في أبرز التنظيمات السياسية آنذاك، كإتحاد الشبيبة الجزائرية، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلا أن وفاة الرئيس "بومدين" جعلت الحزب يخسر العديد من مكاسبه السياسية في وقت وجيز.[3]

بعد تحول الإطار القانوني المتعلق بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1989م، تحصل الحزب على الاعتماد القانوني، إلا أن عنوان الحزب وقف عائقا دون إحراز أية نتيجة تذكر، مما اضطره إلى إعادة صياغة اسم الحزب ليصبح حزب "التحدي" ثم "الحركة الاجتماعية الديموقراطية"،[4] أهم ما ميز الحزب أنه يتميز بنفوذ واضح في الصحف الصادرة بالفرنسية، وفي بعض دوائر السلطة، من أهم أفكاره أنه يرى في الاشتراكية العلمية، الحل الأنسب للأزمة الجزائرية.

10- حزب الحركة من أجل الديموقراطية: تعود جذور الحركة إلى مطلع الثمانينيات، حيث بدأت نشاطها سرا بعد إطلاق سراح الرئيس السابق "أحمد بن بلة"، أعتمدت الحركة رسميا في جانفي 1990، وشغل فيها "أحمد بن بلة" منصب الزعيم الروحي للحركة، حيث تم تعيين "جمال قناش" أمينا عاما للحركة.

---

[1] - أنظر الملحق الخاص بنتائج الانتخابات التشريعية في النظام الجزائري، ص. 225

[2] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص..160

[3] - أهم الإجراءات التي أتخدت ضد الحزب، تطهير جبهة التحرير الوطني من كل العناصر الشيوعية.

[4]- Jeans Jacques Lavenue, Op. Cit., p.101.

أقر دستور الحركة، التراث العربي الإسلامي، وثورة الفاتح من نوفمبر، كسندين فكريين للعمل السياسي، وكنتيجة للإشارة الصريحة للمرجعية الإسلامية، تم حضر نشاط الحركة من قبل السلطات الرسمية، بحجة عدم تعديل بند برنامجها المتعلق بالمرجعية الدينية بعد صدور القانون العضوي، المتعلق بتنظيم العمل الحزبي في 1997.

11- حـــزب العمـــــال: يعتبر حزب العمال وليد الكفاح التروتسكي في الجزائر، الذي بدأ سرا منذ مطلع السبعينيات ضد نظام "الهواري بومدين" المؤيد من التيار الشيوعي.

بعد إقرار التعددية السياسية، تم إيداع ملف لتأسيس المنظمة الاشتراكية العمالية في ديسمبر 1989م، والتي تحولت في جويلية 1990م إلى "حزب العمال".[1] يعتمد الحزب على إطار فكري تروتسكي، في محاولة لجعله عضوا في إطار عالمي منظم للتروتسكيين، أهم ما ميز سياساته هو ثبوت مواقفه المعارضة للنظام، ورفضه المشاركة في الحكومة.[2]

12- الجبهة الوطنية الجزائرية"FNA":

تم انعقاد المؤتمر التأسيسي يومي 17 و 18 جوان 1999 تحت اســـــم " الجبهة الوطنية الجزائرية " بقـيــادة "موسى تواتي".[3]

من بين أهم مبادئ الحزب:

- تكريس مبدأ التداول على السلطة في إطار الديموقراطية والشفافية.
- ضمان الاستمرارية لروح ومآثر الثورة التحريرية طبقا لبيان أول نوفمبر 1954.
- دعم وحدة شعوب المغرب العربي في مواجهة التكتلات الإقليمية والعالمية.
- العمل على تحقيق الترابط العربي، والاسلامي.

على الرغم من حداثة الحزب إلا أنه استطاع تحقيق ثمان مقاعد في تشريعيات 2002، أي بعد ثلاث سنوات من النشاط، في حين لـم يحقـق حـزب النهضـة مثلا سـوى مقعـد واحـد، والسبب فـي ذلـك يرجـع تحديـدا إلـى مؤسـس الحـزب "موسـى تـواتي"، الـذي كـان مؤسـس التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، ورئيسها منذ 1989 إلى غاية 1998 تاريـخ تأسـيس حـزب الجبهة الوطنية الجزائرية.

---

[1] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.170.

[2] - www.ptalgerie.com/index.php.(15-05-2007).

[3] - www. fna.dz/fna2/presentation.htm.(15-05-2007).

عرف الحزب نموا ملحوظا على مستوى تحصيل مقاعد المجلس الشعبي الوطني في تشريعيات 2007، حيث حقق 13 مقعدا، إلا أن مشاركته في الرقابة البرلمانية تبقى ضعيفة، إذ لم تتجاوز نسبة الأسئلة المطروحة من الحزب في الدورة التشريعية (2002-2007) 4.5%.[1]

إضافة إلى هذه الأحزاب يمكن الإشارة إلى بعض الأحزاب الأخرى، والتي بقيت عاجزة عن تحقيق أي نتيجة تسمح بالتأثير الفعلي في مسار العمل التشريعي والنيابي في النظام السياسي الجزائري، والتي من أهمها؛ حزب التجديد الجزائري، حركة الوفاق الوطني، والحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو.[2]

المطلب الثاني: عوامل التحول السياسي في النظامين.

إن دراسة التركيبة السياسية للنظامين السياسيين الجزائري والأرجنتيني، تفضي إلى قصور واضح في التعريف بالحياة السياسية للنظامين، نظرا للطبيعة الجامدة التي تميز العرض المؤسساتي لفواعل النظامين، على هذا الأساس فإن دراسة عوامل التحول في النظامين تسهم بقدر وافر في الوقوف على الحركية السياسية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدين.

1- أبعاد الأزمة السياسية الداخلية:

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته كل من الأرجنتين والجزائر في عقد الثمانينيات، تحولا طبيعياً، أو نتاجاً لأداء النظام السياسي في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع، وإنما تقف وراء ذلك التحول، الكثير من الأسباب، التي تتعلق بضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية، اقتصادياً وسياسياً، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] - www.mcro.gov.dz. 13-05-2007).

[2] - تم إعتماد منشورات وزارة العلاقات مع البرلمان في تحديد خارطة الأحزاب السياسية الفاعلة في الجزائر.أنظر مجلة الوسيط (مجلة دورية تصدرها وزارة العلاقات مع البرلمان)، الأعداد 2-3-4، (2006-2007) .

1- أ - أزمة التداول على السلطة: ترتبط هذه الأزمة بطبيعة التجارب التي شهدتها أنساق العالم الثالث بصفة عامة، والتي شكلت فيها الزعامات الشعبوية، والكاريزمية كامتداد لقيادات حركات التحرر، ميزة لافتة في أغلب الأنظمة، تلك الزعامات التي كانت تمثل بديلا لغياب الهياكل الإدارية، والمؤسسية التي تنظم سير العملية السياسية.[1]

إن تعاقب الأحداث السياسية في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية 1988، أظهر أن صيغ التداول على السلطة لم تخضع إلى معايير الممارسة الديموقراطية، فـ"بن بلة" لم يغادر الرئاسة إلا بعد انقلاب عسكري، و"هواري بومدين" انتهت فترة حكمه بوفاته بعد ثلاث عشرة سنة، و"الشاذلي" ظل حاكما إلى غاية 1988، تاريخ مراجعة أسس النظام، دون وجود أي تغيير يذكر على مستوى آلية التداول على السلطة.

لقد كانت أزمة التداول على السلطة انعكاسا جليا لأزمة الحزب الواحد، حيث طفت قضايا التصفيات، والاغتيالات، والإقصاءات للعديد من الشخصيات البارزة في تاريخ حزب جبهة التحرير الوطني FLN، من ذلك مثلا معارضة "محمد بوضياف" في 1963، وتأسيسه "الحزب الثوري الاشتراكي" ثم نفيه إلى المغرب، و"حسين آيت أحمد" وتأسيسه لحزب جبهة القوى الاشتراكية"FFS" وإقامته في الخارج، وإغتيال "كريم بلقاسم" في ألمانيا بعد تأسيسه الحركة الديموقراطية الثورية.[2]

أما بالنسبة للأرجنتين فإن تاريخ التداول على السلطة في النظام السياسي، ظل مطبوعا بسمات عدم الاستقرار، فقد شهد النظام منذ 1930، وإلى غاية 1989 سبع انقلابات عسكرية،[3] وأربع استقالات،[4] في حين من مجموع ستة رؤساء منتخبين في تاريخ الأرجنتين من 1930 إلى غاية 1989، لم يتم إلا رئيس واحد عهدته الدستورية، وهو" بيرون Peron" (من 1946 إلى 1952).

---

[1]-Stater Robert & Schutz Barry, Global transformation and the third world (London: Amamantine Press,1993), p.43.

[2] - Ramdane Redjala, Op. Cit., pp.168.169.

[3] - توالت الانقلابات بعد سنة 1930، لتخيم علىالمسار العام لتداول السلطة في الأرجنتين حيث تمت الانقلابات العسكرية في انقلابين في 1943-1955-1962-1966-1976. أنظر الملحق رقم الخاص برؤساء الأرجنتين، ص.

[4] - شهد الأرجنتين العديد من الاستقالات، 1970-1971-1981-1982، أنظر الملحق رقم (01) الخاص برؤساء الأرجنتين، ص ص.222.224.

1- ب - الأزمة الاقتصادية: شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين تدهوراً اقتصادياً واضحاً، وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر. وتمثلت أبرز مظاهرها في:

ا- تراجع الناتج القومي، إذ انخفض الناتج القومي خلال سنة واحدة (1988) بمعدل 15%، في حين كان معدل النمو السكاني يصل إلى 3%، الأمر الذي يؤشر إلى حالة من التدهور في تلبية احتياجات المواطنين.[1]

ب- العجز في الميزان التجاري، فبعد أن حقق فائضاً بلغ (1014) مليون دولار في سنة 1985، سجل عجزاً في السنة التالية بلغ (2230) مليون دولار، وقد انخفض العجز إلى (772) مليون دولار في 1988، ولكن بتكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الارتفاع.

لقد تَحقق هذا الانخفاض على حساب الواردات، التي ضغطت بشكل مستمر خلال الثمانينات، فبعد أن كانت قيمتها (15,367) مليون دولار في سنة 1986، انخفضت إلى (10,116) مليون دولار في سنة 1987، ثم إلى (9,637) مليون دولار فقط سنة 1988،[2] نتج عن ذلك، وصول نسبة الانكماش في الواردات بين 1986 و 1988، إلى (18,48%)، ويعود سبب ذلك إلى:

- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات، فضلاً عن التدني في أسعار المحروقات.

- خدمة المديونية الخارجية وارتفاعها: لقد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988 حوالي (23,229) مليون دولار أمريكي. أي بنسبة (44,5 %) من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت خدمتها إلى (6,343) مليون دولار، أي بنسبة(72,3%) من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات.[3]

---

[1]-William B. Quandt, « Algeria's uneasy peace, » Op. Cit., p.17.

[2] - إبراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990)، ص. 8.

[3] - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 190.

وكان من الطبيعي أن يؤدي الانكماش في واردات السلع الغذائية، إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي.[4]

وضاعف من حدة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، وخطورتها، مجموعة من العوامل أهمها:

1)- ارتفاع معدل الزيادة السكانية في الجزائر، الذي يصل إلى 3%، ويعد من أعلى المعدلات في العالم. ترتب على ذلك أن نحو 60% من السكان أعمارهم دون سن العشرين. وهو ما يلقي أعباءً ثقيلةً فيما يتعلق بخدمات التعليم، والصحة، والإسكان، والصرف الصحي، وتوفير فرص عمل حقيقية حفاظاً على الأمن الاجتماعي، وفي مثل هذه الحالة فإن هؤلاء الشباب مستعدون للانخراط في أعمال احتجاجية ضد النظام السياسي.

2)- استشراء الفساد في بعض القطاعات الحكومية، وإضراره بالمصلحة العامة، وبالاقتصاد الوطني الجزائري. وتمثلت إحدى أهم مظاهر الفساد في قطاع البترول والغاز.[2] واتهم "سيد أحمد غزالي" وزير البترول الجزائري الأسبق "بلقاسم بن نبي"، والمسؤولين عن قطاع النفط والغاز، بالإضرار بالاقتصاد الوطني، والحصول على رشاوى تبلغ عدة مليارات من الدولارات.[3]

بالمقابل شهد النظام الاجتماعي الأرجنتيني تدهورا شديدا عل المستوى الاقتصادي، إذ انخفض الناتج المحلي بنسبة 2,8% في الربع الثاني من عام 1981، عنه في الفترة المماثلة من عام 1980، وذلك على الرغم من زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة12,8%، إذ انخفض إنتاج المعادن الأساسية بنسبة 31,6%، إضافة إلى هبوط إنتاج الآلات والمعدات بنسبة 24,3%.[4]

لقد أدى الإبطاء في تخفيض قيمة العملة الوطنية "البيزو"، إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية الأرجنتينية في الأسواق الخارجية، مما أدى إلى ضياع أسواق التصدير، وتمهيد

---

[4] - إبراهيم عوض، المرجع السابق، ص. 13.

[2] -Ivan Martin, « Algeria's political economy, an economic solution to the crisis, » The journal of north African studies, Vol.8, N°2 (Summer 2003), pp.62.63.

[3] - Ali Haroun, Op, Cit.,p p.234.235.

جمال الدين حسين، الجزائر فوق بركان(القاهرة: د.د.ن، 1992)، ص.ص. 81.82 .

[4] - Jean Grugel & Maria Pia Reggirozzi, "The return of the state in Argentina," International Affairs, vol.83. n.1 (2007), p.88.

السوق المحلية لتصبح وجهة لتدفق الواردات نتيجة ارتفاع التكلفة في السوق المحلية، وارتفاع أسعار الفائدة، إضافة إلى انخفاض معدل النمو إلى أقل من 1% خلال سنة 1980.[1]

أقدمت الحكومة في إجراء متأخر في النصف الثاني من سنة 1981 على تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 23%، وذلك للمرة الثانية خلال شهرين، وأدت مجمل السياسات الاقتصادية، وبخاصة السياسة النقدية إلى استئناف نمو معدل التضخم لأكثر من 12% شهريا، وكان معدل التضخم في الأرجنتين قد ارتفع إلى ذروته في عام 1976، إذ بلغ 600%، ثم وإثر الانقلاب العسكري على نظام "ايزابيل بيرون Isabel de Peron" تم تقليص النسبة في مطلع 1980 إلى 100%، إلا أن النسبة عاودت الارتفاع مرة أخرى في ظل أزمة هيكل الإنتاج، وضغوط السياسة النقدية للخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة.[2]

1- ج- أزمـــــــــــــة المشـــــاركة السياســـــــية:

تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية، عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر. وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة، وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة، ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً، كالتصنيع والتكنولوجيا، أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك، يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.[3] واستناداً إلى ذلك فإن معظم دول العالم الثالث، تتقاطع في أنها لم تستطع كسب تأييد الفواعل الجديدة، التي كانت نتاجا لعقود من الاستقلال.[4]

ويمكن بإيجاز حصر أهم تبعات الوضع الجديد في:

1)- تغيير مطالب ومصالح النخب الجديدة، المعارضة، والمؤيدة على حد السواء.[5]

2)- نمو التنظيمات الرسمية، وغير الرسمية داخل المجتمع، هذا النمو يشمل بالمقابل ازدياد مصادر تلك التنظيمات، مما يتيح لها استقلالا أكبر عن الدولة.

---

[1] - Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p.96.

[2] - Nicolas Shumway, Op. Cit., p.295.

[3] - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (العراق، الموصل: مديرية مطبعة الجامعة، 1986)، ص. 334.

[4]- ملاك الأراضي، الصناعيون، التجار، رجال ألأعمال، المثقفون، النخبة الجديدة من رؤساء التنظيمات الجديدة.

[5]- بعدما كانت تطالب بحقوق بسيطة كالحق المهني، التأمين، أصبحت تطالب بالمشاركة السياسية المباشرة؛ كمقاعد البرلمان، مراعاة المصالح قبل استصدار أي قانون أو مرسوم.

3)- زيادة الانقسامات داخل الأنظمة التسلطية بين الانفتاحيين، والمتشددين.

من خلال هذه العوامل يتم الحديث عن ضرورات جديدة لِبعث المسار السياسي، الذي لم يعد قادرا على استيعاب المستجدات، وفي هذا السياق يرى "غلرمو أودونيل G.O'Donnell" أن التحدي الأكبر يكمن في مراهنة النخب الجديدة على عدم جدوى النظام التسلطي،[1] وضرورة خلق آليات جديدة، تتماشى مع مصالح النخب الجديدة التي أفرزها المجتمع، سواء تعلق الأمر بالطبقة التكنوقراطية الجديدة، أو بجماعات المصالح، التي ترى أن شكل النظام في حد ذاته يعتبر عاملا مهددا لمصالحها.[2]

في السياق ذاته، لابد من التأكيد على أن الجزائر عرفت نوعاً من المشاركة، يتفق في خطوطه العامة، مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث، وهو ما يمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة "mobilisation" منه إلى مفهوم المشاركة، كمبدأ سياسي، وكإجراء نظامي،[3] إلا أن التساؤل الأبرز الذي خيم على الوضع السياسي؛ هو إلى أي مدى انسجم هذا النمط (التعبوي) مع التغير الحاصل في بنية المجتمع الجزائري؟

المتوقع في نمط التعبئة، أنه لا يسمح بوجود معارضة نظامية، قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته. ويقوم مع ذلك بتعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية، والحملات الدعائية، لا كسبيل للمشاركة الحقيقية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته.[4]

لقد أدى حزب جبهة التحرير الوطني دورا بارزا في ترسيخ هذا النمط من المشاركة وتوجيهه، باعتباره الأداة التي من خلالها يتم ربط الجماهير بالنظام، ولكن حتى هذا الدور ظلّ مقروناً بمؤسسة الرئاسة، إذ ظل دور الحزب محدوداً بما يقرره الرئيس، فأصبح الأداة التي يتم من خلالها تعبئة الجماهير.[5]

استمر النمط التعبوي للمشاركة لفترة طويلة وتحديداً منذ عام 1962 وحتى عام 1989م، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد" قد أعطى هامشاً

[1] -Guillermo O'Donnell, Op. Cit., p.24.

[2] - Stater Robert, Op. Cit., p.45.

[3] - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص. 98.

[4] - محمد عبد الباقي الهرماسي، المرجع نفسه، ص.98.

[5] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.84.

محسوباً لحرية التعبير وتكوين النقابات، ولكن مع استمرار ذلك النمط من المشاركة السياسية، أصبح التحدي في كيفية تعامل النظام السياسي مع محاولات الجماعات الصاعدة، الرامية إلى تحقيق مطالبها.

ارتبطت مسألة تكيف النظام مع مطالب المعارضة بالوضع الاقتصادي في الجزائر، لأن المتعارف عليه أنه في ظل الوفرة قلما يتم الحديث عن أزمة مشاركة، إذ لا تكون مبعثا لتهديد النظام السياسي. وفي حالة الجزائر لم تظهر أزمة المشاركة بصورة جدية طالما أن عوائد النفط أدّت إلى الوفرة، لكن طرحت نفسها كأزمة، وعانى منها النظام السياسي مع تدنّي عوائد النفط، وتدهور الوضع الاقتصادي.[1]

وبحسب غسان سلامة؛ "فإن الدولة النفطية ليست بحاجة إلى الاعتماد المطلق على العائدات الضريبية، وهي ليست بحاجة لتلك العائدات، إن أمَّن لها النفط أسباب استمرارها، وهي بالتالي ليست بحاجة لإقناع الناس بدفع الضرائب، وبالتالي ليس فيها الكثير من القابلية للتحول إلى المنحى الديمقراطي".[2]

نستنتج مما تقدم أن التناقض بدا واضحاً بين النمط المفترض للمشاركة، وبين فرض نمط التعبئة، لأن الأصل يفرض أن تكون هناك قنوات مؤسسة، في حين ظل النموذج الجزائري مرتبطا بالحزب والرئيس، وحتى في الحالة التي يفترض أن يكون للحزب دور رئيس في تكريس هذا النمط، فإنه ظل حبيس التناقض بين الدور والأداء، فالدور المنوط بالحزب دستورياً هو أن يقود عملية التحول، ولكن الأداء عبرت عنه مؤسسة الرئاسة وشخص الرئيس تحديداً. لذلك نلاحظ أنه مع وفاة الرئيس "هواري بومدين" - الذي كان يجسد هذه العملية من المشاركة- وتفاقم تدهور الوضع الاقتصادي، طُرحت أزمة المشاركة السياسية بحدة في الجزائر.[3]

لم تكن حالة الأرجنتين ببعيدة عن الوضع الجزائري، فقد اتسم النظام مع مطلع الثمانينيات بمرحلة غير مسبوقة في تاريخ النظام السياسي الأرجنتيني، هذه المرحلة التي تبدأ

---

[1] -William B. Quandt, « Algeria's uneasy peace, » Op. Cit., p.22.

[2] - غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، في، غسان سلامة (محررا)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص. 204.

[3] - خيري عبد الرزاق، "تطور الوضع السياسي في الجزائر،" مجلة العلوم السياسية، العدد 14 (جوان 1995)، ص. 20 .9

من انقلاب 1976، إذ وعلى الرغم من كونه سادس انقلاب منذ 1930، إلا أنه كان مختلفا تماما عن الانقلابات التي شهدها النظام، ففي الانقلابات السابقة، كان الجيش يتدخل بوجه خاص لتغيير مسار الحياة السياسية، وذلك بتغيير قيادة مؤسسة الرئاسة والتحالف مع نقابة الاتحاد العام للعمل البيرونية، على نحو ما تم في سنة 1963،[1] إلا أن الفترة التي سبقت منعطف التحول، والتي بدأت بانقلاب 1976، كانت مغايرة للمراحل السابقة، إذ كان هدفها إنهاء المعارضة السياسية التي عجزت حكومة "ايزابيل بيرون Isabel de Peron " عن إخمادها، لاسيما القضاء على كفاح الحركة العمالية، التي بدأت في التنامي منذ انتفاضة عمال التعدين بمدينة "كوردوبا Cordoba " عام 1969،[2] حيث عرفت الحركة العمالية حضورا قويا في المشهد السياسي الأرجنتيني، خرجت عن الإطار البيروقراطي للإتحاد العام للعمل البيروني.[3]

لقد كان القمع السياسي الذي مارسه الجنرال "فيديلا R.Videla " غير مسبوق في تاريخ النظام الأرجنتيني، إذ سعى الجيش عبر سياسة الحرب ضد الماركسية ورموزها، إلى القضاء على كل ما كان رمزا للمعارضة،[4] بما في ذلك النقابات، والمنظمات الطلابية، وتلاميذ الثانويات النشطين، وأعضاء مجموعات اليسار، وكذا العديد من المحامين، والصحفيين المعارضين للنظام، خَلّف القمع ثلاثين ألف ضحية، عذبوا ثم اغتيلوا،[5] والأكثر من ذلك أن بعض القادة العسكريين قاموا بالتجارة في الرضع الذين ولدوا في السجون.[6]

كانت النخبة العسكرية تطمح للعودة إلى ما كانوا يعتبرونه عصرا ذهبيا، في سنوات الثلاثينيات، لمّا كانت الأرجنتين مصدرا للمواد الأولية، إذ انعكس هذا الهدف بسرعة بعد

---

[1] - Marc Hufty, Op. Cit., p.316.

[2] - Guillermo O'Donnell, Op. Cit., p.164.

[3] - Marc Hufty, Op. Cit., p.316.

[4] - Roger W. Fontaine, «Argentina combating terrorism, » in, Yonath Alexander, Combating terrorism : strategies of 10 countries (New Delhi : Manas edition, 2003), p. 68.

[5] - Martha Farmelo & Alan Cibils, « Argentina president's first 100 days break from 30 year's of busines-as- usual, » IRC Americas Program Analysis (Interhemispheric Resource centre), September 2003), p.2 , www.americaspolicy.org.org. (16-08-2006)

[6] - أبرز القادة العسكريين المتورطين نذكر: فيديلا Videla، ماسيرا Massera، فيولا Viola، كامبس Camps، وقد استثنوا جميعا من تدابير العفو والمصالحة التي أعلنها الرئيس كارلوس منعم في 1990، نظرا لتورطهم في فضائح المتاجرة بالرضع، الذين أعدم آباؤهم على عهد الديكتاتورية العسكرية بين (1976-1982) انظر:

- Ricardo Sidicaro,"Les transformations politiques en Argentine(1987-1989),"Op. Cit., pp.18.19.

أربع سنوات من الانقلاب، إذ انخفض عدد عمال الصناعة من مليون إلى سبع مئة ألف، كما جرى تقليص حقوق النقابات، ووسائل عملها لدرجة قصرها على البيروقراطية التابعة للحكم العسكري.[1]

إن دراسة مقارنة لوضعي الجزائر والأرجنتين، في مسألة أزمة المشاركة السياسية قبل التحول السياسي، تشير إلى التقارب الشديد للمركز القانوني، والحقوقي، والسياسي للمعارضة، بما يعني أن اختلاف مساري التحول في النظامين، لا يرجع في الأساس إلى متغير المشاركة.

1- د - أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية:

لقد تميز العهد الأول بعد استقلال الجزائر، بضعف شديد على مستوى الأبنية والمؤسسات السياسية، إذ عمل الحكام على تركيز جميع السلطات في أيديهم بدءا بـ"بن بلة"، وتميّز النظام السياسي الجزائري عموما وحتى نهاية الثمانينيات، بما يسمى "ظاهرة عدم الاستقرار المؤسس"،[2]إلى جانب وجود اختلال بين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المشاركة، ومؤسسات التنفيذ، فالسياسات لم تكن نتاجا لتفضيلات الشعب، لأن النظام كان يفتقر لقنوات جمع المطالب،[3] إضافة إلى ذلك اتسمت المؤسسات السياسية بعدم الاستقلالية، إذ هي في الأصل تعد امتدادا للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة، الذي في الوقت ذاته يعد قائد الحزب الواحد المسخر لتعبئة الجماهير، لذا فإنه بمجرد أن يختفي الزعيم حتى تغير المؤسسات، والسياسات، والشعارات.[4]

أما بالنسبة للوضع في الأرجنتين، فإنه لم يكن استثناءً عن دول العالم الثالث، إذ شكلت ظاهرة الانقلابات، الظاهرة الأكثر بروزا في تاريخ النظام إلى غاية 1983، ومع أن النظام عرف نوعا من الاستقرار بعد انتخابات 1983، حيث تم الإعلان عن تمايز السلطات في خطوة لتفعيل دور المؤسسة القضائية، وإيكالها مهمة محاكمة القادة العسكريين،

[1] - Guillermo O'Donnell, Op. Cit., p.159.

[2] - عمرو عبد الكريم السعداوي، المرجع السابق، ص.61.

[3] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.88.

[4] -William B. Quandt, Societé et pouvoir en Algerie, Op. Cit., p.111.

والسياسيين المتورطين في جرائم الإبادة والقمع في الفترة الممتدة مابين 1976-1982،[1] إلا أن وضع القوانين وإقرار المراسيم الرئاسية، لا يعني أبدا تدارك أزمة البناء المؤسساتي، ما لم يتم خلق تقليد في الممارسة السياسية.

لقد شكلت التمردات العسكرية، وأعمال الشغب التي قادها ضباط المؤسسة العسكرية في منتصف الثمانينيات، مظهراً من مظاهر عجز المؤسسات النظامية، حيث انتهى الأمر باستصدار قانوني العفو، والمصالحة تحت اسم: قانون التوقف التام في 1986، وقانون الطاعة الواجبة في 1987.[2]

1- هـ- أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية:

تعود جذور الصراع داخل النخبة السياسية في الجزائر إلى بدايات مشروع الدولة الجزائرية، بعد أن كرس "مؤتمر الصومام" الفصل بين الداخل والخارج، بين العسكر والساسة.[3]

لقد كان لِثنائية العسكر والساسة، الدور الحاسم في تغذية صراع أجنحة النخبة في النظام الجزائري منذ تأسيسه، بين تيار سياسي يدعو إلى التعددية، والأخذ بالليبرالية بقيادة "فرحات عباس"، و"محمد بوضياف"، وتيار عسكري نادى بالحزب الواحد بقيادة "بن بلة وبومدين".[4] غير أن قيادة أركان الجيش حسمت النزاع لصالح الطرف الأخير، وبقي صراع الجناحين قائما بالرغم من تبدل الأطر التنظيمية المعارضة و قادتها، إذ عرف الصراع على عهد "الشاذلي" منعطفا حاسما بين أنصار الانفتاح والمعارضين له.[5]

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1988 ظهور أولى بوادر المعارضتين الإثنية والإسلامية، عن طريق إصدار بعض المناشير والبيانات السياسية السرية.

---

[1] -Yvon Grenier, Op. Cit., p.29. See also:
- David Rock, Op. Cit., pp.235.236.

[2] - Alberto Antinio Spata, Op. Cit., p.96.

[3] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.84.

[4] - عمرو عبد الكريم السعداوي، المرجع السابق، ص.61. نقلا عن:
- Christopher Chaphan, Third world politics, An introduction (U.S.A: The University of Wisconson press), p.106.

[5] - محمد عبد الباقي الهرماسي،"التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ومضاعفاته السياسية في المغرب العربي،" في، غسان سلامة(محررا)، ديموقراطية من دون ديموقراطيين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص.298.

فقد بدأت تظهر الحركة الإسلامية المسلحة ((MIA، والجناح المسلح لـ"الحركة الثقافية البربرية"، وطغت على الساحة المسيرات، والمظاهرات، كان أهمها أحداث جامعة "بن عكنون" التي انتهت بمقتل أحد الطلبة في نوفمبر 1982.

من جهته قام "بن بلة" بعد إطلاق سراحه إلى تأسيس "الحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر"MDA" ودعمها بإصدارات إعلامية، ثم سعى فيما بعد إلى عقد تحالف مع "حسين آيت أحمد" في ديسمبر 1985 بلندن.

لم تسلم النخبة الحاكمة من تصدع صفوفها، فظهرت عدة تيارات أيديولوجية داخل الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني FLN)، من محافظين ومجددين، ليبراليين ويساريين، إسلاميين وعلمانيين.[1]

أما بالنسبة للأرجنتين، فإن كثرة الانقلابات فيها على مر تاريخها الحديث، واختلاف الروافد الفكرية والسياسية لحكامها المتعاقبين،[2] شكل مع نهاية الثمانينيات مجموعة كبيرة من النخب والحركات السياسية، علّ أبرزها: التيار النقابي المنشق عن البيرونية، الحزب البيروني، الحزب الراديكالي، الحزب الشيوعي، رموز المؤسسة العسكرية، مؤسسة الكنيسة،[3] والأهم من ذلك كله أن جميع النخب، والتيارات السياسية، أصبحت على قدر متقارب من الرصيد السياسي، إذ شهدت جميعها انتكاسات حقيقية، فالبيرونية فقدت رصيدا سياسيا كبيرا مع سياسات "إيزابيلا دي بيرون Isabel de Peron " المطاحِ بها في 1976، كما أن النقابة البيرونية فقدت معظم النشطين في حملة "فيديلا Videla " القمعية، النخبة العسكرية بدورها تراجعت بعد هزيمة "حرب الفولكلاند" في 1982، الحزب الراديكالي انهار بعد الفشل في تسيير ملف المحاكمات، وأزمة التمردات العسكرية، أما الشيوعية،

---

[1] - رجب الباسل، المرجع السابق، ص.201.

[2] - تعددت الروافد الفكرية للسياسيين الأرجنتينين ويمكن تلخيص أهم الروافد في:

أ/ المواراسية Maurrassisme : نسبة إلى الفرنسي "شارل موراس" Charle Maurras" وتتعلق أفكار هذا التيار بأطروحات الحركات الملكية ذات الأصل الفرنسي.

ب/الفاشية: خاصة أفكار موسوليني، وكانت النخب العسكرية أهم المتعلقين بهذا الرافد الفكري.

ج/ Phalangisme الإسبانية وأفكار "خوسيه أونطونيو دي ريفيرا" José Antonio de Revera"

للمزيد أنظر:

- Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p.88.

[3] - Marc Hufty, Op. Cit., p.316.

ومؤسسة الكنيسة، وكنتيجة للولاءات المقدمة للحكم الديكتاتوري في الفترة بين 1976-1982، فإنهما فقدتا كل روح للمبادرة.[1]

2 - العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية في الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية، التي رافقت التغيرات التي أصابت النظام الدولي، وانكشاف تلك الأنظمة أمام عصف تلك التغيرات، وحركة التناقضات الموجودة أصلاً في الأنظمة الشمولية، شكلت عنصراً ضاغطا على صناع القرار في الدول الأكثر قربا من (الاتحاد السوفيتي السابق)،[2] أو تلك الدول التي أخذت بالنموذج السوفيتي، لاسيما في مجالي الحزب الواحد، والاقتصاد الموجه.

لقد حرّكت التناقضات باتجاه استجابة النظام السياسي الجزائري للضغوط التي ُفرضت عليه، وفيها من وجهة نظر النظام خلاص من التناقضات الداخلية، وبذلك يمكن القول أن ضغوطات البيئة الخارجية كانت أحد الدوافع الرئيسية للتحول الديمقراطي.[3]

إن استجابة الجزائر لمقتضى التحولات الاجتماعية- السياسية وفق طروحات التحول الديمقراطي التي سادت العالم منذ التسعينيات، كانت استجابة للضغوط الخارجية على قدر ما كانت استجابة للحاجة المجتمعية، لأن المسار الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 1989، ما هو إلا انعكاس لقرارات النظام السياسي، ومسعاه لحل أزماته وتناقضاته.[4]

وإن كان الوضع الدولي، وضعف القدرة على التحكم في مسار الوضع الاجتماعي والسياسي، المكِرس للحزب الواحد، السبب الجوهري للتعددية في الجزائر والتحول السياسي، فإن الوضع في الأرجنتين يعد مغايرا في أسس ودوافع التحول، الأمر الذي شكل سببا جوهريا في اختلاف السيناريوهين ومساري التحول.

---

[1] - صرح أحد القساوسة في العهد الديكتاتوري، عندما تعالت التنديدات الدولية حول ما سمي بـ"الحرب الوسخة"Dirty War"، والتي كانت تطلق على سياسة القمع، التي كانت تنفذها النخبة العسكرية الحاكمة بقيادة "فيديلا" صرح قائلا: " أنا أصلي لاستمرار هذه الحرب الوسخة"، و في مقابل مصطلح الحرب الوسخة Dirty War، قامت مؤسسة الكنيسة بالترويج لمصطلح الحرب العادلة"Just War" أنظر:

- Emilio F. Mignone, Op. Cit., p.24.

[2] - عز الدين شكري، "الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب،" السياسة الدولية، العدد 98 (أكتوبر 1989)، ص. 155.

[3] - Richard Youngs, «Europe and the united states in the middele east, » in, Dorotheé Schmid (editor), Européens et Americains face aux crises du moyen-orient entre impuissance et réaction (Paris: L'Institut Français des relations internationales-IFRI-, 2006), p.32.

[4] - Hugh Roberts, Op. Cit., p.43

فالأرجنتين على عكس الجزائر شهدت انتكاسة عسكرية كبيرة للمؤسسة العسكرية، عقب هزيمة الجيش الأرجنتيني في أعقاب المطالبة بملكية جزر الفولكلاند، التي تقع تحت السيادة البريطانية،[1] إذ نتيجة لذلك زادت الضغوطات على المؤسسة العسكرية، خاصة بعد حقبة سوداء للحكم العسكري، وصفت بأنها الأكثر دكتاتورية في تاريخ الأرجنتين، فاضطرت النخبة العسكرية إلى ترك المشهد السياسي مرغمة، ومثقلة بتبعات سياساتها التي أفضت إلى آلاف المفقودين ومئات الاغتيالات،[2] بعكس المؤسسة العسكرية الجزائرية التي كانت لا تزال تحضى قياداتها وإطاراتها بتمركز قوي في مختلف الهيئات الحكومية والمناصب الحساسة، بما فيها أمانة الحزب الواحد في النظام، كما أن المؤسسة العسكرية كانت لا تزال ترى في نفسها المسؤولة عن التنظير لمسار التحول الصحيح للنظام السياسي، أكثر من ذلك، يؤكد الفكر العسكري في أكثر من مناسبة، على دمج أحداث جانفي 1992 في سَلّة أحداث تاريخية مهمة، كالفاتح من نوفمبر 1954، صيف 1962، جوان 1965، جانفي 1992.[3]

وإن كانت هزيمة الجيش الأرجنتيني سببا جوهريا في تمايز النموذجين، فإن دور المؤسسة العسكرية الأرجنتينية، لم يقف عند هذا الحد في رسم الوضع السياسي، إذ سرعان ما توالت التمردات، ومحاولات النيل من الاستقرار السياسي، لمجرد فتح ملفات الفساد، وقضايا الانتهاكات الإنسانية،[4] الأمر الذي وضع النخبة العسكرية أمام اختبار القدرة على الخلاص من المحاكمة، ما انتهى فعلا بتأكيد وزن العسكر في معادلة التوازن السياسي للنظام الأرجنتيني، بعد استصدار قانوني العفو التام في 1986، و 1987.

المبحث الثاني: إسهام المعارضة في عملية التحول السياسي.

[1] - Roger W. Fontaine, Op. Cit., p.71
[2] - Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p.96.
[3] - Khaled Nezzar, Op. Cit., pp.234.236.
[4] - David Rock, Op. Cit., p.236.

تعد المعارضة السياسية كما تقدم في الفصل النظري، أحد الدوافع الرئيسية لولوج النظام مرحلة جديدة، تتوافق نسبيا مع ما دعت إليه المعارضة، إذ تختلف استجابة الانظمة لظغوط المعارضة بحسب حدة الوضع المفضي إلى التحول، وكذا إلى قوة المعارضة وقدرتها على الاسهام بأكبر قدر في التغيير، حيث تنقسم مجالات الإسهام إلى اتجاهين؛ أولهم يخص وظيفة التعبئة السياسية، والثاني يتعلق بتغيير التوازنات السياسية في النظام.

المطلب الأول: وظيفة المعارضة في عملية التعبئة السياسية:

لقد ارتبطت أساليب تعبير المعارضة عن أفكارها، وبرامجها السياسية بهوامش الحراك المتاحة من قبل النظام في كل مرحلة، وإذا طبقنا "نظرية تعبئة الموارد" على المعارضة السياسية في الجزائر، فإننا نستخلص أن نجاح المعارضة الإسلامية، ممثلة في حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" على اعتبارها الفائز الفعلي في التعبئة والنتائج، يعود إلى عمل كبير قامت به في فترة وجيزة من الزمن، إضافة إلى استغلال الظرف، الذي شكل أزمة مجتمعية حادة ساعدت على التعبئة.

عُدّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أحد أبرز نماذج الإسلام السياسي في العالم الإسلامي عامة،[1] هذا النمط الذي ساد منذ نهاية السبعينيات في كل من السودان، تونس، وهو نمط انتشر انطلاقا من مرجعية تاريخية، تتمثل في "حركة الإخوان المسلمين" في مصر، وعليه فإن أساليب عمل هذا الفاعل المعارض في الجزائر، لن تقتصر على تجارب شخصية، خاصة إذا ما سلمنا بمحدودية التجربة والإمكانيات، في نظام يحتكر قنوات التعبير الرسمية، الأمر الذي يقتضي ضرورة إيجاد أساليب، وقنوات جديدة للتعبئة، لا تعتمد على الإعلام والدعم المادي للدولة.

على هذا الأساس كان تحرك كل أحزاب التيار الإسلامي في الجزائر، مشابها بدرجة كبيرة لنشاط الإخوان المسلمين في مصر، بدءا بنمط التنظيم، الذي يتكون من دائرتين؛ تحتوي إحداها الأخرى، مُشكِلة نموذجا لمركز وأطراف، أما الدائرة المركز فتحتوي الكوادر القيادية التي تتسم بالخبرة السياسية - بمعنى التمرس- فيما تتسم عناصر الأطراف بالحيوية،

[1] - Mohammed el Ghali, « the cold embrace, U.S.A & Islamists in north Africa, » Arab Insight, Vol.01, N°.01, (World Security Institute, Spring 2007), p.48.

والتكوين الثقافي المتميز في مستوياته العليا، وبالتفاعل الخصب، والقدرة على صياغة الخطاب السياسي الإسلامي الضروري للتعبئة.[1]

إن حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، كان الحزب الوحيد في تاريخ النظام السياسي الجزائري، الذي استطاع استغلال بعض منافذ التعبئة المتاحة في نظام شمولي، كما أنه كان الأقدر على توظيف تكتيكات فعالة من أجل غاية التحول،[2] ويلخصها الباحث الأمريكي "غراهام فولر" "Graham Fuller" فيما يلي:

أ- التعليم: يرجع تقليد التعليم الإسلامي في الجزائر، إلى ظهور جمعية العلماء المسلمين في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، واللافت أن التيار العربي الإسلامي، كان جناحا قويا وحاسما في مواجهة التيار الفركفوني الليبرالي اليساري، حيث ساهم هذا الحسم في إنجاز مخططات التعريب الواسعة عقب استقلال الجزائر،[3] وإدراج تدريس الدين الإسلامي في الكليات والجامعات، حيث أصبح التيار الديني يقوى تدريجيا، ومع مطلع الثمانينيات انتشرت المجموعات الأولى للنشطين الإسلاميين لتشمل الجامعات، والمسارح، والمساجد، وقاعات الرياضة،[4] مستغلين في ذلك الفراغ الأيديولوجي للشباب الجزائري من جهة،[5] وبيئة الغضب الاجتماعي الناتجة عن مظاهر البطالة، والتضخم، وأزمة السكن.[6]

ب- التمويل: يرى "غراهام فولر" "Graham Fuller" أن الدعم السعودي كان له دور كبير في تدعيم جناح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الجزائر، على غرار مختلف التنظيمات الإسلامية السنية في العالم الإسلامي منذ 1980م، كإجراء وقائي لمواجهة المد الشيعي الصاعد بعد الثورة الإيرانية.[7]

أما على الصعيد الداخلي، والذي يمثل المصدر الأكبر لمورد التمويل، فإن الحزب قد نجح في إنشاء شبكة دعم واسعة، تتكون من دوائر محلية ناجحة، مكنته من تحقيق تمويل

---

[1] - Slimane Medhar, Op. Cit. p.229.

[2] - Graham Fuller, Algérie: Lintegrisme au pouvoir (Paris: Rand Banon, 1997), p.73.

[3] - سياسة التعريب تبنتها النخبة الحاكمة، وبخاصة الرئيس "هواري بومدين"، ووزير التعليم "احمد الطالب الإبراهيمي" ومسؤول جبهة التحرير الوطني "محمد الصالح يحياوي".

[4] - Bekkar Rabia,"The shrinking space of Algerian politics," Freedom Review, vol.23, n.3 (1994), p.27.

[5] - محمد علي المداح، "الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديموقراطي،" السياسة الدولية، العدد 103 (جانفي 1991)، ص.203.

[6]- نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.195.

[7] - Graham Fuller, Op, Cit., p.76.

ذاتي للأنشطة (الطبقة العاملة، التجار، المؤسسات الصغرى).[1] بالمقابل من ذلك ذهب "حزب جبهة القوى الاشتراكية" إلى توظيف الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق البربر، ودورهم، وهو ما من شأنه وفق تكتيك مدروس، أن يلقي دعما من الأوساط الغربية.

إذن فالمعارضة في الجزائر بكل أطيافها- وخاصة التيارات التي استطاعت إحراز نتائج إيجابية في الدورات الانتخابية- اعتمدت التمويل الخارجي كسند مادي ومعنوي في مواجهة النظام.[2]

ج- الدعاية الإعلامية: لم يكن للمعارضة في النظام السياسي الجزائري قناة تلفزيونية، أو إذاعية خاصة، لكنها تمكنت من تعبئة فئة كبيرة من المجتمع لصالح خطابها، فاعتمدت التيارات الإسلامية على المساجد التي عوضت وسائل الإعلام.

لقد شكلت المساجد فضاءات اجتماعية فعالة، ومراكز لنشر الأفكار وتجنيد المنضمين، والمناضلين، في سياق عام من المعارضة، والاحتجاج الاجتماعي، والسياسي ضد النظام السائد،[3] وفي هذا الشأن يقول "بيتر سان جان-Peter St. John " في دراسة لمجلس الأمن الكندي: "إن الانحطاط الاجتماعي، والاقتصادي سمح لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بخلق شبكة مساجد صغيرة غير رسمية، تكاثرت بسرعة خارج رقابة وإشراف وزارة الشؤون الدينية"،[4] وحققت هذه المساجد على غير المنتظر من قبل النخبة الحاكمة، نتائج أحسن من وسائل الإعلام الجماهيري المملوكة لدى الدولة.[5]

بالموازاة مع استغلال الأحزاب الإسلامية للمساجد، نجد الأحزاب العلمانية والوطنية اعتمدت على التجمعات ونظام الخلايا النشطة، فحزب جبهة القوى الاشتراكية مثلا؛ عمد إلى الانطلاق من قاعدة بربرية، وانطلق حزب جبهة التحرير الوطني من بعض القيم التاريخية في محاولة لتحسين صورة الحزب.

---

[1] - رياض الصيداوي، "الإنتخابات والديموقراطية والعنف في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 245 (جويلية 1999)، ص.31.

[2] - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.118.

[3]- Graham Fuller, Op, Cit., p.77.

[4] - رياض الصيداوي، المرجع السابق، ص.31. نقلا عن:

- Peter St John,"Insurrection, légitimité et intervention en Algérie," Commentaire (Publication Canadian du renseignement et de la sécurité), n.65.p.13.

[5] - Yahia Rahhal, Histoire de pouvoir: un général témoigne (Alger: Casbah Editions, 1997), p.94. See also : Rouadjia Ahmed, Op. Cit., pp.82.92.

د- الشبكات: يتوقف وزن كل تنظيم، على مدى تطور نظام الشبكات الذي يستطيع النسق أو التنظيم نسجه، وإذا تعلق الأمر بالمعارضة، فإن مصير قوته وبقائه، مرهون إلى حد كبير بحجم نظام الشبكات داخل المجتمع،[1] حتى يكون أقرب إلى نموذج سرطاني، كلما زاد انتشار شبكته وزاد تعقيدا، كلما زادت فاعليته، واستعسر استئصاله، على هذا النحو عمدت المعارضة السياسية في الجزائر على مفهوم الحي، والروابط العائلية، وتوظيف المساجد لخلق شبكة علاقات، إضافة إلى توظيف بعض الأحزاب للعامل الإثني، مثل حزبي "التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية"، و"حزب جبهة القوى الاشتراكية".[2]

هـ- الخطاب السياسي: يعد الخطاب السياسي القاسم المشترك لكل الحركات السياسية، نظرا للدور الكبير الذي يؤديه في قضية قدرة التنظيم على التعبئة، مع ذلك عرف الأسلوب أنماطا عدة كل حسب أفكاره، ففي حين تميزت خطابات "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" باتهام النظام بالعمالة للخارج، وقدر ضيق من الشرح لبرنامج الدولة الذي بقي غامضا،[3] تميزت خطابات "حزب جبهة القوى الاشتراكية" بتوظيف الخوف البربري، تحت وطأة أن الأحزاب الاسلامية، والقوى الأخرى إذا ما وصلت إلى الحكم، سوف ترتكز على قاعدة عربية، الأمر الذي دفع لخلق حالة من الترابط البربري على مستوى القاعدة.[4]

وموازاة مع النموذج الجزائري، فإن النظام السياسي الأرجنتيني عرف هو الآخر أساليب متعددة لمساعي المعارضة في التعبير عن أفكارها وبرامجها، غلب عليها طابع الاحتجاج والمظاهرات الشعبية،[5] ويمكن دراسة مسار الاحتجاج السياسي في الأرجنتين وفق مراحل متعددة، ارتبطت بالسُلم التنموي، والوضع الاقتصادي بالدرجة الأولى،[6] وفي هذا المجال، يمكن الوقوف على ثلاثة أساليب رئيسية لعمل المعارضة في النظام السياسي الأرجنتيني هي:

---

[1] - Michal Oakeshott, Op. Cit., p.118.

[2]- Bruce Maddy Weitzman, Op. Cit., p.76.

[3] -Benjamin Stora, " Huit clés pour comprendre, " Jeune Afrique, n°.1539 (22 Juin-3 Juillet 1990), p.54.

[4] - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.197.

[5] - Temma Kaplan, Op. Cit., p.151.

[6] - Svampa Maristella, " Difficultés et succès des mobilisations sociales, les déclinations de la politique," Multitudes, n.14 (Automne 2003), p.147.

أ- الاعتماد على التنظيمات النقابية: يرجع تاريخ اعتماد التنظيمات النقابية كسند محوري في عملية التعبئة السياسية، إلى الزعيم السياسي "دومنغو بيرون D.Peron ، حيث ساهمت سياساته في تنظيم قاعدة عمالية منظمة، تعي جيدا حقوقها وسبل الوصول إليها،[1] وبقي تأثير ذلك واضحا حتى الفترة المعاصرة، حيث حذت أغلب الكتل المعارضة إلى تنظيم حركات شعبية، على غرار الإستراتيجية البيرونية، مما ساعد على ظهور إتحادات عمالية، وحركات شبانية مستقلة عن التيار البيروني لأول مرة.[2]

ب- السياسة الشعبوية: Le populisme: يشتق المصطلح من لفظة الشعب، وهي سياسة تعتمد على الخطابات الموجهة مباشرة إلى الجماهير، وفق إطار أيديولوجي،[3] وتتجسد الشعبوية عادة في رجل منقذ، كما أنها غالبا ما تكون مرتبطة ارتباطا سببيا بوجود أزمة اجتماعية واقتصادية،[4] ظهرت هذه السياسة التي تعد محور أساليب المعارضة في الأرجنتين، منذ أن أسسها الرئيس الأسبق "بيرون Peron " وزوجته "إيفيتا Ivita de Peron"، وقد عكست الشعبوية كأسلوب عمل في مختلف مراحل تطبيقها من قبل زعماء الحزب البيروني خاصة، مدى فشل المؤسسات المخولة في تأمين الاندماج المطلوب من أجل التكيف مع المتطلبات الاقتصادية والتقنية، إزاء تحديث صناعي متسارع، لكنها في الوقت ذاته سهلت في أكثر من ظرف إعادة النظر في الوضع السياسي، والتسريع لوضع الأزمة، والبحث عن توازن اجتماعي واقتصادي جديد.[5]

لقد أدت السياسة الشعبوية إلى خلق شبكة من الرموز، كان أولها عنوان الحزب البيروني، الذي سمي بـ "حزب العدالة" لإضهاره بمظهر الحزب المدافع عن قيم العدالة الاجتماعية، وتجاوز الصراع الطبقي، والتأكيد على معاداة الإمبريالية.

ج- مرونة التنظيم: لقد تميزت تنظيمات المعارضة الأرجنتينية بمرونة تنظيمية عالية، فهيرارشية الأحزاب The parties Herarchy كانت غير صارمة، تميزت بالنفاذ، كما

[1] - Yvon Grenier, Op. Cit., p.24.
[2] - Jean Grugel and Maria Pia Reggirozzi, Op. Cit., p. 94.
[3] - Marcos Novaro, " Populisme, Reformes libérales et institutions démocratique en Argentine 1989.1999, " Politique et Sociétés, vol.21, n.2, (2002), p.81.
[4] - Victor Armony, " populisme et neopopulisme en Argentine : de Juan Peron à Carlos Menem," Politique et Sociétés, vol.21, n.2 (2002), p.51.
[5]- Marcos Novaro, Op. Cit., pp.94.95.

تميزت بغياب خاصية التنظيم العمودي المتعصب لقضية الألقاب، وتفاوت الصلاحيات وفق الأقدمية أو التمرس، علاوة عن ذلك، تميزت الأحزاب السياسية الأرجنتينية بغياب تام لما يسمى "مصفاة التجنيد" Recruitment Filters""، التي عادة ما تفرض ضوابط وشروط متعلقة بالخلفية التاريخية أو الاجتماعية للمنخرطين الجدد.[1]

إضافة إلى مرونة التنظيم، تميزت الأحزاب الأرجنتينية وعلى رأسها الحزبان البيروني والراديكالي، بأنها لم تُسَطِّر برامج مسبقة تعمل من خلالها، بل تميزت بإتباعها لتكتيكات سياسية مرحلية، كانعكاس لضرورة تمليها الظروف السياسية.[2]

المطلب الثاني: دور المعارضة في تغيير ميزان القوى:

تستلزم دراسة اسهام المعارضة في العملية التحول السياسي، الوقوف في البداية على دور المعارضة في إحداث النقلة الحاصلة على مستوى الممارسة السياسية، وعلى مستوى ميزان القوى السائد قبل التحول السياسي.

إن موازين القوى السياسية السائدة هي التعبير الحقيقي لطبيعة النظام السياسي، بدليل أن العديد من الأنظمة النامية، التي قطعت أشواطا كبيرة على مستوى المؤسسات التعددية، والممارسات الديموقراطية، لاتزال تصنف عبر التقارير الدولية الخاصة بمقرطة الأنظمة السياسية في العالم، ضمن الأنظمة الخاضعة لسيطرة النخبة العسكرية، على الرغم من عدم التمظهر العلني للنخبة العسكرية في مؤسسات الدولة السياسية،[3] ومرد ذلك كله إلى النتائج التي تفضي إليها دراسات هذه الأنظمة وفق أطر التحليل السياسية لا القانونية، والمتعلقة بدوائر وعملية صناعة القرار، والوقوف على النخب المسيرة في النظام السياسي التي تعبر عن ميزان القوى.

إن دراسة دور المعارضة في تغيير ميزان القوى في هذا المطلب، إنما تخص بالتحليل وضع المعارضة، وميزان القوى السائد قبل مرحلة التحول، لمحاولة صياغة علاقة تأثير المعارضة على التوازنات السائدة قبل التحول السياسي في النظامين الجزائري والأرجنتيني.

---

[1] - Katrina Burgess & Steven Levitsky, Op. Cit., p.900.

[2] -Waldino Cleto Suarès, Op. Cit., p.132.

[3] - William B. Quandt, "Algeria's uneasy peace," Op. Cit., p.15.
- See Also, Shaheen Mozaffar & Andreas Schedler, Op. cit., pp.16.17.

مـن خلال مراجعـة التاريـخ السياسـي للجزائـر يتـبين جليـا النـزوع الشـديد للمنهـج اللأحادي في الممارسة السياسية منذ 1956،[1] تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، هذا المنهج الذي تكرس فيما بعد ببرنامج طرابلس سنة 1962، ليرسـخ أكـثر بعـد سـنتين مـن ذلـك فـي ميثـاق الجزائر 1964، الذي رسم الأحادية المركزية في إطار المبادئ الإشتراكية.[2]

لقد اعتبر الجيش وفق أغلب الدراسات، والأدبيات السياسية المهتمة للشأن الجزائري القوة المحركة الرئيسية لتوجهات النظام،[3] فكـان الجيـش بجنرالاتـه مركـز قـوة النظـام، عـبر شبكات المصـالح السياسية، والإقتصـادية، وإذا كـان دور الجيـش مقيـدا، ومحـددا فـي مهمـاته خلال فترة حكم الرئيس "هواري بومدين"، فـإن وصـول "الشـاذلي بـن جديـد" إلـى مؤسسـة الرئاسة، قد كرس وزن ومركز النخبة العسـكرية فـي النظـام السياسـي،[4] وعلاوة عـن سـيادة النخبة العسـكرية فـي ميـزان القـوى، فـإن معـدلات الفسـاد السياسـي، والتكنـوقراطي شـهدت موازاة مع ذلك، تفاقما وتزايدا لافتا، فقد وصلت معدلات العمولات، ونهب المـال العـام، إلـى رقم يتراوح ما بين 25-26 مليار دولار، ساهم فيها عدد من جنـرالات الجيـش فـي صـفقاتهم التسـليحية، وأركـان الحكـم السـابقين، وكبـار مـوظفي شـركات البـترول، إضـافة إلـى رجـال الأعمال ذو النفوذ السياسي الكبير في البلاد.[5]

على الرغم من مساعي النخبـة السياسـية فـي الجزائـر، لإيجـاد مؤسسـات وممارسـات سياسية، تعزز شـرعيتها قبـل مرحلـة التحـول، خصوصـا تلـك المتعلقـة بالجماعـات المحليـة 1983، أو الخاصـة بالولايـات 1983، أو تلـك الخاصـة بالجمعيـة الوطنيـة 1982، وإعـادة انتخـاب الرئيـس فـي 1986، إلا أن ذلـك لـم يمنـع مـن اسـتمرار وتصـاعد حـدة المعارضـة السياسية. إلا أن القضية التي أثارت التساؤل هي: إلى أي مدى ساهمت المعارضة فـي تغييـر ميزان القوى؟ بمعنى آخر، هل كان التحول الذي شهدته الجزائر، وكذا الأرجنتين فـي 1989

---

[1] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.84.

[2] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.116.

[3] - أهم الدراسات كانت لكل من: ويليام كونت W.Quandt، سوزان والز Susan Waltz، روبرت هوغ Robert Hugh، دانيال برومبرغ D.Brumberg، غراهام فولر G. Fuller، هواري عدي، اسماعيل قيرة، أحمد منيسي، ناظم عبد الواحد الجاسور، وكلها دراسات تعتمد في حقيقة الأمر على ما حملته تصريحات النخبة الحاكمة، وخاصة التي حكمت المجلس الأعلى للدولة وهم؛ خالد نزار، ومحمد بوضياف، وعلى كافي، وتيجيني هدام، على هارون.

[4] - Khaled Nezzar, Op. Cit., p.8.

[5] - Ali Haroun, Op. Cit., pp.234.235.

- انظر أيضا: ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)، ص.12.

استجابة لتأثيرات المعارضة السياسية، أم أن هذا التحول خضع لمحددات أخرى لا تحتل فيها المعارضة مركزا مؤثرا؟

بداية بالنموذج الجزائري فإن عملية التحول السياسي ترتبط ظاهريا، وإلى حد كبير بأحداث أكتوبر 1988، والتي تشكل حسب كل الدراسات، الفاصل التاريخي بين الأحادية كنظام استمر منذ الإستقلال، وبين التعددية السياسية، التي أخذت تجلياتها في الأطر القانونية والسياسية لما بعد هذا الفاصل.

إن دراسة أثر المعارضة على موازين القوى، يستدعي أولا الوقوف على مطالب المعارضة لما قبل مرحلة التحول، لمقارنة محصلات التحول مع هذه المطالب، والتي تعكس هي الأخرى صيغا جديدة لموازين القوى.

لقد تمحورت مطالب المعارضة قبل مرحلة التحول السياسي، في ثلاث محاور رئيسة، وكل محور منها يعكس تغييرا، ومساسا بجوهر ميزان القوى، وهي كالآتي:

المحور الأول: يدور حول التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.

المحور الثاني: تركز حول اتساع دور القطاع الخاص اقتصاديا في مواجهة سيطرة القطاع العام على النشاط الإقتصادي.

المحور الثالث: يتعلق بمسألة الهوية الجزائرية، ويحاول المساس بميزان القوى في شقه المتعلق بالروافد الفكرية، والثقافية للسلطة من خلال سؤال جوهري؛ هل الجزائر عربية اسلامية، أم فرانكوفونية؟[1]

إن أحداث أكتوبر 1988 التي جاءت نتيجة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية،[2] لم تكن مبرمجة بالقدر الذي يجعلها انتاجا ملحقا، أو مكسبا خالصا للجهة المبرمجة أو الداعية لها، كجناح أو حزب معارض، فالأحداث لم تكن من صنع المعارضة السياسية في الجزائر، دليل ذلك أننا إذا ألقينا الضوء على طبيعة المناخ الثقافي، والفكري في الجزائر، نجد أن الفترة التي انقضت بين حصول الجزائر على استقلالها، وبين نقلة التحول

[1] - Slimane Medhar, Op. Cit., p.p.237.238.

[2] - ولاسيما تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث فشلت كل المشاريع التنميوية والخطط الاقتصادية في وضع حد لها، وسياسة القمع والعنف المتبعة من المؤسسة العسكرية للحفاظ على النظام، كالإعتقالات التي طالت "جماعة الموحدين" بقيادة "محفوظ نحناح" في 1976، وأعمال القمع والسجن والإعتقال، والتعذيب التي تعرضت لها الحركات الإسلامية المعارضة في سنة 1982، بعد التجمعات الشعبية العلنية للإسلاميين بالجامعة المركزية في 12-11-1982 بقيادة أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، عباسي مدني، للمزيد أنظر: إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص.122.123.

السياسي في 1988، لم تعكس أي تأصيل فكري أو سياسي مكتمل للمعارضة،[1] ومرد ذلك كله، هو أن النظام السياسي في حد ذاته، لم يكن قد فصل بشكل نهائي في صيغة الممارسة السياسية والاقتصادية؛ ليبرالية، أم ماركسية، أم إسلامية، فالممارسات كانت ذات خط اشتراكي عام، ولم يكن هناك مرجع سياسي فاصل، قادر على التحليل أو التقييم أو المراجعة لهذه التجربة ككل،[2] "فمشكلة الديموقراطية لم تكن مطروحة في الجزائر بعد، وتفسير ذلك أن الحاجة للديموقراطية لاتكون ملحة في مرحلة البناء والتشييد"،[3] لكنها تصبح كذلك بعد اكتمال البنى التحتية، والهياكل المؤسسية، التي تفضي إلى توازنات جديدة، وقوى فاعلة جديدة، قد لا تتناسب مع البناء الاجتماعي.

لقد عرفت الجزائر تبلور عدة حركات، وأحزاب سرية معارضة في مرحلة الأحادية الحزبية، إلا أن هذه المعارضة وفق مقاييس نظرية "أيزنغر Eisinger" حول الفرصة السياسية، كانت جزءا من دوافع التغيير، أكثر من كونها دافعا رئيسيا له، الخاصية الجوهرية لبيئة التحول السياسي في الجزائر، هي أن عناصر الفرصة السياسية للتغيير، قد اكتملت، في حين أن المعارضة لم تبلغ مبلغا تستطيع معه ممارسة السلطة السياسية، فلا توجد مؤشرات حتى الآن تؤكد أن أحد تيارات المعارضة قبل أحداث أكتوبر 1988، كان يحاول أن يتحرك بنظامية عالية للإطاحة بالنخبة الحاكمة،[4] بل إن كل ما يتوافر من تحليلات، وأدبيات تشير إلى أن دعوة المعارضة، التي ارتفعت في مرحلة ما قبل التحول السياسي، لم تتجاوز المطالبة باستقالة الحكومة، وبالتالي لم يكن مطلب التغيير الجذري واردا أو مطروحا.[5]

على الرغم من عدم اكتمال المنظومات الفكرية للمعارضة، وقلة تجربتها، وجاهزيتها للممارسة السياسية التي تحفظ الاستقرار السياسي، إلا أنها شاركت بقدر كبير في الزيادة من الضغط على النظام من خلال المشاركة في مظاهرات 1988،[6] التي كانت أحد

---

[1]- Ramdan Redjala, Op. Cit., p.170.

[2] - عبد الله زبيري، "النخبة السياسية في الجزائر،" (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الاداري والسياسي، جامعة الجزائر، 2001)، ص.51.

[3] - ثناء فؤاد عبد الله،"أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر،" السياسة الدولية، عدد 95 (جانفي 1989) ص. 189.

[4] - Graham Fuller, Op. Cit., p.p.9.11.

[5] - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.190.

[6] - Ramdane Redjala, Op. Cit., p.170.

بواعث صياغة دستور 1989، والذي عكس بدوره طرحا جديدا لمسألة التوازنات السياسية في النظام، تماشيا مع الاخفاقات الاقتصادية خاصة،[1] وكذا التنامي الملحوظ لصوت المعارضة في النظام، ونتيجة لذلك اشتمل الدستور الجديد على عدة ملاحظات هامة أبرزها:[2]

1- شطب كلمة الإشتراكية من سطوره، مايفتح المجال أمام تعدد الفواعل الإقتصادية، وظهور نخب، وطبقات، وبرجوازية جديدة تسهم، و تؤثر في العملية السياسية.

2- التأكيد على مكانة الإسلام، واللغة العربية.

3- حصر مهام الجيش في حماية الإستقلال، والدفاع عن السيادة الوطنية.

4- تخلي رئيس الجمهورية على بعض سلطاته لرئيس الحكومة، المسؤول بدوره أمام البرلمان، هذا بخلاف ما كان معمولا به سابقا، حيث أن الرئيس يمثل محور النظام السياسي.

5- الاحتكام إلى أسلوب الانتخاب كوسيلة وحيدة، ومحايدة لتحديد موازين القوى النسبية للمتنافسين في إطار ديموقراطي.

6- الاعتراف بأسلوب الدفاع الفردي، عبر جمعيات حقوق الانسان للدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان، والدفاع عن الحريات.

7- إقرار ضرورة تشكيل مجلس دستوري لحماية الدستور.[3]

إن اسهام المعارضة السياسية في وضع حد للنظام السلطوي، القائم على رموز المؤسسة العسكرية، ونظام الحزب الواحد، الذي استوحى كل هياكله، وممارساته من الأنظمة الشمولية، قد دفع في الوقت ذاته نحو ايجاد توازنات جديدة، تقوم على التعددية السياسية، وتحول الحزب الواحد"جبهة التحرير الوطني" من حزب احتكر السلطة لأكثر من ربع قرن، وهيمن على مؤسسات الدولة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ووسائل إعلامها، إلى حزب معارض فاقد لأية شرعية، عدا تلك التي يمنحها له الدستور، وقانون الأحزاب مثل بقية التنظيمات السياسية الأخرى.[4]

---

[1] - Rami G. Khouri, Op. Cit., p.88.

[2] - ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص.17.

[3] - محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001)، ص ص.44.45.

[4]- Mohammed Harbi, le FLN mirage et realité (Paris: edition J.A, 1980), pp.325.326.

أما فيما خص دور المعارضة الأرجنتينية في تغيير موازين القوى، فإنه وعلى عكس تنظيمات المعارضة السياسية الجزائرية، التي لم تكن قد بلغت مبلغا للتأثير المباشر، والعلني، نظرا لسرية التنظيمات قبل سنة 1989، فإن الأمر في الأرجنتين يتعلق بدور بارز للحزب البيروني، وشبكاته الملحقة من تنظيمات عمالية وطلابية، في التأثير المباشر على موازين القوى السائدة قبل التحول السياسي، دون إغفال للمعطيات الجديدة التي شهدتها الأرجنتين قبل سنة 1989، والتي تتمحور في:

1- ظهور ما سمي "العسكر الجديد" نسبة لأعمال التخريب، والتمردات التي قام بها الضباط العسكريون بعد تحويل ملفاتهم على العدالة، فالجِدة لاتكمن في الرموز، على اعتبار أن النخبة هي نفسها المسؤولة عن التجاوزات الانسانية في مرحلة الديكتاتورية، وإنما الجِدة تكمن في الأسلوب غير المسبوق لتأثير النخبة العسكرية على النظام السياسي.[1]

2- تراجع شعبية الحزب الراديكالي الحاكم منذ 1983، والذي فشل في السيطرة على النخبة العسكرية، وتسيير الوضع السياسي المفضي للتحول،[2] ما يجعل أغلب الدارسين للشأن الأرجنتيني كـ:ألان روكي A.Rouquie، ريكاردو سيديكارو R.Sidicaro يدرجون عهد "ألفونسين Alfonsin " في مرحلة ماقبل التحول على الرغم من الاطاحة بالديكتاتورية العسكرية في 1983، وذلك نتيجة لعدم تحقيق أي جديد يذكر على مستوى الاستقرار السياسي.

لقد فاز الحزب الراديكالي في الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية في 1983، بنسبة 52 في المئة، مقابل 42 في المئة للبيرونيين، هذه النتيجة أدت إلى وضع سياسي، واقتصادي جديد، وضعٌ فاصل بين الديكتاتورية العسكرية، والتحول السياسي الديموقراطي الليبرالي سنة 1989، أبرز سمات الوضع؛ الركوض الاقتصادي، والتدهور الاجتماعي الحاد،[3] الأمر الذي أفضى إلى اكتمال عناصر التحول السياسي.

الفرق الجوهري بين دور المعارضة في تغيير موازين القوى، في النظامين الجزائري والأرجنتيني، يكمن بصفة خاصة، في أن المعارضة في الجزائر لم ترق إلى

[1] - Ricardo Sidicaro, « les transformations politiques en Argentine 1987-1989, » Op. Cit., p.5
[2] - Yvon Grenier, Op. cit., p.27.
[3] - Ricardo Sidicaro, « les transformations politiques en Argentine 1987-1989, » Op. Cit., p12.

مستوى قيادة التحولات، التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لأن المعارضة لم يسبق لها وأن مارست السلطة السياسية، أو حتى العمل السياسي المعارض بأسلوب علني، في حين أن التاريخ السياسي للأرجنتين حمل رصيدا حافلا للممارسات السياسية المعارضة ، وإن كان ذلك يرجع إلى الفترة الفاصلة بين 1946-1976 مع تخلل بعض حقب الانقلابات العسكرية[1]، الأمر الذي جعل المعارضة الأرجنتينية تشهد قبل التحول، تطورا وتحديثا كبيرين على مستوى التنظيم، والممارسات، والرؤى الاستراتيجية،[2] فالحزب البيروني لم يشهد في تاريخه منذ تأسيسه على يد "بيرون Peron " مستوى تنظيمي عالي، كالذي شهده سنتين قبل التحول، وتحديدا في سنة 1987، حين فاز في الانتخابات التشريعية على الحزب الراديكالي الحاكم بنسبة 41 في المئة مقابل 37 في المئة.

إن النقلة النوعية على مستوى أفكار، وممارسات الحزب البيروني،[3] لمرحلة ما قبل التحول جعلته المسؤول الرئيسي، عن أهم التغيرات السياسية على مستوى موازين القوى، ومن بين أهم هذه التغيرات نذكر:

1- الإعتماد على شبكة التنظيمات البيرونية الملحقة بالحزب من أجل التعبئة، مما أعاد الاعتبار لعدد كبير من جماعات المصالح، والنقابات العمالية، والحركات الطلابية، بعد غياب طويل عن العملية السياسية، نتيجة للممارسات القمعية للمؤسسة العسكرية على عهد الديكتاتورية التي قادها الجنرال "فيديلا Videla ". علما أن وزن الحركات النقابية كفاعل جديد تعزز علاوة عن اسهام البيرونية في ايقاظه، بالوضع الاقتصادي، والاجتماعي المزري الذي عرفته الأرجنتين في عهدة "ألفونسين Alfonsin ".

2- ظهور أقطاب البرجوازية الجديدة، التي تدفع نحو الليبرالية الاقتصادية وفتح الاسواق، وتحرير التجارة الخارجية.

3- عودة مؤسسة الكنيسة إلى المشهد السياسي، بعد غيابها منذ الإطاحة بالديكتاتورية العسكرية، بسبب مواقفها المؤيدة للممارسات القمعية للنخبة العسكرية، ماجعلها تعرف

[1] - تم التفصيل في ذلك في ملحق رؤساء الأرجنتين ومرجعياتهم، وسبل وصولهم إلى الحكم. الملحق رقم (01) ص ص. 222.224.

[2] - Marcos Novaro, Op. Cit., p.96.

[3] - سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الموالي.

تراجعا ملحوظا إلى غاية ظهور البيرونية كقوة معارضة، قادرة على مراجعة المراكز، وأوزان القوى في النظام السياسي الأرجنتيني.

4- لقد شكلت المؤسسة العسكرية بتمرد ظباطها، الفاعل الأكثر تأثيرا على العملية السياسية عقب الانتخابات الرئاسية لسنة 1983، لتستمر إلى غاية 1987، والتي تشكل سنة فوز البيرونية بالانتخابات التشريعية، العلاقة بين الحدثين تكمن في أن توقف التمردات العسكرية في الأرجنتين، والذي أفضى أيضا إلى انهاء الدور السياسي للنخبة العسكرية، ارتبط بوصول البيرونية إلى المؤسسة التشريعية، حيث تم الضغط كقوة معارضة من أجل استصدار قانون للعفو عن الضباط، لاستعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالبيرونية ساهمت بقوة في خلق توازنات جديدة وهامة، قبل الولوج في الاصلاحات السياسية، والاقتصادية التي أتت في مرحلة لاحقة، بعد فوز الحزب في الانتخابات الرئاسية في 1989.

فالفرق بين التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، فيما يخص دور المعارضة وأثرها في تغيير ميزان القوى السائد قبل مرحلة التحول، يكمن في أن مستوى التأثير كان متفاوتا بين النموذجين، بسبب اختلاف ظروف التحول بين النظامين، والتي من أهمها:

1- المعارضة السياسية في الأرجنتين كانت مركزة في الحزب البيروني، كطرف معارض لا كتنظيمات متفرقة، في حين أن الجزائر عرفت العديد من التنظيمات غير الموازية لقوة النظام كالشيوعيين، والاسلاميين، والليبراليين، بل إن التيار الواحد كان منقسما إلى عدة مجموعات لاتربط بينها أية علاقات، في الوقت الذي تشير فيه شروط الارتباط بين المعارضة والتحول السياسي وفق نظرية "الترابط المدني، Civil Association" لمايكل أوكتشت Michal Oakeshott"، أو نموذج "الفورديـة" لغرامشي Gramsci" إلى أن شروط التحول السياسي، لا تقتضي التعددية بقدر ما تقتضي اتحاد المعارضة ككتلة، أو طرف قادر على المساس بموازين القوى، في حين أن التعددية مطلوبة في الممارسة السياسية لما بعد البناء المؤسساتي التعددي.

2- إن المعارضة في الأرجنتين شهدت اكتمالا على مستوى الأفكار، بحيث كانت مخولة لتسلم السلطة، ما جعلها تحضى بمساندة القوى الجديدة كالبرجوازية الناشئة، وكذا القوى التقليدية المبعدة، كمؤسسة الكنيسة، بما في ذلك القوى المهددة كالمؤسسة العسكرية، في حين

أن المعارضة في الجزائر لم تكن قادرة على تسلم السلطة، بدليل تشجيع العديد من قوى المعارضة، وتأييدهم لتدخل المؤسسة العسكرية، مباشرة بعد التحول من أجل ايقاف المسار الانتخابي، وهو دليل آخر على انقسام المعارضة، وعدم اسهامها كطرف فعال في تغيير موازين القوى، ما انعكس جليا على ضعف القدرة في المحافظة على الموازين الأولية التي أفضى إليها التحول السياسي، إذ سرعان ما عاد الجيش، والنخبة ذاتها التي كانت تحكم النظام منذ الاستقلال.

المبحث الثالث: علاقة المعارضة بمسار التحول السياسي في الجزائر والأرجنتين

علاوة عن تأثير المعارضة في الأنظمة السياسية في الضغط من أجل التحول السياسي، فإن المعارضة لعبت دورا مركزيا في التأثير كذلك على مآلات هذا التحول، وذلك عبر محورين رئيسيين، هما تأثير طبيعة البنية التنظيمية الداخلية لأحزاب المعارضة، وكذا طبيعة الأفكار، والممارسات السياسية التي ربطت هذه المعارضة بالسلطة.

المطلب الأول: أثر البنية التنظيمية للمعارضة على عملية التحول السياسي.

لا يمكن الحديث عن مسار التحول السياسي، دون الحديث عن معارضة سياسية فاعلة،[1] في الوقت الذي لايمكن فيه الحديث عن معارضة فاعلة، إلا إذا كانت هذه المعارضة تجعل من الديموقراطية الداخلية منهجية أساسية، ومنطلق رئيسي لدفع عملية التحول، وتعزيز التعددية السياسية، فلا يمكن للأحزاب السياسية تبني قضايا الديموقراطية، والحكم الراشد، والتداول على السلطة، كقيم أساسية لمعارضة النظام في ممارساته السياسية، إذا كانت هذه القيم غائبة، أو ضعيفة على مستوى الهياكل الداخلية لأحزاب المعارضة.[2]

[1] - Guillermo O'donnell, Op. Cit., p.33.

[2] - Miguel De luca & Mark P.Jones & Maria Ines Tula, « back rooms or ballot boxes ? condidate nomination in Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.35, N°.4 (May 2002), p.419.

تميزت كل أحزاب المعارضة السياسية في النظام السياسي الجزائري بإنغلاق بنيتها التنظيمية، وعدم انفتاحها،[1] خاصة في مسألة النقاشات الداخلية، سواء كانت فردية أم جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الاقصاء، والاقصاء المضاد،[2] الأمر الذي يترك تأثيرا سلبيا على قيمة الأفكار، والمفاهيم التي تتبناها المعارضة، إذ تصبح هذه القيم والأفكار دون أثر يذكر.

إن مسار التحول السياسي لا يتأثر فقط بأساليب إدارة النخب الحاكمة للمنتظم السياسي، وإنما أيضا بطرق وأساليب إدارة المعارضة السياسية لتنظيماتها،[3] فلا يمكن رفع شعار الديموقراطية من دون أن تسود الديموقراطية أحزاب المعارضة، ولا يمكن مطالبة الدولة باحترام القانون، في الوقت الذي لا تحترم فيه الأحزاب المعارضة قوانينها الداخلية. فالأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر تأسست بموجب القوانين المُؤسِسة للتعددية، وليس من خلال مشروع اجتماعي سياسي لتحقيقه،[4] في حين أن التعدد الضروري للبناء الديموقراطي، والمفيد للتنمية والتقدم، هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج، واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، ومن النقائص التي تشوب المعارضة السياسية في الجزائر هي تفاقم النزعة الانقسامية في طروحات المعارضة، وانشطار بعض التنظيمات التي لا يوجد ما يبررها في الغالب سوى ضعف الحوار أو انعدامه.[5]

إن دراسة أزمة البناء الديموقراطي الداخلي للأحزاب الجزائرية من شأنه الوقوف علىعدة قضايا فارقة في مسألة وزن المعارضة، ودورها للدفع بمسار التحول، فضعف مستوى الديموقراطية داخل أحزاب المعارضة يؤدي إلى سيادة النزعة السلطوية، والأبوية، والإحتكار الشخصي والجيلي للسلطة،[6] الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنقسامات في صفوف

[1] - Ramdane Redjala, Op. Cit., p.182.

[2] - أزمة حركة النهضة في 1999، أزمة حزب جبهة التحرر الوطني في 2004، أزمة حركة الاصلاح في 2007، أزمة حركة حمس في 2008.

[3] - Henry W. Ehrman. Op. Cit., p.554.

[4] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.115.

[5] - Graham E. Fuller, Op.Cit. p.8.

[6] - أحمد منيسي، المرجع السابق، ص.158.

المعارضة، وتعطيل وظائفها، عن طريق استنفاذ الطاقات في صراعات داخلية من أجل الزعامة.

يشير واقع الأحزاب السياسية المعارضة في النظام الجزائري، أنه في الوقت الذي كان من المفروض ترسيخ قيم المعارضة، والرقابة، والمناقشة، أصبحت في الواقع ترجمة لتعددية في الطموحات السياسية لقادة أحزاب المعارضة، أكثر منها تعددية سياسية أو أيديولوجية،[1] تعددية لا تترجم الانتماءات الطبقية، بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة والزعامة.

من بين أهم تبعات نمط تنظيم المعارضة السياسية في الجزائر، أن الجمود السياسي أضحى الأسلوب الطاغي على العمل الحزبي المعارض، وإذا كان النظام السياسي الجزائري قد شهد تعاقب رئيسين منتخبين بعد التعديل الدستوري لسنة 1996، فإن أغلب التنظيمات المعارضة لم تتخلص من عقدة الزعيم إلا بوفاته، أو عن طريق الانشقاق عن الحزب الأصل، ليعيد الحزب الجديد انتاج الممارسات، والقيم ذاتها التي اعتبرها أسبابا للإنفصال.[2]

إن ظاهرة توافق بعض تيارات المعارضة منذ 1999، وبروز ظاهرة التحالف الرئاسي، بدخول كل من حزب التجمع الوطني الديموقراطي، جبهة التحرير الوطني، حمس، النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، والتحالف الوطني الجمهوري، وتطوره بالموازاة مع سلسلة الاصلاحات الدستورية، والانتخابية، والاستشارات الشعبية، هي في الحقيقة تكتيكات براغماتية، يشوبها الكثير من الغموض واللبس، فعوض أن تمارس المعارضة وظائفها في التعبير عن مطالب الشعب، ومراقبة، واستجواب الحكومة، ومحاسبة الرئيس على وعوده، أصبحت تكتيكات المعارضة، تستجيب فقط لمقتضى الصراع على السلطة.[3]

لقد كان لأزمة الديموقراطية، على مستوى تنظيمات المعارضة السياسية في النسق الجزائري، بالغ الأثر في تراجع العملية التحولية،[4] وخروجها عن المسار الصحيح الذي يقوم

---

[1] - أنظر مطلب المشاركة السياسية في المبحث الثاني من الفصل الثالث. ص 181.

[2] - Amel Boubekeur, Op. Cit., p.5.

[3] - Daniel Brumberg, "Islam is not the solution or the problem," The Washington Quarterly (winter 2005), vol.29, n°. 1, p.107.

[4] - Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc, Op. Cit., p.98.

على تدوير النخب، والتداول على السلطة، وتحقيق تعددية سياسية تعكس التعدد الحقيقي للمنظومات الفكرية والقيمية في الجزائر.

ولعل أبرز هذه الانعكاسات، هي ظهور الانقسامات، والخلافات داخل هذه التنظيمات نفسها، مما جعل النخب تهتم بموازين القوى، والصراع على السلطة داخل التنظيم المعارض أكثر من اهتمامها بوظيفتها السياسية، في الرقابة والتأثير على سياسات النظام.[1]

أما عن البنية الداخلية لأحزاب المعارضة الأرجنتينية، فالواضح من خلال مسار التحول، أنها عرفت نقلة كبيرة على مستوى التنظيم الداخلي، في فترة الإعلان عن التحول السياسي،[2] خاصة على مستوى الحزبين الكبيرين البيروني والراديكالي، اللذان يعتبران محور الحياة السياسية في الأرجنتين.

إن تبعات الفترة الديكتاتورية على النظام السياسي الأرجنتيني، جعلت الأحزاب السياسية تنشط وفق آليات ومقاييس جديدة،[3] فعلى عكس حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب جبهة القوى الاشتراكية، وحركة حمس، والحزب الاجتماعي الديموقراطي ...والتي تعتبر في مجملها إستمرارا لتنظيمات وأحزاب ما قبل التحول السياسي- وإن كان بعضها بتسميات مغايرة-[4] فإن الممارسات السياسية، والبنية التنظيمية فيما يخص التداول، وتدوير النخب لم يختلف بين السر والعلن، فـ"محفوظ نحناح" بقي أمينا عاما للحزب حتى وفاته، و"حسين آيت أحمد" بقي على رأس "حزب القوى الاشتراكية" منذ 1963 إلى غاية تدهور وضعه الصحي في 2007، في حين أن المعارضة السياسية في الأرجنتين عرفت قطيعة مع الممارسات السياسية السابقة، بل واستفادت في معضمها من التجارب السابقة، فالحزب البيروني أصبح ينشط في المرحلة السابقة لعملية التحول وفق ما سمي في التجربة

[1]- William B. Quandt, « Algeria's uneasy peace, » Op. Cit., p.17.

[2] - Evans Rebecca. "Changing Party Incentives, Changing Party Preferences: Human Rights Policy in Argentina and Chile" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Jan 05, 2006
www.allacademic.com/meta/p68955_index.html (PDF).03-06-2008

[3] - Steven Levitsky, Op. Cit., p.2.

[4] - "حركة حمس" كانت قبل 1996، "حماس" وفي 1988 تأسست تحت اسم "جمعية الارشاد والاصلاح" وقبل 1988 كانت تنشط دون إطار قانوني شرعي باسم "جماعة الموحدين"، أما الحزب الاجتماعي الديموقراطي، فكان تحت تسمية الحزب الشيوعي في مرحلة الاحادية الحزبية. للمزيد أنظر أسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.160، ص.168.

الأرجنتينية بسياسة "تنظيف البيت House cleaning"،[1] وذلك بمراجعة جميع الأطر التنظيمية، والرواسب الفكرية والقيمية، إذ أن الحزب البيروني الذي يرجع إلى "بيرون Peron "، هو في أصله تيار اشتراكي على الطريقة البيرونية، إلا أنه مع "كارلوس منعم C.Menem " كان مثالا عن الحزب الليبرالي.[2]

إن سر تأثير المعارضة في مسار التحول، يقتضي أولا مرونة التنظيمات في الجانب القيمي والتنظيمي،[3] فالحزب البيروني أصبح في سنة 1987 يخضع لاجراءات مغايرة تقوم على مرونة الحزب، وعدم خضوعه للبنية الهيرارشية التراتبية، والتأكيد خاصة على ما أسماه بسياسة ملء فراغ الثقة "Credibility gap".[4]

إن حركية الطروحات الفكرية للمعارضة الأرجنتينية، التي جعلت بعضها يتبنى اتجاهات ومنظومات قيمية جديدة، مغايرة لطروحات الرافد التنظيمي التاريخي لهذه الأحزاب المعارضة، إنما يرجع في أساسه لحركية النخب، والقيادات السياسية على مستوى هذه التنظيمات،[5] التي اختلفت عن تنظيمات المعارضة السياسية في الجزائر، في متغير جوهري، هو غياب جهاز بيروقراطي مرتبط بنسق تاريخي أو اجتماعي محدد،[6] فالنقلة النوعية على مستوى المنتظم السياسي الأرجنتيني في سنة 1989، كانت مسبوقة بتحول لافت وجوهري على مستوى المعارضة السياسية، والتي يمكن تلخيص أهم محاوره كالآتي:

1- انفتاح النسق الحزبي، والبعد عن التطرف في طروحات الحزب البيروني، الذي كان أبرز المعارضين، واستفادته الذكية من بيئة الفرصة السياسية، على عكس موقف "حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ" في الجزائر.

---

[1] - Katrina Burgess & Steven Levitsky," Explaining populist party adaptation in Latin America environmental and organizational determinants of party change in Argentina, Mexico, Peru, and Venezuela," Comparative Political Studies, vol.36, n.8 (October 2003), p.900.

[2] - Marc Hufty, Op. Cit., p.310.

[3] - Guiseppe Di Palma, Op. Cit., p.95.

[4] - Katrina Burgess, Op. Cit., p.900.

[5] - Micozzi Juan. "Progressive Ambition, Constituency Serving and Legislative Performance in Argentina" Paper presented at the annual meeting of the MPSA Annual National Conference, Palmer House Hotel, Hilton, Chicago,
)www .allacademic.com/meta/p266256_index.html(2008-06-03

[6] - Katrina Burgess, Op. Cit., p.897.

2- غياب ظاهرة العداء التاريخي: فعلى الرغم من أن الحزب البيروني كان أكبر المتضررين من أعمال القمع، والاعتقال، والإغتيال التي مارستها المؤسسة العسكرية اتجاه المعارضة السياسية، علما أن الانقلاب الذي أتى بالمؤسسة العسكري في عهد الديكتاتوري في 1976، جاء بعد الاطاحة بحكم حكومة بيرونية، تحت قيادة زوجة ونائبة "بيرون Peron"، وعلى الرغم من الفاصل التاريخي غير الكفيل بتغيير الأجيال، إذ لم يمض على الانقلاب إلا عشر سنوات، فإن نظرة المعارضة البيرونية لتوازنات القوى، وتكتيكات الوصول إلى السلطة، قد فرضت عليها وفق النموذج العقلاني لصناعة القرار، ضرورة التحالف الضمني لكسب التأييد.[1]

لقد أثر نضج طروحات الحزب البيروني على موقف المؤسسة العسكرية، ما يعزز طروحات "صامويل هانتنغتون S.Huntington " في مسألة صراع النخبتين السياسية والعسكرية، في السيطرة على النظام السياسي، الذي يرى أن تدخل النخبة العسكرية في العملية السياسية، لا يرتبط بقوة هذه الأخيرة، بقدر ما يرتبط بضعف القوى السياسية، وبرُآها الاستراتيجية في النشاط السياسي،[2] ومنه فإن تراجع النخبة العسكرية في مرحلة التحول،[3] والتي تبدأ في 1989، تبين مدى قوة وأهلية الحزب البيروني، كطرف معارض لتسوية الخلافات والصراعات العالقة، التي رأى أنها تقوم أولا وقبل كل شيء، على التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف، ما سيسمح باستقرار النظام، وخلق جو يلائم البناء المؤسساتي في مرحلة ما بعد التحول.

لقد مثل الحزب البيروني نموذجا لدور البناء الديموقراطي الداخلي، وأثره على مسار التحول السياسي، فالتنظيم الديموقراطي لتنظيم المعارضة، يسمح له أولا بدَوَران النخب داخل التنظيم، الأمر الذي يسهم بصفة مباشرة في التطور، والتكيف السياسي للمنظومة الفكرية، والقيمية، وكذا ممارسات واستراتيجيات الأحزاب المعارضة،[4] فالحزب

---

[1]-Kathrine J. Worboys, « The traumatic journey from dictatorship to democracy, peacekeeping operation and civil military relations in Argentina 1989.1999, » Armed Forces and Society, Vol.33, N°.2 (5January 2007), p.152.

[2] - صامويل هانتنغتون، المرجع السابق، ص.193.

[3] - Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.152.

[4] - Kemalioglu Ozge. "Intra-party Competition and Clientelism: An Analysis of Public Sector Employment in Argentina" Paper presented at the annual meeting of the The Midwest Political Science Association, Palmer House Hilton, Chicago, Illinois, Apr 07, 2005

البيروني كان قبل الثمانينيات، ومنذ تأسيسه على يد "بيرون Peron " حزبا يساريا، من أكبر المعارضين للسياسات الليبرالية، كما أنه كان يعتمد على الطبقة العاملة، والتنظيمات العمالية كقاعدة رئيسية في التعبئة السياسية، لكنه سنتين قبل التحول،[1] أصبح أكبر الأحزاب الداعية لتبني تحولات ليبرالية سياسيا واقتصاديا، كما أنه انتقل من اعتماده القاعدة العمالية إلى محاولة استقطابه لكافة الشرائح، والطبقات الاجتماعية.[2]

ثاني أبعاد تأثير البناء التنظيمي الداخلي لأحزاب المعارضة على مسار التحول يتعلق بالقدرة على إنتاج وتكوين القيادات السياسية، بدليل أن فشل سياسات "كارلوس منعم C.Menem " لم تُقصي الحزب البيروني من الحياة السياسية، وإنما أسفرت عن فشل أحد بدائل المعارضة،[3] الأمر الذي أسفر فيما بعد عن ظهور التيار اليساري المعتدل في توجهات الحزب البيروني مع مجيء "نيستور كيرشنير Néstor Kirchner"، على عكس النموذج الجزائري، خاصة فيما يتعلق بسيرورة حزب "جبهة التحرير الوطني " من السلطة إلى المعارضة، ثم العودة إلى السلطة من خلال السيطرة على الأغلبية البرلمانية، والمشاركة في التحالف الرئاسي، لكن دون تغيير يذكر فالنخب المسيرة للحزب لم تتغير، والاستراتجيات لم تعدل، والبرامج لم تناقش.[4]

رغم فوز جبهة التضامن الارجنتينية "FREPASO" بقيادة "دي لاروا de la Rua" إلا أن الحزب البيروني بقي العصب الأكثر تأثيرا وفاعلية، لسبب رئيسي هو القدرة العالية على التكيف، ومرونة التنظيم الحزبي المساعد على التداول على السلطة، وظهور أجيال جديدة من القيادات السياسية ذات الطروحات، والبدائل السياسية الجديدة،[5] فحالة الانسداد التي عرفها النظام الأرجنتيني، عقب استقالة ثلاث رؤساء في ظرف أسبوعين، على إثر أزمة ديسمبر 2001، أفضت في النهاية إلى تعيين رئيس مؤقت ذو تكوين بيروني وهو

www.allacademic.com/meta/p86998_index.html (.PDF). 03-06-2008

[1] - تحديدا في سنة 1987، عندما فاز الحزب بالإنتخابات التشريعية .

[2] - Steven Levitsky, Op.Cit., p.2.

[3] - Jean Grugel & Maria Pia Reggirozzi, Op. Cit., pp.94.96.

[4] - يشوب عودة حزب جبهة التحرير الوطني إلى السلطة كأكبر كتلة برلمانية العديد من الغموض، التساؤل الجوهري الذي يطرح نفسه: مالذي قدمه الحزب كجديد فكري أو مرجعي ليعود إلى السلطة؟ وبذلك فإن عودة الحزب بقدر ما ترتبط برغبة وسعي النخبة الحاكمة لإعادة الاعتبار للحزب التاريخي، فإنها تنم عن مدى تغيّر وعدم استقرار ميولات وتوجهات الناخبين في النظام الجزائري.

[5] - Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, Op. Cit., pp.155.156.

"دوهالدي Duhaldé "، ما يعزز أطروحة أثر المعارضة على مسار التحول في مسألة انتاج القيادات السياسية، بل أكثر من ذلك فإن انتخابات 2003، والتي أجريت بعد الفترة الانتقالية، أسفرت عن فوز رمز آخر من رموز البيرونية، على الرغم من أن أغلب الأرجنتينيين لم يعرفوا "كيرشنير Kirchner " إلا من خلال حملته الانتخابية،[1] لكنه فاز في الانتخابات الرئاسية، ليس لأنه مزكى من النخبة العسكرية، أو لأنه واجهة الجماعات الضاغطة، وجماعات المصالح، بل لأنه ذو طرح سياسي بديل وجديد.[2]

على الرغم من فوز "منعم Menem " في الدورة الأولى، إلا أنه خسر أمام "كيرشنير" في الدورة الثانية،[3] والسبب راجع بالأساس إلى البرنامج الانتخابي، وتزكية المعارضة لـ"كيرشنير" على حساب "منعم" نتيجة الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي أفضت إليها سياسات الانفتاح الاقتصادي على عهد "منعم".[4]

إن أثر التنظيم الداخلي لأحزاب المعارضة على مسار التحول السياسي، إنما يفسر في إطار أن المعارضة بتنظيماتها الحزبية، يفترض أن تكون نموذجا لاحترام قواعد الممارسة الديموقراطية، بحيث يجب أن تكون قنوات الترقي في الهرمية التنظيمية مفتوحة أمام كل الطاقات، وتكون الانتخابات الدورية، والمؤتمرات العامة، الآلية الأساسية لتجنيد النخبة القيادية في التنظيم، وكذا في عزلها، وإحلال نخبة جديدة محلها، بالإضافة إلى تحديد التوجهات العامة للحزب.

إن دراسة أثر التنظيم الداخلي لأنساق المعارضة على مسار التحول السياسي في النظامين، يظهر جليا أحد أبرز المتغيرات المستقلة المسؤولة على المسار الصحيح لعملية التحول السياسي، فالبناء الديموقراطي، والممارسة التعددية بما في ذلك فاعلية المعارضة على مستوى التنظيمات المعارضة ذاتها، كانا السبب الجوهري لرشادة العملية التحولية، والإبتعاد عن التطرف السياسي.

---

[1] - Martha Farmelo & Alain Cibilis, Op. Cit., pp.4.5.

[2] - لا يجيز الدستور الأرجنتيني إعادة انتخاب الرئيس أكثر من عهدتين متتاليتين، لكنه يبيح الترشح لرئيس سابق إذا فصل بين نهاية عهدته، والعهدة المراد الترشح إليها عهدة فاصلة.

[3] - فاز "منعم" على "كرشنير" في الدورة الأولى بنسبة 24 في المئة مقابل 22 لـ"كرشنير"، إلا أن "كرشنير فاز في الدور الثاني بنسبة 70 في المئة. للمزيد أنظر:

- Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.159.

[4] - أنظر في هذا الشأن الجدول الخاص بتبعات سياسة كارلوس منعم الليبرالية في الجدول رقم 10 من هذه الدراسة. ص ص.192.191.

إن مسألة طبيعة البناء السياسي الداخلي لأحزاب المعارضة، يمكن أن تُفسر علاوة عن فاعلية الأحزاب، ظاهرة الانقسامات التي قد تعرفها أحزاب المعارضة، فالانقسامات الحزبية التي شهدها النظام الارجنتيني، على غرار ما عرفه الحزب الراديكالي مثلا، كانت في الأرجنتين ظاهرة ايجابية أكثر منها سلبية،[1] فالصراع لم يكن عن القيادة بقدر ما جاء نتيجة لتراجع نتائج الحزب في الانتخابات، هذا الانقسام أدى إلى بروز شخصيات جديدة، وتيارات أقوى من الحزب الراديكالي نفسه، أمثال " إليسا كاريو Elisa Carrio[2]، ريكاردو مورفي Ricardo Lopez Murphy[3]" وكلاهما من أبرز قادة الأحزاب المعارضة في الأرجنتين، واللذين حققا مراتب أفضل من الحزب الراديكالي في الانتخابات الرئاسية في 2003، و 2008. فالانقسام إذن زوّد المعارضة بأطراف أقوى، خاصة وأن الحزب المدني الراديكالي لم يحرز سوى نسبة اثنان في المئة في انتخابات 2003، في حين أن المعارضة السياسية في الجزائر تعرف ظاهرة الانقسام، وهي في قمة قوتها كطرف معارض للسلطة، والحال يصدق خاصة على "حركة الاصلاح" في انقسامها قبل تشريعيات 2007، بعدما كانت أكبر الكتل البرلمانية المعارضة بـ 43 مقعد في مجلس النواب، لم تتحصل في تشريعيات 2007 إلا على ثلاث مقاعد.

يفسر ضعف المعارضة الجزائرية مقارنة بالمعارضة في المنتظم السياسي الأرجنتيني، وفق الاقتراب النظمي باستمرار المعارضة الجزائري في ممارسة النشاط السياسي بنفس الأساليب السرية التي كانت سائدة قبل التحول، القائمة عل الاقصاء، والتركيز على الهرمية التنظيمية للحزب، والاقدمية، والأبوية، ورصيد التضحيات السياسية التي تدخل فيها حسابات الاعتقالات والسجن، والملاحقات.[4]

لقد تميزت أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر، في أساليب إدارتها لشأنها الداخلي، بأسلوب شمولي، من صميم ما ظلت تندد به، وتعيبه على نظام الحكم الشمولي. مما يجعل هذه التنظيمات لا تعبر حتى عن آراء وبدائل بعض المنخرطين السياسيين في الحزب، فكيف بأفكار ومطالب الشعب؟

[1] - Celia Szusterman, Op. Cit., p.2.

[2] - إليسا كاريو: رئيسة حزب البديل من أجل جمهورية المساواة.ARI

[3] - ريكاردو لوباز مارفي: حركة التجديد الفيدرالي.MFR

[4] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.126.

المطلب الثاني: علاقة المعارضة بالسلطة في عملية التحول السياسي.

إن أهمية دراسة أثر المعارضة على عملية التحول السياسي، لا ترتبط فقط بدور المعارضة في إحداث النقلة السياسية التعددية، أوإرغام النظام على صياغة إطار قانوني وحقوقي جديد، وإنما ترتبط أيضا بالوقوف على تجليات هذا التأثير في المخرجات السياسية، ومآلات مسار التحول، فالتحولات السياسية لاتكتسي نموذجا واحدا، وإنما تختلف حسب الظروف، والثقافات، وكذا حسب نمط المعارضة، وأفكارها، وأساليبها.[1]

أولى محاور علاقة المعارضة بالسلطة، يكمن في موقف المعارضة من المؤسسة العسكرية، نتيجة الترابط الشديد بين مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية،[2] فمكانة النخبة العسكرية كانت على قائمة المراجعات، والقضايا التي رأت المعارضة بكل تياراتها ضرورة ابعادها عن العمل السياسي،[3] بما يتلائم والوظيفة الدستورية المنوطة بالجيش وفق الأنظمة التعددية، مفاد ذلك أن النخبة العسكرية ستكون على قائمة المبعدين في حال وصول المعارضة إلى الحكم،[4] إضافة إلى تحميل النخبة العسكرية مسؤولية الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية المتدهورة، التي شهدها النظام الاجتماعي في النصف الثاني من عقد الثمانينيات.

إن إسقاط نظريات علاقة نمط المعارضة بمآلات التحول السياسي على النموذج الجزائري، تبين جليا أن النظرية الانقسامية هي الاطار النظري الأنسب لدراسة المعارضة السياسية في النموذج الجزائري منذ مطلع الثمانينيات، إذ لم يقتصر الانقسام على تعدد الروافد الأيديولوجية والفكرية، بل إن الانقسام ميز بوجه خاص حتى الأحزاب، والحركات ذات التوجه الفكري والسياسي الواحد، ففي الوقت الذي رفض فيه حزب "الجبهة الاسلامية

[1] - Ernest Mandel, Op. Cit., p.213.
[2] - Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc, Op. Cit., p.98.
[3] - Ali Haroun, Op. Cit., p.214, See also :
- Khaled Nezzar, Op. Cit., p.10.
- Miloud Zaatar, Op. Cit., p.100.
[4] - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.198.

للإنقاذ" دعوات التحالف لأحزاب وحركات المعارضة الاسلامية، نجد أحزابا سياسية جهوية بربرية أخرى مثل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، تمارس التعبئة السياسية، لا على أساس ضرورة التحول السياسي، أو معارضتها للنخبة الحاكمة، وإنما بدافع الهاجس السياسي، الذي ينبني على أساس أن وصول الأحزاب الإسلامية ذات القاعدة العربية إلى السلطة، سيؤدي إلى إجحاف وتهميش البربر، وفي ذات الوقت توظيف الخوف البربري لخلق الترابط الإثني، ما سوف يؤدي إلى زيادة الانقسام بين حركات المعارضة.[1]

إن النظرية الانقسامية حسب "غوسفيلد Gusfield" في تفسيرها لسلوكات الأحزاب السياسية المعارضة، ترى أن النماذج المدرجة ضمن هذه النظرية تكون أكثر قابلية لتبني ظاهرة التطرف السياسي، وتطور العنف، ما من شأنه حسب العديد من رواد هذه النظرية كأمثال "غوسفيلد، وكريزي، Kreisi"، أن يؤدي إلى إنغلاق النظام السياسي، ومنه إلى تفكيك بنية الفرصة السياسية، التي تكون مواتية للمعارضة في المرحلة الأولى لإحداث التحول السياسي.[2]

إن البنية الإنقسامية للمعارضة، وتطرف طروحاتها، خاصة فيما يتعلق باجراء تغييرات جذرية على المنتظم السياسي الجزائري،[3] قد أدت إلى التأثير المباشر على مآل التحول السياسي، ومساره في التجربة التعددية الجزائرية،[4] فتدخلت المؤسسة العسكرية مباشرة في العملية السياسية، وقامت تزامنا مع ذلك باجبار الرئيس " الشاذلي بن جديد" على الاستقالة، لخلق حالة فراغ دستوري،[5] لِيلي ذلك إلغاء نتائج الانتخابات، وحل حزب " الجبهة الاسلامية للإنقاذ"، وحضر نشاطه، ومواجهته من خلال محاصرة موارده واستئصالها، واحتواء فضاءات التعليم، من خلال تحييد الطلبة الاسلاميين النشطين، وتشجيع بعض التنظيمات من أجل تكريس الانقسام، كما تدخلت قوات الأمن مباشرة من أجل مراقبة

---

[1] - Bruce Maddy – Weitzman, « Ethno politics and globalization in north Africa: The berber culture movement, » The Journal of North African Studies, Vol.11, N°.1 (March 2006), p.73.

[2] - Scholten, Op. Cit., p.211.

[3] - Khaled Nezzar, Op. Cit., p.10

[4] - أيمن ابراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص ص. 71.70.

[5] - Miloud Zaatar, Op. Cit., pp.99.101.

الجامعات والمعاهد والتعليم بشكل عام،[1] أما خارجيا فقد نشطت الديبلوماسية الجزائرية واستخدمت كل ثقلها من أجل محاصرة قوى المعارضة وخاصة الاسلامية منها،[2] "وأقنعت الكثير من الدول بضرورة التخلي عن حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، ونجحت بذلك نجاحا كبيرا، ساعدها في ذلك التحولات التي شهدها العالم، والنشاط الفرنسي الكبير من أجل تحجيم المد الأصولي، كما وجدت المملكة العربية السعودية نفسها ضحية العنف الديني، أكثر من مرة، مما دفعها إلى تعديل استراتجيتها اتجاه الحركات الاسلامية، بما فيها حزب "الجبهة الاسلامية للإنقاذ"، الذي سبق وأن امتعضت من مواقفه أثناء حرب الخليج الثانية".[3]

وفي مجال الإعلام قامت السلطة بغلق الصحف القليلة المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو المتعاطفه معه،[4] وفي االوقت ذاته قامت بتشجيع الصحف الناطقة بالفرنسية ذات التوجه اليساري اللائكي، أما عن أكبر رد فعل للنظام تجاه قنوات التعبئة لأكبر قوى المعارضة، فكان باعادة السيطرة على المساجد، عبر وزارة الشؤون الدينية،[5] التي أشرفت على الأئمة وعلى مضامين خطب الجمعة، كما شجعت الإسلام الإخواني تحت قيادة "محفوظ نحناح" من أجل ملء الفراغ.[6]

إن أثر المعارضة السياسية في الجزائر على مخرجات النظام السياسي، ترتبط أساسا بتوجهات أحزاب المعارضة، وعلاقتها فيما بينها، بمعنى أن سيناريو التحول كان يمكن أن يكون مخالفا، وأكثر ايجابية لو أن المعارضة في الجزائر انتهجت النموذج الاجماعي لـ"غوسفيلد"، الذي يقضي بضرورة تكتل التنظيمات السياسية المعارضة أولا، والبحث عن الأساليب التفاوضية، التوافقية في علاقة المعارضة بالسلطة، والإبتعاد على التطرف من أجل الحفاظ على المكتسبات، وعدم التسبب في انغلاق النظام، خاصة وأن المرحلة بأهميتها تعد

[1] - عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص.69.

[2] - Khaled Nezzar, Op. Cit., p.22. See also:
- Mohamed el-Ghali, Op. Cit., p.54.

[3] - Sliman Medhar, Op. Cit., P.230.

[4] - رياض الصيداوي، "الانتخابات، الديموقراطية والعنف في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 145 (جويلية 1999)، ص ص.36.37.

[5] - Khaled Nezzar, Op. Cit., pp.22.23.

[6] - رياض الصيداوي ، "الانتخابات ، الديموقراطية والعنف في الجزائر،" المرجع السابق، ص.37.

مرحلة حساسة، من شأن أي تكتيك خاطئ أن يلحق الضرر الكافي لإلغاء عملية التحول، أو انحرافها عن المسار الصحيح لها.[1]

أدى نموذج المعارضة المنقسمة في الجزائر، إلى الاسهام في عدة مخرجات سياسية، كان لها الأثر الأكبر على مسار التحول السياسي، فسياسة اليد الحديدية للنظام كانت نتيجة حتمية لتطرف أفكار وممارسات المعارضة،[2] الأمر الذي دفع قوات الأمن باعتقال أغلب الكوادر والقيادات المعارضة.[3]

أما عن دور المعارضة وتأثيرها في مسار التحول، فإن المعارضة بعد فرض حالة الطوارئ، لم يبق لها من دور يذكر لاسترجاع مكاسب التعددية السياسية التي حققتها قبل ايقاف المسار الانتخابي، سوى بعض التحركات العديمة الجدوى، والتي كان على رأسها مبادرة "سانتجيديو S. Egidio"، إذ بقيت المبادرة دون أثر يذكر على مستوى مخرجات النظام، الذي أصبح في هذه المرحلة أكثر انغلاقا،[4] وعدا ذلك لم تشكل المعارضة أي أثر.

على الرغم من سعي النظام بعد تشريعيات 1997 لتكريس قيم الاستجواب، والرقابة البرلمانية، وتشكيل لجان التحقيق، إلا أن أداء المعارضة ظل ضعيفا في مسألة التأثير على العملية السياسية، وعلى توازنات القوى في النظام السياسي.[5]

إن دراسة أثر المعارضة على مسار التحول في النظام السياسي الأرجنتيني، على غرار النظام السياسي الجزائري، تستوجب هي الأخرى الوقوف أولا على طبيعة الضوابط التي كانت تحكم العملية السياسية قبل التحول، وكذا طبيعة المطالب، والأفكار التي كانت المعارضة السياسية تنادي بها قبل التحول السياسي، للوقوف عن كثب على مستويات تحقيق مطالب المعارضة من جهة، وعلى مدى تراجع الضوابط التي كانت تنظم العملية السياسية قبل التحول السياسي من جهة أخرى.

---

[1] - Susan E. Waltz, Op. Cit., pp.123.125.

[2] - في مسألة تطرف المعارضة يمكن ادراج دعوات القادة المعارضين لعناصر الجيش للتمرد على ضباط المؤسسة العسكرية، حيث نجد "عبد القادر حشاني" و"علي بلحاج" على رأس الداعيين لذلك، للمزيد أنظر:
- Khaled Nezzar, Op. Cit., p.26. See also :
- نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.201.

[3] - بلغ عددهم إلى أكثر من 9000 معتقل ، أنظر، المرجع نفسه.

[4] - نبية الأصفهاني، "الجزائر بين المواجهة والمراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية،" السياسة الدولية، العدد 122 (أكتوبر 1995)، ص.170.

[5] -Mohamed Rida Ben Hammed, le pouvoir exécutive dans les pays du Maghreb, etude comparative (Tunisie : Centre d'étude, de recherche et de publication, 1995), p.106

تميز النظام السياسي الأرجنتيني في ثمانينيات القرن العشرين، بحالة من عدم الاستقرار نتيجة تبعات التظام الديكتاتوري، الذي ساد البلاد مابين 1976-1982،[1] إذ يرى "غلرمو أودنيل" G.O'Donnel وهو الخبير في دراسات التحولات السياسية في أمريكا اللاتينية أن النظام السياسي الأرجنتيني ما بين 1983 و 1989 شهد حالة شديدة من ضعف النظام، والتي تعبر عن عدم وضوح الخطط، والبرامج الكفيلة بامتصاص حالة اللااستقرار،[2] وعموما فقد كانت سياسة الحزب الراديكالي الحاكم، سياسة يسارية، شددت على رفضها سياسة التبعية، خاصة وأن الفترة شهدت تبلورا نظريا لافتا لمدرسة التبعية، عند الماركسين الجدد في أمريكا اللاتينية.

أما المعارضة التي كان يقودها "الحزب البيروني"، فقد تميزت محاور مطالبها، وتوجهاتها السياسية في محورين رئيسيين هما:

1- سياسيا: التأكيد على ضرورة مراجعة التوازنات التي أفضت إليها نهاية الحكم الديكتاتوري بصيغة توافقية، مرضية لجميع الأطراف "Peacekeeping".[3]

2- اقتصاديا: تميزت المعارضة البيرونية بالتشهير للنظام الليبرالي، وضرورة الانفتاح على السوق العالمي، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.[4]

إن دراسة المسار السياسي والإقتصادي الذي عرفه النظام السياسي الأرجنتيني، يبرز جليا مدى الأثر المباشر لأفكار معارضة ما قبل 1989 على مآلات التحول السياسي والاقتصادي في الأرجنتينن.[5]

للوقوف على محددات الفرق بين التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، ينبغي الإشارة إلى أن طبيعة العلاقة بين المعارضة، والنخب الحاكمة تخضع في الأساس إلى مستويات النقاش،

[1]- Roger W. Fontaine, Op. Cit., pp.77.78.

[2] - Riordan Roctt & Russel Grandall, « the global economic crisis, contagion and institution : new realities in Latin America and Asia, » International Political Science Review, Vol.20, N°.3 (1999), p.274.

[3] - Evans Rebecca, Op. Cit.

[4] - Marc Hufty, Op. Cit., p.310.

[5] -Patrice Mc Sherry, « strategic Alliance : Menem and the military security forces in Argentina, » Latin American Perspectives, Vol.24, N°. 6 (November 1997), pp.65.67.

وأساليب تعبير المعارضة عن مطالبها، وكذا طبيعة الأفكار المنادى بها، إذ تؤثر هذه المحددات كلها في الانتقال السلمي للسلطة بين المعارضة، والنخب الحاكمة.[1]

إن ما يميز التجربة الأرجنتينية على وجه الخصوص في مسألة العلاقة بين المعارضة والسلطة في مرحلة التحول، هو أنه بالرغم من حالة عدم الاستقرار التي ميزت النظام السياسي الأرجنتيني في السنتين السابقتين لانعطاف التحول، إلا أن المعارضة لم تكن طرفا في مشهد عدم الاستقرار،[2] بمعنى أنها لم تكن جزءا من الأزمة، بقدر ما كانت جزءا من الحل، في حين أن المعارضة في الجزائر كانت جزءا من الأزمة، في الوقت الذي هي فيه عاجزة عن ايجاد حل يرضي جميع الفاعلين السياسيين في النظام.[3]

تكشف علاقة السلطة بالمعارضة، عن ركن على قدر كبير من الأهمية في عناصر نظرية "بنية الفرصة السياسية" في مسألتي تسامح النخبة الحاكمة مع مطالب التحول، ومدى انغلاق النظام أو انفتاحه، إذ علاقة المعارضة بالسلطة هي الباعث الرئيسي لتحديد القيمة السالبة، أو الموجبة لهذين المحددين، فإذا كانت المعارضة في خطاباتها، ونقاشاتها، ومفاوضاتها مع النخبة الحاكمة، تحمل قيما وبدائل تقنع جميع الأطراف بما في ذلك السلطة، فإنها ستسهم في انفتاح النظام، وتسامح النخب الحاكمة مع مساعي التحول، كما حدث في الأرجنتين، أما إذا كانت متطرفة الأفكار، منقسمة الطروحات، مبهمة البرامج، فإنها ستشارك في انغلاق النظام، وإخراج عملية التحول عن المسار العقلاني الصحيح وهو ماحدث في الجزائر.

[1] - Giusseppe Di Palma, Op. Cit., p.95, See also, Barbara Epstein, Op. Cit., p.57.
[2] - Marcos Novaro, « Populism, reformes liberales et institutions democratiques en Argentine 1989.1999, » Politique et Societes, Vol.21, N°.2 (2002), p.95.
[3] - Graham Fuller, Op. Cit., p.11.

المبحث الأول: صيغ التوازنات الجديدة داخل النظامين.

تفضي عمليات التحول السياسي، في مختلف نظم الحكم في العالم، إلى تطورات مهمة على مستوى أشكال الحكم ومؤسساته، وأساليب الوصول إلى السلطة، وكذا صيغ المشاركة السياسية، ويمكن الوقوف على مظاهر انعكاس التحول السياسي على التوازنات الجديدة وفق ثلاث محاور رئيسية، بدءا بالجانب القانوني الذي يعد التجلي الأولي لهذا التحول، مرورا بوزن الفواعل السياسية، حيث يحضى وزن النخبة العسكرية، أمام التنامي المفترض لوزن المعارضة بأهمية بالغة في موازين القوى التي أفضى إليها التحول السياسي، باعتبار أن مكانة العسكر هي أكبر القضايا المطروحة في موضوع التحول الديموقراطي. أما ثالث المحاور فيتعلق بحركية المعارضة في مرحلة التعددية نظرا لاختلاف المناخ والشروط السياسية بين المرحلتين.

المطلب الأول: الاطار القانوني للمعارضة السياسية بعد التحول السياسي.

سجلت السنوات الأولى عقب التحول السياسي، حضورا مكثفا وقويا لقضية المكانة القانونية الجديدة، التي يجب ترسيخها بموجب الدستور، فالوثيقة الدستورية في الأساس تخضع في مطلق الأحوال، إلى منطق ميزان القوى السائد، وبالتالي تصبح أحد أهم أوجه تصريف الصراع السياسي ، طبقا لميزان القوى السائد.[1]

إن اعتبار الدستور البنية المؤطرة للحياة السياسية، ينفي عنه بالضرورة أي منطق للتباث، أو التعلق بثقل الماضي، فالمجتمع دائم الحركة والتغيير، ومن ثم فتباث الدستور من شأنه أن يعزل المؤسسات عن واقع المجتمع المعاش،"فقد ظلت الدساتير في معظم التجارب الديموقراطية تعبيرا عن إرادة تحديث سبل اتخاد القرار، وعنوان مصالحة بين الدولة والمجتمع، ومفتاح فهم مستوى التعاقد السياسي الحاصل في دولة من الدول، في مرحلة من

[1] - عبد العالي حامي الدين، "سؤال الانتقال الديموقراطي بالمغرب: المعوقات الدستورية للإنتقال،" وجهة نظر، العدد 23 (2004)، ص.19.

المراحل."[1] وبالتالي فإن صياغة الدساتير الجديدة، في الأنظمة السياسية، تخضع للإشكال الجوهري: ماهو مضمون الدستور الذي يساعد البلاد على الخروج من الأزمة، ويساعد على الاستقرار؟

على الرغم من أن الإطار الدستوري ليس كافيا لتفسير عملية التحول، وتبيان مراكز الثقل في الصياغة الجديدة، التي أفضى إليها التحول السياسي، إلا أن دراسة الإطار القانوني لمركز المعارضة، تعد ضرورية للوقوف على المعطيات الأولية التي أفضت إليها عملية التحول، فقد عرفت الجزائر قبل دستور 1989، ثلاث دساتير،[2] إلا أن أيّا منها لم يشدد على مبادئ الفصل بين السطات، والتعددية الحزبية، والرقابة الدستورية للقوانين، والحريات الفردية والسياسية.

يعد التعديل الدستوري لسنة 1989، أولى خطوات انعكاس التحول السياسي على مركز ومكانة المعارضة السياسية في النظام السياسي الجزائري، خاصة وأنه مس بالصلاحيات، والمؤسسات، وراجع الأدوار، والفواعل.

أولى المكاسب الدستورية التي حققتها المعارضة في دستور 1989، هي الحصول على مركز قانوني لممارسة نشاطها وفق مؤسسات، وتنظيمات مرخص لها بالنشاط السياسي،[3] إضافة إلى تبني مبدأ الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية، والرقابة الدستورية للقوانين، وحق إستجواب المعارضة لأعضاء الحكومة من خلال المجلس الشعبي الوطني.[4]

غير أن الملاحظ في هذا الاطار القانوني الجديد، هو سيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان من الناحية العضوية، والوظيفية فيما يخص المجال التشريعي والرقابي.[5] فقد زودت الحكومة بالحق في مجال التشريع، وتوجيهه بدءا بحقها الواسع في المبادرة بالقانون، وممارسة سياسة الإملاء، من خلال فرض جدول الأعمال الذي تراه مناسبا، ليمتد تأثيرها حتى داخل اللجان البرلمانية، وفي قاعة المناقشة.

---

[1] - توفيق بوعشرين، "أزمة الديموقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي، فرضيات، تفسيرات،" وجهة نظر، العدد 14 (2002)، ص.24.

[2] - الدستور الأول في سبتمبر 1963، وألغي في أكتوبر 1963، وبقي النظام الجزائر دون دستور حتى صدور الدستور المصغر في جويلية 1965، ثم صدر الدستور الثالث في 1976.

[3] - المادة 39 الفصل الرابع من دستور 1989: " حق التعبير، إنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن".
- المادة 40 الفصل الرابع دستور 1989: " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها".

[4] - المادة 94 من القانون المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني 1989.

[5] - الأمين شريط، خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة (مارس 1991)، ص.241.

أما في الظروف غير العادية، واستنادا لمبررات المشروعية الاستثنائية، فإن السلطة التنفيذية تجمع بيدها كل السلطات، ما يشير إلى أن علاقة البرلمان بالحكومة، هي في الحقيقة علاقة إذعان من البرلمان لصالح الحكومة، وبذلك تتحول وظيفة البرلمان من مراقبة نشاط الحكومة والتشريع، إلى مجرد وظيفة تفاوضية، ومرد ذلك إلى:

1- افتقار الآليات الرقابية الفعالة، وغياب عنصر الجزاء في وسائل عمل المعارضة البرلمانية.[1]

2- المعارضة البرلمانية تعاني من ضعف الفعالية، نتيجة النسب الضئيلة التي تحوزها، مقارنة مع الحزب، أو أحزاب التحالف الحاكم.

أما بالنسبة إلى دستور 1996، الذي احتفظ فيه المؤسس الدستوري بأغلب نصوص دستور 1989، فقد أحدث تغييرا مؤسساتيا مهما، على مستوى التنظيم التشريعي النيابي، بإحداث غرفة ثانية في البرلمان "مجلس الأمة" إلى جانب المجلس الشعبي الوطني.[2]

لقد سعى النظام السياسي الجزائري، من خلال التحول الذي أجراه على المؤسسة التشريعية في 1996، إلى إعادة النظر في التوازنات الأولية، التي أفضى إليها الإطار القانوني لسنة 1989. إلا أن هذه التحولات لم تقض على تفوق الحكومة على البرلمان في الميدان التشريعي، والمساهمة الثقيلة من طرف الحكومة في كل مراحل العمل التشريعي.[3]

وبالموازاة مع سيطرة الحكومة على التشريع، لم يصل البرلمان إلى درجة معتبرة من النضج تمكنه من ممارسة سلطاته كاملة في المجال التشريعي، ولعل قصر عمر التجربة البرلمانية، ووجود أغلبية برلمانية مهيمنة،[4] تعد أسبابا جدية تعكس الموقف الضعيف للبرلمان في علاقته الوظيفية مع الحكومة، وتنبئ بشكل علني بالأزمة التي يعاني منها.[5]

وعلى صعيد آخر، يتعزز ضعف المعارضة أمام صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي يتحول إلى مشرع أصلي عن طريق التشريع بالأوامر، واللجوء المباشر إلى الشعب، وكذا

---

[1] - عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص.214.

[2]- المادة 98 دستور 1996: "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهي المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وله السيادة في إعداد القانون، والتصويت عليه"

[3] - للمزيد أنظر مبحث المشاركة السياسية في هذه الدراسة، ص.183.

[4] - أنظر الملحق رقم (02) الخاص بتوزيع المقاعد البرلمانية في الدورات التشريعية في النظام السياسي الجزائري. ص. 225.

[5] - Mohamed Brahimi, « le contrôle exercé par l'assemblé nationale, » revue Algerienne des sciences juridiques économique et politiques, N°.02 (Juin 1990), pp.365.368.

بحق المبادرة في تعديل الدستور، بالاضافة إلى تأثير رئيس الجمهورية على اكتمال القانون، فهو من يملك حق طلب إجراء مداولة ثانية على قانون صادق عليه البرلمان، وهو من ينفرد بعملية إصدار ونشر القانون، وله أيضا حق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية القانون.

وإذا كان التعديل الدستوري لسنة 1996، قد أقر المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، وهي سابقة في التاريخ السياسي الجزائري الحديث، إلا أن عدم تحديد تعريف دقيق لجريمة الخيانة العظمى، وللأفعال التي تأخذ وصف الخيانة العظمى، يجعل الأمر مجرد خيال قانوني يحتاج إلى اثبات واقعي، خاصة والأمر يتعلق بالتعامل مع الشخصية الأولى في النظام.[1]

أما فيما يخص الاطار القانوني لمعارضة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإن التعديل الدستوري لسنة 1996، لم يمس بقضية استئثار الحكومة بقضايا السياسة الخارجية،[2] وبقي دور المعارضة منحصرا في إطار ما حفظته له المادتان 122 و 131 من التعديل الدستوري 1989، فالمادة 131[3] حصرت تدخل البرلمان في عدد معين من المعاهدات، دون التطرق إلى أنواع أخرى مهمة، كتلك المتعلقة بالمعاهدات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة الإنمائية الدولية.

تميزالنظام القانوني الجزائري باعتماده "نظرية الضرورة القانونية" أو "نظرية المشروعية الاستثنائية"،[4] والتي يميزها عدم تحديد المشرع الجزائري إختصاصات السلطة التنفيذية في هذه الأوضاع مسبقا، فدستور 1963، اكتفى بالمادتين 58-69 اللتان تمكنان رئيس الجمهورية من اتخاذ التدابير الاستثنائية، حالة تعرض الأمة ومؤسسات الجمهورية لخطر وشيك الوقوع.

---

[1] - عقيلة خرباشي، المرجع السابق، ص.14.

[2] - المادة 70/3 والمادة 77/3 من التعديل الدستوري 1996.

[3] - المادة 131 من دستور 1996: "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم، والتحالف، والإتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان".

[4] - يقوم فكر هذه النظرية على أن الدولة أعلى وأسمى الأشخاص القانونية، والقانون هو التعبير عن إرادتها، وهو وسيلة لتحقيق مصلحة الجماعة، وليس غاية بحد ذاتها، ومنه تصبح حماية الدولة، وتجاوز كل القوانين التي تعوق هذا الهدف واجبا ضروريا وحقا مطلقا، للمزيد أنظر: عمر حلمي فهمي، الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني، دراسة مقارنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1980) ص ص.230.227.

أما دستور 1976 في المواد 119 و 123 فقد أظهر تركيزا للسلطة بيد رئيس الجمهورية مع اضمحلال باقي المؤسسات الأخرى، وفي دستور 1989 في المواد 86 إلى 91، اتضح أنه اختصر كل مؤسسات الدولة في الظروف الاستثنائية في شخص رئيس الجمهورية.

ومن بين أهم مستجدات الإطار القانوني الذي أقره التعديل الدستوري في 1989 هي:

1- تكريس الفصل بين الحزب والدولة، وإنهاء احتكار حزب جبهة التحرير الوطني FLN لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات.
2- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، كذلك قلص من صلاحيات رئيس الجمهورية، ليصبح قاصرا على تعيين رئيس الحكومة، بعدما كان المسؤول عن تعيين الحكومة وتحديد سياساتها.
3- استحداث نص جديد بخصوص إنشاء الجمعيات ذات الطبيعةالسياسية المعترف بها. (المادة 40 من دستور 1989)، وإلغاء النص المتعلق بالأحادية الحزبية في النظام السياسي الجزائري (المادة 94 من دستور 1976)، وبذلك عرف النظام السياسي الجزائري مرحلة جديدة، وتطورا على مستوى الفواعل السياسية، حيث تم التأكيد على مسألة التعددية الحزبية، التي تجعل من المعارضة السياسية حقا يمارس بموجب الدستور.
4- استحداث عدة نصوص إيجابية في مجال حقوق الإنسان، والحريات العامة (الفصل الرابع من دستور 1989).
5- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية، وتأمين حماية القاضي ضد أي شكل من أشكال الضغط أو التدخل، وتم النص لأول مرة على استقلالية القضاء (المادة 29 من دستور 1989)، وإقامة مجلس دستوري مهمته إحترام الدستور (المادة 153 من دستور 1989).
6- إنهاء الدور السياسي للجيش حيث أصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة، وسلامة أراضي البلاد، وتم إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الإشتراكية (مادة 82

من دستور 1976)، وانحسرت مسؤوليته في حفظ الإستقرار، والسيادة الوطنية، والدفاع عن حدود البلاد (مادة 24 من دستور 1989).

على الرغم من التغييرات الدستورية التي أقرت التعددية السياسية، ومست بجوهر ميزان القوى في النظام السياسي، إلا أن الرئاسة بقيت تمثل مركزا مسيطرا حتى مع نهج سياسة تعددية.[1]

وبالنظر إلى المواد 91 إلى 97 من التعديل الدستوري لعام 1996، التي احتفظ فيها المؤسس الدستوري بنفس الأحكام الواردة في دستور 1989، إلا ماتعلق منها ببعض الشروط الشكلية نتيجة إحداث مؤسسات جديدة كإشتراك مجلس الأمة في الإستشارة، فقد ظل رئيس الجمهورية يمارس سلطات واسعة في الظروف العادية وغير العادية، خاصة وأن الجزائر تعيش في ظل حالة طوارئ منذ 1992، مما يجعل الإطار القانوني للمعارضة السياسية في الجزائر، حبيس نظرية الضرورة القانونية أو المشروعية الاستثنائية، التي تخول للسلطة التنفيذية، تجاوز جميع السلطات باسم المصلحة العليا للوطن، دون ضبط دقيق لمحددات هذه المصلحة الوطنية.

إن دراسة قانون الأحزاب والانتخابات، الذي صادق عليه المجلس الوطني الانتقالي في 18-19/02/1997، توضح جليا أن القانون جاء بالشكل الذي يحفظ توازنات جديدة، انعكست جليا مع عهد الرئيس "زروال"، فما ميز القانون هو صدوره على شكل قانون عضوي، هذه الصيغة الجديدة التي تم استحداثها بموجب دستور 1996، حيث إن هذا النوع من القوانين يعد أسمى من القوانين العادية، ويرجع هذا السمو إلى طبيعة المواضيع المخصصة له، والإجراءات الخاصة للمصادقة عليه.[2] فالمصادقة على القانون العضوي تتم بالأغلبية المطلقة لنواب المجلس الشعبي الوطني، وبأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الأمة، زيادة على خضوعه لمراقبة المجلس الدستوري قبل صدوره، وقد تم إسناد نظام الانتخابات إلى القانون العضوي قصد تجنيبه التعديلات المتكررة، وخلق نوع من الاستقرار القانوني،

[1] - الرئيس يختار رئيس الحكومة، حتى إن لم يكن من الأغلبية البرلمانية، وهو ما يعني احتكار سياسي غير مباشر.

[2] - عبد المجيد جبار، "الرقابة الدستورية للقوانين العضوية، ورأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات،" الإدارة، السنة 10، العدد 2 (2000)، ص.51.

إضافة إلى الحد من صلاحيات البرلمان، وتقييد عمل المشرع، من خلال إقامة حواجز يصعب تجاوزها.[1] ليحدث بذلك شبه تجميد لمفهوم المعارضة وأساليب حركيتها.[2]

أما بالنسبة للأرجنتين فإن نظام التمثيل البرلماني، قد أقر منذ 1983 نظام العمل بالغرفتين لتفعيل المراقبة الثنائية على سياسة الحكومة (Bicameral)، بعدما كان النظام يشهد حالة إنغلاق شديد على عهد الديكتاتورية العسكرية(1976-1983)، التي خضع فيها الإطار القانوني لمحددين سياسيين رئيسيين هما:

1-مذهب فاكتو "Facto doctrine": الذي صدر في 10-09-1930 بأمر من المحكمة العليا، حيث أقر شرعية السلطة العسكرية، ومنح بذلك الشرعية لجميع الحكومات العسكرية التي تلته.[3]

2-المحدد الثاني الذي أثر على الحياة النيابية في النظام السياسي الأرجنتيني يتمثل في عملية إعادة التنظيم الوطني Process of national reorganisation فيما بين (1976-1982)، والتي سمتها المعارضة فيما بعد "الحرب الوسخة Dirty War" نتيجة التجاوزات الإنسانية، وأعمال القمع، والإغتيالات التي نتجت عن هذه السياسة.[4]

لقد تميز النظام القانوني في الأرجنتين باستقرار، وثباث كبيرين على مدى قرن من الزمن، إذ لم يعرف سوى ثلاث تعديلات دستورية (1949- 1957- 1994)، في الوقت الذي عرف فيه العديد من الإنقلابات العسكرية، واللافت في الفرق بين التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، أن الأرجنتين عرفت التحول بالمقاسات القانونية القديمة، بمعنى أن النظام التعددي كان مكفولا في الدساتير السابقة، عدا بعض النقائص، التي تم استدراكها بقانون الأحزاب في سنة 1985، والذي ركز على ضرورة توفر الحزب على ميثاق، وعلى

---

[1] - إسماعيل لعبادي، "أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12 (خريف 2006)، ص.78.

[2] - أنيس رحماني، "مخرج للأزمة أم قفز عليها ؟ قانون الأحزاب والإنتخابات،" قضايا دولية، عدد 374، السنة 8 (مارس 1997)، ص.16.

[3] - طبقت هذه النظرية بمشورة البروفيسور الكندي "ألبرت كونستنتينو Albert Constantineau"، في بداية التطبيق منحت الشرعية للحكومة العسكرية، لكنه بعد ذلك وصل إلى حد منح شرعية تدخل السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية، أنظر:

-Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p.90

[4]-Katherine J. Worboys, « The traumatic journey from dictatorship to democracy, peacekeeping operations and civil military relations in Argentina 1989-1999, » Armed Forces and Society, Vol.33, N°.2 (January 2007), p.150

انتخابات دورية داخلية، تضبط العمل الداخلي للأحزاب،[1] في حين أن الجزائر عرفت تزامن الدستور الجديد 1989، مع الاعلان عن بدء إصلاحات سياسية وإقتصادية واسعة.

عرفت الأرجنتين تأخرا نسبيا في صياغة القوانين المنظمة للعملية السياسية لما بعد 1989، إذ صدر قانون الدفاع الجديد في 1991، على الرغم من الأهمية البالغة التي يؤديها في تحديد الصلاحيات، وقد نصت المادة 13 وهي أهم مادة، بأن مهام العسكر تنحصر فقط في الدفاع عن الحدود الخارجية، دون أي صلاحية للتدخل في العملية السياسية،[2] بما يعني إنهاء العمل بمذهب "فاكتو" الذي استمر لأكثر من سبعين عاما.

علاوة عن الإستدراكات القانونية التي تمثلت في قانون الأحزاب في 1985، وقانون الدفاع في 1991، عرفت الأرجنتين التعديل الدستوري في 1994، والذي نص على تقليص عهدة الرئاسة من ست إلى أربع سنوات.

إن الفرق الجوهري في مسألة الإطار القانوني للمعارضة السياسية في النظامين السياسيين الجزائري والأرجنتيني أنه على الرغم من إعلان التحول السياسي في البلدين في 1989 على السواء، إلا أن الأرجنتين حاولت ألا تصدر أي مرسوم أو قانون، أو تعديل دستوري إلا بعد مضي فترة زمنية، حيث تم تغيير الدستور على مراحل امتدت لخمس سنوات، في حين عرفت الجزائر ميلاد دستور جاهز، بكل المقاييس، دون حسبان لمآلات التجربة، وانحرافاتها، أو نقائصها، ما يفسر نسبيا خلل الفراغ الدستوري الذي حصل سنة 1992 بعد استقالة الرئيس"الشاذلي بن جديد"، في حين إكتفى المشرع الأرجنتيني بعد سنة من التحول بالإعلان فقط عن تجميد العمل بمذهب فاكتو الذي كان يسمح بتدخل العسكريين في السياسة، وعدا ذلك تم تشكيل لجنة تظم الأحزاب السياسية الكبرى لدراسة مشروع تعديل دستوري، تم الإعلان عنه في سنة 1994.

[1] - Miguel De Luca, Mark P. Jones.Maria Ines Tula, « Back rooms or ballot boxes ? condidate nomination in Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.35, N°.4 (May 2002), p.416. 412-436

[2]-Patrice Mc Sherry, Op. Cit., p.73

المطلب الثاني: المعارضة والنخبة العسكرية في مرحلة التعددية

لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا في التأثير على صيغ التوازن، في المرحلة التي أعقبت إعلان التحول في الجزائر،[1] ولعل دور الجيش كان رئيسيا في تغيير المسار التحولي، وإعادة ترتيب معادلة التوازن في النظام بعد حل مؤسسة الرئاسة، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة لحين ترتيب دستور 1996،[2] كل ذلك تم في غياب مؤسسة الرئاسة عن المشهد السياسي والإعلامي،[3].

إن التوازنات الجديدة لمرحلة مابعد التحول، ترتبط ارتباطا قويا بعلاقة السياسي بالعسكري، ويمكن تلخيص طبيعة العلاقة بين الجناح العسكري والجناح السياسي داخل النظام السياسي الجزائري من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (1): رئيس الدولة في النظام الجزائري من 1962 إلى 2008.

الرئيس	الفترة الزمنية	الجناح
أحمد بن بلة	سبتمبر 1962 - جوان 1965	سياسي
هواري بومدين	جوان 1965 - دبسمبر 1978	عسكري
الشاذلي بن جديد	فيفري 1979 - جانفي 1992	عسكري
محمد بوضياف	فيفري 1992 - جوان 1992	سياسي
على كافي	جويلية 1992 – جانفي 1994	عسكري
اليمين زروال	جانفي 1994 – أبريل 1999	عسكري
عبد العزيز بوتفليقة	أبريل 1999 – تاريخ الدراسة	سياسي

جدول رقم (2): رئيس الحكومة من 1962 إلى 2008:

رئيس الحكومة	الفترة الزمنية	الجناح

[1] - Ali Haroun, Op. Cit., p.217. See also :
- بومدين بوزيد، "وهم أسلمة الدولة،" المستقبل العربي، السنة 14، العدد 149 (جويلية 1991)، ص ص. 140.142.

[2] - Khaled Nezzar, Op.Cit., p.234.See also :
-Rami G. Khouri, Op. Cit., p.53.

[3] - Rachid Benyelles, «les'évenements d'Octobre 1988, » La Tribune (28 May1996), p.12.

أحمد بن بلة	1962- 1965	سياسي
هواري بومدين	1965- 1978	عسكري
أحمد عبد الغني	1979 - 1984	عسكري
عبد الحميد الإبراهيمي	1984 - 1988	سياسي
قاصدي مرباح	1988 - 1989	عسكري
مولود حمروش	1989 - 1991	سياسي
سيد أحمد غزالي	1991 - 1992	سياس
بلعيد عبد السلام	1992 - 1993	سياسي
رضا مالك	1993 - 1994	سياسي
مقداد سيفي	1994 - 1995	سياسي
أحمد أويحيى	1995 - 1998	سياسي
إسماعيل حمداني	1998 - 1999	سياسي
أحمد بن بيتور	1999 - 2000	سياسي
علي بن فليس	2000 - 2003	سياسي
أحمد أويحيى	2003 - 2006	سياسي
عبد العزيز بلخادم	2006 - 2008	سياسي
أحمد أويحيى	2008- تاريخ الدراسة	سياسي

جدول رقم (3): وزير الدفاع من 1962 إلى 2008:

الـــوزيـــر	الفترة الزمنية	الجناح
هواري بومدين	1962 - 1979	عسكري
الشاذلي بن جديد	1979 - 1990	عسكري
خالد نزار	1990 - 1993	عسكري
اليمين زروال	1993 - 1999	عسكري
عبد العزيز بوتفليقة	1999 - تاريخ الدراسة	سياسي

جدول رقم (4): مسؤول الأمانة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962 إلى 2007:

المســـؤول	الجناح
محمد خيضر	سياسي
أحمد بن بلة	سياسي
شريف بلقاسم	عسكري
قايد أحمد	عسكري
محمد الصالح يحياوي	عسكري

الشاذلي بن جديد	عسكري
محمد الشريف مساعدية	سياسي
عبد الحميد مهري	سياسي
بوعلام بن حمودة	سياسي
علي بن فليس	سياسي
عبد العزيز بلخادم	سياسي

تقدم لنا هذه الجداول مجموعة استنتاجات:

ـ أولا: أن هيمنة الجناح العسكري كانت مطلقة على رئاسة الدولة منذ إزاحة "بن بلة" سنة 1965. ويُفَسَر ذلك بأهمية موقع الرئيس في عملية التحكم في مقاليد الحكم، فلم يكن الجيش مستعدا للتفريط في هذا الموقع. (جدول رقم 1).

ـ ثانيا: أُحتُكِر منصب وزير الدفاع كلية من قبل الجناح العسكري، بل احتكر أيضا من قبل رئيس الدولة، ودلالة ذلك، أن من يحكم الجيش، يحكم الدولة، أما عهدة "بوتفليقة" فتعد تكتيكا مهما في تاريخ النظام الجزائري، في محاولة لإضفاء نوع من المدنية على النظام السياسي. (جدول رقم 3).

ـ ثالثا: هناك تسامح نسبي من قبل الجيش في منصب رئيس الحكومة، فباستثناء هيمنة "بومدين" المطلقة على كل المناصب، والفترة الأولى من عهد بن جديد، احتل السياسيون المدنيون هذا الموقع، ويفسر ذلك بطبيعة هذه المسؤولية في النظام السياسي الجزائري، فهي مسؤولية إدارية قبل أن تكون سياسية، ونلاحظ استمرار هذا المسعى بعد إعلان التعددية (1994-2008)، إذ تم تسليم مهام رئاسة الحكومة إلى التكنوقراط (مقداد سيفي، أحمد أويحي، إسماعيل حمداني، بن بيتور، بن فليس، بلخادم).

ـ رابعا: هيمن الجناح السياسي على أمانة جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر الصومام (عبان رمضان)، وتواصل ذلك مع محمد خيضر، وأحمد بن بلة، لكن انقلاب بومدين، أضعف هذا الجهاز كثيرا، خاصة بعدما سلمه إلى بعض ضباطه من مجموعة وجدة (شريف بلقاسم، قايد أحمد)، لكن عاد الجناح السياسي بقوة بفضل لعبة إعادة التوازن التي قام بها الشاذلي بن جديد، ومجيء محمد الشريف مساعدية لإدارة الحزب.[1]

[1]- رمضان قرني محمد، المرجع السابق، ص. 215.

لقد بينت هذه الجداول إجمالا، كيف هيمن الجيش على الإطار الوحيد في النظام من خلال الهيمنة على أهم المواقع داخل النظام، وأدت هذه الهيمنة إلى إقصاء شبه كلي للجناح السياسي، حتى إذا ما انسحب الجيش من الحزب، وجد هذا الأخير نفسه في حالة انحطاط كبير وضعف شديدين،[1] وحينما فقدَ السلطة الشكلية التي كان يمارسها من خلال الجيش، فقد معه بيروقراطيته الإدارية ومزاياها المالية، وبالتالي كثير من أعضائه الذين لم ينضموا إلى الجبهة إلا بصفة آلية، من خلال قوانين إلزام العضوية لمنخرطي الجمعيات الأخرى،[2] أو منتهزين لما يمكن أن تقدمه هذه البيروقراطية من فوائد مادية وامتيازات وظيفية.[3]

والدليل على ضعف الالتزام الحزبي، وتعدد الروافد، والقناعات داخل "حزب جبهة التحرير الوطني" هو أن الأغلبية الساحقة من الأحزاب الجديدة وقادتها، كانوا أعضاء في "جبهة التحرير الوطني"، من "عباسي مدني" إلى "أحمد بن بلة" إلى "حسين آيت أحمد"، و"رضا مالك"، إلى "قاصدي مرباح"، ووصل عددها حوالي 50 حزبا، وهو تعبير عن طفرة حزبية نتجت عن معاناة طويلة من هيمنة الحزب الواحد.

لقد حاول الجيش، البحث عن واجهة سياسية تدعمه، والأمر يتعلق تحديدا بمحاولة التأسيس لصيغة جديدة لتوازن النظام السياسي، فلجأت النخبة العسكرية إلى الشخصيات التاريخية التي شاركت في حرب التحرير، مثل "بوضياف"،[4] وحاولت أن تدعم مواقفها بربط علاقة متميزة مع منظمة قدامى المجاهدين، في الوقت ذاته تحالفت مع التكنوقراط الذين استلموا كل ما هو إداري واقتصادي في النظام مثل: "أحمد غزالي"، "مقداد سيفي"، "أويحيى"، "حمروش"، في حين تفرغ الجيش لتوحيد صفوفه، وضرب كل رموز المعارضة، وعلى رأسها الحركة الإسلامية، التي اتجهت إلى استخدام العنف المسلح.[5]

---

[1] - Hugh Roberts, « Demilitarizing Algeria, » Carnegie Papers, N°.86 (May 2007), p.3.

[2] - لقد كان حزب جبهة التحرير الوطني جهاز دولة أكثر منه حزبا سياسيا أنظر:
رياض الصيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة،" الحوار المتمدن ، العدد، 1862 (22/03/2007) www.rezgar.com/debat/show. تاريخ الدخول (06- 08-2007)

[3] - Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc,Op. Cit., p.100.

[4] - Ali Haroun, Op. Cit., p.224. See Also :
- William B. Quandt, societe et pouvoir en Algerie, Op. Cit., p.87.

[5] - Hugh Roberts, « de la segmentarité a l'opacité : a propos de Gellner et Bourdieu et les approches theoriques à l'analyse du champ politique Algerien, » Crisis states Programme Working Paper, N°19 (Decembre2002), p.4.

اتسمت المرحلة الأولى، التي تمتد من استقالة "بن جديد" حتى ابعاد "عبد الحميد مهري" عن القيادة، بنمو صراع واضح المعالم بين حزب جبهة التحرير الوطني من ناحية، والسلطة ممثلة في مؤسسة الجيش من ناحية ثانية، فلقد انتقل الصراع الذي امتد عقودا من الإطار الداخلي لحزب جبهة التحرير، إلى صراع خارج إطار الحزب، إذ انتقل الصراع من صراع بين الجناح السياسي والجناح العسكري في مؤسسة واحدة، إلى صراع بين مؤسستين منفصلتين، العسكرية في الحكم، والسياسية في المعارضة.[1]

كرست المرحلة الأولى قطيعة بين الجيش وجبهة التحرير الوطني، كما أثبتت المرحلة أن الحزب الأول منذ الإستقلال أصبح لا يحتل إلاّ المركز الثالث بين الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزائر، زيادة على أن الحزب أصبح يعاني على مستوى آلية التجنيد، فلجنته المركزية لا تتكون إلا من القادة التاريخيين، كما أضحى واضحا البعد بين تركيبتي الحزب والمجتمع، الذي يشكل الشباب أكثر من الثلثين في تركيبته.[2]

في ختام أطوار المرحلة الأولى التي تمتد من 1989 إلى حين إبعاد "عبد الحميد مهري" سنة 1996 من أمانة الحزب، والذي عد فيها حزب جبهة التحرير الوطني حزبا معارضا، يصبح من المشروع التساؤل، هل كان بالإمكان أن يشهد هذا الحزب التاريخي طورا جديدا في مساره السياسي؟ أفلا يمكن القول؛ أن انسحاب الجيش منه في هذه المرحلة، وخروجه من ممارسة السلطة إلى دور المعارضة، كانت فرصة جديدة له لإعادة هيكلة البناء الداخلي بأسلوب ديموقراطي مدني أُفتقد فيه منذ الإستقلال؟

على ضوء هذا الإقتراب يمكن دراسة معادلة التوازن داخل النظام السياسي الأرجنتيني ودور الحزب البيروني، الذي يعد القرين السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني للأسباب التالية: 1- كلاهما حزبان تاريخيان؛ فالحزب البيروني مؤسس النظام السياسي الأرجنتيني الحديث، وباني أسس التفاعلات والفواعل السياسية الحديثة في الأرجنتين، التي حققت طفرة سياسية واقتصادية نوعية مع مجيء بيرون Peron حيث قام بـ:

1- إلغاء مناهج التعليم الديني.

---

[1]- William B. Quandt, Societé et pouvoir en Algerie, Op. Cit., p.66.

[2] - عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962- 1980 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص.360، أنظر أيضا:

- Hugh Roberts, « Demilitarizing Algeria, » Op. Cit., p.5.

2- تأميم العديد من الشركات الأجنبية، كان على رأسها تأميم السكك الحديدية.

3- إرساء أسس أكبر تنظيم عمالي في تاريخ الأرجنتين، مما أكسب الحزب شعبية كبيرة،[1] وقاعدة عمالية واسعة، لا زالت تُؤثر لصالح الحزب إلى الآن.

بالموازاة يعد حزب جبهة التحرير الوطني التنظيم ذو الفضل في تحقيق الإستقلال وبناء الدولة الجزائرية الحديثة.[2]

2- أن كلاهما حكما لعهد طويل، ثم أُرغما على ترك السلطة.

3- أن كلاهما شهدا مركزا ضعيفا في صفوف المعارضة، بعد التنحي عن الحكم.

4- أن كلاهما كان يرأس شبكة من التنظيمات فحزب "جبهة التحرير الوطني" كان يتسيد العديد من التنظيمات النقابية، والتنظيمات الطلابية، ومنظمات المجاهدين، وأبناء الشهداء وغيرها، في حين كان الحزب البيروني يرأس العديد من الحركات العمالية، والشبانية.

إلا أن الفرق بين التنظيمين؛ أن الحزب البيروني وعلى الرغم من أن العديد من ناشطيه كانوا من المؤسسة العسكرية، وعلى رأسهم مؤسس الحزب "خوان بيرون Juan Peron"،[3] إلا أن الحزب البيروني شهد أزمة الإبعاد عن الحكم في تجربتين،[4] ما أكسبه حنكة أكبر في مواجهة الأزمات السياسية.

على الرغم من تقارب المكانة السياسية والتاريخية للحزبين، وتقارب المكانة في النظام في الفترة المعاصرة، إلا أن فرقا كبيرا في التجربة من شأنه تبيان مستوى الشرعية، وحجم التجربة والرصيد السياسي، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ما سمي في التجربة البيرونية بـ"House cleaning" الذي طبقه الحزب البيروني في 1987،[5] حيث قامت نخبة من قياديي الحزب البيروني بمراجعة كل السياسات والبرامج، وكذا الآليات، خاصة بعد

---

[1]- نصت لوائح العمل على امتيازات للعمال يحصلون عليها لأول مرة مثل: الإجازات بأجر كامل، والتعويض عن حوادث العمل، وأُنشأت محاكم العمال، وصدر قانون الرابطات المهنية، وأصبح للنقابات وجود شرعي، واكتسبت حق العمل السياسي، وكلها انجازات تحققت على عهد "بيرون" عندما كان وزيرا للعمل بدءً من 25 أوت 1944، قبل أن ينتخب رئيسا للدولة في فبراير 1946.

[2] - أنظر تعريف حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الدراسة، ص ص.90.91.

[3] - كان "بيرون" عسكريا وكان متأثرا بسياسة "موسوليني" أثناء وجوده بأوروبا بين 1939-1941، وعندما عاد إلى الأرجنتين كوّن مع بعض الضباط في الجيش " جماعة الضباط المتحدين"، وهكذا اشترك بيرون في الإعداد لإنقلاب جوان 1943، وفي 1944 عين وزيرا للعمل ، أنظر: سوسن حسن، "الثورة والثورة المضادة في الأرجنتين،" السياسة الدولية، عدد 51 (جانفي 1978)، ص.196.

[4] - أول انقلاب حدث في 19 ديسمبر 1955، وبعد استقدامه في 1974 عين زوجته "ايزابيل دي بيرون Isabel de Peron" نائبة له، والتي حكمت بعد وفاته، قبل أن يطاح بها في انقلاب عسكري في سنة 1976.

[5] - Katrina Burgess & Steven Levitsky, Op. Cit., p.900.

هزيمة الحزب في رئاسيات 1983. الأمر الذي عُدّ بحق منعطف تمايز رئيسي بين تجربتي المعارضة في الأرجنتين والجزائر.

لقد خسر الحزب البيروني انتخابات الرئاسة في 1983، أمام الحزب الراديكالي برئاسة "ألفونسين Alfonsin"، خاصة بعد تبعات سياسات "ايزابيل بيرون Isabel de Peron" (1974- 1976)، وعلى الرغم من أن صيغ التوازن عرفت تعديلا جذريا بعد حرب 1982، والتي يوازيها في الجزائر أحداث أكتوبر 1988، ودستور 1989، في مسألة إبعاد العسكر عن المشهد السياسي، وفتح المجال أمام نشاط الأحزاب المعارضة، إلا أن الفارق في التجربة تمثل في أن المؤسسة العسكرية الأرجنتينية أبعدت من الحكم بعد تراكم عناصر الأزمة منذ 1976، انتهاءً بالهزيمة في حرب الفولكلاند،[1] في حين لم تشكل أحداث أكتوبر بالنسبة لوضع العسكر في النظام الجزائري الحدث الكافي لإستكمال بنية الفرصة السياسية "P.O.S"، إذ بقي الجيش في كل المراحل، الحامي لعهد الثورة التحريرية، والمراقب القوي لسير عملية التحول،[2] على عكس الأرجنتين التي لم يكن مراقب التحولات طرفا في معادلة التوازن،[3] ما ساعد على صياغة معادلة للتوازن على أسس صحيحة وسليمة، هذه الصيغة الجديدة أبانت قوة مركز الفاعل السياسي عن العسكري، إذ بعد فوز الحزب الراديكالي تم الشروع في محاكمة القادة العسكريين المسؤولين عن أعمال القمع والإعتقالات السياسية، والإغتيالات في الفترة الممتدة بين 1976 و 1982، على عكس الجزائر التي جرى فيها العكس، إذ قام فيها العسكر بمقاضاة، وتقرير مصير الأحزاب السياسية، علّ أبرزها حضر نشاط حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، واعتقال قادة الحزب.

يبدو واضحا أنه لا يمكن الحديث عن مسألة استقرار النظام، وصيغ التوازن، دون التطرق إلى دور ومركز المؤسسة العسكرية في كلا النظامين، ففي الثمانينيات، كانت المؤسسة العسكرية الأرجنتينية أكبر وأقوى باعث لعدم الاستقرار في النظام، بعد الشروع في محاكمة قادة الجيش السابقين،[4] إذ ضغطت المؤسسة العسكرية بشكل علني عن طريق

[1] - Roger W. Fontaine, Op. Cit., p.71.
[2] - Khaled Nezzar, Op. Cit., p.8.
[3] - Helmke Gretchen, « the logic Strategie defection : court executive relations in Argentina under dictatorship and dimocracy, » American Political Science Review, Vol.96, N°.2 (June 2002), p.302.
[4] - David Rock, Op. Cit., p.235.

التمردات على الرئيس "ألفونسين Alfonsin "، ومنعت من استمرار محاكمات الضباط الذين مارسوا القتل والتعذيب، الأمر الذي أسفر عن استصدار قانونين لوضع حد نهائي للمحاكمات. استمر الضغط على عهد "منعم Menem"، الذي أصدر عفوا شاملا عمن أدينو، تحت غطاء المصالحة الوطنية.[1]

رغم تراجع مركز النخبة العسكرية في النظام السياسي بعد 1983، إلا أن ظهور ما سمي بالعسكر الجديد في الأرجنتين، أدى إلى خلق سلوكات، وتكتيكات جديدة للنخبة العسكرية من أجل الاستمرار في التأثير على العملية السياسية.

إن دراسة علاقة المعارضة بالنخبة العسكرية في مرحلة التعددية، لا يرتبط فقط بالتمردات التي أعلنها الضباط العسكريون، والتي كانت حدثا محوريا في تقوية مركز المعارضة، في مسألة ضرورة دراسة بدائل سياسة جديدة من أجل الاستقرار. وإنما ترتبط أيضا بالأحزاب التي أسسها بعض الضباط، والجنرالات السابقة، إذ أسس "ألدو ريكو A.Rico " وهو من بين أهم الضباط المتمردين، "حزب الحركة الوطنية للكرامة والاستقلال Movimiento de Degnidada e Independencia National "، والذي ضم في صفوفه عددا كبيرا من العسكريين.[2]

إضافة إلى حزب "ريكو"، الذي لم يسجل حضورا قويا بين أحزاب المعارضة، قام الجنرال "بوسي Bussi" بتأسيس حزب Fuerza Republicana (FR)، الذي على عكس سابقه تمكن من الفوز في انتخابات اللجان المكلفة بمناقشة التعديل الدستوري في سنة 1994،[3] ثم فاز في السنة الموالية في مقاطعة Tacuman في انتخابات حكام المقاطعات.[4]

يرى "ألخاندرو إلسا Alejandro Ilsa" أن المعارضة والنخبة العسكرية في النظم التي تشهد تحولات سياسية، تحتكم بالدرجة الأولى إلى مدى نضج، وقوة المعارضة، متفقا في ذلك إلى حد بعيد مع تحليلات "صامويل هانتغتون S. Huntington" في هذا الشأن،[5]

---

[1] - محمد صلاح عبود، "أزمات الأرجنتين أم ميراثها؟،" الشرق الأوسط، عدد 8172 (2001.4.13).

[2] - Debora L. Norden, Op. Cit., p.78.

[3] -Alejandro Isla, « Terror, memory and responsibility in Argentina, » Critique of Antropology, Vol.18, N.02 (September 1998), p.137.

[4] - فاز Bussi في هذه الانتخابات على الرغم من التاريخ العسكري للجنرال وتورطه في التجاوزات الانسانية على عهد ديكتاتوري فيديلا Videla، إذ وجهت للجنرال تهم بتورطه في أكثر من 400 حالة للتعديب، أنظر:
- Alejandro Isla, Op. Cit., p. 137.

[5] - أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة، ص ص.65.64.

إذ يرى "إسلا" من خلال دراساته التي تتبني حول السؤال الجوهري: لماذا ينتخب الشعب النخب العسكرية؟، أن الناخبين في توجههم لتفضيل النخب العسكرية، إنما يمارسون عقابا للنخب المدنية العاجزة عن تبني برامج، وأفكار بديلة قادرة على تغيير الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية خاصة.

على الرغم من الحضور اللافت لأحزاب النخبة العسكرية، في المرحلة الموالية لعملية التحول السياسي في الأرجنتين، إلا أن هذا الحضور سرعان ما شهد تراجعا شديدا نتيجة نضج المعارضة، ونجاح تكتيكات التحالف، التي استطاعت التأثير على مركز النخبة العسكرية، وعلى أحزابها في العملية السياسية.

أعتبرت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الأرجنتين في نهاية 2001، مؤشرا قويا عن تراجع النخبة العسكرية في النظام السياسي، فعلى الرغم من تعاقب أربع رؤساء على مجلس الرئاسة في ظرف أسبوعين، إلا أن المؤسسة العسكرية ونخبتها بقيت غائبة كلية عن سجالات الأحداث في النظام السياسي الأرجنتيني، بسبب تعدد الخيارات السياسية، وقوة البرلمان، الذي أصبح بعد عشر سنوات من التحول قادرا على دراسة البدائل والحلول، والوصول إلى حل توافقي يجنب النظام الحروب الأهلية، وحالات عدم الاستقرار من جهة، وتدخل النخبة العسكرية في السياسة من جهة أخرى.

انتقالا إلى النموذج الجزائري، فإن المرحلة الثانية من مراحل التحول السياسي، والتي تبدأ مع سنة 1996م، تميزت تحديدا بالتركيز على الآليات الجديدة لصياغة معادلات التوازن وعلى رأسها السلطة التشريعية، إذ يمنع دستور 1996 التسلل إلى السلطة بصفة نهائية، بعدما كان ممكنا عبر البرلمان، فالدستور الجديد يخضع كل القوانين التي يصادق عليها البرلمان لمراقبة مجلس الأمة.[1]

لقد جاء الدستور المعدل لسنة 1996، بعكس دستور 1989، مثقلا بالآليات المحددة لمجال ممارسة الحريات، كما أعطى للدولة حق المراقبة المباشرة بعدما كانت للبرلمان. وإجمالا فإن وثيقة الدستور المعدل لسنة 1996م، تمثل مدخلا جديدا لترسيخ الفواعل الرئيسية في النظام، وعلى رأس النقاط؛ دعم مجلس الرئاسة في خطوة لحسم صراع السلطة

[1] - William B. Quandt, Societé et pouvoir en Algerie, Op. Cit., pp. 99.100.

والمعارضة،[1] لأن الآليات المتضمنة في الدستور المعدل، تستبعد أي تحول جذري في التداول على الحكم، فالدستور الجديد يبرز تمركزا واضحا للسلطة في يد رئيس الحكومة، ويهدف أساسا إلى تحقيق استقرار قوي للهيئة التنفيذية، وإن كان يهدف في الوقت نفسه إلى توسيع الهيئة التشريعية، وإلى بلوغ تنظيم أحسن بين السلطات، من أجل استكمال بناء مجتمع ديموقراطي يتمسك بسيادة القانون، واحترام الحريات الفردية والجماعية، بما يعزز جوانب السلطة والنظام القائم، من دون إفساح المجال لإحداث التغيير الجذري في طبيعة وبنية النظام السياسي القائم.[2]

إن أهم ما يمكن تقييم به فترة حكم "زروال"، هي أن النظام أصبح غير قادر على تقديم معالجة جذرية للوضع السياسي، لاسيما بعد اختلال توازن النظام، وسعي النخبة العسكرية والمعارضة العلمانية، للضغط على الرئيس لحسم مسألة الخلاف مع الجناح الإسلامي، الأمر الذي انتهى باستقالة الرئيس في ديسمبر 1998.[3]

يتبين مما تقدم، أن النظام السياسي الجزائري، وإن اختلفت طبيعته في ظل دستور عام 1989 ودستور 1996 -نظريا- عن نظام الحكم المعتمد في دستوري عامي 1963 و 1976، حيث حل الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية، ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) محل مبدأ وحدة السلطة، وشخصنتها، والحزب الواحد المحتكر للسلطة والنهج الاشتراكي، "إلا أن الممارسة السياسية للنظام القائم، واستمراره في احتكار السلطة وعدم تداولها، وتعامله المتشدد مع القوى السياسية المختلفة، ولا سيما الدينية منها، لا زالت تتميز بالسياق السياسي السابق نفسه من قبل النخبة السياسية الحاكمة، المدعومة من الجيش"،[4] ما يفيد ويعزز استمرار الطبيعة السابقة للنظام، على حساب مصالح المجتمع الجزائري، وقواه السياسية، والاجتماعية المختلفة،[5] الأمر الذي يدعو إلى القول بأن البحث في مسألتي المعارضة السياسية الجزائرية والنخبة العسكرية، هو بحث في تحكم القوة في

[1] - Bradford Dillman, « Algeria, » in, Larry Diamand (editor), Countries at the Grossroads (USA : Freedom House, 2007), p.5.

[2] - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص.147.

[3] - Hugh Roberts, « Demilitarizing Algeria, » Op. Cit., p.11.

[4] - Graham E. Fuller , «Islamists in the Arab world : the dance around democracy, » Carengie Papers (Middle East Series), N°. 49 (September2004), p.8.

[5] - Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc, Op. Cit., pp.88.89.

السياسة والمجتمع، وإن النظام السياسي الجزائري لم يطرح الديموقراطية والتعددية لغرض التحول من طبيعة سياسية إلى أخرى، بقدر ما أراد أقطاب النظام من تلك التغييرات السياسية والدستورية امتصاص الأزمات، واحتواء القوى السياسية والاجتماعية بما يُمكِّن النظام من الحفاظ على طبيعته القائمة.[1]

إن المقارنة بين نموذجي الدراسة تفضي إلى فارق كبير في تحول وزن المؤسسة العسكرية في النظام بعد مرحلة التعددية، فقد شهدت النخبة العسكرية في الأرجنتين تراجعا حقيقيا عن العملية السياسية، رغم المحاولات التي قام بها العديد من الضباط السابقين أمثال "بوسي Bussi"، و"ريكو Rico" في مطلع التسعينيات، إلا أن تدخل العسكر لم يعد له أثر بعد التعديل الدستوري لعام 1994، بالرغم من الإخفاقات السياسية والاقتصادية التي حدثت ما بين 2000 و 2002، في حين لم تعرف النخبة العسكرية في النظام الجزائري، بعد إعلان التحول، أي تراجع يذكر عن المشهد السياسي، بل إنها أصبحت على عكس المراحل السابقة تسير النظام بطريقة مباشرة عن طريق تكوين مجلس أعلى للدولة.

على الرغم من التراجع الصوري لتواجد الضباط العسكريين في السلطة في الجزائر بعد 1999، إلا أن النخبة العسكرية تبقى النواة الرئيسية في النظام، فعلى عكس التجربة الأرجنتينية التي قامت فيها المعارضة بالضغط بعد سنة 2002، لمحاكمة الضباط الضالعين في التجاوزات التي حدثت بين(1976 ـ 1982) في الأرجنتين، نجد النخبة العسكرية في النظام الجزائري تسيطر على العملية السياسية، بالتحكم في محورين رئيسيين هما، أولا التحكم في نتائج الرئاسيات،[2] وثانيا التحكم في خارطة الأحزاب المعارضة عن طريق إيكال مهمة الفصل في مسألة رخص إعتماد الأحزاب السياسية، إلى وزارة الداخلية التي يديرها العقيد "نورالدين يزيد زرهوني"، حيث تم على سبيل المثال رفض اعتماد حزب حركة الوفاء والإخلاص الذي تقدم به "طالب الإبراهيمي" بعد رئاسيات 1999، وتم بالطريقة ذاتها حضر نشاط العديد من الأحزاب بعد تعديل 1996، مثل حزب الأمة بقيادة

[1] - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص ص.151.152.

[2] - لا يقصد بـ"التحكم في نتائج الرئاسيات" أسلوب التزوير وحده، بل أيضا بالتحكم في شخصية المرشح الأول، والأوفر نصيبا في الفوز بالرئاسة، فكل من انتخابات 1995، 1999، 2004، حملت بكل بساطة مرشح المؤسسة العسكرية.

"يوسف بن خدّة"، وحزب الحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر بقيادة "أحمد بـن بلـة"، وحزب الجزائر المسلمة المعاصرة بقيادة "أحمد بن محمد".

المطلب الثالث :تطور حركية المعارضة في الجزائـر والأرجنتين.

1- نشاط المعارضة قبل التحول:

لقد تميزت مرحلة ما قبل التحول في النظام الجزائري بتأسيسات نظرية سلطوية أحادية، تجسدت في عدة اغتيالات سياسية، وفي منع أي نشاط سياسي أو إعلامـي معـارض،[1] وذلـك بقوة القانون، وكنتيجة لتضييق مجال العمل السياسـي، لجـأ بعـض الزعمـاء التـاريخيين إلـى المعارضة الفردية والجماعيـة،[2] فلجـأ "محمـد بوضـياف" فـي سـبتمبر 1963 إلـى تأسـيس "الحـزب الثـوري الاشـتراكي"، ثـم أسـس "حسـين آيـت أحمـد" فـي 1964 "جبهـة القـوى الاشتراكية" كدعامتين للنشاط المعارض، كذلك قام العقيد "محمد شعباني" بتمرد فـي جـوان 1964 في منطقة الأوراس.[3]

وعلى غرار "محمد بوضياف"، و"حسين آيت أحمد" لجأ "كريم بلقاسم" كنتيجة لاختلافه مع "حسـين آيـت أحمـد" فـي أكتـوبر 1967، إلـى تأسـيس "الحركـة الديموقراطيـة الثورية"، إلا أن حزم النظام في تضييق المناخ السياسي، وضـرب أي نشـاط معـارض، أدى إلى اتهام حركة "كريم بلقاسم" بالتطرف، والجهوية الضيقة، والبربرية، وبعد اغتيـال قائـدها في ألمانيا توقفت الحركة عن النشاط.[4]

وسعيا في مسار تقييد الممارسة السياسية المعارضة، تم تجميد عمل "جمعية العلماء المسلمين"، بدعوى أن المهمة التي كانت تضطلع بها قبل الاستقلال، أصبحت في ظل الدولـة

[1] - Charef Abes, Op. Cit., pp.163.164.
[2] - أبو جرة سلطاني، الجزائر الجديدة (الجزائر: زاعياش للطباعة والنشر، د. ت)، ص.12.
[3] - Susan E. Waltz, Op. Cit., p.94.
[4]- Ramdan Redjala, Op. Cit., p.169.

الجزائرية المستقلة من صلاحيات هيئات ووزارات رسمية، لكن مع كل ذلك برزت شخصية رئيس الجمعية " الشيخ البشير الإبراهيمي"، كشخصية معارضة لها وزنها الثقافي والشعبي على حد سواء، الأمر الذي قابله النظام بفرض الإقامة الجبرية عليه إلى أن مات في ماي 1965.[1]

لم يأت انقلاب 1965 بجديد يذكر على مستوى نشاط المعارضة،[2] مع ذلك تميز النظام في هذه المرحلة بمحاولة الحصول على موافقة أكبر عدد من الزعامات السياسية التاريخية، والعمل على لم شمل المعارضة، وفي هذا الصدد أصدر العقيد "هواري بومدين" قرارا بالعفو عن المعارضين المحكوم عليهم بالإعدام، وكذا إطلاق سراح المساجين السياسيين، كما عمل في الوقت ذاته على ضمان تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحضور، لكنه بالموازاة مع ذلك كله، أبقى الرئيس المخلوع "أحمد بن بلة" في السجن طيلة حكمه.

وفيما يخص موقف الزعامات التاريخية تجاه النظام، فإنه على غرار موقفها من حكم "بن بلة" بقي كل من"آيت أحمد"، و"محمد بوضياف"، و"كريم بلقاسم" في صفوف المعارضة، و في سنة 1967، قاد العقيد "طاهر الزبيري" قائد أركان الجيش حركة تمردية في ديسمبر 1967، "ولم تكن تلك المحاولة التمردية الأولى، ولا الأخيرة من نوعها طيلة حكم بومدين، بل سبقتها محاولات ولحقتها أخرى، أقبر جميعها في المهد، ولم يظهر منها إلا القليل، نظرا لقوة المخابرات، ووسائل الدعاية على طمس الحقائق وتحريفها".[3]

لقد تميز عقد السبعينيات عموما، بنشاط مكثف لمعارضة فتية تفتقر إلى مراكز قانونية، وتقاليد عملية، وبُعد الرؤى، كما أن أغلبها تميزت بالجهوية، وبطروحات نخبوية، وبالتسرع في القيام بأعمال تخريبية، على غرار العمليات التي قامت بها "جماعة الموحدين" في صيف 1976، إثر معارضتها لمشروع الميثاق الوطني، بحجة ابتعادها عن تعاليم الإسلام، إلا أن نهاية هذه الحركات كانت وككل مرة، تنتهي بعملية واسعة يشنها النظام لقمع، واعتقال معظم قيادات الجماعات المعارضة.[4]

---

[1] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص. 118.

[2] - Jean Leca & Jean Claude Vatin, Algérie politique : institutions et régime (Paris : Presses de la Fondation Nationale des Science Politique, 1975), p.393.

[3] - لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة (الجزائر: دار الحكمة، 1990)، ص.151.

[4]- Ramdan Redjala, Op. Cit., pp.170.175.

إضافة إلى ذلك، شهد عقد السبعينيات عدة محطات بارزة لأعمال عنف نفذتها المعارضة البربرية بقيادة "جنود المعارضة الجزائرية"، التي كان يقودها "مولود كعوان" من باريس، ومن أهمها التفجيرات التي استهدفت الممثليات الجزائرية في فرنسا في 1973-1974، ومقر يومية المجاهد في 1976.[1]

لقد شكلت سنة 1976 منعطفا هاما في تاريخ المعارضة السياسية بالجزائر، ومجال حراكها، فقبل هذا التاريخ كان الحزب الشيوعي العميل السري للسلطة، يمثل اللاعب الأبرز في محيط العملية السياسية، لكن في هذه السنة ظهرت تنظيمات سياسية جديدة، أبانت عن حجم النقلة الحاصلة على مستوى الثقافة السياسية فظهرت "لجنة التروتسكيين الجزائريين"، وكذا بعض التنظيمات ذات التوجه العربي الإسلامي، والتي حاولت اكتشاف قوتها في الإضراب الوطني الشامل في كليات العلوم الإنسانية، من أجل تعريب التعليم بها، ومنذ هذا المنعطف بدأ التيار العربي الإسلامي يكتسح الساحة السياسية على حساب التيار اليساري، الذي كان قبل 1976 يشكل الأغلبية الساحقة، ليبقى عشية انتخابات 1991، قاصرا على منطقة "تيزي وزو".[2]

في العهد الأول لرئاسة "الشاذلي بن جديد"(1979-1988)، بقي الأداء السياسي للمعارضة ضعيفا، إذ لم يتجاوز قدرة هذه المعارضة على النشر السري لبعض المناشير والبيانات دون جدوى، وبقيت المعارضة تتسم على غرار العُشرية السابقة، بالطابع الإثني والديني، ثم إن أهم ما ميز عهد "الشاذلي" هو ظهور بوادر "الحركة الإسلامية المسلحة" " MIA" والجناح المسلح لـ"الحركة الثقافية البربرية".[3]

وإجمالا فإن المناخ العام لعمل المعارضة تميز بغياب تام لأي صفة قانونية أو حقوقية للنشاط المعارض في النظام السياسي الجزائري.

أما النظام السياسي الأرجنتيني، فهو الآخر شكّل مثالا واضحا عن طبيعة الهامش المتاح للمعارضة في ظل النظم العسكرية، فالأرجنتين منذ نشأتها، لم يتم فيها تعيين أو انتخاب أي رئيس دون موافقة أو ضغط من المؤسسة العسكرية، فمن بين 32 رئيسا، عرفتهم

[1] - أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل (الجزائر: منشورات دحلب، 1991)، ص ص.159.160.

[2] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.121.

[3] - أبو جرة سلطاني، الصراع في الجزائر (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995)، ص.158.

الأرجنتين قبل التحول السياسي، 20 كانوا جنرالات في المؤسسة العسكرية، ومن بين مجموع الرؤساء السالف الذكر، رئيس واحد أكمل عهدته الدستورية.[1]

لقد شهد النظام السياسي الأرجنتيني في كل مرة سيطرتْ فيها المؤسسة العسكرية على السلطة، سياسة حازمة تجاه التنظيمات السياسية، وأساليب حراكها،[2] كما أن هذه السياسة طبقت حتى في عهد رؤساء منتخبين على غرار "بيرون Peron "، الذي قام بفرض رقابة مشددة على المعارضة والصحافة، خاصة بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به الجنرال "منديز Mandiz" في ديسمبر 1951، كما فرض حالة الطوارئ، التي استمرت إلى غاية الانقلاب عليه في 1955، وعارض فكرة تأسيس حزب ديموقراطي مسيحي، وألغى مناهج التعليم الديني،[3] الأمر الذي أدى إلى صراع مع الكنيسة عندما تم إقرار مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، وإلغاء الإمتيازات الممنوحة إلى المؤسسات الدينية، وعلى الرغم من السياسات القمعية التي مارسها النظام ضد المعارضة، إلا أن المعارضة من جهتها ردت وبعنف على مختلف السياسات، حيث تعرضت الأرجنتين إلى موجة من الإضطرابات العنيفة، ووصلت المعارضة إلى صفوف الجيش، فقامت بضع طائرات بقصف مقر الحكومة،وأطلقت النيران على الحشود المتظاهرة المؤيدة لسياسة "بيرون Peron ".[4]

لقد تميز عهد "بيرون" ببسط نفوذ مطلق من قبل الرئيس على الكونغرس،[5] واتحادات العمال، والقضاء، والجامعات، والإذاعة، والصحافة،[6] وعلى الرغم من العدد الهائل من التنظيمات السياسية التي تم تأسيسها على عهد "بيرون"، إلا أن جميعها كانت تعمل في إطار شبكة لتأييد النظام،[7] وفي أعقاب الإطاحة بـ"بيرون" توالت الإجراءات والقوانين في مواجهة كل التنظيمات المعارضة، كان على رأس القائمة "التنظيمات البيرونية" والحزب الشيوعي،

---

[1]- بيرون Peron أنظر:

- Alain Rouquee, "Argentine les fausses sorties de l'armée et l'institutionnalisation du pouvoir," Problèmes d'Amérique Latine N.LIV,(18.12.1979), p.111. See also :

- الملحق رقم (01) الخاص بقائمة رؤساء الأرجنتين وخلفياتهم السياسية، والعسكرية، ص ص.222.224.

[2]- Alberto Antonio Spata, Op. Cit., p.97 .

[3] - Emilio F. Mignone, Op. Cit., pp.19.23.

[4] -Naomi F. Meyer, " Latin America: Argentina" in, Milton Himmelfarb and David Singer (Editors), American Jewish year book 1974.1975, Vol.75 (USA: The American Jewish Committee and The Jewish Publication Society of America, 1974), p.360.

[5] - كان مجلس النواب يتكون من 143عضوا بيرونيا، مقابل 14 نائبا راديكاليا. انظر: سوسن حسين، "الثورة والثورة المضادة قي الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 51 (جانفي 1978)، ص.198.

[6] - المرجع نفسه.

[7] - Mark Hufty, Op. Cit ., p.316.

حيث تم في أفريل 1957 إصدار أمر حكومي على عهد حكومة "أونجانيا Ongania " باعتقال 360 شيوعيا، من بينهم رؤساء لجان الحزب، إضافة إلى ذلك أعلن في أبريل 1959 عن بيان يقضي بأن الحزب الشيوعي حزب خارج عن القانون،[1] وأنشأت وكالة "مركز الاستخبارات القومي" التي جُعِلت أداة لتتبع كل المعارضين، وتوجيه التُّهم إليهم، ووضعهم في قائمة سوداء تحول دون توليهم أي منصب عام، أو التدريس في المدارس والجامعات.[2]

بعد عودة البيرونيين في ماي 1973 برئاسة "كمبورا Campora"، تم التوقيع على العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين، ومعضمهم من الثوار اليساريين، كما تم إضفاء الشرعية على أحزاب المعارضة، بما فيها الشيوعية، عن طريق إلغاء قوانين تحريمها، وكذلك كافة إجراءات القمع، بما فيها المحكمة الخاصة بالأعمال التخريبية،[3] إلا أن عهدة "كامبورا" لم تدم إلا 49 يوما، قبل أن يسلم الحكم إلى "بيرون"، على اعتباره الزعيم الأول للبيرونية، هذا الانتقال حَمَل سياسة جديدة، ومغايرة جذريا لسابقتها، حيث تم في أول خطوة، حضر نشاط منظمة "الجيش الثوري الشعبي" الماركسية، وكان الرد من قبل جانب المنظمة، اغتيال زعيم الإتحاد العمالي الأرجنتيني "خوسيه ريتشي José Ritchi "، الذي كان مستشارًا لِـ"بيرون Peron "، ثم أردفته باغتيال زعيم الشبيبة البيرونية "أنريك جريز برغ ".[4]

على الرغم من أن التاريخ السياسي للأرجنتين موسوم بطابع عسكري،[5] إلا أن الفترة الفاصلة بين الانقلاب على زوجة "بيرون" في 1976، وانتخاب "ألفونسين Alfonsin " في 1983، شكلت أحلك فترة شهدتها المعارضة السياسية،[6] حيث قامت المخابرات بحملة واسعة ضد كل رموز البيرونية، وتنظيماتها السياسية، باسم ما أسماه "الجنرال فيديلا

---

[1] - أنشأت لهذا الغرض منظمة خاصة سميت بـ"التحالف الأرجنتيني المناهض للشيوعية" والمعروف بـ Alianza Anti-communista Argentina" والذي يرمز له بـ: AAA "تريبل آي"؛ أنظر:

- Carlos Escude, "From captive to failed state Argentina under systemic populism, 1975.2006," The Fletcher forum of world affaires, Vol.30, N°.2 (Summer2006), p.129.

[2] - Roger W. Fontaine, Op. Cit., p.68.

[3] - Naomi F. Meyer, Op.Cit., p. 360.

[4]- نزيرة الأفندي، "البيرونية وصراع البقاء على المسرح الأرجنتيني،" السياسة الدولية، العدد 42 (أكتوبر 1975)، ص. 156.

[5] - Alain Rouquié, Op. Cit., pp. 43.44.

[6] - M. Shamsul Haque, " Incongruity between bureaucracy and society in developing nation: A critique," Peace and change, Vol.22 (october 1997), p.435.

Videla " "الحرب على الماركسية"[1] وإثر ذلك تم القضاء على كل التنظيمات السياسية، والنقابية، وحتى الطلابية، لتُخَلّفَ السياسة في الأخير ثلاثين ألف ضحية،[2] ورغم ذلك كله كانت كل سنة تشهد العديد من الإضرابات من أجل الحصول على زيادات في الأجور.

لقد تم التأسيس لِيَوم وطني للنضال في 1979، وكان الإتحاد العام للعمل رغم انقسامه، وسياسة القمع التي يتعرض لها من قبل النظام، الجناح الأكثر نشاطا للحزب البيروني،[3] كما أن سياسة النظام لم تنجح في قمع أولى أمهات السياسيين، والمعارضين المختطفين، اللائي كن يحْتجِجن ضد مصير أبنائهن،[4] وعلى الرغم من التضييق على حركية المعارضة، ومحاولة النظام قمع حركة الأمهات، إذ أقدم النظام على اختطاف بعض الناشطات في 1977، إلا أن الحركة عرفت ورغم عفويتها صمودا قَلَّ نظيره في تلك الفترة، حيث صممت النساء كل يوم خميس تنظيم مظاهرات أمام القصر الرئاسي، بساحة مايو، وجرت تسميتهن بـ"أمهات مايو".[5]

إجمالا فإن البيئة الحقوقية للمعارضة السياسية كانت حبيسة قيود شديدة، فرضها النظام وفق أطر مقننة، أكثر من ذلك لم يكن للمعارضة أي مجال للعمل السياسي، إلا في حالات الإخفاقات الكبرى، كالأزمات المالية، على غرار أزمة 1973، أو الهزيمة العسكرية أمام بريطانيا في 1982، حينها فقط كان النظام يقف عاجزا أمام تصعيد المعارضة لنشاطها، الأمر الذي سرعان ما يُتوج بتغيير لمقاليد السلطة، إذ نجح البيرونيون في ذلك سنة 1974، كما نجح الراديكاليون في المسعى ذاته في 1983.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن المناخ العام لحركية الفواعل المعارضة، كان علاوة على الاعتبارات الداخلية، التي ترجع إلى طبيعة الحكم العسكري في النظامين الجزائري والأرجنتيني، كان في الوقت نفسه يخضع لإملاءات الظرف الإقليمي، فالجزائر واجهت في عهد "بن بلة" عدة أزمات حدودية، خاصة من قبل المملكة المغربية، كان أبرزها المحاولة الفاشلة للملك "الحسن الثاني" ملك المغرب في الاستيلاء بالقوة على منطقة تندوف،

[1] - Roger W. Fontaine, Op.Cit., p. 68.
[2]- Temma Caplan, Taking back the streets, women, youth, and direct democracy (Barkeley: University of California press, 2004), p.156.
[3] - Yvon Grenier, Op. Cit., p. 24.
[4] - Temma Caplan, Op. Cit., p.2.
[5] -Jo Fisher, Mothers of the Disappeared (London: ZED and South End Press, 1989), p.125.

وما جاورها في أكتوبر 1963م،[1] أما على عهد الرئيس "بومدين"، فإن أهم تحدٍ خارجي واجهه النظام على المستوى الدولي كان قضية الصحراء الغربية، واستمرار العداء مع المملكة المغربية، إضافة إلى محطات الصدام في مسار الصراع العربي الإسرائيلي في حرب 1967، وحرب 1973، التي قوت السلطة بحصولها على دعم بعض تيارات المعارضة.[2]

أما بالنسبة للأرجنتين، فقد شكل النزاع الحدودي مع الشيلي الحدث الأبرز على مر العقود، إذ يرجع تاريخ النزاع إلى سنة 1880، حول ضبط حدود قناة "بيجيل" وملكية الجزر الثلاث "بيكتون، لينوكس، نويفا"، لذلك عمدت الأرجنتين طوال عقود عديدة إلى تطوير جيشها وأسلحتها، وفرض قانون الخدمة الوطنية الإجبارية،[3] وما زاد من حدة المشكلة وحجم انعكاساتها على المناخ السياسي العام لعمل المعارضة، هو تجدد الإشتباكات وبقاء القضية في كل تجديد حكومي على رأس أولويات الأجندة الحكومية، كما أن الأخطار العسكرية الشيلية ظلت مبعثا لاستمرار الأنظمة العسكرية لفترات طويلة في الحكم، كما أنها كانت سببا جيدا لتحويل انتباه الشعب عن مشاكله الحقيقية، من ركود اقتصادي وتخلف اجتماعي، وتسلط سياسي، وفي مثل هذا الجو المثقل بتهديد الحرب، والاعتداء على أرض الوطن، لا تستطيع المعارضة عن التعبير أو الاحتجاج، وإلاّ اتهمت بالخيانة، علاوة عن ذلك عرف المنتظم السياسي الأرجنتيني خلافا آخر مع بريطانيا حول ملكية جزر "الفولكلاند"، التي كانت هزيمة الأرجنتين فيها أمام بريطانيا سببا جوهريا في تنحي العسكريين عن الحكم في 1982م.

2- حركية المعارضة بعد التحول السياسي:

لقد شكلت سنة 1989 منعطفا تاريخيا هاما في تاريخ النظامين السياسيين الأرجنتيني والجزائري، ففي الأرجنتين شكلت السنة أول انتخابات مدنية نزيهة،[4] بعد استقالة "ألفونسين Alfonsin" من عهدة تميزت بتمردات المؤسسة العسكرية، التي حُمِّلت مسؤولية

---

[1] - لخضر بورقعة، المرجع السابق، ص.134.

[2] - Ramdane Redjala, Op. Cit., p.168.

[3] - لقد كانت الأرجنتين تخشى القوة العسكرية للشيلي، هذه القوة التي أصبح مشهودا لها منذ حرب الباسيفيك عام 1879م، والتي قامت فيها الشيلي بإنتزاع أراضي شاسعة من كل من البيرو، وبوليفيا. أنظر: سوسن حسن، "نزاع الحدود بين الشيلي والأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 56 (أبريل 1979)، ص.169.

[4] - Ricardo Sidicaro, "les transformations politiques en Argentine," Op. Cit., p.3.

الوضع المزري، والهزيمة العسكرية مع بريطانيا، على غرار الجزائر التي شكلت فيها سنة 1989م ميلاد دستور جديد جاء بعد أحداث أكتوبر 1988م، حيث سمح الدستور الجديد بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، والحدثان يمثلان دفعاً جديدا، ومنعطفا مهما في تاريخ البيئة الحقوقية، والمناخ السياسي لحركية الفواعل المعارضة، فالدستور الجديد بالنسبة للجزائر منح المعارضة مركزا قانونيا ورَسْميا، وفي السياق ذاته تم إقرار معادلة جديدة للفواعل السياسية في الأرجنتين انطلاقا من مراجعة كل السياسات، بما في ذلك برامج الأحزاب.[1]

على الرغم من التقارب الزمني الكبير لانعطافي التحول، إلا أن النظامين عرفا اتجاهين مختلفين، إذ توالت الأحداث بشكل مختلف بين النموذجين، ففي حين عرف النموذج الأرجنتيني تحولا نسبيا في النظام السياسي، وآلية صناعة القرار فيه، شهد النموذج الجزائري سجالا من الأحداث التي انتهت بإيقاف المسار الانتخابي، مما أثر على المناخ السياسي لحركية المعارضة، خاصة بعد "سياسة اليد الحديدية"، التي بموجبها تم اعتقال جل القادة السياسيين لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ليصل العدد إلى ما يقرب التسعة آلاف معتقل،[2] وبما أن "سياسة اليد الحديدية" تتطلب إطارا مرنا، يسمح بالعمل خارج الضوابط الدستورية، والقانونية العادية، تم الإعلان عن حالة الطوارئ، التي تعطي للسلطات القائمة على الطوارئ صلاحيات واسعة استثنائية ومرنة، كصلاحية تعطيل العمل بالدستور، وحل الأحزاب السياسية، وملاحقة بعض المعارضين.[3]

لقد عرف المناخ السياسي لحركية المعارضة في النظام الجزائري تضييقا شديدا عقب حالة الطوارئ، الأمر الذي اضطر تيارات المعارضة الرئيسية " الجبهة الإسلامية، جبهة القوى الاشتراكية، جبهة التحرير الوطني" للتحاور خارج البلاد، من أجل إيجاد صياغة محتملة لإنهاء الأزمة في الجزائر، وتوج هذا التنسيق بين مختلف أطياف المعارضة في العقد الوطني، الذي انعقد في روما بـ:"St. Egidio" والذي من أهم نقاطه:[4]

---

[1] - عرفت العديد من دول أمريكا اللاتينية تحولات سياسية ناجحة، كانت حافزا أمام الأرجنتين التي عرفت تراجعا كبيرا على مستوى الممارسة الديموقراطية، طيلة عقد السبعينيات، ومطلع الثمانينيات، أهم هذه الدول نذكر: الشيلي، المكسيك، أوروغواي، كولومبيا، بوليفيا، كوستاريكا.

[2] - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.201.

[3] - المرجع نفسه، ص.201.

[4] - Andrew J. Pierre & William B. Quandt, The Algerian crisis: policy options for the west (Washington: Carnegie Endowment for international peace, 1996), pp.59.63.

1- الالتزام بمبادئ الفاتح نوفمبر في قيام دولة جزائرية، ذات سيادة ديموقراطية في إطار مبادئ الإسلام.

2- نبذ العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة.

3- نبذ الديكتاتورية مهما كان شكلها.

4- إقرار نظام تعدد الأحزاب.

5- التزام الجيش بمهمته الدستورية في الحفاظ على وحدة التراب الوطني، وعدم تدخله في الشؤون السياسية.

على الرغم من سعي المعارضة في الخارج لممارسة نوع من الضغط السياسي على النظام الجزائري، إلا أن السلطة فرضت الحل الأمني، كمخرج وحيد للأزمة،[1] وأقصى ما قامت به هو إخراج قيادة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من السجن إلى الإقامة الجبرية.

لقد عد "العقد الوطني" بحق أول مبادرة سياسية جادة، في معالجة الأزمة السياسية المترتبة عن إلغاء المسار الانتخابي في 1992،[2] إلا أن النخبة الحاكمة وفي غمار التقييد الصارم لجميع الحريات السياسية، وفي ظل حالة الطوارئ، وصفت العقد الوطني بـ" اللاحدث" على لسان وزير الخارجية "أحمد عطاف"، وعلى الرغم من ذلك استمر النظام تحت حكم المجلس الأعلى للدولة بتضييق الحريات، بل ورسم استراتيجية لضرب تنظيمات المعارضة؛ فبعد حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحضر نشاطه، تم محاصرة الجبهتين الأخريين سياسيا وإعلاميا، مع السعي لمحاولة تفريق الصف، وتغيير القيادة، فنجح النظام في تهميش "جبهة القوى الاشتراكية" واتهامها بالجهوية، ونجح في المسعى ذاته في إعادة هيكلة "حزب جبهة التحرير الوطني" بالتحكم في أمانته العامة، ثم إلحاقه بالإئتلاف الحكومي.[3]

---

[1] - Saïd Djaafer, " Algérie: ouverture ou statu quo ?," Policy Paper, №.10 (Décembre 2004), p.4.

[2] - شملت المفاوضات علاوة عن الجبهات الثلاث "الحركة من أجل الديموقراطية بالجزائر، وحزب العمال، وحركة النهضة، وشخصيات سياسية بارزة أمثال "أحمد بن محمد "أنظر:

- Andrew J. Pierre & William B. Quandt, Op. Cit., pp.59.63.

[3] - Saïd Djaafer, Op. Cit., p.5.

على الرغم من الانفتاح السياسي الحذر، والمدروس من قبل النظام الجزائري،[1] إلا أن سياسات الرئيس عرفت معارضة قوية من قبل العديد من تيارات المعارضة، والتي من أهمها معارضة القوى السياسية البربرية حيث عرفت هذه القوى عهدا جديدا في ظل إقرار التعددية، وبروز تنظيمات سياسية، كان أبرزها؛ التيار المعتدل الذي تقوده جبهة القوى الاشتراكية، والتيار المتشدد، الذي يمثله حزبي التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية.

إلا أن اللافت أن الحزبين صعّدا من نشاطهما المعارض في عهدة الرئيس "زروال"، بسبب تقلص نفوذهما، خاصة بعد إقرار قانون التعريب، الذي ينص على تحريم استخدام أي لغة غير العربية في الجهاز الحكومي، والمعاملات الرسمية، وفرض غرامات على المخالفين، مما يعني إقصاء اللغتين الفرنسية والأمازيغية.[2]

أما بالنسبة للنظام السياسي الأرجنتيني، فإن منعطف التحول قد أكسبه بيئة حقوقية جديدة، أهم ما ميزها التعددية السياسية والإعلامية، خاصة وأن وصول الحزب البيروني إلى السلطة كان عن طريق الأغلبية،[3] حيث استطاع تجميع عدد كبير من التنظيمات والحركات المعارضة، وبقي الحزب الراديكالي عاجزا دون فاعلية تذكر، نتيجة الأزمة، وحالة اللااستقرار التي ميزت العهدة الأخيرة التي تولى فيها الحزب حكم البلاد.

لقد أدت السياسات الاقتصادية الجديدة على عهد "كارلوس منعم C.Menem " إلى وضع إقتصادي، واجتماعي جديد بكل المقاييس، وضْعٌ وُصِف بالكارثي بعد الاضطلاع على الأرقام والجداول البيانية للنسق الاقتصادي، إذ انخفضت الصادرات الأرجنتينية إلى الخارج بنسبة 60%، ووصل مجموع الدين الخارجي في ديسمبر 1998 إلى 140 مليار دولار،[4] كما انسحبت من الأرجنتين حوالي 140 مليار دولار، أي ما يعادل حجم الدين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي بقرابة 20%، كما تشير الإحصائيات إلى نسبة بطالة بلغت 30%.[5]

---

[1]- تجسد الإنفتاح الحذر في الإبقاء على حالة الطوارئ، على الرغم من تصريح المسؤولين أنه لا يوجد مانع لرفعها، أنظر:
- Saïd Djaafer, Op. Cit., p.4.

[2] - Bruce Maddy Weitzman, " Ethno-politics and globalization in north Africa; the Berber culture movement, " The Journal of North Africa Studies, vol.11, N°.1 (March 2006), p.81.

[3] - بلغت نسبة فوز "كارلوس منعم" في انتخابات 1989م: 49% أنظر:
-Ricardo Sidicaro," Les transformations politiques en Argentine 1987-1989," Op. Cit., p.16.

[4] - تمثل هذه القيمة "140 مليار دولار"، 41% من الدخل القومي للبلاد.

[5] - Toni Negri, "The case of Argentina: recuperated factories and multitude," Variant, Vol.2, N°.21 (Winter2004), p.11.

إن تفاعلا بين ثلاث محاور رئيسية للوضع الأرجنتيني والتي هي:

1- الوضع الاقتصادي المتأزم، نتيجة التقديرات الاقتصادية الخاطئة.

2- اعتماد نظام الأغلبية المطلقة في الانتخابات، ما يعطي للرئيس حرية أكبر في تطبيق برامجه، في ظل شلل المعارضة، التي لا تتوافر إلا على نسبة ضئيلة من المقاعد في البرلمان.

3- الوضع الاجتماعي الذي يتقابل فيه ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مع ارتفاع نسبة الطلبة التي أصبحت تشكل(1/37) مليون طالب من سبعة وثلاثين مليون نسمة.

أدى تفاعل العناصر التالية، إلى حالة غير مسبوقة في تاريخ النظام السياسي الأرجنتيني، كما أن أكثر الحالات شبها للوضع كانت تنتهي بانقلاب عسكري.

على الرغم من تجربة التداول التي تمت بين الحزبين الكبيرين في الأرجنتين (البيروني، الراديكالي)، فإن تجربة التحول قد انعكست بشدة على المعارضة من خلال التغييرات والتحولات التي طالت بنية المعارضة من جهة، وأفكارها من جهة أخرى، بحيث لم يشهد التاريخ السياسي الأرجنتيني وضعا مشابها لحركية المعارضة فيما يخص التحالفات والإنقسامات التي عرفتها الأحزاب الكبرى، إذ ساعد الوضع على ظهور فواعل جديدة، كانعكاس لعشرية من التجربة الليبرالية التعددية لما بعد 1989.

أولى الفواعل الجديدة التي أفرزتها التجربة التعددية، هو تنظيم جبهة البلد المتضامن FREPASO،[1] الذي شكل تحالفا بين عدة أحزاب وتيارات سياسية معارضة، ظهر هذا الحزب في التجديد النصفي لمقاعد البرلمان لسنة 1995، حيث نال 20.97 % من الأصوات محتلا المرتبة الثالثة، برصيد 26 مقعد،[2] إلا أن الفراغ الذي تركته اخفاقات السياسات المنعمية في الجانب الإقتصادي، جعلت حزب FREPASO يحقق نموا ونجاحا سريعا، إذ ظفر الحزب بنسبة 36.26 % من الأصوات في التجديد النصفي لمقاعد البرلمان في 1997،

[1] - تعود جذور حزب جبهة البلد المتضامن FREPASO Frenté Pais Solidario إلى أحد الأحزاب اليسارية الصغيرة المسماة " جبهة الجنوب"، إذ تم ترشيح الممثل السنمائي "فرناندو سولاناس"، وبعد ذلك تحالفت مع فصائل أخرى من الحركة البيرونية لتشكل حزب الجبهة الموسعة، انسحب "فرناندو سولاناس" ليحل محله "كارلوس ألفاريز"، والسيدة "غراسيلا فرناندبز ميخيد"، وهي أم لمراهق اختطف في عهد الديكتاتورية، ومن تم اندمجت الجبهة الموسعة مع فصيل من حزب العدالة البيروني، وعدد من مناضلات حركة أمهات ساحة مايو لتتحول الجبهة إلى "جبهة البلد المتضامن" FREPASO. .

[2] - حصد الحزب البيروني 43.07 % برصيد 137 مقعد، وحصد الحزب الراديكالي 21.74 %، بثمثيل 69 مقعد.

متعادلا في ذلك مع الحزب البيروني، ومتفوقا على الحزب الراديكالي، الذي لم يحقق سوى 6.96% .

أصبح تحالف FREPASO يسيطر على 110 مقعد من البرلمان في حين لا يتوفر الحزب الداديكالي إلا على 12 مقعدا. استمر نجاح حزب جبهة البلد المتضامن FREPASO في تشريعيات 1999، حيث استطاع تحقيق 43.56 % من الأصوات في مقابل 33.70 % للحزب البيروني.

استطاع الحزب الفوز في رئاسيات 1999، على مرشح البيرونية، إلا أن السياسات التقشفية التي اتبعها الرئيس "دي لاروا De la Rua" أثرت على مكانة الحزب إذ شهد تراجعا في تشريعيات 2001، وسجلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 73.7%، وهي أدنى نسبة منذ تنحي العسكر عن الحكم في 1983،[1] كما أن استياء الشعب وصل إلى حد أن أكثر من عشر ملايين صوت كانت ملغاة، أي بنسبة 41% من الأصوات المعبر عنها.

على الرغم من التفكك الذي عرفه تحالف FREPASO، إذ لم يعد موجودا بعد التعديل النصفي لسنة 2003، إلا أن التجربة أبانت عن مدى نجاح استراتيجية التحالف التي أوصلت المعارضة إلى الحكم في 1999، هذا التحالف الذي كسر التقليد التاريخي لتداول الحزبين الكبيرين على الحكم منذ خمسينيات القرن العشرين.

في الوقت الذي كان حزب التحالف FREPASO يحقق نجاحا سياسيا، كان الحزب الراديكالي يعرف تراجعا كبيرا، أسفر عن انقسام الحزب إلى أربع أقسام:

- القسم الأول بقي يحافظ على الإطار الحزبي التقليدي، باسم الحزب المدني الراديكالي.

-القسم الثاني انضم للتحالف مع FREPASO.

-القسم الثالث أسس في 2003 حزب "حركة الانعاش الفيديرالي Movimiento Federal Recrear" (MFR)، وقد احتل مرشح الحزب " ريكاردو لوباز مارفي Ricardo Lopez Murphy " المرتبة الثالثة في انتخابات الرئاسة في 2003 بنسبة 16.4 %، في حين حقق مرشح الحزب الراديكالي التقليدي" ليوبولدو مورو 2.3% Leopoldo Moreau .

-القسم الرابع انشق وأسس حزب "البديل من أجل جمهورية المساواة Afirmacion para Republica Igualitario." (IRA) تحت قيادة "E. Carrio إليسا كاريو" التي حققت

[1] - على الرغم من النسبة العالية المسجلة إلا أنه ينبغي الأخذ بعين الإعتبار أن الانتخاب إجباري في الأرجنتين.

هي الأخرى نتائج فاقت نتائج الحزب الراديكالي، إذ حققت 31 مقعد في البرلمان في 2003، واحتلت "كاريو" المرتبة الخامسة في رئاسيات 2003، بنسبة 14.1 %

إن تجربة FREPASO في نهاية التسعينيات دفعت بحزب "البديل من أجل جمهورية المساواة ARI" إلى نهج الإستراتيجية ذاتها في الانتخابات التشريعية 2007 في السعي لخلق تحالف لأحزاب المعارضة، بما في ذلك الحركات الشعبية التي تعرف وزنا متناميا في النظام الأرجنتيني، نظرا لطبيعة نشاط هذه الحركات، إذ هي في الغالب تحالفات لجان الأحياء، ما يعني وزنها في التأثير المباشر على نتائج الانتخابات.

نجح "التحالف المدني CC " في ضم العديد من التيارات بما في ذلك من الحزبين الراديكالي والبيروني، وعلى الرغم من اختلاف ظروف النشأة بين FREPASO، والتحالف المدني، إذ يعيش النظام الأرجنتيني مؤخرا حالة استقرار ونمو كبيرين على عكس المرحلة التي شهدت تشكيل حزب "FREPASO"، إلا أن التحالف المدني استطاع احتلال المركز الثاني في تشريعيات 2007، فأهمية التحالف لا تكمن في التداول على السلطة، بالقدر الذي تكمن في ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، والمشاركة في صنع القرار.

إذا كان الحزب الراديكالي قد شهد انقساما إلى عدة أحزاب، كان لها وزن ودور في العملية السياسية، فاق وزن ودور الحزب الراديكالي، فإن الحزب البيروني هو الآخر شهد انقساما كبيرا تعدى الست أحزاب.[1]

ويبقى أهم حزب تأسس برافد بيروني، "حزب جبهة النصر Front de la Victoire"FV"، الذي أسسه الرئيس الأرجنتيني السابق "نيستور كيرشنير N.Kirchner" في سنة 2003، على خلفية دخول الحزب البيروني بثلاث مرشحين لرئاسيات 2003 هم: "كيرشنير Kirchner، منعم Menem ، أدولفو سا Adolfo Saa".

أصبح حزب جبهة النصر FV أقوى الأحزاب في الأرجنتين بعد فوزه في رئاسيات 2003، وتحقيقه لأغلبية مقاعد البرلمان في تشريعيات 2007، حيث حقق 161 مقعد من

[1] - أهم أحزاب التيار البيروني هي: 1)-Frente Para la Victoria / 2)- Peronista Federal/ 3)-Guardia Peronista / 4)-Prouesta Peronista/ 5)-Peronismo Peronista/ 6)- Dignidad Peronista.

مجموع 257 مقعد في مجلس النواب بنسبة 62%، و 48 مقعد من مجموع 72 مقعد في مجلس الشيوخ أي بنسبة 66.66 %.[2]

أما بالنسبة للجزائر، فإن أثر التحول السياسي على المعارضة السياسية، كان أثرا بالغا على مستوى تكتيكات التحالف والانقسام، حيث عرفت الأطر الحزبية التي أفضى إليها نظام التعددية السياسية، حركات انقسامية عديدة ميزت العشرية الأخيرة من نشاط المعارضة في الجزائر.

سجلت حركة النهضة أولى الانقسامات التي نتج عنها انفصال أمينها العام "عبد الله جاب الله"، وتأسيسه حركة الإصلاح الوطني في جانفي 1999، هذا الانقسام الذي على عكس الانقسامات التي تم الإشارة إليها في الأرجنتين، جاء في ظرف يعرف فيه الحزب قوةً، ووزنا كبيرا كأقوى حزب معارض في النظام، إذ بلغ مجموع مقاعده في المجلس الشعبي الوطني 43 مقعد كأكبر كتلة برلمانية معارضة.

على الرغم من أن الانقسام أدى إلى خلق كتلتين منفصلتين، إلا أنه إذا أخضعنا محصلة الانقسام إلى دراسة إحصائية مقارنة، يتبين أنه بعدما كانت حركة النهضة تسيطر على 34 مقعد في البرلمان في الدورة التشريعية (1997- 2002)، أصبح مجموع ما تحتله الحركتان (النهضة والاصلاح) 44 مقعد في الدورة التشريعية الموالية (2002- 2007) أي بزيادة 10 مقاعد.

إن إعتماد النتائج التي تفضي إليها عمليات إنقسام الأحزاب السياسية، تشير إلى ملاحظة على قدر كبير من الأهمية، فهي مقياس لمدى إيجابية الحركات الانفصالية التي تمس أحزاب المعارضة، فالتحالفات والانقسامات لا تعقد لأجل إضافة أحزاب جديدة، أو إختزال بعضها تحت عنوان واحد، بقدر ما تعقد لتحقيق أكبر نتيجة في الانتخابات، وإذا كانت التجربة الأرجنتينية تعطي مثالا عن تكتيكات التحالف والانقسام، فإن التجربة الجزائرية في مسألة حركية المعارضة، تعطي مثالا عن هشاشة أحزاب المعارضة، إذ عرفت حركة الإصلاح في أقل من عهدة تشريعية تصدعا داخليا آخر، جعل الحزب لا يحصل إلا على ثلاث مقاعد في الدورة التشريعية الموالية (2007- 2012).

[2] - www.deputados.gov.ar. (15.12.2007)

الاختلاف الجوهري بين الجزائر والأرجنتين هو أنه على الرغم من أن FREPASO هو الآخر انحل ولم يعد له وجود في العملية السياسية بالأرجنتين بعد ديسمبر 2001، كما هو الشأن بالنسبة لضعف حركة الإصلاح، إلا أن FREPASO تتحى عن المشهد السياسي بعد أن خاض تجربة الوصول إلى السلطة في الفترة الممتدة بين 1999-2001، في حين شهدت حركة الإصلاح تراجعا وهي في أوج قوتها دون أثر يذكر، إذ كان من الممكن أن تحضى الحركة مستقبلا، إن هي حافظت على مكاسبها السياسية، بوزن ودور أكثر ثقلا في النظام السياسي الجزائري، ما يلقي الضوء مرة أخرى على أثر البنية التنظيمية للمعارضة على مسار التحول السياسي.

وفي الإتجاه نفسه، سارت قضية تصدع أقدم حزب معارض في الجزائر "جبهة القوى الاشتراكية(FFS) الذي يقوده "حسين آيت أحمد"، حيث قاد الناشط "العربي حنفي" حملة ضد القيادة الحالية للحزب،[1] بزعامة علي العسكري، لأسباب مشابهة لتلك التي سادت حركة الإصلاح، ومن قبله حركة النهضة.

إن الدراسة المقارنة لنموذجي الدراسة تقود إلى تفوق التجربة الأرجنتينية في مسألة حركية المعارضة، ففي حين عرفت الأرجنتين الإنقسامات عن الحزبين الكبيرين، وهما في أدنى مستويات التحصيل السياسي، عرفت المعارضة الجزائرية الانقسام دون مراعاة لعوامل الضعف والقوة، إضافة إلى ذلك شهدت التجربة السياسية الأرجنتينية تكتيك التحالف على مستوى المعارضة (FREPASO، التحالف المدني)، في حين شهدت المعارضة السياسية في الجزائر انقساما شديدا من جهة، ودخول بعض أحزابها في تحالف مع السلطة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: التكيف السياسي للمعارضة في مرحلة التعددية.

لقد كشفت التعديلات الدستورية، والمؤسساتية في النظامين السياسيين الجزائري والأرجنتيني عن مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام السياسي، في فواعله، وآليات عمله،

[1] - Mohand Aziri, « vraie contestation ou tempete dans un verre d'eau ?, » El Watan, (21- 08-2008).

وكذا في مسارات صناعة القرار فيه، مايشير إلى تشكل مكانة جديدة للمعارضة، الأمر الـذي يجعل من قضية تكيف المعارضة مع المستجدات السياسية أمرا على غاية من الأهمية، حيث تتأثر مضامين الخطب السياسية، وأساليب المشاركة تأثرا بالغا، يجعل من مسألة التكيف مـن عدمه، إحدى الصور المحورية لإنعكاس التحول السياسي على مكانة المعارضة في النظامين الجزائري والأرجنتيني.

المطلب الأول: الخطاب السياسي.

يعتبر تحليل مضمون الخطاب السياسي، لأحزاب المعارضة في الأنظمة السياسية، الحلقة الرئيسية للوقوف على المنظومات القيمية، والروافد الفكرية التي تستقي منها المعارضة أفكارها، وبرامجها.

كما أن دراسة مضمون هذا الخطاب وفق سيرورة زمنية، تسهم بقدر بالغ في الوقوف على أثرالتحول السياسي، على تطور المضامين، والأساليب التي تصاغ بها خطابات المعارضة.

ساد "الخطاب الإشتراكي"، العملية السياسية في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1980،[1] حيث بدأت تتبلور الحركة الاسلامية، التي فرضت ضرورة التمسك بالتراث الثقافي عن طريق العودة إلى الأصالة، والقيم الدينية.[2]

لقد تعزز الطرح الجديد، الداعي إلى ضرورة التأكيد على الهوية العربية الإسلامية بشكل لافت مع انعقاد ملتقيات الفكر الإسلامي،[3] وإلى جانب التوسع في التعليم الديني، أُنشأت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، واستقدم لرئاستها، عضو بارز في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين الشيخ محمد غزالي.

لكن اللافت في مرحلة ما قبل التحول، أن الخطاب الإسلامي باعتباره أبرز خطاب سياسي معارض في مرحلة الأحادية الحزبية، تميز بالتركيز على مفهوم الاصلاح والنهضة ، والدعوة، والصحوة، في حين أن هذا الخطاب عرف تحولا عميقا عقب التعديل الدستوري، إذ أصبح أقرب إلى مفهوم الثورة والإنقلاب.[4]

---

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص. 13.

[2] - Slimane Medhar, Op. Cit., p.232.

[3] - Rouadjia Ahmed, les fréres et la mosquée, enquète sur le mouvement islamiste en Algerie (Paris : Karthla, 1990), p.85.

[4] - Khaled Nezzar, Op. Cit., p.10.

لقد عرف الخطاب الاسلامي المعارض، في النظام السياسي الجزائري نقلة لافتة على مستوى الرافد الفكري، حيث انتقل هذا الخطاب مباشرة بعد التحول السياسي، إلى ضرورة تكثيف عملية التحول، وتسريع التحديث السياسي.[1] ومن ميزات هذا الخطاب الاسلامي أنه كان معاد بشكل عام للغرب،[2] ومن تم فهو يرفض آلياته، ومؤسساته، ومناهجه في الحكم، بما يعني عدم استعداد المعارضة الاسلامية ممثلة في حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ FIS، وحماس، والنهضة، لاستعارة آلياته وهياكله التنظيمية، ما يفتح المجال للتساؤل من خلال مضامين الخطابات، عن النموذج السياسي للتطبيق في حال وصولها إلى الحكم.[3]

يمكن علاوة عن الخطاب الإسلامي في الجزائر، الحديث عن الخطاب الوطني الذي يعتمد القيم والمصطلحات التاريخية "عهد ثورة 1954، التحرير، الشهداء، التضحية بالجيل لخدمة الأجيال اللاحقة". تسيد حزب جبهة التحرير الوطني FLN هذا الخطاب في مرحلة التحول، إلا أن نقطة ضعفه أنه استمر بالأطر والمنظومة القيمية ذاتها، التي حُكم بها النظام منذ استقلال الجزائر، ما جعل الحزب وخطابه لا يحققان أي استجابة تذكر في المراحل الأولى لمسار التحول،[4] إلا أن إعادة بعث العملية التحولية بالمقاسات الجديدة التي صيغت وفق دستور 1996،[5] جعلت المنظومة القيمية التي طالما ارتبطت لعقود بممارسات الحزب الواحد، قاسما مشتركا بين جميع الأحزاب السياسية في الجزائر،[6] وبذلك لم يعد التمايز الذي طالما ميز الخطابات السياسية في المرحلة الأولى لعملية التحول في الجزائر (1989-1992) قائما، فالخطاب السياسي لأحزاب المعارضة أصبح أكثر توافقا مع الخطاب

---

[1] - William B. Quandt, Societe et pouvoir en Algerie, pp.69.70.

[2] - International Women's Humman law Clinic, Rapport officieux sur l'Algerie, à l'attention du comité pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (Janvier 1999), p.7.

[3] - Miloud Zaater, Op. Cit., p.93.

[4] - Mohammed Harbi, Op. Cit., p.325, See also :

- مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص ص. 17.18.

[5] - نص الدستور على قانون جديد للتكوين الحزبي يقضي بعدم اعتماد الدين، واللغة، والجهوية، كشعارات حزبية، أو مبادئ يقوم عليها الحزب، نتيجة لذلك قامت جل الأحزاب باعادة النظر في مبادئها، وشعاراتها، والتأكيد على انطلاقها من مبادئ الثورة التحريرية. للمزيد أنظر: الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري من هذه الدراسة، ص ص.90.99.

[6] - حاول النظام السياسي من خلال هذا التعديل التأكيد على أن الاختلاف بين الأحزاب السياسية، أو بين المعارضة والحزب أو الأحزاب الحاكمة لا ينبغي أن يطال مسألة القيم والمبادئ الوطنية، وإنما ينبغي أن ينحصر في مسألة البدائل السياسية وبعض محاور السياسة العامة.

السياسي للنخبة الحاكمة، بدليل اعتماد جل الأحزاب السياسية على قيم مشتركة "عهد نوفمبر 1954، أرضية الوفاق والمصالحة الوطنية، العدالة الإجتماعية...."[1].

عدا الخطابين الاسلامي والوطني في عملية التحول، عرف النظام السياسي الجزائري بعض الأنماط الأخرى كالخطاب الماركسي، الذي تميز بطرحين، طرح متطرف يمثله "الهاشمي شريف"، وخطاب اجتماعي معتدل، يحاول التوفيق بين القيم الاجتماعية والثقافية الجزائرية من جهة، وبين القيم الماركسية فيما يخص الدفاع عن مصالح الفقراء، وتمثيله للطبقة الكادحة من جهة أخرى، وتمثله "لويزة حنون" عن حزب العمال.

إن دراسة مسار الخطاب السياسي في الجزائر، توضح جليا أن تراجع الخطاب الاشتراكي الذي جاء نتيجة للإخفاقات الاقتصادية لمشاريع التنمية، أفرز فراغا على مستوى العلاقة بين السلطة والمجتمع.[2]

أحد محددات الأزمة في الجزائر، من خلال دراسة الخطاب السياسي، تكمن جزئيا في عدم نضج الخطاب الليبرالي في الجزائر، وعدم وجود قيادات قادرة على تبني الأطروحات والقيم الليبرالية، كنقيض أو كبديل سياسي لفشل الإشتراكية، الأمر الذي فتح المجال واسعا للخطاب الإسلامي.[3]

عرف مسار التحول السياسي في الجزائر مسارا خاصا، بعد تدخل الجيش في العملية السياسية لإيقاف المسار الانتخابي،[4] وفرض حال الطوارئ، إذ تعتبر الفترة الفاصلة بين 1989 و 1996،[5] أهم المراحل المؤثرة على تكيف الخطاب السياسي المعارض، نظرا للوضع الأمني من جهة، وحالة الانغلاق التي عرفها النظام السياسي، ما يجعل الفترة تشكل بحق، فاصلا بين مرحلتين سياسيتين، لكل منها خصائصها، وخطابها الخاص.

إن دراسة أثر التحول السياسي على تكيف الخطاب السياسي للمعارضة، إنما يخص بالتحليل والتفسير، التطورات والاختلافات القيمية للخطاب السياسي المعارض لما بعد المرحلة الانتقالية 1992-1996، على اعتبار أن الأحزاب السياسية المعارضة عرفت إعادة نظر نسبي في أطرها التنظيمية، وأفكارها، ومبادئها على ضوء دستور 1996.

---

[1] - اسماعيل قيرة، المرجع السابقن ص.272.

[2] - Slimane Medhar, Op. Cit., p.232.

[3] - ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص.36.

[4] - Khaled Nezzar,Op. Cit., pp.234.236.

[5] - تم اعتماد سنة 1996، بدل 1995 سنة أول انتخابات رئاسية تعددية نظرا لأهمية التعديل الدستوري كإطار قانوني هام.

عرف الخطاب السياسي المعارض في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ أصبح أكثر ميلا للإعتدال بكافة فروعه الأيديولوجية، وصار ينزع نحو التركيب بدل الاقصاء،[1] ويمثل الخطاب الاسلامي في هذا الشأن ذروة التحول، إذ انتقل من الفكر الثوري الانقلابي الأصولي، إلى الخطاب الديني العقلاني المعتدل، والتحول من استعمال اصطلاحات حادة، ومعادية للنخبة الحاكمة (الجهاد، والطاغوت، والمستبد..)،[2] إلى استخدام شبكة اصطلاحية أكثر إعتدالا كـ"الشرفاء، وسلم الشجعان.."[3]

أما عن حالات اللاتكيف التي عرفتها الخطابات السياسية للمعارضة في الجزائر، فعدا عن بعض المجموعات التابعة لحزب الجبهة الاسلامية للانقاذ(FIS)، فيمكن الوقوف على نماذج هامة شكلت استثناء في مسألة أثر التحول السياسي على مضامين، وأساليب الخطاب السياسي المعارض، فعلى الرغم من الاطار التنظيمي الجديد لعمل الاحزاب السياسية، عارض كل من حزبي، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية RCD، وجبهة القوى الاشتراكية FFS، قانون التعريب الصادر في 1997،[4] وهو ما يعتبر في حد ذاته جمودا في الطرح السياسي، خاصة أن اللغة العربية هي لغة الدولة الجزائرية بموجب الدستور.[5]

إن المميز لمسار تحول الخطاب السياسي في الجزائر أنه مس ببعض تيارات المعارضة، دون الأخرى، وذلك للأسباب التالية:

1-أن التكيف لحق الخطاب الاسلامي في مسألة الانتقال من تفضيل أسلوب التصعيد السياسي، إلى أسلوب المهادنة، والتدرج في بلوغ الأهداف، نتيجة فشل التصعيد العسكري الذي شهدته المعارضة بعد إيقاف المسار الانتخابي في 1992.

2- أن الخطاب الماركسي المعتدل استمر في الخط ذاته دون تغير يذكر وذلك لسببين:

---

[1] - اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.315.

[2] - Ali Haroun, Op. Cit., p.214.

[3] - مصطلح لـ "مدني مرزاق" قائد الجيش الإسلامي سابقا، والذي كان يمثل الجناح العسكري لحزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وقد أورد "مدني مرزاق" المصطلح بالجمع، ما يفتح احتمال اشتماله حتى لعناصر النظام الذين وقعوا على الوفاق.للمزيد انظر:

- Nicola Sigrid Funke, The idiology of islamic fandamentalist groups in Algeria, Sudan and South Africa, Political analysis, Magistere thesis in the department of poitical sciences (faculty of humanities, university of Pretoria, 2004), p.156.

[4] - Bruce Maddy Weitzman, Op. Cit., p.81.

[5] - Daniel Brumberg, Op. Cit., p.104.

أ. السبب الأول يرتبط بخاصية غزارة الانتاج القيمي الماركسي، فهو يمتلك مراجع علمية وعملية عديدة، تساعده على صياغة خطاب ذو خط واضح، ومستمر يتعلق خاصة بالوضع الاجتماعي، والاقتصادي للطبقة الكادحة وفق التصور الماركسي.

ب- السبب الثاني في إستمرار الخطاب الماركسي بنفس القيم والممارسات، هو عدم تطرقه بقوة لآليات عمل النظام السياسي، بقدر تطرقه واهتمامه بالنظام الاجتماعي والاقتصادي، ما يُفسَّر في إطار المرجعية الماركسية، التي تولي اهتماما للبعد الاقتصادي على جميع الأبعاد الأخرى، وبالتالي فالخطاب الماركسي لم يطرح حزب العمال كبديل للنخبة الحاكمة، بقدر ما سعى إلى الاهتمام بمخرجات النظام السياسي، ومحاولة التأثير فيها.

أما بالنسبة للأرجنتين، فإن سيرورة الخطاب السياسي عرفت اختلافا جوهريا، يتمثل في أن مسار التحول، لم يعرف توقفا كالذي عرفته التجربة الجزائرية، فالعملية السياسية عرفت استقرارا كبيرا في الانتقال من الديكتاتورية العسكرية، إلى الحكم المدني في 1983، ثم إلى النظام الليبرالي التعددي في 1989.

إن التحول الطبيعي السلمي الذي نتج عن العملية الإنتخابية، سمح بترسيخ قيم الديموقراطية والتداول على السلطة، هذا التداول الذي يقوم على أساس البرامج، والمنظومات الفكرية، والأيديولوجية القادرة على خلق البدائل السياسية، الكفيلة باستقرار النظام السياسي، وتطوير النظام الاقتصادي.

لقد سيطر الخطاب الشعبوي، على جل مراحل العملية السياسية في النظام السياسي الأرجنتيني منذ ثلاثينيات القرن العشرين،[1] وقد عرف هذا النمط من الخطاب، ثلاث مراحل رئيسية؛ امتدت المرحلة الأولى من ثلاثينيات القرن العشرين إلى السبعينيات، وتميزت مضامين الخطب السياسية المعارضة فيه؛ بثلاث ركائر رئيسية هي: القومية، ومعاداة الامبريالية، والتأكيد على الصراع الطبقي،[2] أما المرحلة الثانية فتمتد على مدى الثمانينيات والتسعينيات، وتميز مضمون الخطاب السياسي بتجاوز مبدأ معاداة الامبريالية، والسعي لمحاولة ايجاد مخرج للأزمة الاقتصادية، خاصة بانتهاج سياسة ليبرالية تجسدت مع وصول "كارلوس منعم C.Menem" إلى السلطة،[3] أما المرحلة الثالثة فعرفت نضجا كبيرا على

[1] - Nicolas Shumway, Op. Cit., p.214.
[2] - Marcos Novaro, Op. Cit., p.84.
[3] - Victor Armany, Op. Cit., p.54.

مستوى مضمون الخطاب الشعبوي، هذا النضج لم يكن استجابة لحملة فكرية عالمية كما كانت الاشتراكية في الستينيات والسبعينيات، أو الليبرالية في التسعينيات، وإنما جاء نتاجا لتجارب الممارسة السياسية، ونتائج التطبيقات الايديولوجية، وتبعاتها على النظام الاجتماعي الأرجنتيني، إذ تميزت المرحلة الثالثة، بعودة الخطاب الشعبوي اليساري المعتدل، كبديل عقلاني للسياسات الليبرالية، ونتائجها السلبية على البناء الاقتصادي والاجتماعي.[1]

لقد عد الخطاب الشعبوي، السمة الغالبة على جميع نماذج المعارضة في أمريكا اللاتينية، هذا الخطاب الذي تميز بالرغبة في التغيير بالطرق السلمية، خاصة بعد المدد المؤسساتي الذي قدمته بعض الجمعيات، والمنظمات التي ترفع شعارات حقوق الانسان.[2]

تميز الخطاب السياسي للمعارضة، بالأسس، والمفاهيم، والأساليب ذاتها للمعارضة قبل التحول، ما يجعله مخالفا في كل أسسه للخطاب السياسي المعارض في الجزائر، فالأحزاب المسيحية في الأرجنتين، بقيت محصورة في كلا المرحلتين، والحزب البيروني، وحزب البديل من أجل جمهورية المساواة ARI، وحركة الانعاش الفيدرالي MFR، وجبهة النصر FV، وكذا أغلب الشخصيات التي دخلت الانتخابات دون أي إطار حزبي، كلها مارست "الشعبوبة" لسبب جوهري، هو القدرة العالية للأحزاب الأرجنتينية على انتاج النخب وتكوينها من جهة، وفاعلية الأسلوب في التأثير على الجماهير من جهة أخرى.[3]

وإذا كانت الشعبوية كأسلوب عرفت استمرارا في الممارسة بين مرحلة التحول، وما بعدها، فإن مضامين هذه الخطب السياسية الشعبوية، لم تعرف تغيرا يذكر، إلا بالقدر الذي أسفر عنه فشل السياسات، والتوجهات السياسية للنخب الحاكمة، فتغيير المضمون الخطابي للحزب البيروني مثلا بين انتخابات 1995، وانتخابات 2003 و 2007، في الحقيقة راجع لفشل سياسات "منعم Menem " الليبرالية، مما دفع بالحزب إلى تغيير برامجه، واستراتجياته، بشكل شابه إلى حد كبير التغييرات التي طرأت على الحزب، في تحوله من اليسار إلى اليمين في سنة 1987 تحت رئاسة "كارلوس منعم".[4]

[1] - Andrew F. Cooper & Bessma Momani, Op. Cit., p.317.
[2] - Alain Touraine, la parole et le sang (Paris : Editions Odile Jacob, 1988), p.12.
[3] - Nicolas Shumway, Op. Cit., p.214.
[4] - Steven Levitsky, Op. Cit., p.27.

فتكيف الأحزاب الأرجنتينية إجمالا لم يكن تحت ضغط خارج إطار التنظيم الحزبي، كما هو الحال بالنسبة لأحزاب المعارضة في الجزائر، التي فُرض عليها التغيير بعد التحول من خلال إيجاد إطار قانوني، وعملي جديد لنشاط الأحزاب السياسية، ثم بإلزامها ببعض الخطوط، والمحاور الرئيسية للعمل السياسي[1]، بل إن الأحزاب الأرجنتينية مارست كأنساق سياسية فرعية، آلية التكيف لوحدها استجابة للظروف الاقتصادية، والاجتماعية السائدة.[2]

فرق جوهري آخر بين الجزائر والأرجنتين، يكمن في مستوى التكيف، ثم في المتغيرات المسببة لهذا التكيف، ففي حين عرفت التجربة الارجنتينية استمرارا واضحا لأسلوب الخطاب السياسي، وتكيفا تكتيكيا استجابة للإخفاقات الاقتصادية للنخب الحاكمة، عرفت الجزائر تكيفا، وتحولا جذريا في أساليب ومضامين الخطاب السياسي، استجابة لضغوط النظام، والسبب في اختلاف المسارين يلخص في:

1- أن الخطاب السياسي في الجزائر لم يكن في مستوى النضج، والوضوح الكافي لقيادة النظام السياسي، إذ تميز الخطاب السياسي المعارض في الجزائر، سواء قبل أو بعد التحول بغياب منظومة فكرية، وعلمية واضحة، ومتكاملة في انجاز المشاريع السياسية والاقتصادية.[3] فالأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر، أحزاب أشخاص أكثر منها أحزاب برامج، في حين تميزت الأحزاب الأرجنتينية، بأنها أحزاب برامج أكثر منها أحزاب أشخاص، ما يفسر نجاح الرئيس "كيرشنير Kirchner " في انتخابات الرئاسة لسنة 2003، أمام الشخصية المعروفة "كارلوس منعم C. Menem" الذي حكم ما بين 1989-1999.

2- أن التجربة الجزائرية عرفت فاصلا زمنيا، نتج عنه إعادة توجيه لمسار التحول السياسي، ما أثر بشكل مباشر على أفكار، وأساليب الخطاب السياسي للمعارضة.

المطلب الثاني: المشاركةالسياسية.

تعتبر المشاركة السياسية إحدى أهم آليات إضفاء المشروعية على النظام السياسي، هذه المشروعية التي كانت ناقصة في الأنظمة الشمولية قبل ولوج مرحلة التحول السياسي.

إن دراسة ظاهرة التكيف السياسي للمعارضة من خلال آلية المشاركة، إنما يهدف إلى الوقوف على مدى التغيير، الذي طال المعارضة السياسية، ومكانتها في العملية السياسية

[1] - التعديل الدستوري 1996، والقانون العضوي المتعلق تنظيم الانتخابات 1997.

[2] - Katrina Burgess & Steven Levitsky, Op. Cit., p.896.

[3] - Lahouari Addi, l'Algerie et la democratie (paris : la decouverte, 1994), pp.97.100.

عقب التحول السياسي، فهو إذن دراسة لأحد أبرز الجوانب العملية لإنعكاس التحول على مكانة المعارضة في النظام، على اعتبار أن الدراسة القانونية لا تعبر عن المكانة الحقيقية لمركز المعارضة في النظام السياسي.

إن انتقال النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى عهد التعددية، خاصة بعد دخول أحزاب المعارضة إلى البرلمان، وانتقال هذا الأخير من الغرفة الواحدة إلى نظام الغرفتين، يعد باعثا محوريا لمسألة المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة، التي تقتضي دراستها التركيز على محورين رئيسيين؛ هما مدى المشاركة في التشريع من خلال البرلمان، وكذا مستوى الرقابة السياسية الذي تمارسه المعارضة كآلية للضغط والمشاركة في اتخاد القرار.

1- مشاركة المعارضة السياسية في التشريع:

لقد أقر دستور 1996 نظريا سيادة البرلمان في إعداد القانون، والتصويت عليه،[1] إلا أن ذلك لم يعن انفراد البرلمان بالعمل التشريعي، إذ تمارس الحكومة صلاحيات واسعة في هذا المجال، ونصت المادة 22 من القانون العضوي 99/02 أنه يمكن للحكومة سحب مشاريع القوانين في أي وقت قبل أن يصوت عليها المجلس الشعبي الوطني، ويترتب على سحب مشروع القانون، توقف إسناد النص للجنة مختصة لدراسته، وبالتالي عدم إدراج النص في جدول الأعمال.[2]

لقد بينت حصيلة الدورة التشريعية الأخيرة(2002- 2007) مدى ضعف مشاركة الكتل البرلمانية عامة، والمعارضة السياسية خاصة في التشريع، إذ من بين ستين"60" قانون مصادق عليه في البرلمان، لم يقترح هذا الأخير بغرفتيه سوى قانون واحد، والذي خص قانون الانتخابات، بادرت به كتلتي جبهة التحرير الوطني، والاصلاح.[3]

2- الرقابة من خلال الأسئلة البرلمانية:

[1] - المادة 98 من التعديل الدستوري لعام 1996: "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه".

[2] - سحبت الحكومة خلال العهدة التشريعية الممتدة 2002-2007 أربع مشاريع قوانين هي:
1- مشروع قانون متعلق بالسكن ذي الطابع الاجتماعي/ 2 مشروع قانون الأراضي الفلاحية/ 3- مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون الاجراءاتالمدنية/ 4- مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المدني.

[3] - أنظر حصيلة اللدورة التشريعية الخامسة 2002-2007، منشورات وزارة العلاقات مع البرلمان، ص.11. أنظر: www.mcrp.org.dz

تستخدم الأسئلة البرلمانية للكشف عن نقص تطبيق القوانين المنظمة لبعض أوجه النشاطات ، وتسيير المؤسسات، بهدف اللجوء إلى تعديلها، كما تستخدم كوسيلة فعالة للتأكد من مدى تنفيذ الحكومة للقوانين التي يصادق عليها أعضاء البرلمان، خاصة تلك المتعلقة بحل المشاكل التي يعاني منها سكان دوائرهم الانتخابية.[1]

لقد شكلت الأسئلة البرلمانية الأسلوب الأكثر استعمالا من طرف المعارضة البرلمانية، في النظام السياسي الجزائري، نظرا لسهولة استخدامها، إذ بلغ عددها في الفترة التشريعية الممتدة من 1997 إلى 2002ـ 703 سؤال كتابي، و 500 سؤال شفهي بمجموع 1203.[2] وفي دورة 2002-2007 بلغ 443 كتابي، و 558 شفهي بمجموع 1001 سؤال.

الجدول رقم (05) الوزارات العشر الأكثر استقبالا للأسئلة الكتابية والشفهية في الدورات التشريعية ؛ (1997-2002، 2002-2007، خريف 2007).[3]

الرقم	الوزارة	النسبة المئوية للأسئلة الكتابية والشفهية		
		دورة 1997-2002	دورة 2002-2007	دورة خريف 2007
01	الداخلية	12	8	6.75
02	التربية	8	6	5.4
03	السكن	4	8	6.75
04	الحكومة	6	4	4
05	الفلاحة	5	6	/
06	المالية	5	5	8.1
07	الصحة	5	5	4.05
08	الطاقة	6	4	/
09	الإتصال	4	4	2.7
10	العمل	4	5	6.75
	المجاهدين	/	/	18.9
	الموارد المائية	/	/	8.1

[1] - عمار عوابدي، "عملية الرقابة البرلمانية ودورها في الدفاع عن حقوق المواطن،" مجلة الفكر البرلماني، العدد 01 (الجزائر: نشريات مجلس الأمة، 2002)، ص ص.53.54.

[2] - على الرغم من التحول والتطور الكمي الكبيير الذي عرفته الأسئلة البرلمانية، إذ لم يتجاوز مثلا عدد الأسئلة البرلمانية خلال الفترة الممتدة من 5 مارس 1977 إلى 22 جانفي 1979، 23 سؤالا، إلا أنها بقيت برقمها الجديد (1203) أقل بكثير عما جرت عليه الممارسة البرلمانية في فرنسا مثلا التي عرفت سنة 1973 "6756 سؤالا برلمانيا"، وفي 1980 "15921 سؤالا"، وفي 1984 " 19139 سؤال"، ثم وصل مستواها إلى "14161 سؤال" في 1991، و"12660 سؤال في 1994، أنظر: عباس عمار، الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري (الجزائر: دار الخلدونية، 2006)، ص.77.

[3] www.mcrp.gov.dz

الجدول رقم (06): طبيعة الأسئلة الشفهية والكتابية في المجلس الشعبي الوطني في الدورات التشريعية (1997-2002، 2002-2007، خريف 2007).			
طبيعة الأسئلة البرلمانية	النسبة المئوية		
	1997-2002	2002-2007	خريف 2007
الأسئلة ذات الطابع الإجتماعي	64	65	67
الأسئلة ذات الطابع الاقتصادي	31	30	29
الأسئلة ذات الطابع السياسي	05	05	04

إن دراسة الجدول السابق تشير إلى أن بعض الوزارات تحضى بتوجيه الأسئلة أكثر من غيرها، بما يبين اهتمام المعارضة ببعض القضايا على وجه خاص، وفي هذا الشأن فإن الاطلاع على طبيعة مضامين الأسئلة البرلمانية تشير بشكل لافت إلى عدة استنتاجات من خلال الاضطلاع على الجدول التالي.

ويتبين من خلال الجدول رقم (06) أن المشاركة السياسية للمعارضة السياسية في المجلس الشعبي الوطني تركزت على المجال الاجتماعي دون المجال السياسي، الذي بقي ضعيفا، إذ لم يتجاوز الخمسة في المئة، على الرغم من الأهمية البالغة للمجال السياسي من أجل ترسيخ، القيم والممارسات السياسية.

جدول رقم (07) الأسئلة البرلمانية حسب التشكيلات السياسية.[1]			
التشكيلات السياسية	نسب الشاركة في طرح الأسئلة		
	1997-2002	2002-2007	دورة خريف 2007
جبهة التحرير الوطني	22	39	33
حركة مجتمع السلم	25	18	42.5
حركة الإصلاح الوطني	/	16	2
التجمع الوطني الديموقراطي	16	8	8
الجبهة الوطنية الجزائرية	/	5	3
الأحرار	12	7	0.5
حركة الوفاق الوطني	/	2	/
حزب العمال	1	4.5	0.5
النهضة	6	0.5	1.5
جبهة القوى الإشتراكية	2	/	/
التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية	5	/	5.5
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	/	/	3.5

يمثل الجدول رقم (07) أهم الجداول في مسألة الوقوف على المشاركة السياسية للمعارضة في العملية السياسية، من خلال آلية الرقابة البرلمانية عن طريق الأسئلة، إذ تبين النسب الظاهرة في الجدول أن الأحزاب المشكلة للإئتلاف الحاكم في الدورتين الأخيرتين هي التي احتكرت ممارسة حق السؤال،[2] في الوقت الذي لم تستطع فيه أحزاب المعارضة من تفعيل هذه الوسيلة على الرغم من سهولتها، الأمر الذي يلقي الضوء على ضعف المشاركة السياسية للمعارضة وفق آلية المساءلة البرلمانية.

3- الاستجواب في الممارسة البرلمانية في الجزائر:

يعتبر الاستجواب أحد الوسائل، وأساليب المعارضة، في لفت الإنتباه إلى ضرورة اتخاذ اجراءات ملموسة لإصلاح بعض الأمور التي ترى المعارضة السياسية أنه من الضروري معالجتها، ومن تم يبقى الاستجواب وسيلة تسمح للمعارضة التأثير على تصرفات الحكومة، بحيث تكون مجبرة على مراعاة موقفهم من كل تصرف تقوم به.

[1]- www.mcrp.org.dz.

[2] - مجموع نسب أحزاب الإئتلاف الحاكم بلغ 65% في الدورة التشريعية 2002-2007، وبلغ 83%- في دورة خريف 2007 من الدورة التشريعية 2007-2012.

على الرغم من التوسع في استعمال حق الاستجواب بعد توسيع السلطة التشريعية، بمقتضى دستور 1996، إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه الأخذ بالنتائج التي من المفروض أن يؤول إليها استعماله، الأمر الذي أدى إلى تشابه الاستجواب مع الأسئلة.[1]

لقد اشترط القانون المتضمن النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 1980، ضرورة أن يوقع الاستجواب من طرف خمس نواب على الأقل، وقد ارتفع هذا العدد ليصبح ثلاثون نائبا على الأقل في النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 1997.[2]

على الرغم من تبني الاستجواب من طرف معظم الدساتير الجزائرية، إلا أن ممارسته من قبل أعضاء البرلمان، لم تكن بذلك الحجم الذي يمارس في الكثير من الأنظمة البرلمانية،[3] عدا بعض القضايا التي أثارت خلافا ضرفيا، واعتبرت من قضايا الساعة، وهي:

1- الاستجواب المتعلق بالتجاوزات التي وقعت في الانتخابات المحلية 1997.[4]

2- الاستجواب المتعلق بالحصانة البرلمانية، والإعتداء على النواب.

يضاف إلى هذين الاستجوابين استجوابات أخرى مارسها النواب في قضايا متعددة، مرتبطة على الخصوص بالحريات العامة، كتلك المتعلقة بتعميم اللغة العربية، وعدم اعتماد بعض الأحزاب السياسية والحق في الإعلام، وقضية المفقودين.

---

[1] - يختلف الاستجواب عن السؤال البرلماني في الشروط والاجراءات الواجب توفرها في الاستجواب عنها في السؤال، حيث تظهر إجراءات الاستجواب أكثر تعقيدا، خاصة ضرورة ارتباط موضوعه بقضايا الساعة، وأن تكون المبادرة به جماعية. حول الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توفرها في الاستجواب، أنظر بالتفصيل: إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (بيروت: عالم الكتب، 1983)، ص ص.95.96.

[2] - المادة 123 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني 1997.

[3] - يرجع ذلك بالخصوص إلى طبيعة تكوين النظام السياسي الجزائري، الذي عرف خلال جل فتراته سيطرة الحزب الواحد على نظام الحكم، ومن ثم كانت السلطتين التشريعية والتنفيذية منسجمتين، الأمر الذي حال دون أي خلاف أو توتر بين البرلمان والحكومة.

[4] - وجه هذا الاستجواب إلى حكومة "أحمد أويحيى" نتيجة أعمال التزوير، وسلسلة الخروقات الواضحة لقانون الانتخابت، قدم هذا الاستجواب 63 نائبا، وقد جاء في نص الاستجواب أن عدد التجاوزات التي عرفتها العملية الانتخابية بلغ واحدا وثلاثين تجاوزا، ذكر منها على وجه الخصوص:

أ- تأطير المكاتب من طرف أقارب المرشحين في قوائم التجمع الوطني الديموقراطي.

ب- تفاجئ المواطنون بأن قوائم الناخبين ممضاة مسبقا عند إلتحاقهم بمكاتب التصويت.

جـ- إشهار السلاح في وجه المترشحين، وممثليهم وتهديدهم به أثناء التصويت، وأثناء ساعة الفرز.

د- تضخيم نسبة المشاركة لفرض التزوير.

وعلى الرغم من تثمين ممثل الحكومة لجوء المعارضة لممارسة الرقابة عن طريق الإستجواب إلا أن رد الحكومة لم يكن كافيا ومقنعا، مما دفع المعارضة إلى المبادرة بإنشاء لجنة تحقيق. أنظر الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، رقم 21، المؤرخة في 15-12-1997 ، أنظر أيضا: عمار عباس، المرجع السابق، ص.190.

مايمكننا استنتاجه من خلال استعراض الاستجوابات السابقة، والتي مورست في مراحل متباينة من تاريخ النظام السياسي الجزائري في مرحلة التعددية، هو عدم تأثيرها على بقاء الحكومة واستبعاد المسؤولية السياسية للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني.

4- لجان التحقيق في النظام السياسي الجزائري:

يُعرّف التحقيق البرلماني على أنه وسيلة رقابية متعددة الأطراف، غير مقتصرة كالسؤال أو الاستجواب على كتلة أو عضو برلماني، تهدف إلى تقصي الحقائق في شأن من شؤون عمل الحكومة،[1] وهو نتيجة لعدم فاعلية الاستجواب واقتصاره على المناقشة المحصورة بين بعض النواب وممثل الحكومة، فقد نص النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني على أنه "يمكن أن ينهي الاستجواب في حالة عدم اقتناع المجلس برد الحكومة إلى تكوين لجنة تحقيق"[2]

جدول رقم (08) لجان التحقيق التي تم انشاؤها خلال الدورات التشريعية الثالثة، الرابعة والخامسة.

الفترة التشريعية	عدد اللجان	تاريخ الإنشاء	موضع التحقيق	مدة الأشغال	مدة الإضافة	مصير التحقيق
الثالثة	02	15-05-1990	الغرفة الوطنية للتجارة	ستة أشهر	لا شيء	نشر بعد عرضه على المجلس
		15-05-1990	قضية 26 مليار دولار	ستة أشهر	لا شيء	نشر بعد عرضه على المجلس
الرابعة	03	23-11-1997	سير الانتخابات المحلية لسنة 1997	ستة أشهر	ثلاثة أشهر	لم ينشر

[1] - عباس عمار، المرجع السابق، ص.93.

[2] - المادة 125 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 1997

		24-11-1997	الإعتداء على النواب	ستة أشهر	لا شيء	وزع التقرير على أعضاء المجلس
		30-04-2001	الأحداث التي عرفتها بعض ولايات الوطن	ستة أشهر	ثلاثة أشهر	لم ينشر
الخامسة	03	25-01-2004	التعدي على حصانة النواب	ستة أشهر	لا شيء	لم ينتهي التحقيق
			الممارسات غير الشرعية لبعض الولاة	ستة أشهر	لا شيء	لم ينتهي التحقيق
			طرق إنفاق المال العام	ستة أشهر	لا شيء	لم ينتهي التحقيق

على الرغم من النتائج التي أفضت إليها أعمال لجان التحقيق، إلا أنها ظلت في مجملها سرية، تبعا للقانون العضوي المحدد لعلاقة الحكومة بغرفتي البرلمان، الذي أقر أنه "يمكن للمجلس الشعبي الوطني، أو مجلس الأمة نشر التقارير كليا، أو جزئيا، بناء على اقتراح من مكتبه، ورؤساء المجموعات البرلمانية، بعد رأي الحكومة، ويتم البث في ذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين، إثر عرض موجز يقدمه مقرر لجنة التحقيق، ويبين فيه الحجج المؤيدة أو المعارضة لنشر التقرير جزئيا أو كليا، ويمكن للغرفتين عند الإقتضاء فتح مناقشة في جلسة مغلقة بخصوص نشر التقارير".[1]

لقد تأثرت المشاركة السياسية للمعارضة في مسألة فاعلية نتائج لجان التحقيق البرلماني، بالصلاحيات المقيدة التي تمارسها الحكومة،[2] ففي حين يبدو من صياغة المواد المنظمة للعلاقة بين البرلمان والحكومة أنها علاقة استشارة، باعتبار الحكومة طرفا في القضية،[3] إلا أنه من الناحية الواقعية يعتبر رأي الحكومة رأيا ملزما، خاصة عندما تكون

[1] - المادة 86 من القانون العضوي المحدد للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، المادة 108 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 1997، والمادة 90 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

[2] - جاء في تدخل تقرير لجنة إعداد النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 1997، أن اللجنة قد ارتأت من الأنسب "استشارة الحكومة في مسألة نشر التقارير كليا أو جزئيا باعتبارها طرفا في القضية. الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، رقم 107، المؤرخة في 12-12-1998، ص.55.

[3] - هذا ما أكده تقرير لجنة الشؤون القانونية، والإدارية، والحريات بالمجلس الشعبي الوطني خلال مناقشة القانون العضوي المحدد للعلاقة بين الحكومة، وغرفتي البرلمان، بقوله أن اللجنة حذفت كلمة "الأخذ" واعتمدت عبارة "رأي الحكومة" لأن المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة سيدان في قراريهما، أنظر: الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، رقم 107، المؤرخة في 12-12-1998، ص.17.

أغلبية المجلس مساندة للحكومة، وبالتالي فالحكومة ستوافق على نشر التقارير متى كان من شأن نتائجه عدم المضايقة، والتأثير على مكانتها في مواجهة الرأي العام، وهو ما من شأنه التركيز مجددا على مسألة الأغلبية البرلمانية لأحزاب التحالف، والأقلية المعارضة التي لا تستطيع التحكم أو التأثير أو المشاركة في السياسة العامة.[1]

على الرغم من قلة فعالية لجان التحقيق في الجزائر، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض التأثيرات الجانبية لنتائج تقارير بعض لجان التحقيق، كنتائج تقرير لجنة التحقيق في التجاوزات التي عرفتها عملية الانتخابات المحلية 1997، فعلى الرغم من عدم نشر التقرير إلا أن النتائج الخطيرة التي تسربت للصحافة الوطنية،[2] أثرت في مصداقية الحكومة، ودفعت بالهيئات المنظمة للإنتخابات إلى تجنب الكثير من النقائص التي عرفتها العملية الانتخابية.[3] الأمر الذي أدى إلى إجراء الانتخابات الموالية في جو قلّت فيه التجاوزات والاحتجاجات، وتبقى أهم نتيجة ترتبت على عمل لجنة التحقيق هذه، هو تعديل قانون الانتخابات، الذي جاء بمبادرة من نواب المعارضة.[4]

أما فيما يخص المشاركة السياسية للمعارضة الأرجنتينية، ومدى تكيفها مع مسار التحول، فإن أهم ملمح يميز الحياة السياسية البرلمانية في الأرجنتين منذ سنة 1989، هو ضعف نسبة التمثيل النيابي للمعارضة في البرلمان، مما أثر سلبا على أداء المعارضة في التشريع، وكذا في الرقابة.

جدول رقم (09) النسبة المئوية لمقاعد الحزب الحاكم في الكونغرس الأرجنتيني.[5]

الرئيس	غرفة النواب		مجلس الشيوخ	
	الدورة التشريعية	النسبة %	الدورة التشريعية	النسبة%
ألفونسين	1983-1985	50.8	1986 -1983	39.1
	1985-1987	51.6		

[1]- Zouhir mdhaffar, le pouvoir législatif au Maghreb (Paris: Bibliotheque de droit de sciences politiques et economiques, 1987), p.417.

[2] - عمار عباس، المرجع السابق، ص ص.148.149.

[3] - من بين التوصيات التي أخذت بعين الإعتبار: تمكين المشاركين من محاضر الفرز في المكاتب، وتقليص عدد الصناديق المتنقلة، وتمكين مراقبي الأحزاب من متابعتها، وكذا إلغاء التصويت في المكاتب الخاصة.

[4] - حيث أوصت اللجنة بوجوب تعديل قانون الانتخابات بما يضمن تعزيز دور السلطة القضائية والرقابة الفعلية للأحزاب السياسية، وقد تقدمت كتلتي حركة الاصلاح الوطني، وجبهة التحرير الوطني، باقتراح تعديل قانون الانتخابات، والذي وافق عليه البرلمان في نهاية المطاف، وتم تطبيقه خلال الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 08-04-2004.

[5] - Guillermo Molinelli & palanza Valeria, congreso presidencia y justicia en Argentina (buenos Aires : CEDI, 1999), p.254.

	1987-1989	45.4	1989 -1986	39.1
كارلوس منعم العهدة الأولى	1989-1991	47.2	1992 -1989	56.3
	1991-1993	45.1		
	1993-1995	49.4	1995 -1992	62.5
كارلوس منعم العهدة الثانية	1995-1997	51.0	[1]2001 -1995	55.1
	1997-1999	46.3		
دي لاروا	1999-2001	48.2	2001 -1999	29.1
نيستور كيرشنير	2003- 2005	53	2007 -2003	68
	2005- 2007	62		

إن دراسة جدول نسب حيازة الرئيس على مقاعد البرلمان، توضح جليا أن الرئيس في الأرجنتين حاز على الأغلبية، مما أضعف مركز المعارضة في التجربة التعددية الأرجنتينية، فمن مجموع 315 قانون ومرسوم رئاسي من مسائل الحاجة والضرورة التشريعية في الأرجنتين "NUD"[2]، والتي أحيلت على البرلمان لمناقشتها لم يتم تعديل سوى 14 قانون، بنسبة 4.4 % .[3]

لقد أسفرت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها "كارلوس منعم C.Menem " من 1989-1999 عن تدهور إقتصادي، وإجتماعي كبير كما يوضح الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) نسبة الفقر والبطالة في الأرجنتين بين 1990-2001.[4]

السنة/ الشهر		نسبة الفقر	نسبة الفقر الشديد	نسبة البطالة
1990	أكتوبر	42.7	12.6	9.3
	ماي	38.1	9.9	6.3
1991	أكتوبر	30.1	5.7	6.9
	ماي	24.9	4.5	6.9
1992	أكتوبر	23.9	4.8	6.9
	ماي	22.0	4.5	7.09
1993	أكتوبر	21.5	4.7	9.9

[1] - نص الدستور الأرجنتيني المعدل لسنة 1994 في المادة 56 أن انتخابات مجلس النواب تكون عن طريق التجديد النصفي لمقاعده 257 بعد كل سنتين، أما مجلس الأمة الأرجنتيني فيتم انتخاب أعضائه بتجديد ثلث مقاعده 72 في عهدة من ستة سنوات، أي بتجديد انتخاب 24 عضو كل سنتين.

[2] - « NUD » : Need and Urgency Decrees

[3] - Gabriel L. Negretto, Op. Cit., p.354.

[4] - Instituto National de Estadisticasy Cencos (INDEC), Encuesta Permanente de Hogares (EPH).

	ماي	20.6	5.0	9.3
1994	أكتوبر	20.1	4.3	10.7
	ماي	22.4	4.6	12.2
1995	أكتوبر	26.1	6.8	18.4
ماي	ماي	23.7	7.6	16.6
1996	أكتوبر	30.1	8.2	17.1
	ماي	31.5	9.1	17.3
1997	أكتوبر	30.0	7.3	16.1
	ماي	29.5	7.8	13.7
1998	أكتوبر	28.8	7.1	13.2
	ماي	30.2	8.5	12.4
1999	أكتوبر	31.3	8.9	14.5
	ماي	30.6	8.3	13.8
2000	أكتوبر	33.4	9.0	15.4
	ماي	32.8	9.6	14.7
2001	أكتوبر	35.9	11.6	16.4
	ماي	38.3	13.6	18.3

إن اللافت في مسار العملية السياسية، وخاصة في مسألة مشاركة المعارضة في إتخاذ القرار، والرقابة على صنع السياسات، أن المعارضة كانت شبه غائبة في مناقشة السياسات الليبرالية، إذ يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن قضايا الخلاف بين الحكومة والمعارضة في البرلمان الأرجنتيني عرفت تراجعا كبيرا.

جدول رقم (11): تطور عدد قضايا الخلاف بين المعارضة والحكومة.

السنة	1983	1989	1992	1998

عدد قضايا الخلاف بين المعارضة والحكومة في البرلمان	316	949	281	165

إن أزمة المشاركة السياسية في الفترة الممتدة من 1990 -1999 والتي تمثل فترة حكم "كارلوس منعم C.Menem " نتجت في الأصل عن هيمنة الحزب البيروني على الأغلبية البرلمانية، انظر الجدول رقم (09)، إضافة إلى ضعف أحزاب المعارضة المنقسمة في هذه المرحلة.

الفارق الجوهري بين النموذجين الجزائري والأرجنتيني، هو قدرة التكيف العالية لأحزاب المعارضة الأرجنتينية لمواجهة أزمة التمثيل في عقد التسعينيات، هذه الأزمة التي تجسدت في التناقض بين الاخفاقات السياسية لحكومة "منعم" من جهة، والأغلبية التي يحوزها الرئيس في المجالس التمثيلية من جهة أخرى.[1]

وبالتالي فإن درس المعارضة السياسية الأرجنتينية يتلخص في الإسقاط النظري لنظرية الترابط المدني لأحزاب المعارضة، في مرحلة تراجع الحزب الحاكم وإخفاق سياساته من جهة، وعدم قدرة الأحزاب المعارضة منفردة على تحقيق نسبة تسمح لها بالوصول إلى السلطة،مما يفرض ضرورة التكتل من أجل تحقيق قوة موازية من شأنها الفوز في انتخابات الرئاسة أو المجالس النيابية.

لقد استطاعت المعارضة الأرجنتينية من خلال تكتيك التحالف، التأثير على موازين القوى في النظام، إذ حازت جبهة التظامن FREPASO على نسبة 48.2 % من مقاعد مجلس النواب في تشريعيات 1999، بعدما كان يحتكرها الحزب البيروني في الدورة السابقة (1997-1999) بنسبة 46.3 %.

وإجمالا فإن آلية التكيف السياسي، لوظيفة المشاركة السياسية للمعارضة في العملية السياسية، يكشف على غرار النموذج الجزائري ضعفا في أداء المعارضة، لسبب جوهري هو تمتع الرئيس والحكومة بصلاحيات واسعة في التشريع من جهة، وتمتع حزب الرئيس من جهة أخرى بأغلبية مقاعد البرلمان.

[1] - Svampa Maristella, Op. Cit., p.147.

الفرق بين النموذجين يكمن في أن المعارضة في الجزائر تنقصها تكتيكات التحالف على مستوى أحزاب المعارضة، في حين أن الأرجنتين عرفت تطورا ملحوظا يكمن في التوافق والتحالف الاستراتيجي، الذي أصبحت تنتهجه أحزاب المعارضة للتأثير على الحكومة، ومن تم كسر حاجز الأغلبية النيابية التي تحول دون مشاركة فعالة.[1]

المبحث الثالث: المعارضة وبناء المؤسسات السياسية التعددية.

يتم التحول الديموقراطي على مراحل تدريجية، تبدأ بمرحلة الإنفتاح واللبرلة، تليها مرحلة تحقق فيها التجربة تحولات كبيرة Breakthrough، وتأتي في الأخير مرحلة ترسيخ التحول Consolidatiion، إلا أن تعرض التجربة السياسية لموجات من الإنتكاس أو التراجع يبقى واردا وفقا لسناريوهات التحول، كما سبق التفصيل فيها في الفصل النظري.[2]

ولئن كان يفترض في مرحلة التحول أن تكون المرحلة الوسطى الفاصلة بين الديموقراطية وغيابها، فإن المرحلة الموالية لحقبة التحول، يفترض فيها توافر عدة متغيرات حاسمة، يمكن وفقها تقييم التجربة التحولية، وفي هذا السياق سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على علاقة المعارضة بالمؤسسات السياسية في المرحلة التحولية، في مسعى لدراسة قوة الإرتباط، وأثر التحول السياسي على الوزن المؤسساتي والسياسي للمعارضة في الجزائر والأرجنتين.

المطلب الأول: المعارضة والمؤسسة القضائية.

بالنظر إلى أهمية تجارب العدالة، ومركز السلطة القضائية في الأنظمة السياسية في سياقات التحولات السياسية التي عرفها العالم الحديث،[3] فإنه من الضروري الوقوف على مفهوم حقوق الإنسان بأبعاده المختلفة، والمتعلقة بمراجعة الذات وتشخيص ماضي الأخطاء في حق الإنسان، والعمل على الفصل فيها بمحاكمات قانونية، أو الصفح عن المسؤولين في

[1]- أهم التحالفات نذكر FREPASO، حزب التحالف المدني، وتحالف أحزاب المعارضة في 2003 (ARI، MFR، UCR، مع كرشنير، في مواجهة كارلوس منعم في الدورة الانتخابية الثانية، وقد أسفر هذا التحالف عن فوز كرشنير على منعم بنسبة 70 في المئة في الوقت الذي تفوق منعم على كرشنير في الدورة الأولى بنسبة 24 إلى 22 في المئة.

[2] - Thomas Carothers, Op. Cit., p.113. See also :
- Electoral Systems and Processes, Op. Cit., p.9.

[3] - جنوب أفريقيا، الأرجنتين، الشيلي، كوسوفو، العراق....

ارتكابها عبر السبل الدستورية، وفي هذا الشأن يكون التأكيد على متغير حقوق الإنسان كأحد المؤشرات المهمة لقياس درجة التحول، خاصة بعد السعي لإيجاد مقاييس كونية لمفهوم حقوق الإنسان(عولمة مقاييس حقوق الإنسان).

لقد عرفت الجزائر أزمة حقيقية في مسألة حقوق الإنسان، بدأت تتراكم عناصرها خاصة مع مطلع 1997، حيث تزايدت الحملات الإعلامية، والسياسية المطالبة بشروحات وتفصيلات عن تدهور الوضع الانساني في الجزائر،[1] لتشهد بالموازاة مع ذلك عدة مدن فرنسية في نوفمبر 1997، أياما تضامنية، تمثلت في مظاهرات وملتقيات وتجمعات، تحت رعاية جمعيات انسانية، ونسائية، وثقافية، ومنظمات، وشخصيات فرنسية، علاوة على التحركات والتصريحات الرسمية، التي شهدتها العواصم العالمية في الشأن الإنساني الجزائري.[2]

لم يقف الأمر عند التصريحات الحكومية، بل تعداه إلى المنظمات الدولية، كمنظمة العفو الدولية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان"، و" منظمة هيومن رايت ووتش Human RightsWatch"، و"منظمة مراسلين بلا حدود Reporters Without Borders " وقد وجهت هذه المنظمات جميعها دعوة إلى المجتمع الدولي ليتحرك، إزاء التدهور الذي تعرفه مؤشرات حقوق الإنسان في الجزائر،[3] كما طالبت في بيان مشترك من لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة دعوة أعضائها لجلسة طارئة تخصص لدراسة ملف حقوق الإنسان في الجزائر، وطالبتها بأخذ مبادرة البحث عن مخرج للأزمة، كما طالبت هذه التنظيمات الدولية، بفتح تحقيق عالمي يستهدف توضيح الأمور، والبحث عن المسؤوليات في تدهور الوضع، والخروج بتوصيات وتوجيهات تتعلق بالمدابح والخروقات الأخرى، التي يقف وراءها أطراف الصراع.

---

[1] - Hugh Roberts, « de la segmentarité à l'opacité, » Op. Cit., p.3.

[2] - صرح وزير الشؤون الأوربية الفرنسي "بيار موسكوفيتش": " أن الحكومة الفرنسية لا تعلم جيدا ما يجري في الجزائر، وهي تريد شفافية ووضوحا أكثر حول السماح لبعثات ووسائل الإعلام الأجنبية للعمل بكثافة في الميدان" أنظر: أحمد مهابة، "أزمة الجزائر بين التدويل والوفاق الوطني،" المرجع السابق، ص.229.

[3] - Roberta Cohen, « Hard cases : internal displacement in Turkey, Burma and Algeria, » Forced Migration Review, N°.6 (December 1999), p.28.

إن استعراض مجمل الضغوط الدولية في هذا الشأن، كان لأجل إعطاء صورة لموقف النظام السياسي الجزائري، هذا الموقف الذي يفترض فيه أنه تأثر بشدة لحدة الضغوطات الخارجية، وعليه يكون من البديهي التساؤل عن:

- ما مدى استفادة المعارضة السياسية من الضغوطات الدولية؟
- هل كانت المعارضة طرفا في الحملة الإعلامية الدولية والمنظمات الإنسانية؟
- هل طورت المعارضة أسلوبها في الضغط على السلطة القضائية؟
- ما هو أثر التحول على علاقة المعارضة بالسلطة القضائية؟

لقد سجل مؤتمر "سانت جيديو St Egidio" المنعقد بروما، والذي ضم أهم الأحزاب المعارضة[1] عام 1995، أولى بدايات الضغط الخارجي للمعارضة على النظام، وأولى الممارسات التي كان من الممكن استغلالها مستقبلا، إلا أن التجربة أسفرت عن عدة ملاحظات فاصلة في مسار المعارضة والتي من أهمها:

1- أن أي تحرك للمعارضة من الخارج، في مسعى معارضة سياسة النظام، أو الطعن في شرعيته، تحت أي غطاء سياسي، تم التشهير له من قبل النظام على إعتباره سعيا لتدويل القضية الجزائرية، وتعاونا مع الأجنبي، وبالتالي فهو خيانة للشعب وللوطن وللأمة.[2]

2- أن تحرك النظام في إطار مسعى المصالحة، وتزكية أغلب التنظيمات الدولية للمساعي، وتراجع حدة التقارير الدولية المناهضة لإنتهاكات حقوق الإنسان، فرض على أغلب تنظيمات المعارضة الدخول في مشروع المصالحة.[3]

لقد كان بامكان المعارضة أن تلعب دورا أكبر في انجاح أو إفشال المصالحة، إلا أن دور المعارضة في هذا الشأن يعتمد على ثلاث محاور أساسية هي:

1- مدى انسجام المعارضة وقوتها التمثيلية.

2- مدى قدرة المعارضة واستعدادها على تقديم البديل.

3- مدى امتلاكها القدرات والمؤهلات والإمكانات التي يتطلبها الدور.

---

[1] - يتعلق الأمر تحديدا بالجبهات الثلاث: الجبهة الإسلامية للإنقاد، جبهة القوى الإشتراكية، جبهة التحرير الوطني.

[2] - عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.44.

[3] - 2005 Freedom House Annual Report (Vienna, Austria : Freedom house, 2005), p.22.

والظاهر من خلال اسقاط هذه الملاحظات، أن مشروع المصالحة أظهر أن بعض تيارات المعارضة لم تكن منسجمة مع أهداف المصالحة، لأنها كانت جزءا من الأزمة،[1] كذلك لأنها لا تملك المواصفات المشروطة واللازمة، والتي تجعلها جزءا من الحل، أما عن استيعاب المعارضة تجارب المنظمات الدولية، فالأكيد أن المعارضة تبقى عاجزة في ظل غياب تعدد إعلامي.[2]

أما بالنسبة للأرجنتين، فإن الوضع الإنساني فيها قبل التحول لم يكن بأفضل منه في الجزائر، فقد شهد النظام الأرجنتيني على مدى ثمان سنوات 1976-1982، أحلك فترة في مجال الإنتهاكات الإنسانية تحت غطاء ما سمي بـ"عملية الكوندور"،[3] حيث تعرضت الحركة الثورية، واليسارية عموما، لأشرس حملة قمع، جرى خلالها اختطاف ثلاثين ألف شخص، وإبادتهم بأشد الطرق همجية، كإلقاء بعض المعارضين من الطائرات في البحر، في حين هرب من البلاد أكثر من مئة الف منفي،[4] وفي هذه المرحلة برزت ظاهرة احتجاج أمهات المختطفين، حيث كانت لهن شجاعة التمرد والاحتجاج في ذروة الديكتاتورية وممارساتها القمعية.

لقد كان الضغط الدولي على الأرجنتين شديدا، خاصة في مسألة ترقية القوانين والممارسات التي تحكم النظام القضائي، إلى مستوى التوافق التام مع الإتفاقية الدولية، كما حثت المنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان الأرجنتين، على تنفيذ خطة وطنية لمنع العنف في إطار المؤسسات[5]، والقضاء عليه، والتحقيق بأسلوب فعال في أنباء تعرض المعارضين للقتل، والتعديب وسوء المعاملة.[6]

على الرغم من التقارب الشديد بين المسارين السياسيين الأرجنتيني والجزائري في مسألة معالجة النظام للضغوط الدولية، بإعلان الأرجنتين قانوني " التوقف التام" في 1986،

---

[1] - Yves Ekoué Amaizo, « la gouvernance de malaise en Arique, » Afrology, N°.2 (Octobre 2005), p.2.

[2] - Graham Fuller, «Islamists in the arab world : the dance around democracy, » Op. Cit. p.9.

[3] - Maria Jose Guembe, « Recovery of archives concerning human rights violations during the Argentina dictatorship, » in, Cynthia J. Arnson, Op. Cit., p.81

[4] -Martha Farmelo & Alan Cibils, Op. Cit., p.2.

[5] - يقصد بالعنف في إطار المؤسسات: العنف الصادر عن مؤسسات الدولة ، كأجهزة الأمن، والمخابرات، والحرس، وقوى التدخل السريع لمنع الشغب...أما عن مظاهر العنف، فتتجسد في الإعتقال، التعديب، الإغتيالات...

[6] - Naomi Meyer Farmelo, « Argentina domestic affairs » in, Milton Himmelfarb & David Singer (editors), American Jewish year book , Vol.79 (New york: The American Jewish Committee, 1979), p.205.

والطاعة الواجبة" في 1987، وقانون العفو والمصالحة في 1990، وإعلان الجزائر قانون الوئام في 1999، وقانون المصالحة في 2004، إلا أن التجربة الأرجنتينية عرفت شوطا جديدا في مسألة حقوق الإنسان، نتيجة متغير التداول على السلطة، حيث عرفت القوى السياسية إعادة ترتيب جذري بعد انتخابات 2003، وكان من أهم تبعات الوضع الجديد؛ الفصل بين السلطات.

تجسد انعكاس التحول على علاقة المعارضة بالسلطة القضائية في أوت 2003، عندما ألغى البرلمان قانوني العفو،[1] يذكر أنه لم يكن قد مر على انتخاب الرئيس الجديد(كريشنر Krichner) أكثر من خمس أشهر، وتعزز المسار التحولي في جوان 2005، حين أبطلت المحكمة العليا الأرجنتينية قوانين العفو التي استفاد منها العسكريون المدانون بانتهاك حقوق الإنسان في فترة الحكم الديكتاتوري، ففتحت المحكمة العليا بذلك الطريق إلى إعادة فتح عشرات الدعاوى، كان أهمها وأبرزها على الإطلاق في جانفي 2007، حين أصدر قاضيان اتحاديان أرجنتينيان مذكرتين دوليتين يطلبان فيهما توقيف رئيسة الأرجنتين السابقة "ماريا إستيلا مارتينيز دي بيرون"، التي حكمت بعد وفاة زوجها من 1974 إلى 1976.[2]

من خلال مقارنة التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، نصل إلى تحديد متغير على قدر كبير من الدلالة على مستوى التحول ودور المعارضة، يتعلق الأمر بالرقابة البرلمانية، التي تتجلى خاصة في إقدام البرلمان على الطعن في دستورية القوانين، وهو ما من شأنه التأثير بشكل كبير على عمل السلطات القضائية في النظام السياسي خاصة بعد السعي لتكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

إلا أن إقدام البرلمان أو السلطة التشريعية على أمر خطير وجريء خلال فترة التحول، لا يتسنى إلا إذا أسفر التحول عن تغيير حقيقي للفواعل السياسية، ومعادلات التوازن في النظام، بما يتناسب مع التكوينات والتوجهات الإجتماعية، وهو ما لم يحدث في

[1] -Martha Farmelo & Alan Cibils, Op. Cit., p.1.

[2] - في المذكرة الأولى تم اتهامها بتوقيع ثلاث وثائق أجازت فيها عمليات "إخفاء المخربين" بمن فيهم الطالب "هيكتور فيغيتي" في إقليم مندوزا، الذي تحضى قضية إختفائه بشهرة كبيرة، ربما تعد الحالة الأكثر وضوحا خاصة وأن الطالب اختفى نهائيا منذ اعتقاله في فبراير 1976، وتتعلق المذكرة الثانية بمسؤوليتها في جرائم ارتكبها التحالف الأرجنتيني لمكافحة الشيوعية، و يتضمن القرار القضائي المقدم من خلال وزارة الخارجية نية القاضي الإتحادي في أن يطلب تسليمها. أنظر:
- Jean Grugel & Maria Pia Reggirozzi, Op. Cit., pp.103.104.

النظـام السياسـي الجزائـري بعـد، بـدليل أن معادلـة التـوازن لا تـزال تتكـون مـن: النخبـة العسكرية، مؤسسة الرئاسة، حزب جبهة التحرير الوطني.[1]

المطلب الثاني: المعارضة والمؤسسة التنفيذية.

على الرغم من تعدد المراحل المنهجية، والنظرية لدراسة البنى السياسية التي تترجم مستوى التحول السياسي، إلا أن المؤسسة التنفيذية تبقى أهم الأبنية الرئيسية التي مـن خلالـها يمكن الوقوف على مستوى ودرجة التحول، ثم على مستوى الشرعية، وطبيعتها.[2]

وإذا اعتبر الدستور هو الإطار القانوني الأساسي الذي تتحرك فيه اللعبة السياسية، فإن الانتخابات هي الإختبار العملي لترجمة المبادئ الدستورية في الواقع، ومن تم فهي تشير أولا إلى وزن المعارضة، وإلى الدور الفعلي الذي يلعبه الشعب في العملية السياسية، وتحديدا في مبدأ التداول على السلطة، وفيما يلي عرض لوزن المعارضة ومكانتها من خلال محطات الانتخابات الرئاسية، في محاولة للوقوف على دور المعارضة في إثـراء التحـول، والتأسـيس لأبنية وممارسات سياسية جديدة، ثم الوقوف على وجوه الإختلاف والتناظر بين النمـوذجين، والكشف عن المتغيرات الأصيلة لذلك.

جرت أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر في 16- 10-1995، وقد اتسمت هذه الإنتخابات بغياب مرشـحي أهم الأحـزاب، بينمـا تـم الإكتفـاء بمرشـحي أحـزاب صغيرة، مما انعكس على نتائج الإنتخابـات، حيـث حصـل الرئيـس زروال علـى 61.29%، وحصل نحناح عن حركة حمس على 29.06 %، وحصل سعيد سعدي عن التجمع من أجـل الثقافة والديموقراطية على 8.94 %، أما بوكروح فقد حصل علـى 3.7%، فـي حيـن بلغـت نسـبة المشـاركة 75.35 %،[3] واسـتطاعت المعارضـة ممثلـة فـي الأحـزاب الـتي خاضـت الانتخابات الرئاسية المشاركة لأول مرة في تشـكيل الحكومـة، وعلـى سـبيل المثـال حضـيت

[1] - أحمد منيسي، المرجع السابق، ص ص. 167.166.

[2] - Shaheen Mozaffar & Andreas Shedler, « the comparative study electoral governance,» International political science review, Vol.23, N°. 1 (2002), p.11.

[3] - أحمد المنيسي، المرجع السابق، ص.151.

حركة "حمس" مثلا بسبع حقائب وزارية،[4] وحاز "بوكروح" أمين عام "حزب التجديد الجزائري" على حقيبة وزارة التجارة.

شهدت الجزائر ثاني انتخابات رئاسية في 1999،[1] إلا أن أهم ماميز العملية الانتخابية:

1- أن الحملة الانتخابية كانت صراع أشخاص أكثر من كونها صراع أيديولوجيات أو برامج حزبية، الأمر الذي أثر على وزن المعارضة وقوتها، إذ افتقدت إلى برامج الحلول للقضايا الإجتماعية، والإقتصادية والأمنية، فضلا عن غموض محاور السياسة الخارجية.[2]

2- أن كل المتنافسين على كرسي الرئاسة عدا "عبد الله جاب الله"[3] كانوا أعضاءا بارزين في "حزب جبهة التحرير الوطني"، الأمر الذي يفقد المنافسة عنصر تعدد الروافد الفكرية والأيديولوجية.

على الرغم من التوسيع النسبي لمجال حركية المعارضة على مدى الحملة الانتخابية، ومحاولة الهيئات الدستورية المنوطة بالعملية الدستورية التأكيد على شفافية العملية ونزاهتها، فقد انسحب من المرشحين السبعة للرئاسيات ستة مترشحين، ولم يبق سوى "بوتفليقة"، وقد أصدر المترشحون الستة بيانا، تضمن احتجاجهم على عدم نزاهة عملية الانتخاب، وعدم الاعتراف بشرعية نتائجها. وبانسحاب المرشحين الستة، تحولت الانتخابات التعددية الى استفتاء على شخصية "بوتفليقة" الذي حصل على. 73.79% [4]

---

[4] - بعد الانتخابات الرئاسية شغلت حركة "حمس" كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لـ"عبد القادر حميتو"، وكتابة الدولة للصيد البحري لـ"أبو جرة سلطاني"، وفي حكومة 1997، والتي جاءت بعد مشاركة الحزب في تشريعيات ومحليات 1997، فإن الحزب استفاذ من سبع حقائب وزارية هي:

- وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لعبد المجيد مناصرة.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأبو جرة سلطاني.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية لعبد القادر بوقرينة.
- وزارة النقل لأحمد بوليل.
- كتابة الدولة للصيد البحري لعبد القادر حميتو.
- كتابة الدولة للبيئة لبشير عمرات.
- كتابة الدولة للصناعات التقليدية لمحمد نورة.

[1] - جاءت الانتخابات الرئاسية لعام 1999 مبكرة ، إثر إعلان الرئيس زروال عن استقالته في 11-09-1998، وإجراء انتخابات مبكرة في أبريل 1999.

[2] - العياشي عنصر، "الإنتخابات الرئاسية في الجزائر: هل الديموقراطية في خطر؟،" رواق عربي، عدد 13، السنة 3، (1999)، ص.106.

[3] - جاء "عبد الله جاب الله" من حركة النهضة، التي ترجع جذورها إلى تنظيم الإخوان المحليين، الذي تأسس في سنة 1974، في جامعة قسنطينة، للمزيد أنظر: اسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص.169.

[4] - على الرغم من المقاطعة فقد صوت عدد من الناخبين لصالح المترشحين المنسحبين، فقد حصل "الطالب الابراهيمي" على 12.5 %، وحصل "عبد الله جاب الله" على 3.95%، وحصل آيت أحمد" على 3.17 %، ومولود حمروش على

وتقييما لدور المعارضة في التأثير على السلطة التنفيذية من خلال عملية الانتخاب، فإنه بغض النظر عن مدى صحة موقف المعارضة، إلا أن أحزاب المعارضة عند إقدامها على الانسحاب، قد رسخت بطريقة أو بأخرى الممارسة الديموقراطية التي تقوم على التأييد والمعارضة، على الموالاة والإعتراض، على الرضى والرفض، فضلا عن ذلك أظهر موقف أحزاب المعارضة، ضعف مستوى التحول الذي لم يرقى إلى مراجعة دور الفواعل المسيطرة على السلطة التنفيذية في مرحلة ما قبل التحول.

كذلك أظهر الحدث مدى ضعف البدائل السياسية المعارضة، خاصة بعد حضر المسيرات والمظاهرات بالعاصمة،[1] ففي الوقت الذي يتجسد فيه رفض المعارضة لنتائج الانتخابات الرئاسية والتشكيك في نتائجها في دولة مثل أوكرانيا وكينيا سنة 2007، إلى مستوى الحراك الجماهيري الواسع المفضي إلى إعادة الانتخابات في أكرانيا، وعقد إئتلاف في كينيا، لم يتجاوز الوضع في الجزائر مجرد حدث سياسي عابر، لا يتعدى أثره بعض المقالات في صحف بعض الجرائد.

أما عن رئاسيات 2004، فإن أول الملاحظات بشأنها تشير إلى أن أثر المعارضة فيه، عرف تطورا جزئيا، إذ وكنتيجة لإتهامات المعارضة للسلطة بتزوير الانتخابات، فإنه تم تعديل قانون الانتخابات، الذي نال رضى المعارضة، لاسيما فيما يتعلق بإلغاء تصويت أفراد الجيش الوطني الشعبي داخل الثكنات، وإلغاء الصناديق الخاصة، مما يضع حدا لما تسميه المعارضة ظاهرة التلاعب بأصوات الناخبين.[2]

علاوة عن ذلك عرفت الممارسة السياسية للمعارضة نوعا من النضج، تجسد في تطور أسلوب الخطاب السياسي، وتراجع الطروحات الإقصائية الإستئصالية، إضافة إلى تعدد التيارات السياسية والأيديولوجية، من إسلامي، وطني، علماني، تروتسكي، وتعدد الروافد، وظهور لأول مرة في تاريخ الجزائر ظاهرة الإئتلاف الرئاسي المكون من ثلاث أحزاب، ما ساعد ربما بعض أطياف المعارضة كـ"حركة حمس" على الوصول إلى السلطة في ظل الإئتلاف، ومن تم المشاركة في الحكومة بالعديد من الحقائب الوزارية.[3]

3.09%، ومقداد سيفي على 2.24%، ويوسف الخطيب على 1.22 %.

[1] - Jean Louis reiffers & Frédéric Blanc, Op. Cit., p.98.

[2] - صدر القانون في شكل قانون عضوي 01/04 في فبراير 2004، وذلك قبل شهرين فقط من تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية، شمل التعديل 24 مادة من الأمر 07/97. أنظر: اسماعيل لعبادي، المرجع السابق، ص.84.

[3]- شاركت حركة "حمس" بعد رئاسيات 1999، بأربع حقائب وزارية هي:

لقد أصبح واضحا أن رؤساء التنظيمات، الذين هم في الغالب أعضاء هيئة الترشيحات الصورية لرئاسة الدولة، لا يستطيعون ممارسة الديموقراطية حتى على مستوى تنظيماتهم، أين يفترض الإنسجام والإلتزام، فكيف بتسيير شؤون النظام، ولعل هذا ما يفسر ضعف نسب الأصوات المحصل عليها لصالح الأحزاب المعارضة، في حين تتوجه الهيئة الناخبة إلى الثقة أكثر في المترشحين الجدد، إذ حل كل من " الطالب الإبراهيمي" و"علي بن فليس" في المرتبة الثانية في رئاسيات 1999 و 2004، على الرغم من عدم وجود إطار حزبي سابق لهما مقارنة بالأحزاب الأخرى.

وبالعودة إلى الأرجنتين فإن الإستحقاقات الرئاسية لمرحلة ما بعد التحول، عرفت تجربة أكثر نضجا بكثير عن نظيرتها في الجزائر، ويمكن في هذا السياق تقسيم مسار التداول على مستوى السلطة التنفيذية من 1983 إلى 2007 إلى مرحلتين، إذ تشكل سنة 1999 الفاصل بين المرحلتين.[1]

تمتد المرحلة الأولى من 1983 إلى 1999، وتميزت بسيادة الأحزاب التاريخية، فوز الحزب الراديكالي في رئاسيات 1983، ثم فوز "كارلوس منعم C.Menem " مرشح البيرونية في دورتين انتخابيتين متتاليين، والملاحظ في المرحلة الأولى هو ثقة الهيئة الناخبة في مرشحي الحزبين التاريخيين، كما أسفرت جميع الدورات الانتخابية على حسم نتيجة الانتخاب في الدورة الأولى، دون حاجة إلى دورة ثانية، علما أن قانون الإنتخاب الأرجنتيني يقضي بأن المرشح الذي يفوز بـ 45% من الأصوات، أو 40%ـ من الأصوات مع فارق 10 نقاط مئوية عن المرشح التالي يفوز بمنصب الرئيس في الجولة الأولى من الانتخاب،

- وزارة الصناعة لعبد المجيد مناصرة.
- وزارة العمل والحماية الاجتماعية.
- وزارة المؤسساتالصغيرة والمتوسطة.
- وزارة الصيد والموارد الصيدية.

وبعد تشريعيا 2002 شاركت أيضا بأربع حقائب وزارية هي:

- وزارة الصناعة للهاشمي جعبوب.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصطفى بن بادة.
- وزارة الصيد والموارد الصيدية لإسماعيل ميمون.
- وزارة الأشغال العمومية لعمار غول.

- Amel Boubekeur, Op. Cit., pp.4.5.

[1] - تم اختيار سنة 1999 لأنها السنة التي شهدت تأزم الحزبين الكبيرين، مما فتح المجال أمام قوى المعارضة لترتيب الصفوف، خاصة مع إشتداد أزمة البيرونية نتيجة تبعات السياسة المنعمية، وأزمة الحزب الراديكالي، التي نتجت عن سياسات عهدة ألفونسين.

وإذا لم يتمكن أي مرشح من الحصول على إحدى النتيجتين فيتم إجراء جولة ثانية من التصويت بين مرشحي الصدارة.[1]

تبدأ الفترة الثانية مع سنة 1999، والتي تجسد إعادة ترتيب القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي، بعد انتخاب "دي لا رو De la Rua" عن ائتلاف حزبي خارج الحزبين الكبيرين؛ البيروني والراديكالي، لتصل الأزمة إلى ذروتها في 2001 إثر استقالة أربع رؤساء في ظرف أسبوعين، قبل أن يتم تعيين "دوهالدي Duhalde" رئيسا انتقاليا إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية في 2003، حيث شكلت الفترة فصلا سياسيا جديدا لإنشطار بعض التيارات، وتحالف البعض الآخر.[2]

لقد شهدت انتخابات 2003 تمثيلا سياسيا جديدا بكل المقاييس، فقد مثل الحزب البيروني بثلاث مرشحين هم: "كارلوس منعم "Carlos Menem"، "نيستور كرشنير Nestor Kirchner"، "أودولفو رودريغيز سا "Adolfo Rodriguez Saa، إضافة إلى الحزب الراديكالي برئاسة "ليوبولدو مورو Leopoldo Moreau"، وحزب حركة التجديد الفيدرالي Federal Recreate Movement" برئاسة "ريكاردو لوباز مارفي Ricardo Lopez Murphy".[3] و جاءت نتائج الدور الأول كما يلي:

جدول رقم (12) المرشحون لانتخابات الرئاسة الأرجنتينية 2003، والنسب المحصل عليها للدورة الأولى.

المرشح	الحزب	النسبة %
كارلوس منعم	حزب العدالة البيروني	24.5
نيستور كرشنير	حزب العدالة البيروني	22.2
ريكاردو لوباز مارفي	حركة التجديد الفيديرالي	16.4
أودولفو رودريغيز سا	حزب العدالة البيروني	14.1
إليزا كاريو	الخيار من أجل جمهورية المساواة	14.1
ليوبولدو مورو	الحزب الراديكالي المدني	2.3

[1] - Steven Levitsky, Op. Cit., p.27.
[2] - Kenneth c. Shadlen, Op. Cit., p.20.
[3] - Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.156.

آخرون	/	6.4

أسفرت الانتخابات لأول مرة في تاريخ الأرجنتين، عن عدم حسم نتائج الانتخاب في الدور الأول، ما يستوجب دورة ثانية، فلم يحدث من قبل أن جرت إعادة في انتخابات رئاسية في الأرجنتين، وحدوثه في انتخابات 2003، يوضح بكل جلاء الدرجة التي وصل إليها التفتت الداخلي للأحزاب السياسية وانقسامها، خاصة بين الحزبين الأساسيين، اللذين دارت حولهما الحياة السياسية في الأرجنتين في الستين عاماً الأخيرة؛ حزب العدالة «البيروني» والحزب الراديكالي.[1]

في حالة الحزب البيروني، رغم أن صراعاته الداخلية قديمة ومعروفة، إلا أن ترشيحات 2003، أبانت عن مستوى التصدع في التيار البيروني، إذ بات واضحا أن الأمر يتعلق بجيل بيروني جديد يحمل أفكارا مغايرة، انطلاقا من اخفاقات التجربة المنعمية على مر التسعينات، فـ"كرشنير Kirchner" يصغر "منعم Menem"بـ 20 سنة.[2]

أعلن "كرشنير" بعد انتخابات 2003 عن تأسيس حزب جديد "جبهة النصر"(FV)، ما جعل السلطة التنفيذية تعرف إعادة صياغة جذرية في ظل وصول نخبة جديدة من اليسار المعتدل.

وفيما خَصّ الحزب الراديكالي، فقد أدت الانقسامات الداخلية إلى انسحاب أهم شخصيتين سياسيتين فيه، رشحا نفسيهما للرئاسة تحت تكوين حزبي جديد، فيما لم ينل مرشح الحزب الراديكالي سوى 2% من مجموع أصوات الجولة الأولى، وهي أسوأ نتيجة في عمر الحزب البالغ 110 أعوام.[3]

لقد انتشرت ظاهرة "الانشطار الحزبي" في بقية التنظيمات الحزبية، حيث قدمت الأقلية اليسارية أربعة مرشحين، وثلاثة من اليمين المتطرف، ووصل مجموع المرشحين إلى 18 مرشحاً.[4]

---

[1] -Gabriel L. Negretto, «Government capacities and policy making by decree in Latin America, the case of Brazil and Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.37, N°5 (June 2004), p.553.

[2] - Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.164.

[3] - Kenneth C. Shadlen, Op. Cit., p.20.

[4] - Celia Szusterman, « Argentina , » Open Democracy www opendemocracy.net. (26 October 2005).

لكن على مستوى آخر، يمكن النظر إلى تفكك عقد التكوينات السياسية في الأرجنتين، لا على كونه من قبيل الظواهر السلبية سياسيا، بل كظاهرة صحية مؤقتة، وكمجرد بداية لتغيير مهم يتم التمهيد الطبيعي له، بداية لاختفاء تدريجي لأحزاب لم تعد تعبر عن المفاصل السياسية للنظام، ولا عن توجهات وتكوينات المجتمع.[1]

وقد يؤكد هذه النظرة، ظهور عدة شخصيات جديدة في السنوات القليلة الماضية، جذبت الانتباه، مثل النائبة "إليزا كارّيو Elisa Carrio " وقد انسحبت من الحزب الراديكالي - واشتهرت بكفاحها لإضفاء طابع أخلاقي على السياسة، وحملاتها الجريئة في كشف قضايا الفساد، من خلال ترؤسها للجنة برلمانية للتحقيق في غسيل الأموال.[2] ومعنى هذا أن شخصيات مثل "كاريو" وإن كانت تعوزها الآن دعامة حزبية قوية ذات تمثيل جيد في البرلمان، فقد تستطيع - إذا انتهجت أسلوب التعاون والعمل الجماعي - أن تلعب دوراً حاسماً في توازنات القوى السياسية المستقبلية في الأرجنتين، وهذا ما بدا جليا في استراتيجيات التحالف المتبعة مؤخرا في الأرجنتين على غرار ما شهده النظام في نهاية القرن العشرين مع تنظيم FREPASO، حيث يحاول حزب التحالف المدني "CC" الذي يشكل تكتلا للعديد من الأحزاب والتيارات المنشقة عن الأحزاب الكبرى بما فيها الحزب البيروني والراديكالي، أن يلعب دورا محوريا في التأثير على السلطة.[3]

أظهرت نتائج الانتخابات النهائية لرئاسيات 2003 فوز "كرشنير" بـ 70%، الأمر الذي يؤشر إلى ضرورة الاحتكام إلى مبدأ سياسي هام في مسألة الحسابات الانتخابية، مؤداه أن حظوظ السياسي تُحددها قوة ونفوذ الخصوم أكثر من قوة ونفوذ الأصدقاء أو الأعوان.[4] فرغم تقدم "منعم Menem" على منافسه "كيرشينر Kirchner" (21.99%- 24.34% على التوالي)، فإن الدور الثاني أظهر مدى التوجه التحولي، فـ "منعم" كان رئيسا سابقا (

[1] - Svampa Maristella, « difficultes et succes des mobilisations sociales, les declinations de la politique, » Multitudes, N°.14 (Automne 2003), p.147.

[2] - وأورد تقريرها - حسب ما قالته الصحف - تلقي "منعم" لأموال خاصة لتمويل أول حملة انتخابية لرئاسته.أنظر:
- Elisa Maria Carrio, « Argentina : a new look at the challenges of women's participation in the legislature, » in, Julie Ballington & Azza Karam, women in parliament beyond nembers (Sweden: International IDEA, 2005), pp.171.172.

[3] - Steven Levitsky & Maria Victoria Murillo, Op. Cit., p.156.

[4] - Martha Farmelo & Alan Cibils, Op. Cit., p.4.

1990-1999)، كما أن خطه الليبرالي قاد البلاد إلى أزمة اقتصادية كبيرة في 2001 ما جعل المعارضة تواصل حملتها كفاعل سياسي رئيسي، بتزكية "كيرشنير" على حساب "منعم".

علاوة عن ذلك استطاعت المعارضة من خلال البرلمان، مساءلة وزير الإقتصاد "دومينغو كافالو Domingo Cavallo" في ديسمبر 2001، وسحب الثقة منه، بعد تجريده من صلاحياته، علما أنه لم يقم إلا بمحاولة لإنقاذ الاقتصاد الأرجنتيني المنهار بأساليب صارمة، ما أثار استياء الجماهير، فاضطر إلى الاستقالة مع مجموعة كبيرة من الوزراء ورئيس الدولة، دون أن يخل ذلك بسير العملية الديموقراطية، أو بعمل المجموعات البرلمانية التي استطاعت تسيير الوضع.

لقد لخصت نسبة فوز المرشح البيروني "نيستور كرشنير N.Kirchner "، عن مستوى التحول السياسي، ومدى قوة الفرضية المتعلقة بإيجابية ظاهرة الانقسام الحزبي، فـ"كرشنير" لم يكن من الشخصيات التي ارتبطت بالتدهور الاقتصادي في الأرجنتين، بالإضافة إلى أن اتجاهه الاقتصادي، اتجاه معتدل بعيد عن الليبرالية الطليقة، وآثارها الاجتماعية السلبية، التي ارتبطت بعهد "منعم Menem ".

إن فوز "كيرشنير" في الانتخابات أوضح جليا مدى قوة المعارضة على الرغم من حالة الانقسام التي ميزت المرحلة، في التأثير على تكوينات السلطة التنفيذية، هذا الأثر لم يقتصر على إشراك بعض أحزاب المعارضة في تحالف يضم النخبة الحاكمة مثلما حدث في الجزائر (إشراك حركة النهضة، التجمع الوطني الديموقراطي، جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديموقراطي في انتخابات 1999، وإشراك "حمس" في 2004، ولكن تعدى أثر ذلك إلى إحداث المعارضة تغييرات جذرية على مستوى النخبة المسيرة، والسياسات المتبعة في السلطة التنفيذية، من سياسة ليبرالية انفتاحية، إلى سياسة يسارية معتدلة.

لقد كرست الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2007، مدى نضج عملية التحول السياسي في الأرجنتين، خاصة بعد امتناع الرئيس "كرشنير" للترشح لعهدة ثانية، وترشح

زوجتــه "كريســتينا كرشــنير Cristina Krichner"، أمـ ام أسـ ماء ذات وزن فـ ي جنـ احـ المعارضة، كـ"إليزا كارّيو Elisa Carrio" و"روبيرتو لافانيا Roberto Lavagna".[1]

أسفرت أنتخابات 2007 على فوز "كريستينا كيرشنر" بـ 42 فـى المائـة مـن الأصوات، وهى نسبة كافية، تحول دون دخولها دورة انتخابيـة ثانيـة، حيـث حصـل منافسـها وزير الاقتصـاد السـابق "روبيرتـو لافانيـا Roberto Lavagna" علـى 20 فـي المئـة مـن الأصوات فقط، فيما حصلت النائبة الليبرالية المسيحية "اليسا كاريو Elisa Carrio" علـى 18.3 فى المئـة.[2] وبـذلك عـرف النظـام الأرجنـتيني أول رئيسـة منتخبـة، ولكنهـا ليسـت أول رئيسة تحكم البلاد. فقـد تـولّت "إيزابيـل بيـرون Isabel Peron"، الزوجـة الثالثـة للرئيـس السابق "خوان بيرون Juan Peron" السلطة بعد وفاة زوجها عام 1974، كونها كانت نائبة للرئيس.

أصبحت "كريستينا فرنانديز دي كيرشنر Kristina F.de Krichner" أول رئيسة منتخبة في تاريخ النظام السياسي الأرجنتيني، بعد الفوز بسهولة في انتخابـات الرئاسـة، الـتي اعتبرت بمثابة استفتاء بشكل كبير علـى النجاحـات الاقتصـادية الـتي حققهـا زوجهـا الرئيـس الأرجنتيني "نيستور كيرشنر N.Krichner".[3]

تعد المرحلة الثانية من تاريخ تطور المؤسسة التنفيذية، نقلة نوعية فـي أطـراف التنافس، إذ ظهرت فواعل سياسية جديدة مغايرة تنظيما وقيادة عـن الأحـزاب السياسـية الـتي كانت سائدة قبل سنة 2003، فمقاعد البرلمان أصبحت تسيطر عليها أحزاب حديثـة العهـد كـ جبهة النصر(FV)، والتحالف المدني (CC) كأكبر فاعلين سياسيين في النظام السياسي.

وجه التناظر بين التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، هو عدم تباث المؤسسة التنفيذية، ثم ظاهرة الإنتقال من تنافس البرامج والأفكار، إلـى تنـافس الأشـخاص، إضـافة إلـى ظـاهرة

---

[1] - الأرجنتين، السيدة الأولى تفوز في الانتخابات الرئاسية، www. Alriyadh.com، 30 أكتوبر 2007.

[2] - هيلاري بورك ، هيلين بوبر، "فوز السيدة الأولى في الأرجنتين في انتخابات الرئاسة"،
- http://www.saudielection.com/ar/forum/showthread.php?p=38650, 15 /11/2007.

[3] - وكانت "كريستينا" من كبار مستشارى زوجها "نيستور كيرشنر" طوال فترة رئاسته، إضافة إلى أنها كانت عضوا فى مجلس الشيوخ الأرجنتينى، ويُعزى لها المساهمة فـي إنعـاش اقتصـاد بلادهـا، إثـر الأزمـة الماليـة الـتي تعرضـت إليهـا فـي العامين 2001 و 2002، للمزيد أنظر:
- Celia Szusterman, Op. Cit., p.2.

عدم الإلتزام الحزبي، التي يمكن وفقها تفسير دخول الحزب البيروني بثلاث مرشحين في رئاسيات 2003، و 2007، بالمقابل الأزمات التي تشهدها أكبر الأحزاب الجزائرية على رأسها أزمة حزب جبهة التحرير الوطني، وحركة حمس، وحركة الإصلاح ومن قبلها أزمة حركة النهضة[1].

إضافة إلى ذلك تبين التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، أن المعارضة شاركت في تقسيم الهيئة الإنتخابية إلى شتات من النسب الصغيرة، بدلا من التأثير في السلطة، مع ذلك احتوت التجربتين على فوارق فاصلة، والتي يعزى لها سبب نجاح تجربة التحول في الأرجنتين، وقصورها في الجزائر، ويتعلق الأمر تحديدا بمتغير التنافسية، فالإنتخابات الأرجنتينية بقيت تخضع لمتغير المنافسة، دون أن يكون لأحد الأطراف أفضلية، أو دعم من قبل السلطة، في حين تميزت التجربة الجزائرية بحسم نتائج المنافسات السياسية مسبقا، مما يجردها من متغير المنافسة الحقيقية، فالفائز في كل الانتخابات في النظام السياسي الجزائري هو بكل بساطة مرشح السلطة، والنخبة العسكرية تحديدا.[2]

إن من بين أهم مهام المعارضةالسياسية إعداد وتدريب القادة السياسيين الجدد، إذ يمكن للأحزاب وجماعات المصالح، والحركات الإجتماعية، أن تقوم بإعداد مجموعات أكثر تنوعا، وأغنى تمثيلا من النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق تحديدا، اختلف دور المعارضتين اختلافا كبيرا في نموذجي الدراسة، ففي الوقت الذي قدمت فيه المعارضة الأرجنتينية شخصيات بديلة لمؤسسة الرئاسة بدءا بـ "ألفونسين Alfonsin" الراديكالي، مرورا بـ"منعم Menem " البيروني عودة إلى "دي لا روا De la Rua" الراديكالي" فـ "دوهالد Duhalde" البيروني اليميني، وصولا إلى "كرشنير Kirchner" وزوجته عن التيار البيروني اليساري، أثبتت المعارضة الأرجنتينية مدى قدرتها على التجديد، فـ"كرشنير" في 2003 كان شبه مجهول، مع ذلك إعتلى الرئاسة، لأن برنامجه كان البديل للسياسة الليبرالية، والخيار النقيض أمام الهيئة الناخبة لسياسات "كارلوس منعم" الليبرالية، التي تسببت في الأزمة الإقتصادية مع مطلع 2001، كما أن "كرشنير" كان يصغر "منعم" بـ 20 سنة، مما

[1] - تمثلت أزمة "حزب جبهة التحرير الوطني" في إقدام الأمين العام "علي بن فليس" على الترشح لرئاسيات 2004، دون الدخول في تحالف مع الرئيس "بوتفليقة"، ما أدى إلى فصله من أمانة الحزب، وخوضه للإنتخابات كمرشح حر، أما بالنسبة لحركة النهضة فقد أدت الصراعات الداخلية إلى انفصال الأمين العام، الذي أسس حركة الإصلاح، إلا أن الحركة هي الأخرى، عرفت أزمة داخلية، تسببت في تراجعها في تشريعيات 2007، وفصل أمينها العام "عبد الله جاب الله".

[2] - Ali Haroun, Op. Cit., p.218.

يوضح مدى فعالية آلية التجنيد والتدريب، في حين عرفت المعارضة الجزائرية قصورا في الاسهام في التكوين والتدريب، إذ اقتصر الأمر على تداول شخصيات من بعض أحزاب المعارضة على بعض الحقائب الوزارية، كـ"حمس"، والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، في حين كان يجب متابعة برامج الحكومة وتقويم سياساتها، فالمعارضة في الأرجنتين لم تساهم في تكوين الحكومة بقدر ما ساهمت في سحب الثقة من الوزراء، بل وإرغام الرئيس على الاستقالة، كتدليل على الوزن القوي للرقابة السياسية للمعارضة من جهة، وتحركها لسحب الثقة في الوقت الذي أصبحت فيه السياسة الحكومية تؤثر على الوضع الاقتصادي للمواطن الأرجنتيني كإشارة إلى القدرة التمثيلية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: المعارضة والمؤسسة التمثيلية.

تشير مختلف نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر، إلى تراجع تمثيل التيار الإسلامي بشكل عام،[1] حيث فقد حزب "حركة حمس" نصف مقاعده منذ 1997 إلى 2002 (من 69 مقعد إلى 38 مقعد) بينما تراجع تمثيل "حركة النهضة" من 34 مقعد في 1997 إلى مقعد واحد في تشريعيات 2002، ورغم حصول حركة الإصلاح على 43 مقعد في تشريعيات 2002، فإنه كان الخاسر الأكبر في تشريعيات 2007، وبذلك يكون التيار الإسلامي قد فَقَدَ منذ 1997 وحتى 2007 قرابة نصف مقاعده في البرلمان.[2]

لقد اسفرت نتائج التشريعيات في 2007، على حصول أحزاب التحالف الرئاسي المؤيد للرئيس "بوتفليقة"، على أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني (249 من مجموع 386 مقعد).

إجمالا فإن الانتخابات البرلمانية في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية، أبانت عن مدى ضعف المعارضة، وعدم القدرة على الحفاظ على المكتسبات، كما اتسمت الانتخابات التشريعية، بصفة عامة في النظام الجزائري بانخفاض المشاركة السياسية، وبالطعن في

[1] - Amel Boubekeur, Op. Cit., p.4.

[2] - من 103 مقاعد في تشريعيات 1997 إلى 57 مقعد في 2007. أنظر الملحق رقم(02) الخاص بنتائج الانتخابات التشريعية في النظام الجزائري. ص.125.

تزويرها لصالح أحزاب السلطة أكثر من مرة،[1] "وتعتبر أهم دلالات الإنعقاد المنتظم للإنتخابات البرلمانية منذ 1997، والتي شهدت نتائجها تبدلا مستمرا في المواقع بين حزبي الوسط أو السلطة، وهما حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديموقراطي من ناحية، والأحزاب الإسلامية المستوعبة في النظام من ناحية أخرى، هي استرداد حزب جبهة التحرير الوطني لمكانته الشعبية من ناحية، فضلا عن استمرار الوجود الصوري للقوى الإسلامية على الساحة السياسية، ممثلة في حركة حمس وحركتي النهضة والإصلاح، وهي من نوع التيارات الإسلامية المعروف قبولها بقواعد اللعبة التعددية المعتمدة، إلى جانب وجود حد أدنى من التفاهم بين رموزها وقيادات النظام."[2]

أما عن دور المعارضة في بناء المؤسسات التمثيلية في الأرجنتين، فقد بدا واضحا منذ 1987، أن لنتائج التشريعيات دور حاسم في الإعلان عن تعزيز الثقة، أو سحبها من الرئيس وحزبه، فكانت نتائج التشريعيات منذ 1987، بمثابة الإعلان المسبق عن مصير مؤسسة الرئاسه ومآلاتها.[3]

لقد عززت المعارضة دور البرلمان في حالات اخفاق تطبيقات الأجندة السياسية لرئيس الدولة، أو عدم تماشي حلولها مع الواقع الإجتماعي والإقتصادي، ولعل أبرز دليل على ذلك مواقف المعارضة في أزمة 2001، حيث قام الكونغرس بتخويل وزير الإقتصاد "دومينغو كافالو Domingo Cavallo" سلطات واسعة لمواجهة الأزمة الإقتصادية الخانقة، التي عرفها الإقتصاد الأرجنتيني مع مطلع 2001،[4] إلا أن السياسة الحازمة والصارمة التي انتهجها "كافالو"[5]، ولدت ضغطا شعبيا كبيرا، دفع بالكونغرس إلى تجريد وزير الإقتصاد من السلطات التي سبق وأسندها إليه، لينتج عن الوضع استقالة جماعية للعديد من الوزراء، بدءا بوزير الإقتصاد، لتليهم استقالة رئيس الدولة "دي لا روا De la Rua"،

---

[1] - Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc, Op. Cit., pp. 96.98.

[2] - أحمد المنيسي، المرجع السابق، ص.156.

[3] - فاز الحزب البيروني في 1987 قبل أن يعتلي "كارلوس منعم" الرئاسة في 1989، ثم تجددت الثقة في تشريعيات 1993، ما أكدته الرئاسيات في 1995 بفوز منعم بعهدة ثانية، كما أن تراجع عدد مقاعد الحزب البيروني في 1997 كان إعلانا مسبقا عن هزيمة البيرونية في رئاسيات 1999. أنظر: - Gabriel L. negretto, op. cit., p.556.

[4] - البطالة 31 %، انخفاض معدل التنمية في 2001 إلى- 4%، و – 10.9% في 2002، فقد البيزو 78 % من قيمته، ارتفعت الديون لـ 200 مليار دولار. أنظر:
- Toni Negri, op. cit., p.11 See also, Jean Grugel & Maria Pia Reggirozzi, Op. Cit., p.102.

[5] - خفض العملة، ثم فرض قيودا على سحبها نتيجة مسارعة المواطنين لتحويل أموالهم إلى الدولار، حيث حدد قيمة معينة يمكن سحبها مرة في الشهر، مما ولد ثورانا شعبيا تجسد في مظاهرات ديسمبر 2001.

وتنتقل مهام دراسة حلول الأزمة إلى رؤساء المجموعات البرلمانية، وعلى الرغم من تعاقب أربع استقالات في ظرف أسبوعين، إلا أن النظام استطاع تجاوز الأزمة دون الإخلال بالتجربة الديمقراطية التعددية، ودون فرض لحالة الطوارئ أوتجميد العمل بالدستور، لأن البرلمان كان شرعيا، ومعبرا عن توازنات القوى في النظام.[1]

لقد لعبت المعارضة من خلال الهيئات التمثيلية، دورا رئيسيا في 2003، في مطالبة المحكمة العليا بإلغاء العفو العام، الصادر بحق المسؤولين المتهمين بالجرائم أثناء الحكم الديكتاتوري 1976-1982.[2] هذا ما تحقق في 2005 حين أصدرت المحكمة العليا قرارا بعدم دستورية قانوني العفو الموقعين في 1986 و 1987، وتم على إثر ذلك توقيع مذكرات توقيف بحق جنرالات سابقين، وكذا بحق الرئيسة السابقة، لإتهامها بظلوعها في أعمال قام بها تنظيم "تريبل آي AAA".[3]

إن الأنظمة الديموقراطية الجديدة، التي تأتي في أعقاب حكم تعسفي استئثاري، تفتقر إلى الوسائل القانونية والإدارية، التي تمكنها من احتواء الفساد منذ البداية، وهو ما يعد منطلق الدراسة للمقارنة بين مآلات التجربتين الجزائرية والأرجنتينية، حيث عانى النظامان على السواء، من ميراث سياسي وبنيوي لا يتماشى مع تقاليد الممارسة الديموقراطية، والأكيد من خلال الدراسة أن ضعف المعارضة، وغياب الامكانات، والوسائل الداعمة،[4] من شأنه الاخلال بالمسار الديموقراطي، وبمحصلة المؤسسات في نهاية العملية التحولية، فالأرجنتين على عكس الجزائر استطاعت التأسيس لممارسة ديموقراطية، وبناء برلمان فاعل قادر على الطعن في القوانين، قادر على تعزيز الصلاحيات، وسحبها من الوزراء، وهو أمر لم يحدث في الجزائر، والسبب في ذلك يرجع إلى:

---

[1]-Philippe Faucher & Elliott Armijo, « Le role des institutions politiques dans les crises financieres de l'Argentine et du Brisil, » Revue Tiers Monde, N° 178 (Avril-Juin 2004), pp.388.389.

[2] - أبرز المدافعين كانت "كريستينا كرشنير"حيث رفعت صوتها في البرلمان قائلة:" إن حقوق الإنسان ليست مسألة حزب يميني أو يساري، بل هي مسألة إنسانية، يجب على دولتنا أن تضع حدا لها، وتبين أن أولئك الذين يخرقون قانون المجتمع المتحضر سيعاقبون". أنظر:- Carlos Escudé, Op. Cit., p.142 .

[3] - هو تنظيم معارض للشيوعيين في الأرجنتين، مارس نشاطه في إطار "عملية الكوندور"، برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد الثورة الكوبية في 1959. للمزيد أنظر:

- Carlos Escudé, Op. Cit., p.129

[4] - الوضع السياسي الذي يسمح بممارسة أساليب الاحتجاج، والتظاهرات، صحافة حرة، تنظيمات مدنية ناشطة، انتخابات حرة ونزيهة.

- أن النخبة التي كانت وراء عملية توقيف المسار الإنتخابي في 1992، والتي أسست المجلس الأعلى للدولة، والتي بعثت التجربة التعددية وفق مقاسات جديدة، إثر التعديل الدستوري لسنة 1996، كانت هي نفسها التي حكمت الجزائر منذ 1962، وعليه عرفت الجزائر تجربة التحول غير الإصلاحي، إذ لم يتجاوز دور المعارضة مستوى الواجهة، وإذا كان جزء من ضعف المعارضة يرجع في أساسه إلى النظام، فإن الأحزاب المعارضة هي الأخرى كانت مسؤولة على قدر كبير من ضعف أدائها.

- يمكن للمعارضة أن تكون مجالا حاسما لتنمية المزايا الديموقراطية، كالتسامح والإعتدال، واحترام وجهات النظر المخالفة، إلاّ أن نموذجا الدراسة أظهرا أن القيم، والمعايير تصبح أكثر استقرارا، إذا جاءت وليدة تجربة، ونتاجا لقنوات شرعية، ما يفسر ولو مرحليا نجاح العفو في الجزائر، وفشله في الأرجنتينن، وعدا عن قيمتي التسامح، والعفو فإن أسلوب عمل المعارضة، وعلاقات الأبنية الفرعية لتنظيمات المعارضة، والتي تشمل مختلف تنظيمات المجتمع المدني، وحدها مسؤولة عن ترسيخ قيم المشاركة السياسية، وزيادة الفعالية والمهارة السياسية، وتعزيز قيم المواطنة، ففي الوقت الذي نجد فيه منظمات مدنية في الأرجنتين كمنظمة "كونسيوسيا Conciencia"،[1] وحركة أمهات ساحة مايو، وتنظيم البيكتيروس، تكرس عبر نشاطاتها المختلفة الممارسة الديموقراطية، من خلال تشجيع الحوار والنقاش الديموقراطي، للوصول إلى حلول المشاكل الإجتماعية والسياسية، نجد أغلب التنظيمات السياسية في الجزائر، تعاني مشاكل تنظيمية أثرت بشكل واضح على الأداء السياسي، فأسباب أزمة حركة النهضة التي وقعت في 1999، والتي أسفرت عن تأسيس حزب الإصلاح، هي نفسها التي أدت إلى تأزم وضع حزب الإصلاح في سنة 2004،[2] وإقصائه من تشريعيات 2007، بعدما كان يشكل أكبر حزب معارض في البرلمان المنتخب في 2002.(من 43 مقعد إلى 3 مقعد)

[1] - Conciencia: منظمة نسوية بدأت في الأرجنتين، وامتدت إلى 14 دولة في أمريكا الجنوبية تعمل مباشرة في المدارس، وبين المجموعات، وبين المواطنين البالغين لتطوير الثقافة الديموقراطية عبر برامج منوعة، لترسيخ قيم الحوار الديموقراطي.

[2] - انقسم الحزبان (حركة النهضة وحركة الإصلاح) في كلا الأزمتين بين معارضين لجاب الله وموالين له، أما عن الأسباب، فكانت باتهام رئيس الحزب "عبد الله جاب الله" بالتسلط، وسوء التسيير ومخالفة القوانين، وتبديد أموال الحزب، بينما يتهم "جاب الله" معارضيه، بعدم التزامهم الحزبي، وبأنهم يخدمون دوائر بالسلطة تريد النيل من الحركة .

- إن المعارضة شديدة التعدد تميل إلى توليد مجموعة من المصالح، التي يتم ادماجها وفق الأولويات في قائمة مطالب المعارضة، ويكمن دور المعارضة في هذا الشأن في ترشيد مطالب الإثنيات والأقليات، أو الجماعات، والحيلولة دون نشوء اتجاهات انعزالية متطرفة. فبمقدار ما يكون للافراد مصالح متعددة، وفي إطار تنظيمي تعددي، يكون لزاما على المعارضة البحث عن التقاطعات بين مختلف التيارات، لمجابهة التشدد من جهة، وانشاء تحالفات وتكتلات من شأنها تقوية مركز المعارضة،

إن الواضح من خلال الدراسة أن التجربتين عرفتا مسارين مختلفين ففي حين تميزت المعارضة في الأرجنتين بالإنقسام المفضي إلى القوة (ARI و MFR عن UCR، و FV عن PJ)، والتحالف المؤدي إلى زيادة وزن المعارضة في المجالس النيابية، عرفت الأحزاب المعارضة في الجزائر الانقسام المفضي إلى الشلل، والضعف، والتحالف المؤدي إلى الخروج من دائرة المعارضة.

من خلال عرض النموذجين الجزائري والأرجنتيني، ومركز المعارضة في البنية الانتخابية، واسهامها في البناء المؤسساتي، وأهم الفوارق بين التجربتين، يمكن تلخيص دور المعارضة في البنى السياسية وفي مسار التحول فيما يلي:

* لا تملك كل المجتمعات المدنية، ومنظمات المجتمع المدني، الإمكانيات نفسها للقيام بمهام بناء الديمقراطية، فقدرتها على القيام بذلك، تتوقف على عدة سمات ترتبط ببنيتها الداخلية وطبيعتها، إحدى هذه السمات لها علاقة بأهداف وأساليب الجماعات في المعارضة.

* إن فرص إنشاء مجتمع ديمقراطي مستقر، تتحسن بدرجة كبيرة، إذا كانت المعارضة لا تضم جماعات مصالح متطرفة، أو جماعات ذات أهداف، وأساليب غير ديمقراطية. فبمقدار ما تسعى فئة ما إلى التغلب على الدولة أو على فئات منافسة أخرى، أو ترفض حكم القانون وسلطة الدولة الديمقراطية، فإنها لا تشكل أبداً عنصراً من عناصر المعارضة والمجتمع المدني، بل ربما تلحق الكثير من الأذى بالتطلعات الديمقراطية. إذ قد يدفع ذلك الدولة إلى انتهاج سياسة قمع شامل وعشوائي، وإضعاف العناصر الأكثر ديمقراطية في المجتمع المدني، أو دفعها نحو التطرف.

* إن الطبيعة الديمقراطية الداخلية للمعارضة نفسها، تؤثر في سلوك أعضائها. فإذا أرادت الأحزاب المعارضة، أن تتصرف "كمدارس حرة وكبيرة" للديمقراطية، فعليها أن تتصرف ديمقراطياً في سلوكها الداخلي لإتخاذ القرارات، واختيار القيادات.

إن الإيمان بالمبادىء الدستورية، والتمثيل، والشفافية، والمساءلة، وتداول المناصب بين القادة المنتخبين ضمن هذه المؤسسات، سيعزز إلى حد كبير قدرتها على غرس هذه القيم، والممارسات الديمقراطية في نفوس أعضائها.

* كلما زادت تعددية المجتمع المدني والمعارضة دون أن يعني ذلك إنقسامها وتأزمها، كلما استفادت الديمقراطية، إذ وجود درجة معينة من التعددية أمر ضروري، تحديداً للمعارضة، فالتعددية تساعد الجماعات في المجتمع على البقاء، وتشجعها على التوحد، والتعاون، والتفاوض مع بعضها البعض.

أما عن لائحة المهام الديمقراطية للمعارضة، والدور المنوط بها في عملية التحول، والذي يستخلص من فارق التجربة الأرجنتينية عنه في التجربة الجزائرية، فينبغي إضافة بعض الملاحظات الهامة:

أولاً: لا تستطيع المؤسسات وهيئات الإعلام، ممارسة دورها في بناء الديمقراطية، إلا إذا كان لديها على الأقل، شيء من الاستقلال الذاتي عن الدولة في تمويلها، ونشاطها، ووضعها القانوني.

ثانياً: ضرورة وجود حدود للاستقلال الذاتي: فالدولة نفسها يجب أن تتمتع باستقلال ذاتي كافٍ، وشرعية، وقدرة، ودعم يمكنها من التوسط بين مختلف جماعات المصالح، والموازنة بين مطالب مختلف الجماعات، وهذه معضلة كبيرة، بوجه خاص في الأنظمة الديمقراطية الجديدة التي تسعى إلى القيام بإصلاحات اقتصادية مطلوبة، في ظل معارضة شديدة من النقابات، والبورجوازية المحمية من الدولة. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون القوى المناهضة في المجتمع المدني، والمعارضة عموما مثقفة ومعبأة بصورة جيدة.

هذه الجزئية تشير إلى ركن رئيس ثالث: إن المجتمع المدني يجب أن يكون مستقلاً ذاتياً عن الدولة، ولكن ليس بعيداً عنها، إذ عليه أن يكون رقيباً على سلطة الدولة، وفي الوقت نفسه محترماً لها.

رابعا- إن جماعات المصالح لا تشكل بديلاً للمعارضة التي تمتلك قاعدة عريضة ومتينة نسبياً من الدعم الشعبي، ذلك لأن جماعات المصالح لا يمكنها تجميع المصالح عبر الفئات الاجتماعية مثلما تفعل الأحزاب السياسية، وكلما كانت المعارضة أكثر فاعلية، وتعددية وأكثر تكيفاً، وديمقراطية، كلما استطاعت أن توازن بشكل أفضل بين التوترات في علاقاتها مع الدولة، وبين الاستقلال الذاتي والتعاون والثقة، مما يعزز تأصل الممارسة الديمقراطية.

الخـــــاتمـــــــــــة:

تُعتبر المعارضة من أبرز ركائز الحياة السياسية الديموقراطية، وهي شرط من شروط استقرار الدولة، وتأمين الاستمرارية في مؤسساتها. إلا أن دور المعارضـة فـي آليـة التـداول السلمي والدوري على السلطة، قد يتعرض لانتكاسات نتيجة خلافات سياسية حادة أو أزمـات اقتصـادية، أو تصـادم خيـارات جـذري، يعطـل إمكـان اتخـاذ القـرارات، ويشـل العمـل فـي المؤسسات، فيلجـأ المعنيـون إثـر ذلـك إلـى الآليـات الدسـتورية، ويَحتكمـون إلـى المؤسسـات القضائية لحل النزاعـات. ويـترافق ذلـك مـع ضـغوط سياسـية تأخـذ أشـكالاً عـدة، فقـد تخـف وتيرتها وتذوب إذا بلغ المعنيون الحـل المنشـود، أو تتفجـر إذا تعـذر الوصـول إلـى الحلـول، فيلجؤون إلى الاستفتاءات، أو الاستقالات، فالانتخابات المبكرة، أو إلى التعديلات الحكوميـة، لتخطي المأزق ومواصلة العمل.

ويعتبر اللجوء إلى الشارع إضراباً أو تظاهراً، كما السعي إلى ممارسة كل الضغوط السلمية على السلطة، وتنظيم الحملات الإعلامية ضدها وفق القوانين المرعيـة، حقـاً أساسـياً يمارسه الأفراد والجماعات، ويكون عادة مرافقاً للأزمات، ضاغطاً لحلها في هـذا الاتجـاه أو ذاك، أو يكون أقصى الخيارات، حين تقفل المسالك وتضيق السبل بالمعنيين، فيتحوّل مسرحاً للتغيير أو منطلقاً له.

ولا شك في أن دور المعارضة لفرض التغيير أو الإسهام فيـه، لـه معـان وتجليـات ومستويات عدة. فيمكن أن يتخذ شكل تظاهرات واعتصامات وإضـرابات متواصـلة، (نمـاذج الفيليبين وبوليفيا والأرجنتين وأوكرانيا مثلاً) تنتج تغييراً في أعلى هرم السلطة، وفـي بعـض اتجاهاتها، أو يمكن أن يتحول ثورة شعبية عارمة، تؤدي إلى تغيير جذري فـي فلسـفة الحكـم وقيمه، وبنيته المؤسساتية، وفي تكوين الطبقة الحاكمة الجديدة، وتحالفاتها (الثورتان الفرنسية والإيرانية، و الثورة الروسية).

وفي كل تلك الأحداث، سواء كانت تعديلات في رأس الهرم، أو استقالات أو انتخابات مبكرة أو ثورات، كان للخارج تأثير على مجرى الحوادث علـى نحـو مباشـر وغيـر مباشـر.

فالثورة الفرنسية (التي تأثر بعض قادتها بقيم ثورة الاستقلال الأميركية) حاولت لاحقاً تصدير الثورة عبر نابليون إلى محيطها الأوروبي، وحتى إلى الضفة الجنوبية من المتوسط، واصطدمت بالممالك والإمبراطوريات المجاورة لها.

تماماً كما كان للحرب الباردة، ولقيام المعسكرين، ونهاية حقبة الاستعمار، الأثر الكبير في الانقلابات والأحلاف، وما أدت إليه من نزاعات وثورات داخلية، على مستوى عشرات البلدان في العالم الثالث.

ثم كان لانهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي، وأنظمة أوروبا الشرقية تأثير كبير على التطورات السياسية في أكثر دول العالم. واليوم صار لتوافق الدول الكبرى، (أو تنافرها) ولصراعات المصالح، كما لقرارات الأمم المتحدة، ولمواقف المحاكم الدولية ولقوانين العقوبات، وللإعلام والفضائيات، والبث المباشر، أثر كبير في الأحداث، وفي تكوين الرأي العام حولها.

على هذا الأساس، يمكن القول إن عملية التأثير الخارجي في المسارات التحولية الداخلية، ليست مسألة جديدة أو طارئة، كما أن الظروف التي تحكم التغييرات، تتبدل مع تبدل موازين القوى في العالم، من دون أن يضعف أثرها. والجديد في الأمر أن الإعلام بات سلطة استثنائية الأهمية، يملك (عبر قوة حضور الصورة في البث الفضائي المباشر والمستمر) القدرة على حشد الأنظار وبناء المواقف، وتصعيد العواطف وتقديم المقارنات على نحو يصعب تجاوزه، أو تناسيه أو اعتباره عنصراً عابراً.

شكلت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر جدلاً واسعاً بين الدارسين والمهتمين بالشؤون الجزائرية، ولاسيما فيما يتعلق بإمكانيات نجاح العملية. لاسيما مع بروز الكثير من التعرجات التي اعترضت العملية. ومبعث الجدل هو أن الجزائر وعلى الرغم من مرور عقد ونصف من الزمن، ما تزال الكثير من المعوقات تعترض العملية. وتبين من خلال البحث أن السبب الرئيس في التعثر هو أن العملية جاءت استجابة لمتطلبات خارجية، لأن الكثير من الأسباب التي أدت إلى التحول، ولاسيما منها الأسباب الداخلية ظلت بدون حل، بينما عصف

تغييرات النظام السياسي الدولي، هي التي أدت إلى فرض التحول الديمقراطي على النظام السياسي الجزائري، وعلى الرغم من انصياع النظام السياسي لذلك العصف، إلا أن الكثير من الركائز الأساسية التي يجب توافرها لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، مازالت تتعثر كما هو الحال بالنسبة للمتطلبات التي وردت في ثنايا البحث" متطلبات التحول الديمقراطي" وفضلاً عن ذلك، فإن الكثير من المشكلات التي تتطلب حلولاً جدية من النظام السياسي مازالت غير محققة.

وعليه وحتى تستقيم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، يجب التأكيد على المصالحة بين المعارضة والسلطة والمجتمع، أي أن تكون انعكاساً لمطالب اجتماعية وليس استجابةً لمطالب خارجية وحسب. وهذا يتطلب تسوية الكثير من المشكلات والتي من أهمها:

1- الحد من قضية الإبعاد والإقصاء لأي من القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية، حتى بالنسبة إلى تلك التي يرى النظام أنها غير شرعية.

2- تحييد دور المؤسسة العسكرية، وعدم تدخلها في السياسية، حتى يتسنى للنظام السياسي الاستمرار في نهجه الذي يرمي إلى إحلال السلم في الجزائر دون أي تأثير منها.

3- حل المشكلات الناجمة التي شهدتها الجزائر عقب الشروع بعملية التحول الديمقراطي، كقضايا المفقودين.

4- حل المشكلات السياسية والاقتصادية المتمثلة بالمشاركة السياسية والأزمة الاقتصادية، باعتبارهما السببين الرئيسين اللذين قادا إلى عملية التحول.

إن تلك أهم المشكلات التي ينبغي على النظام السياسي إيجاد حلول لها، لأن حلها يكون بمثابة الأرضية لمستقبل ديمقراطي، تنعم فيه المعارضة بهامش سياسي قانوني، وبعكسه لن تثمر عملية التحول الديمقراطي عن مستقبل أفضل للجزائر.

ومن خلال دراسة النموذج الأرجنتيني، ومقارنته بالنموذج الجزائري تبين سر نجاح التجربة الأرجنتينية، كما اتضح جليا مؤشر نجاح التحول، ويمكن إجمال أهم ركائز الارتباط بين المعارضة والتحول في:

- الديموقراطية الحقيقية بحاجة إلى نضج اجتماعي، توفره ديناميكيات التجربة والخطأ، والثقة بالمؤسسات.

- يجب أن تكون قوى المعارضة تتميز بالشرعية، وخبرات سياسية، و إدارية، وبرامج عمل جدية، مبنية على معطيات، و استراتيجيات ومفاهيم و تصورات واقعية، لأصول الحكم.

- إن فرصة المعارضة في تحقيق تحول سياسي ناجح، تعتمد حسب مايكل أوكشت " Michal Oakeshott" على الترابط المدني "Civil Association"بين الأفراد القائمين بالدور الطلائعي، ثم الترابط بين القمة والقاعدة، وهذا ما وجدناه بقوة في النموذج الأرجنتيني، من خلال التجربة البيرونية منذ سياسات "خوان بيرون".

- أما فيما يخص مسألة "بنية الفرصة السياسية" (P.O.S)، فإنه قد يبدو مبدئيا أن مرحلتي التحول كانتا جد مناسبة، ففي الأرجنتين جاءت بعد مرحلة من الإنسداد و الفشل السياسي للنخب العسكرية الحاكمة، أما في الجزائر فإنه تم الاعلان عنها في مرحلة من التأزم السياسي الداخلي، وكذا التوافق مع الظرف الدولي، مع ذلك فإن دراسة بنية الفرصة السياسية حسب "سيدني تارو S.Tarrow" لا تتوقف على مدى تأزم النظام وعجزه فقط، وإنما تقوم علاوة على ذلك على خمس عوامل رئيسية هي: درجة انفتاح أو انغلاق النظام، استقرار أو عدم استقرار التراصف السياسي، وجود أو غياب المتحالفين أو جماعات الدعم، مدى تسامح النخب الحاكمة تجاه عمليات الاحتجاج، وأخيرا قدرة النظام على التكيف، وإن كان من خلال الدراسة أن التجربة الأرجنتينية عرفت اكتمالا في عناصر بنية الفرصة السياسية، فإن التجربة الجزائرية عرفت قصورا واضحا، خاصة في مسألتي: تسامح النخب الحاكمة تجاه عمليات الاحتجاج و غياب المتحالفين وجماعات الدعم.

من خلال الدراسة اتضح أن المؤشر الرئيسي للتحول السياسي هو تغير مركز المعارضة، فمقياس التحول الديموقراطي هو بالدرجة الأولى التداول على السلطة بين السلطة والمعارضة، هذا ما تحقق في الأرجنتين، ولم يتحقق في الجزائر، والأسباب عديدة ولعل أبرزها عدم تغير وزن الفواعل الرئيسية في النظام قبل وبعد التحول، ما يؤكد صحة أطروحة كل من "هانس هافركمب، نيل سملسر، جيسب دي بالما..." والتي تذهب إلى صعوبة إنجاح التحول السياسي ما لم يتم مراجعة مراكز الفواعل السابقة، والنخب المسيطرة وكذا وزنها في النظام. فالتحول السياسي في الأرجنتين كان آلية أما في الجزائر فكان هدفا

يتماشى مع متطلبات خارجية وداخلية، تتعلق بضرورة تكييف البناء السياسي وفق النمط الديموقراطي.

لقد أثر نضج طروحات الحزب البيروني على موقف المؤسسة العسكرية، ما يعزز طروحات "صامويل هانتنغتون S.Huntington " في مسألة صراع النخبتين السياسية والعسكرية، في السيطرة على النظام السياسي، الذي يرى أن تدخل النخبة العسكرية في العملية السياسية، لا يرتبط بقوة هذه الأخيرة، بقدر ما يرتبط بضعف القوى السياسية، وبرُآها الاستراتيجية في النشاط السياسي، ومنه فإن تراجع النخبة العسكرية في مرحلة التحول، تبين مدى قوة وأهلية المعارضة، كفاعل سياسي لتسوية الخلافات والصراعات العالقة، التي تقوم أولا وقبل كل شيء، على التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف.

ومن خلال نموذجي الدراسة يتبين مدى صحة طرح "هانتنغتون" في مسألة صراع المعارضة والنخبة العسكرية، إذ نجحت التجربة الأرجنتينية بقوة أحزابها، في الوقت الذي تراجعت فيه تجربة التحول في الجزائر لانقسام أحزابها، ولقلة تجربتها، أكثر من فرضية قوة النخبة العسكرية، لأن مسار التحول في بدايته كان من الممكن جدا أن يسفر عن تحولي سياسي حقيقي.

الملحق رقم (01): قائمة رؤساء الأرجنتين منذ 1930 إلى 2008.

الفترة الزمنية	الرئيس	الإنتماء	ملاحضات
أكتوبر 1928إلى سبتمبر 1930	Juan Hipolito Yrigoyen خوان هيبوليتو يريغوران	دون انتماء	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
سبتمبر 1930إلى فيفري 1932	Jose F. Uriburu خوسيه أريبورو	(عسكري) جنرال	عادية
فيفري 1932 إلى فيفري 1938	Agustin Pedro Justo أغوستين بيدرو خوستو	دون انتماء	عادية
فيفري 1938 إلى جوان 1942	Roberto Ortiz روبرتو أورتيز	دون انتماء	عادية
أوت 1940 إلى جوان 1942	Ramon S. Castillo رامون كاستيلو	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
جوان 1942 إلى جوان 1943	Ramon S. Castillo رامون كاستيلو	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
جوان 1943 05 إلى 07 جوان 1943	Arturo Rawson أرتورو راوسن	(عسكري) جنرال	عادية
جوان 1943إلى مارس 1944	Pedro Pablo Ramirez بيدرو باولو راميراز	(عسكري) جنرال	عادية
مارس 1944 إلى جوان 1946	E.Julian Farrell جوليان فرال	(عسكري) جنرال	عادية
جوان 1946 إلى سبتمبر 1955	Juan Domingo Peron خوان دومنغو بيرون	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
سبتمبر 1955 21 إلى 23 سبتمبر 1955	José Domingo Molina خوسيه دومنغو مولينا	(عسكري) جنرال	عادية
سبتمبر 1955 إلى 13 نوفمبر 1955	Eduardo A.Lonardi إدواردو لونالدي	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
نوفمبر 1955 إلى 10 ماي 1958	Pedro Eugenio Aramburu بيدرو أجينيو أرامبورو	(عسكري) جنرال	عادية
ماي 1958 إلى مارس 1962	Arturo Frondizi أرتورو فروندیزي	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
مارس 1962 إلى أكتوبر 1963	José Maria Guido خوسيه ماريا غيدو	دون انتماء	عادية
أكتوبر 1963	Arturo Umberto Illia	حزب الاتحاد المدني	انتهت العهدة

إلى جوان 1966	أرتورو أمبرتو إليا	الراديكالي UCR	بانقلاب عسكري
جوان 1966 28 إلى 29 جوان 1966	مجلس عسكري مكون من P.Angel Pistarini أنجل بستريني B.Varele Barnadou فاريل برنادو Alvarez Melendi ألفريز ميلوندي	(عسكري) جنرالات	عادية
جوان 1966 29 إلى جوان 1970	Juan Carlos Ongania خوان كارلوس أنغانيا	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
جوان 1970 08 إلى 18 جوان 1970	حكم مجلسي Pedro Gnavi بيدرو غنافي	(عسكري) جنرال	عادية
جوان 1970 18 إلى 22 22 مارس 1971	Roberto Levingston روبرتو لفنستون	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
مارس 1971 22 إلى ماي 1973	حكم مجلسي Alejandro lanusse ألخندو لانوس	(عسكري) جنرال	عادية
ماي 1973 إلى جويلية 1973	Héctore Càmpora هكتور كامبورا	دون انتماء	عادية
جويلية 1973إلى أكتوبر 1973	Raul Lastiri راوول لاستيري	دون انتماء	عادية
أكتوبر 1973 إلى جويلية 1974	J.Domingo Peron دومنغو بيرون	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة بوفاة طبيعية
جوان 1974 إلى مارس 1976	Isabel de Peron إيزابيل دي بيرون	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
مارس 1976 إلى مارس 1981	حكم مجلسي Jorge Rafael Videla جورج رافييل فيديلا	(عسكري) جنرال	عادية
مارس 1981 إلى ديسمبر 1981	Roberto Viola روبرتو فيولا	(عسكري) جنرال	عادية
ديسمبر 11 1981إلى 22 ديسمبر 1981	Carlos Lacoste كارلوس لاكوست	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
ديسمبر 1981 22 إلى جوان 1982	Leopoldo Galtieri ليوبولدو غالتيري	(عسكري) جنرال	عادية
جوان 1982 إلى جويلية 1982	Alfredo Saint Jean ألفريدو سان جين	(عسكري) جنرال	عادية

جويلية 1982 إلى ديسمبر 1983	Reynaldo Bignone رينالدو بينيون	(عسكري) جنرال	عادية
ديسمبر 1983 إلى جويلية 1989	Raul Alfonsin راوول ألفونسين	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
جويلية 1989 إلى ديسمبر 1999	Carlos Menem كارلوس منعم	حزب العدالة البيروني	لأول مرة في تاريخ الأرجنتين عهدتين متتاليتن
ديسمبر 1999 إلى 21 ديسمبر 2001	Fernando de la Rua فيرناندو دي لاروا	حزب الاتحاد المدني الراديكالي	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
ديسمبر 2001 21 إلى 23 ديسمبر 2001	Ramon Puerta رامون بيرتا	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
ديسمبر 2001 23 إلى 31ديسمبر 2001	Adolfo Rodriguez Saa أدولفو رودريغاز سا	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
ديسمبر 2001 31 إلى 02 جانفي 2002	Eduardo Camano إدواردو كمانو	دون انتماء	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
جانفي 2002 02 إلى 25 ماي 2003	Eduardo Duhalde إدواردو دوهالدي	حزب العدالة البيروني	حكم لفترة انتقالية
ماي 2003 إلى 25 10ديسمبر 2007	Nestor Kirchner نيستور كرشنير	حزب جبهة النصر (FV)	عادية
ديسمبر 10 ----------2007	Kristina Fernandez de Kirchner كريستينا فرناندیز دي كرشنير	حزب جبهة النصر (FV)	لم تنته بعد

[1] - Carlos Escudé, Op. Cit., pp.125.147.

[2] - Eduardo Jantus, « le fédéralisme Argentin, » in, Jacque Zylberberg & Claude Emeri, Op. Cit., pp.419.420.

[3]- Jean Grugel & Maria Pia Reggirozzi, Op. Cit., pp.87.107.

الحزب	الدور 1991 الأول	عدد المقاعد في البرلمان		
		2002-1997	2007-2002	2012-2007
FIS	188 (44%)	/	/	/
FLN	16	64	199	136
RND	/	155	47	61
HMP(حمس)	/	69	38	52
النهضة	/	34	1	5
FFS	23	19	/	/
RCD	/	19	/	19
PT	/	4	21	26
الاصلاح	/	/	43	3
FNA	/	/	8	13
حزب التجديد الجزائري	/	/	1	4
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	/	/	/	7

الملحق رقم (02) نتائج الانتخابات التشريعية لأبرز الأحزاب في مرحلة التعدد الحزبي في الجزائر.[1]

[1] - www.mcrp.gov.dz (19-12-2007)

الملحق رقم (03): مقارنة نتائج التشريعيات لأهم الأحزاب بين اقتراعي 2002/2007 [1]

[1] - www.mcrp.gov.dz (19-12-2007)

انتخابات 2002	الأصوات	%	المقاعد	انتخابات 2007	الأصوات	%	المقاعد
جبهة التحرير	2.632705	35.52	199		1.315.686	22.98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	630.241	8.50	48		591.310	10.33	61
حركة مجتمع السلم	573.801	7.74	38		552.104	9.64	52
حزب العمال	355.405	4.80	21		291.312	5.09	26
حركة الإصلاح الوطني	746.884	10.08	43		144.880	2.53	3
الجبهة الوطنية الجزائرية	234.530	3.16	8		239.563	4.18	13
حزب التجديد الجزائري	162.308	2.19	1		103.328	1.80	4
حركة النهضة	265.495	3.58	1		194.067	3.39	5
القوائم الحرة	789.492	10.65	29		562.986	9.83	33

قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

الوثائق الرسمية:

1) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1963..
2) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976.
3) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1989.
4) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996.
5) مجلة الوسيط الأعداد 2-3-4، (2006-2007)،
6) República Argentina Constitución de 1994
7) Raul Alfonsin, « Mensaje presidencial a la hanarablea legislativa (la apertura del 107 periodo de sesiones ordinarias, 01 Mayo 1989).

الكتب:

باللغة العربية

8) إبراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990).
9) أحمد المستيري (محررا)، التجارب الديموقراطية في الوطن العربي (المغرب: دار الحداثة، 1990).
10) أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل (الجزائر: منشورات دحلب، 1991).
11) أحمد منيسي، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي(القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

12) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).
13) أسامة غزالي حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، 1987).
14) إسماعيل قيرة، مستقبل الديموقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
15) أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985).
16) الأمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
17) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد، وشفيق حداد، وعبد الحسن سعد، ج.1(بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ط.2، 1977).
18) بيار أنار، الأيديولوجية والمنازعات والسلطة، ترجمة إحسان الحصيني (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1984).
19) ابن تيمية، الخلافة والملك (الأردن: مكتبة المنار، 1988).
20) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)
21) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
22) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 1980).
23) أبو جرة سلطاني، الجزائر الجديدة (الجزائر: زاعياش للطباعة والنشر، د. ت.ن).

24) ------، الصراع في الجزائر (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995).
25) جمال الدين حسين، الجزائر فوق بركان(القاهرة: د. د. ن، 1992).
26) جوران ثوربورن، أيديولوجية السلطة وسلطة الايدولوجيا، ترجمة الياس مرقص (لبنان:دار الوحدة، 1982) .
27) جون جاك شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيل إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، 1980).
28) حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن، النظم الإسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.1970،4).
29) حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ط.1977،5).
30) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت: دار الكتب العلمية، 1973).
31) أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج.5 (بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ).
32) إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (بيروت: عالم الكتب، 1983)
33) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
34) رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديموقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب مجذوبة، محفوظ الجبوري (الأردن: دار البشير، 1996).
35) زلمي خليل زاد(محررا)، التقييم الاستراتيجي (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية الإماراتي، 1997).
36) سعيد حوى، الإسلام (الجزائر: دار الشهاب، ط.2، 1988).

37) سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري (مصر: دار الفكر العربي، 1988).
38) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (العراق: مديرية مطبعة الجامعة، 1986) .
39) صامويل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993).
40) عباس عمار، الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري (الجزائر: دار الخلدونية، 2006).
41) عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
42) عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، مقدمة بن خلدون (بيروت: دار الجيل، د.ت.ن).
43) عبد الفتاح شحاذة، الديموقراطية في النظرية العالمية الثالثة (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986).
44) عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)
45) على يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع،2003).
46) عمر حلمي فهمي، الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني، دراسة مقارنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1980).
47) غبرييل ألموند وبنغهام باول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد علي عناني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت).
48) غسان سلامة (محررا)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

49) ----------(محررا)، ديموقراطية من دون ديموقراطيين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).
50) أبو الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق، عبد العزيز الوكيل (بيروت: دار الفكر، دون تاريخ).
51) فريد فون دير مهدن، السياسة في الدول النامية، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، 1986).
52) أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط.3، 1994).
53) فوزي بن الهاشمي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الاسلامية بالجزائر 1962-1988 (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1992)
54) لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة (الجزائر: دار الحكمة، 1990).
55) مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديموقراطي: منظورات أفريقية، ترجمة،محمد مجدي الجمال(القاهرة:مركز البحوث العربية،1988).
56) محمد أمين الزغبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.4، 1990).
57) محمد سبيلا، الايدولوجيا نحو نظرة تكاملية (بيروت:المركز الثقافي العربي، 1992).
58) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
59) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات(الجزائر: دار هومه، 2002).
60) محمد شيا، حليم اليازجي، أحمد خواجة، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي (بيروت: مركز الإنماء العربي، 1991).

61) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987).
62) محمد عمارة، الإسلام وضرورة التغيير(الكويت: مجلة العربي، 1997).
63) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001)
64) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج.5 (منشورات دار مكتبة الحياة،1306هـ).
65) محمود الخالدي، البيعة في الفكر السياسي، طبعة خاصة (الجزائر: دار الشهاب، 1989).
66) مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية (الإسكندرية: دار الجامعة الحديثة للنشر، 2003).
67) منى جمعة البحر، حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005).
68) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997).
69) مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).
70) مورتن كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة سامي عادل (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970).
71) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).
72) ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)

73)نصر عارف ، ابستملوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
74) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983).
75) --------، الوجيز في النظم السياسية (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999).
76) --------، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999).
77) نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).
78) ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
79) ناصف نصار، الفلسفة في معركة الأيديولوجية (بيروت: دار الطليعة، ط.2، 1986).
80) هيو روبرتس، الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل، دراسات استراتيجية، عدد 8 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،د.ت.ن).

باللغات الأجنبية:

81) Agnes Antoine, l'impense de la démocratie, Tocqueville la citoyennete et la religion (France: Fayard, 2003) .
82) Alain Lerouse, Retour a l'idiologie pour un humanisme de la personne (France : Presses universitaire de France, 1995).

83) Alaine Rouquie, The Military and the state in the Latin America (Berkeley: University of California press, 1987).

84) Alain Touraine, Qu est –ce que la démocratie ? (France: Fayard, 1996).

85) Ali A.Mazrui(editor), Islam, Democracy and the secularist state in the post-modern era (Washington: Centre for the study of Islam and democracy, Second annual conference, 2001).

86) Alison Brysk, Globalization and human rights (Berkeley: university of California press, 2002).

87) Anderson, L. (editor), Transition to Democracy (New York: Columbia University Press, 1999).

88) Andrew J. Pierre and William B. Quandt, The Algerian crisis: policy options for the west (Washington: Carnegie Endowment for international peace, 1996).

89) Anthony Giddens, Sociology, 2nd ed. (Cambridge: Polity Press, 1993).

90) Barbara Epstein, Political Protest and Cultural Revolution: Nonviolent Direct Action in the 1970s and 1980s (Berkeley: University of California Press, 1991).

91) Barbara Geddes, Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America)Berkeley: University of California Press, 1994).

92) -Bertrand Badie, Les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam)France : ed.Fayard, 1996 (.

93) -Binder Leonard & other, Crisis and sequences in political development (Princeton: Princeton university press, 1971).

94) -Carl Schmitt, Parlementarisme et démocratie, Traduit de l'Allemand par, Jean Louis Schlegel (France : ed. de Seuil, 1988).
95) Charef Abes, Algérie : Autopsie d'un massacre (Paris : Edition de l'Aube, 1998).
96) Charmers Johnson, revolutionary change (London: Longman, 1983).
97) Cynthia J. Arnson, Argentina United States-Bilateral relations, An historical perspective and future challengers (Washington: Woodrow Wilson international center for scholars, 2003).
98) David L. Norton, Democracy and Moral development: A politics of virtue (Berkeley: University of California Press, 1991).
99) David Robertson, A Dictionary of modern politics, 2°ed (London: Europa Publication Limited, 1993).
100) David Rock, Authoritarian Argentina (Berkeley: University of California press, 1993).
101) Dorotheé Schmid (éditeur), Européens et Américains face aux crises du Moyen-Orient entre impuissance et réaction (Paris : L'Institut Français des relations internationales-IFRI-, 2006).
102) Emilio F. Mignone, Iglesia y dictadura: El papel de la iglesia a la luz de sus relaciones con el régimen militar. 3d ed. (Buenos Aires: Ediciones del Pensamiento Nacional, 1986).
103) Ernest Mandel, Power and Money: A Marxist Theory of Bureaucracy (London: Verso, 1992).

104) Forest Ven Morgeson3, Reconciling Democracy and bureaucracy: Towards a deliberative democratic model of bureaucratic accountability, 2°ed. (Pittsburge: University of Pittsburge, 2005).

105) Gene Burns, the Frontiers of Catholicism*:* The Politics of Ideology in a Liberal World (Berkeley: University of California Press, 1993).

106) George M. Fredrickson, the Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements (Berkeley: University of California Press,1997).

107) Gérard Soulier, Nos droit face a l état (France : édition du Seuil, 1981).

108) Ghassan Salamé, Démocraties sans démocrates, politique d'ouverture dans le monde Arabe et Islamique (France:Fayard, 1994).

109) Giuseppe Di Palma, To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions (Berkeley: University of California Press, 1990).

110) Graham Fuller, Algérie: L'intégrisme au pouvoir (Paris: Rand Banon, 1997).

111) Grethe B. Peterson (editor). The Tanner Lectures on Human Values, Vol. 25. (U.S.A.: University of Utah Press, 2006).

112) ---------- (editor), Tanner Lectures on Human Values, vol.21 (U.S.A.: University of Utah Press, 1999).

113) G. W. F. Hegel, Philosophy of right, Translated by, S.W. Dyde (Canada: Batoche Books, 2001, First Germen edition 1821).

114) Haggard & Kaufman, the political economy of democratic transitions (Princeton: Princeton university press, 1996)

115) Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Social Change and Modernity(Berkeley: University of California Press,1992).

116) Harry Eckstein, Regarding Politics: Essays on Political Theory, Stability, and Change (Berkeley: University of California Press, 1992).

117) Ian Shapiro & Casiano Hacker Cordon, Democracy Edges (United Kingdom: Cambridge university press, 1999).

118) Jaque Zylberberg et Claude Emeri (editors), La démocratie dans ses états, Argentine, Canada, France (Canada : Les presses de l'université Laval, Saint – Fay, 1993).

119) Jeans Jacques Lavenue, Algérie la démocratie interdite (Paris : Edition l'Harmattan, 1993).

120) Jean Leca, Jean Claude Vatin, Algérie politique: institutions et régime (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Science Politique, 1975).

121) Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc, Profil Pays : Algerie (Paris : Institut de la Méditerranée, 2006).

122) Jo Fisher, Mothers of the Disappeared (London and Boston: ZED and South End Press, 1989).

123) John Simpson & Jana Bennett, The disappeared and the mother of the plaza de Mayo :the story of the 11000 Argentinians who vanished (New york: St. Martin press:1985).

124) Julie Ballington & Azza Karam, women in parliament beyond nembers (Sweden: International IDEA, 2005).

125) Jürgen Habermas, Between facts and norms : A contribution to the discourse theory of low and democracy, translated by, William Reng (Cambridge, Massachusetts: Mit press,1996).

126) ----------, L'intégration républicaine, essais de théorie politique, traduit de l'Allmand par Rainer Rochlitz (Paris: Fayard, 1998, First original edition, 1996).

127) Jacques Barzun, Is democratic theory for export ?(New York: Carnegie council on ethics and international affairs,1986).

128) Jean Baechler, Démocraties (France : Calmann – Lévy, 1985).

129) Jean Guichard, Le Marxisme théorie et pratique de la révolution, 2 ed. (Lyon : Chronique Social de France, 1970).

130) Jean Leca & Madeleine Grawitz, Traite de science politique, Vol.3 (Paris : P.U.F, 1985).

131) Jean Mark Coicaud, Legitimacy and politics, a contribution to the study of political right and political responsibility, Translated and edited by, David Ames Curtis (United Kingdom: Cambridge University press, 2002) p.12.

132) Jeffrey Haydu, Between Craft and Class: Skilled Workers and Factory Politics in the United States and Britain, 1890-1922 (Berkeley: University of California Press, 1991)

133) Jeremy Bentham, An introduction to the principles of morals and legislation (Canada: Batoche Books, 2000).

134) J. L. Benoît, Alexis de Tocqueville Textes essentiels, Anthologie critique (France : ed. Pocket, 2000).

135) Johan Kaspar Bluntschli, The theory of the state, 6ed.(1875 1ed) (Canada: Batoche Books, 2000).

136) John Emerich Edward Dalberg-Acton-, Lectures on French revolution, edited by, John Neville Figgis, Reginald Vere Laurence (Canada: Batoche Books, 1999, First British edition 1910).

137) Khaled Nezzar, Mémoires du general Khaled Nezzar (Alger : Chiheb editions, 2001)

138) Larry Diamand (editor), Countries at the Grossroads (USA : Freedom House, 2007) .

139) Lipset, S., Political Man: The Social Bases of Politics, (Garden City, New York: Doubleday, 1960).

140) Lobato Mirta & Juan Suriano, La protesta Social en la Argentina (Buenos Aires : Fondo de cultura Economica, 2003).

141) Lucian Pye, Sidney Verba, and Heinz Eulau, Gabriel A. Almond 1911-2002, Biographical Memoirs, Vol. 87 (Washington: The National Academies Press, 2005).

142) Marcel Gauchet, La religion dans la démocratie, parcours de la laicité(France : Gallimard, 1998)

143) Marcel Prelot et George Lescuyer, Histoire des idées politique (Paris : ed. Dalloz, 1975).

144) Mark Baldassare, When Government fails (Berkeley: University of California, 1998).

145) Martin Ostwald, From Popular Sovereignty to the Sovereignty of Law: Law, Society, and Politics in Fifth-Century Athens(Berkeley: University of California Press, 1986).
146) M.Duverger, Les partis politiques (Paris: Armand colin, 1981)
147) Mehran Kamrava, politics and society in the third world 2° ed (New York: Routledge,1995).
148) Messaoud Boudjenoun, Algérie le grand gâchis (Alger: ed. Dar El Oumma, 2003)
149) Michael Johnston, political parties and democracy in theorecal and pratical perspectives political finance policy parties and democratic development (Washington: National democratic institute for international affairs, 2005)
150) Michal Oakeshott, On human conduct (London: Oxford university press, 1975).
151) Michel Henry, " Marx, une philosophe de la réalité" (France: ed.Gallimard, 1976).
152) Miloud Zaater, l'Algérie de la guerre à la guerre 1962-2003 (Paris : L'Harmattan, 2003).
153) Milton Himmelfarb and David Singer (Editors), American Jewish year book 1974.1975, Vol.75 (USA: The American Jewish Committee and The Jewish Publication Society of America, 1974).
154) ----------(editors), American Jewish year book, Vol.79 (New york: The American Jewish Committee, 1979).

155) Mohamed Benchicou, Bouteflika une imposture algérienne (Alger: Editions le Matin, 2003).
156) Mohammed Harbi, le FLN mirage et realité (Paris: edition J.A, 1980).
157) Mohamed Rida Ben Hammed, le pouvoir exécutive dans les pays du Maghreb, etude comparative (Tunis : Centre d'étude, de recherche et de publication, 1995).
158) Nicolas Shumway, the intervention of Argentina (Berkeley: University of California press, 1991).
159) Patrik Michel, Religion et democratie nouveaux enjeux, nouvelles approches (Paris : Albin Michel, 1997).
160) Philippe Braud, Sociologie Politique (Alger: Casbah éditions, 2004)
161) Prizel Ilya, national identity and foreign policy nationalism and leadership in Poland, Russia and Ukraine (New York: Cambridge university press, 1998).
162) Ramdan Redjala, l'opposition en Algérie depuis 1962, le PRS. CNDR. FFS, 2eme tome, 2eme ed. (Algérie: Edition Rahma, 1991).
163) Richard Rose (editor), Electoral participation: comparative analysis (USA: Sage publication, 1980).
164) Robert Dahl, l'avenir de l'opposition dans les democracies, tra. Luciani Maurice (Paris: s.e.d.e.i.s.1994).
165) ----------, De la democratie, tra. Monique Berry (Paris : Nouveaux Horizons, 1998).

166) Robert Michels, Political parties, a sociological study of oligarchical tendencies of modern democracy, translated by, Eden and Cedar Paul (Canada: Batoche Books, 2001, originally published in German in 1911).

167) Ronald Beiner, What's the Matter with Liberalism? (Berkeley: University of California Press, 1992).

168) Rouadjia Ahmed, les frères et la mosquée, enquête sur le mouvement islamiste en Algérie (Paris: Editions Karthala, 1990).

169) Rueschemeyer, D., Stephens, E. and Stephens, J., Capitalist Development and Democracy (Cambridge: Polity Press, 1992).

170) Stater Robert & Schutz Barry, Global transformation and the third world (London: Amamantine Press,1993).

171) Susan E.Waltz, human rights and reform, changing the face of north Africa (Berkeley: University of California press, 1995).

172) Temma-Kaplan, Taking Back the Streets: Women, Youth, and Direct Democracy (Berkeley: University of California Press, 2004)

173) T.R. Gurr, Whey men rebel (Princeton: Princeton university press, 1970).

174) William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, traduit de l'anglais par, M'hamed Bensemmane, Mustapha Benabdelaziz, Abdessahal Benzenache (Alger: Casbah Editions, 1999).

175) Yahia Rahhal, Histoire de pouvoir: un général témoigne (Alger: Casbah Editions, 1997).

176) Yonah Alexander (editor), Combating terrorism: Strategies of ten countries (New Delhi: Manas Edition, 2003).

177) Yves Lacoste, Dictionnaire de géopolitique (Paris: Flammarion, 1995).

178) Zouhir mdhaffar, le pouvoir législatif au Maghreb (Paris: Bibliotheque de droit de sciences politiques et economiques, 1987)

الدوريات:

باللغة العربية:

179) إسماعيل لعبادي، "أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12 (خريف 2006) ص ص.88.78

180) أحمد مهابة، "أزمة الجزائر بين التدويل والوفاق الوطني،" السياسة الدولية، العدد 131 (جانفي 1998) ص ص.231.227.

181) أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة،" السياسة الدولية، العدد 137(جويلية 1999) ص ص.204.200.

182) أمال سليمان العبيدي، "الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية، " المستقبل العربي، العدد، 267 (ماي 2001) ص ص.154.141.

183) أنيس رحماني، "مخرج للأزمة أم قفز عليها ؟ قانون الأحزاب والإنتخابات،" قضايا دولية، عدد 374، السنة 8 (مارس 1997)، ص ص.21.12.

184) أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص ص.78.70.

185) بدر حسن شافعي، "الجزائر..ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة،" السياسة الدولية، العدد 148 (أفريل 2002) ص ص.105.102.

186) توفيق بوعشرين، "أزمة الديموقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي، فرضيات، تفسيرات،" وجهة نظر، العدد 14 (2002)، ص ص.25.19.

187) جمال الدين بوزغاية، "الجيش الوطني الشعبي وبناء الدولة الوطنية،" الجيش، العدد 469 (أوت 2002) ص ص.37.35.

188)جهاد عودة، "الخلافة السياسية في الجزائر بعد حكم بومدين،" السياسة الدولية، العدد 55 (جانفي 1979) ص ص.93.90.

189)جوزيف كيروز، "مقابلة مع سعيد سعدي،" الوطن العربي، العدد 1492 (أكتوبر 2005) ص ص. 37.36.

190)حيدر طه ،"الأداء السياسي للمعارضة السودانية،" السياسة الدولية،العدد،128، (أفريل 1997) ص ص.66-69.

191)خيري عبد الرزاق، "تطور الوضع السياسي في الجزائر،" مجلة العلوم السياسية، العدد 14 (جوان 1995)، ص. 209

192) رجب الباسل، "أبعاد استقالة الرئيس الأمين زروال،" السياسة الدولية العدد 135 (جانفي 1999) ص ص. 202.200.

193)رياض الصيداوي، "الانتخابات و الديموقراطية و العنف في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 245 (جويلية 1999) ص ص.42.25.

194)سوسن حسن، "الثورة والثورة المضادة في الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 51 (جانفي 1978) ص ص.201.196.

195)----------، "نزاع الحدود بين الشيلي والأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 56 (أبريل 1979) ص ص.171.168.

196)عبد العالي حامي الدين، "سؤال الانتقال الديموقراطي بالمغرب: المعوقات الدستورية للإنتقال،" وجهة نظر، العدد 23 (2004)، ص ص.21.13.

197)عبد المجيد جبار، "الرقابة الدستورية للقوانين العضوية، ورأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات،" الإدارة، السنة 10، العدد 2 (2000)، ص ص.55.45.

198)عز الدين شكري، "الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب،" السياسة الدولية، العـدد 98 (أكتوبر 1989)،ص ص.153.157.

199)عمـرو عبـد الكريـم سـعداوي، "التعدديـة السياسـية فـي العـالم الثـالث، الجزائـر نموذجـا،" السياسـة الدوليـة، العـدد 138(أكتـوبر 1999) ص ص.56.80.

200)فهيمة شرف الدين،" الواقع العربي وعوائـق التكـوين المجتمـع المـدني،" المسـتقبل العربي، العدد 278 (أفريل 2002) ص ص.36.48.

201)مروى ممدوح صالح، "الجزائـر والتحـول نحـو الوفـاق الـوطني،" السياسة الدولية، العدد 138 (أكتوبر 1999) ص ص.178.181.

202)محمد العماري، ندوة صحفية، الجيش "نشرية خاصة"، (02-07-2002).

203)محمـد علـي المـداح، "الجزائـر بيـن الإسـلام السياسـي والتغييـر الـديموقراطي،" السياسة الدولية، العدد 103 (جانفي 1991) ص..199203.

204)محمد المستيري، " في جدل الديني والسياسي،" رؤى، العدد،3/4 (سبتمبر 1999) ص ص.8.10.

205)----------، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" رؤى ، العـدد،10 (جـانفي 2001) ص ص.17.19.

206)منير شفيق، "حول السلطة والتغييـر،" رؤى، عـدد 10، (جـانفي 2001) ص ص. 4.5.

207)نبيـل عبـد الفتـاح، "الأزمـة السياسـية فـي الجزائـر المكونـات الصـراعات والمسـارات،" السياسـة الدوليـة، العـدد 108 (أفريـل 1992) ص ص.188.204.

208)نبية الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بيـن النظريـة والتطـبيق،" السياسـة الدوليـة، العـدد 64 (أفريـل 1981) ص ص. 24.37.

209)نزيـــرة الأفنـــدي، "البيرونيـــة وصـــراع البقـــاء علـــى المســـرح الأرجنتيني،" السياسـة الدوليـة، العـدد 42 (أكتـوبر 1975) ص ص. 158.154

210)---------- ، "الصراع بين العسكرية و البيرونية في الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 25 (جويلية 1971)، ص ص.133.144.

باللغات الأجنبية:

211) Abdelkader Harichane, « Abdelhamid Mehri à la radio, L'arabisation nous a été imposée par De Gaulle,» ACTUALITÉ, (15 Novembre 2006), p. 4

212) Alain Rouquie, "Argentine les fausses sorties de l armée et l institutionnalisation du pouvoir," Problèmes d'Amérique Latine N.LIV (18.12.1979) pp.109.129.

213) Aldo Fernando Ponce, "Unemployment and Clientilism: The Piqueteros of Argentina," MPRA Paper, N°.23 (September 2006) pp.2.23.

214) Alejandro Isla, « Terror, memory and responsibility in Argentina, » Critique of Antropology, Vol.18, N.02(September 1998), pp.134.156.

215) Ali Haroun (Entretien avec Jean Paul Chagnollaud), « Il fallait arréter le processus éléctoral, » Confluences Méditérraée , N°.40 (Hiver 2001) , pp.213.238.

216) Amel Boubekeur, « Political islam in Algeria, »CEPS Working document (Centre for European policy studies) ,N°268 (May 2007) pp.1.12.

217) Amele Samie, « Manœuvres politiques présidentielles en Algérie sous l'œil de l'armée, qui veut tuer qui ?,» Maroc Hebdo International, N°.448 (19-25 Janvier 2001) p.24.

218) Amy Hawthorne, « Middle eastern democracy, is civil society the answer?, » Carnegie papers, №44 (March2004) pp.3.28.

219) Andrew F. Cooper and Bessma Momani, "Negotiating out of Argentina's financial crisis: segmenting the international creditors," New political economy, vol.10, N.3 (September 2005) pp.305.320.

220) Andrew Maravcsik, " Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics, " International Organization, "№.51, (April 1997) pp.513.553.

221) Benjamin Stora, «Huit clés pour comprendre,» Jeune Afrique, N°.1539 (22Juin-3 Juillet 1990), pp.10.16.

222) Bruce Maddy Weitzman, « Ethno-politics and globalization in North Africa; the Berber culture movement, " The Journal of North Africa Studies, vol.11, N°.1 (March 2006) pp.71.83.

223) Bumba Mukherjee, "politicl paries amd the size of government in multiparty legislatures, examining cross-coutry and panel data evidence," Comparative political studies, Vol.36,№.6 (August2003) pp.699.728.

224) Carlos Escude, "From captive to failed state Argentina under systemic populism, 1975.2006," The Fletcher forum of world affaires, vol.30, n.2, (Summer2006) pp.125.147.

225) Christian Welzel, Ronald Inglehart, Hans Dieter Klingemann, "Human Development as a general theory of social change : A multi- level and cross cultural perspective," Discussion paper FS 3, 01-201 Berlin, 2001. (36p).

226) Christian Welzel, Ronald Inglehart, "Human development and the explosion of democracy, Variations of regime change across 60 societies," Discussion paper FS 3, 01-202, Berlin, 2001.(32p).

227) Dag Anckar, Carsten Anckar, "Democracies without parties",Comparative political studies, Vol.33, №.4, (may2002) pp.225.247

228) David Harvey, "The geography of class power," Social Register 1998, Vol.35, pp. 47.55.

229) Dayton Maxwell, "averting violation throught conflict prevention," Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter 2002) pp.18.19.

230) Derek Merrill, « The case of Argentina : Recuperated factories and the multitude, » Variant, Vol.2, N°.21 (Winter 2004) pp.11.12.

231) Electoral Systems and Processes, Practice Note, United Nations Development Programme, UNDP (January 2004).(25p).

232) Enrique Groisman, «La reconstruction de l'état de droit en Argentine (1983-1989),» Problèmes d'Amérique Latine . N°. 95 (Avril1990) pp.23.32.

233) Fuchs Deiter, "Types and indices of democratic regimes," Discussion paper, FS 3. 01-203, Berlin, 2001.(28p).

234) Gabriel L. Negretto, « Government capacities and policy making by decree in Latin America, the case of Brazil and Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.37, N°5 (June 2004), pp.531.562.

235) Graham E. Fuller , « Islamists in the arab world : the dance around democracy, » Carengie papers Middle east series, N°. 49 (September2004).

236) Helmke Gretchen, « the logic Strategie defection : court executive relations in Argentina under dictatorship and dimocracy, » American Political Science Review, Vol.96, N°.2 (June 2002) pp.292.303.

237) H. M. Noah, "Democracie et transformation social en Afrique," IDARA, Vol. 9, №.2, (Mai 1999).pp.85.95

238) Henry W. Ehrman, "les groupes d intérêt et la bureaucraties dans les démocraties occidentales," Revue Française de science politique, 1961, Vol.11.№3.pp.541.568.

239) Hugh Roberts, « de la segmentarité a l'opacité : a propos de Gellner et Bourdieu et les approches theoriques à l'analyse du champ politique Algerien, » Crisis states Programme Working Paper, N°19 (Decembre2002), pp.1.25.

240) ----------, « Demilitarizing Algeria, » Carnegie Papers, N°.86 (May 2007) .

241) ----------, " under western eyes, violence and the struggle for political accountability in Algeria ," Middle east Report, Vol 28, N°. 1 (Spring 1998), pp.39.42.

242) Huntington, S., "How Countries Democratize," Political Science Quarterly, Vol. 106, No.4(1991/1992), PP. 579- 616.

243) Irene Jarry , « La corruption et l'implication des policiers , » Le Figaro , N°.16545 (24.10.1997) p.4.

244) Isaac Deutscher, "roots of bureaucracy," the socialist register, 1969, Vol.6.

245) Ivan Martin, « Algeria's political economy, an economic solution to the crisis, » The journal of north African studies, Vol.8, N°2 (Summer 2003), pp.34.74.

246) Janos Kornai,"What the change of system from socialism to capitalism, Does and does not mean," Journal of Economic perspectives, Vol.14, №1, (Winter2000), pp.27.42.

247) Jean Grugel and Maria Pia Reggirozzi, "the return of the state in Argentina," International Affairs, vol.83. n.1 (2007) pp.87.107.

248) Jehan Perera, "building legitimacy and trust," Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002) .pp.9.11.

249) John Merrington, "theory and practice in Gramsci's Marxism," Socialist Register, 1968, Vol.4, pp.145.176.

250) Juan Linz," The perils of presidentialism," Journal of democracy, Vol.1, №.1(Winter1990) p.p.51.70.

251) Karen L. Remmer, "Subnational electoral choice economic and referendum, Voting in Argentina 1983-1999, » Comparative political Studies, Vol.36, N°7, (September2003)pp.801.821

252) Katrina Burgess, Steven Levitsky," Explaining populist party adaptation in Latin America environmental and organizational

determinants of party change in Argentina, Mexico, Peru, and Venezuela," Comparative political studies, vol.36, N°.8, (October 2003), pp.881.911.

253) Kathrine J. Worboys, « The traumatic journey from dictatorship to democracy, peacekeeping operation and civil military relations in Argentina 1989.1999, » Armed Forces and Society, Vol.33, N°.2 5January 2007), pp.149-168.

254) Kay Lawson, "partis politique et groupes d'intérêt," pouvoir, №.79 (Novemre1996), pp.35.50.

255) Kenneth C. Shalden," Representation, participation and development: lessons from small industry in Latin America," Working paper, n.45 (June 2004).

256) Kenneth F. Greene, "opposition party strategy and spatial competition in dominent partyregimes," Comparative political studies, Vol.35, №.7(September 2002), pp.755.783.

257) Kurt Weyland, "swallowing the bitter pull, sources of popular support for neoliberal reform in Latin America," Comparative poltical Studies, vol.31, n°.25 (October 1998), pp.539.568.

258) Leonard P. Liggio Tom G. Palmer, "Freedom and the law," Harvard Journal of Law & Public Policy, Vol. 11,№ 3 (Summer 1988), pp.713.745.

259) Marcos Novaro, " Populisme, Reformes libérales et institutions démocratique en Argentine 1989.1999, " Politique et Sociétés, vol.21, n.2, (2002), pp.79.100.

260) Mark Tessler, Ronald Inglehart, and Mansoor Moaddel, "What do Iraqis want?" Journal of Democracy, Vol. 17, N°.1 (January 2006), pp.38.50.

261) Martha Farmelo & Alan Cibils, « Argentina president's first 100 days break from 30 year s of busines-as- usual, » IRC Americas Program Analysis (Interhemispheric Resource centre) September 2003, pp.2.6.

262) Michael Bruch, "Toward a theory of modern domination from the capital relation to the organization relation," Journal of political economy, Vol.29, №.3,(Fall1999)pp.33.52.

263) Michael Coppedge, "democracy and dimensions: comments on Munck and Verkuilen," Comparative political studies, Vol.35,№.1 (Febr2002).pp.35.39.

264) Miguel De luca, Mark P.Jones, Maria Ines Tula, « back rooms or ballot boxes ? condidate nomination in Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.35, N°.4 (May 2002), pp.413.436.

265) Mohand Aziri, « vraie contestation ou tempete dans un verre d'eau ?, » El Watan, (21- 08- 2008).

266) M. Shamsul Haque, "Incongruity between bureaucracy and society in developing nation: A critique," Peace and change, Vol.22 (October 1997) pp.432.462.

267) Mohamed Brahimi, « le contrôle exercé par l'assemblé nationale, » revue Algerienne des sciences juridiques économique et politiques, N°.02 (Juin 1990), pp.365.368.

268) Mohammed el Ghali, « the cold embrace, U.S.A & Islamists in north Africa, » Arab Insight, Vol.01, N°.01, (World Security Institute, Spring 2007), pp.47.62.

269) -Nathan Yanai, «Why do political parties survive ? » Party Politics, Vol.5, N° 01, pp.5.17.

270) Patrice Mc Sherry, « strategic Alliance : Menem and the military security forces in Argentna, » Latin American Persrectives, Vol.24, N°. 6 (November 1997), pp.63.92.

271) -Philippe Faucher & Elliott Armijo, « Le role des institutions politiques dans les crises financieres de l'Argentine et du Brisil, » Revue Tiers Monde, N° 178, (Avril-Juin 2004) pp.388.389.

272) -P.K. Eisinger, « The Condition of protest behavior in American cities, » American Political Science Review, №.67, (1973), pp.13.20.

273) - Prudencio Garcia, « Argentine;le courage de Nestor Kirchner,» Courrier international, n°.670(4-10September2003) p.12.

274) -P.S.E, « Suiside d'un proche de Menem , » » Le Figaro , N°.16724 (22.051998) p.5.

275) Rachid Benyelles, « les evenement d'octobre 1988, » La Tribune (May .28.1996) p.11.13.

276) -Ralph Miliband, "Marx and the state," Social Register 1965, Vol.2.

277) -Rami G. Khouri, «Algeria's terrifying but unsurprising agony, » Middle East Review of International Affairs, vol.2, n.1 (March 1998) pp.52.53.

278) -Ricardo Sidicaro," Les transformation politiques en Argentine (1987-1989)," Problèmes d'Amérique Latine, N.95, (Avril1990) pp.3.21.

279) ----------,"Permanence et transformation du system des partis politiques en Argentine", Problèmes d'Amérique Latine, N°.68, (13 Mai1983), pp.17.68.

280) Richard Race, "Max Weber and the complicity of parliamentary democracy," Historical Social Research, Vol.28, №3,(2003), pp.213.225.

281) -Richard Wilson, "Challenging restorative justice," Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002) .pp.15.17.

282) Riordan Roctt & Russel Grandall, « the global economic crisis, contagion and institution : new realities in Latin America and Asia, » International Political Science Review, Vol.20, N°.3 (1999), pp.271.283.

283) Roberta Cohen, « hard cases : internal displacement in Turkey, Burma and Algeria, » Forced Migration Review, N°.6 (December 1999) pp.25.28.

284) -Roberts Kenneth, "Neoliberalism and the transformation of populism in Latin America: Peruvian case," World Politics, vol.48, n.1, (1996) pp.82.116.

285) -Rosa Rossi, Stefania Panebianco," EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and Western Balkan countries," Jean Monnet Working Papers (JMWP) №.54, (October 2004).pp.2.25.

286) -Saïd Djaafer, "Algérie: ouverture ou statu quo ?," Policy Paper, №.10 (Décembre 2004) pp.2.20.

287) -Sekhar C.S.C., "economic growth, social development and interest groups," economic and political weekly, December, 10, 2005.pp.5338.5346.

288) -Shaheen Mozaffar & Andreas Shedler, « the comparative study electoral governance,» International political science review, Vol.23, n°. 1 (2002), pp.5.27.

289) - Shaheen Mozaffar & James R. Scarrit, «The puzzle of African party systems, » Party Politics, Vol.11, N°.4, pp.399.421.

290) -Sidney Tarrow, "Neh summer seminar," APSA-CP, Vol.07, №.1, (Winter 1996) p.3.

291) ----------, "Struggling to reform: Social Movements and policy change during cycles of protest," Occasional Paper (Cornell University, Western Societies Program) №.15, (1983).pp.80.95.

292) -Steven Levitsky, Maria Victoria Murillo, "Argentina weathers the storm," Journal of democracy, vol.14.n.4 (October2003) pp.152.166.

293) -Steven Levitsky, " transformating labor – based parties in latin america:the Argentine Justicialista party in comparative perspective," Working paper , N°.288 (July2001).

294) Svampa Maristella, " difficultes et succes des mobilisations sociales , les declinatins de la politique, " Multitudes, N°.14 (Automne 2003) pp.145.153.

295) -Taras Kuzio, "Nationalising states or nation-building? a critical review of the theoretical literature and empirical evidence," Nations and Nationalism, 7 (2), 2001, pp.135.154.

296) -Thomas Carothers, "Democracy's Sobering State," Current history, (December2004).pp.412.416.

297) -Thompson R. William, "Regimes vulnerability and military coup," Comparative politics, Vol.7, №.4, (July1975) pp.460.480.

298) -Toni Negri, "The case of Argentina: recuperated factories and multitude," Variant, vol.2, n°.21 (Winter2004) p.11.

299) -Victor Armony, " populisme et neopopulisme en Argentine : de Juan Peron à Carlos Menem," Politique et Sociétés, vol.21, n.2 (2002) pp.51.77.

300) -William B. Quandt, « Algeria's uneasy peace, » Journal of democracy, vol.13, no.4 (October2002) pp.15.23.

301) -Yves Ekoué Amaizo, « la gouvernance de malaise en afrique, » Afrology, N°.2 (Octobre 2005) pp.2.8.

302) -Zald Mayer, McCarthy John," Resource Mobilization and social movement: A partical theory," American Journal of Sociology, №.82 (1977), pp.50.73.

الرسائل الجامعية:

303) الأمين شريط، خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة (مارس 1991).

304) Cora Fernandez Anderson, The emergence of new politics in Argentina –December 2001 and neighbourhood assemblies, Master thesis, University of notre dame, Indiana, June 2004

305) Ramzan Kiling, The place of social identity in Turkey's foreign policy options, A Master thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001.

الندوات الفكرية والوثائق الالكترونية:

باللغة العربية:

306)خالد نزار(مقابلة من تقديم سامي كليب)،"الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة ج.2،" قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 28-05-2004). www.aljazeera.net/nr/exeres/ (25- 06-2007).

307)رابح كبير (مقابلة من تقديم سامي كليب)، الجبهة الاسلامية للإنقاذ ج.1، قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 28-06-2008). www.aljazeera.net/nr/exeres (30-02-2008).

308)رياض الصيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة،" الحوار المتمدن ، العدد، 1862 (22/03/2007) www.rezgar.com/debat/show.art (06- 08- 2007)

309)محمد أبو رمان، ديناميات السيرورة الديموقراطية والمجتمع المدني، www. Islamtoday.net.net (03- 05- 2007).

310)محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمت الى: ندوة الديموقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.22-8-2005.

311)مدني مرزاق (مقابلة لهادي يحمد وعبد الرحمان أبو رومي)، "أمير جيش الانقاذ، قصة صعوده إلى الجبل ونزوله منه،"

www.islamonline.net، (تاريخ نشر المقابلة 23-05-2007)، تاريخ الدخول (20- 12- 2007).

312) عبد العزيز بوتفليقة، مقابلة مع أسبوعية الوسط اللندنية، (تاريخ المقابلة 29-12-1999)، ـــــ www.el-mouradia.dz/arabe/interviewara/el-wassat.htm تاريخ الدخول (15- 04-2007)

313) عبد الله جاب الله، (مقابلة من تقديم سامي كليب)، "حركة الاصلاح الوطني،" قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 05- 08-2005)، تاريخ الدخول(06-11- 2006).

314) علي جدي (مقابلة لمحمد مصدق يوسفي)، -12-26). www.fisweb.org، 2007)

315) عمار جفال،" المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي،" ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.10ـ 9-2005.

باللغات الاجنبية:

316) Evans Rebecca. "Changing Party Incentives, Changing Party Preferences: Human Rights Policy in Argentina and Chile" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Jan 05, 2006)PDF(.)http: //www.allacademic.com/meta/p68955_index.html (03-06-2008.

317) Berbeito A. and Goldberg L., “Social policy and economic regime in Argentina: crisis and retrenchment of social protection,” Paper prepared for the United Nations Research Institute for Social Development Projet (Geneva: UNRISD, December 2003).

318) Celia Szusterman, « Argentina , » Open Democracy 26 October 2005: www opendemocracy.net. (04-12-2007)

319) - David Altman, Democratic Challenges in the Contemporary World, Paper Prepared to be presented at the First Coordination Meeting of the Non-Governmental Process for the Community of Democracies Lisbon, January 19-21, 2004.

320) -David Altman & Rossana Castiglioni, Democratic quality and human development in Latin America 1972.2001, Paper presented at the analysis findings and remedies, April,11.13.2003, Santiago, Chile.

321) -Guillermo O'Donnell, Democratic theory and comparative politics, paper prepared to be presented at the seminars held at the university of north Carolina, Cornell university, Berlin's wissenschaf, the annual meeting of the American political science Association, Atlanta, August.1999.

322) Hichem Aboud, (Entretien réalisé par Vincent Bouba), www.agirpourlalgerie.com, (14-09-2008).

323) Kemalioglu Ozge. "Intra-party Competition and Clientelism: An Analysis of Public Sector Employment in Argentina" Paper presented at the annual meeting of the The Midwest Political Science Association, Palmer House Hilton, Chicago, Illinois, Apr 07, 2005 (PDF).
(www.allacademic.com/meta/p86998_index.html), 03-06-2008

324) Maria Trigona, “Argentine social movements : taking matters into their own hands-Piqueteros, asambleas populares and worker controlled factories,” (7 November 2002) www.americaspolicy.org.

325) Micozzi Juan. "Progressive Ambition, Constituency Serving and Legislative Performance in Argentina" Paper presented at the annual meeting of the MPSA Annual National Conference, Palmer House Hotel, Hilton, Chicago,
(www .allacademic.com/meta/p266256_index.html), 03-06-2008.

326) -Pierre Ostiguy,” Peronism and anti-Peronism, social cultural bases of political identity in Argentina,” Paper presented at the “LASA” meeting in Guadalajara, Mexico on 18 April 1997.

327) -Rapport officieux sur l’Algérie, Présenté par : International Women’s Human Law Clinic et Women Living Under Muslim Laws (Janvier 1999).

مواقع الإنترنت:

328) www.ari.org.ar.

329) www.wikipedia.org/wiki/Ricardo_Lopez_Murphy.

330) www.mcrp.gov.dz.

331) www.fisweb.org.

332) www.hmsalgeria.net.

333) www.elislah.net/ELCHIKH20%DJABELLAH.html

334) www.rnd-dz.com.

335) www.ffs-dz.com.

336) www.ptalgerie.com

337) www. fna.dz

الملحق رقم (01): قائمة رؤساء الأرجنتين منذ 1930.

الفترة الزمنية	الرئيس	الإنتماء	ملاحضات
أكتوبر 1928إلى سبتمبر 1930	Juan Hipolito Yrigoyen خوان هيبوليتو يريغوران	مدني	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
سبتمبر 1930إلى فيفري 1932	Jose F. Uriburu خوسيه أريبورو	(عسكري) جنرال	/
فيفري 1932 إلى فيفري 1938	Agustin Pedro Justo أغوستين بيدرو خوستو	/	/
فيفري 1938 إلى جوان 1942	Roberto Ortiz روبرتو أورتيز	/	/
أوت 1940 إلى جوان 1942	Ramon S. Castillo رامون كاستيلو	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
جوان 1942 إلى جوان 1943	Ramon S. Castillo رامون كاستيلو	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
جوان 1943 05 إلى 07 جوان 1943	Arturo Rawson أرتورو راوسن	(عسكري) جنرال	/
جوان 1943إلى مارس 1944	Pedro Pablo Ramirez بيدرو باولو راميراز	(عسكري) جنرال	/
مارس 1944 إلى جوان 1946	E.Julian Farrell جوليان فرال	(عسكري) جنرال	/
جوان 1946 إلى سبتمبر 1955	Juan Domingo Peron خوان دومنغو بيرون	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
سبتمبر 1955 21 إلى 23 سبتمبر 1955	José Domingo Molina خوسيه دومنغو مولينا	(عسكري) جنرال	/
سبتمبر 1955 إلى 13 نوفمبر 1955	Eduardo A.Lonardi إدواردو لونالدي	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
نوفمبر 1955 إلى 10 ماي 1958	Pedro Eugenio Aramburu بيدرو أجينيو أرامبورو	(عسكري) جنرال	/
ماي 1958 إلى	Arturo Frondizi	حزب الاتحاد	انتهت العهدة

مارس 1962	أرتورو فروندیزي	المدني الراديكالي UCR	بانقلاب عسكري
مارس 1962 إلى أكتوبر 1963	José Maria Guido خوسيه ماريا غيدو	/	/
أكتوبر 1963 إلى جوان 1966	Arturo Umberto Illia أرتورو أمبرتو إليا	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
جوان 1966 28 إلى 29 جوان 1966	<u>محلس عسكري مكون من</u> P.Angel Pistarini أنجل بستريني B.Varele Barnadou فاريل برنادو Alvarez Melendi ألفريز ميلوندي	(عسكري) جنرالات	/
جوان 1966 29 إلى جوان 1970	Juan Carlos Ongania خوان كارلوس أنغانيا	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
جوان 1970 08 إلى 18 جوان 1970	<u>حكم مجلسي</u> Pedro Gnavi بيدرو غنافي	(عسكري) جنرال	/
جوان 1970 18 إلى 22 22 مارس 1971	Roberto Levingston روبرتو لفنستون	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
مارس 1971 22 إلى ماي 1973	<u>حكم مجلسي</u> Alejandro lanusse ألخندو لانوس	(عسكري) جنرال	/
ماي 1973 إلى جويلية 1973	Héctore Càmpora هكتور كامبورا	/	/
جويلية 1973إلى أكتوبر 1973	Raul Lastiri راوول لاستيري	/	/
أكتوبر 1973 إلى جويلية 1974	J.Domingo Peron دومنغو بيرون	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة بوفاة طبيعية
جوان 1974 إلى مارس 1976	Isabel de Peron إيزابيل دي بيرون	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
مارس 1976 إلى مارس 1981	<u>حكم مجلسي</u> Jorge Rafael Videla جورج رافييل فيديلا	(عسكري) جنرال	/

مارس 1981 إلى ديسمبر 1981	Roberto Viola روبرتو فيولا	(عسكري) جنرال	/
ديسمبر 11 1981إلى 22 ديسمبر 1981	Carlos Lacoste كارلوس لاكوست	(عسكري) جنرال	انتهت العهدة بانقلاب عسكري
ديسمبر 1981 22 إلى جوان 1982	Leopoldo Galtieri ليوبولدو غالتيري	(عسكري) جنرال	/
جوان 1982 إلى جويلية 1982	Alfredo Saint Jean ألفريدو سان جين	(عسكري) جنرال	/
جويلية 1982 إلى ديسمبر 1983	Reynaldo Bignone رينالدو بينيون	(عسكري) جنرال	/
ديسمبر 1983 إلى جويلية 1989	Raul Alfonsin راوول ألفونسين	حزب الاتحاد المدني الراديكالي UCR	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
جويلية 1989 إلى ديسمبر 1999	Carlos Menem كارلوس منعم	حزب العدالة البيروني	لأول مرة في تاريخ الأرجنتين عهدتين متتاليتن
ديسمبر 1999 إلى 21 ديسمبر 2001	Fernando de la Rua فيرناندو دي لاروا	حزب الاتحاد المدني الراديكالي	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
ديسمبر 2001 21 إلى 23 ديسمبر 2001	Ramon Puerta رامون بيرتا	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
ديسمبر 2001 23 إلى 31ديسمبر 2001	Adolfo Rodriguez Saa أدولفو رودريغاز سا	حزب العدالة البيروني	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
ديسمبر 2001 31 إلى 02 جانفي 2002	Eduardo Camano إدواردو كمانو	/	انتهت العهدة باستقالة الرئيس
جانفي 2002 02 إلى 25 ماي 2003	Eduardo Duhalde إدواردو دوهالدي	حزب العدالة البيروني	حكم لفترة انتقالية
ماي 2003 إلى 25 10ديسمبر 2007	Nestor Kirchner نيستور كيرشنير	حزب جبهة النصر (FV)	/
ديسمبر 10 2007----------	Kristina Fernandez de Kirchner كريستينا فرناندیز دي كيرشنير	حزب جبهة النصر (FV)	/

الحزب	الدور الأول 1991	2002-1997	2007-2002	2012-2007
FIS	188 (44%)	/	/	/
FLN	16	64	199	136
RND	/	155	47	61
HMP(حمس)	/	69	38	52
النهضة	/	34	1	5
FFS	23	19	/	/
RCD	/	19	/	19
PT	/	4	21	26
الاصلاح	/	/	43	3
FNA	/	/	8	13
حزب التجديد الجزائري	/	/	1	4
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	/	/	/	7

الملحق رقم (02) نتائج الانتخابات التشريعية في مرحلة التعدد الحزبي في الجزائر.

الملحق رقم (03): مقارنة نتائج الأحزاب بين اقتراعين 2002/2007

انتخابات 2002	الأصوات	%	المقاعد	انتخابات 2007	الأصوات	%	المقاعد
جبهة التحرير	2.632705	35.52	199		1.315.686	22.98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	630.241	8.50	48		591.310	10.33	61
حركة مجتمع السلم	573.801	7.74	38		552.104	9.64	52
حزب العمال	355.405	4.80	21		291.312	5.09	26
حركة الإصلاح الوطني	746.884	10.08	43		144.880	2.53	3
الجبهة الوطنية الجزائرية	234.530	3.16	8		239.563	4.18	13
حزب التجديد الجزائري	162.308	2.19	1		103.328	1.80	4
حركة النهضة	265.495	3.58	1		194.067	3.39	5
القوائم الحرة	789.492	10.65	29		562.986	9.83	33

قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

الوثائق الرسمية:

1) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1963..
2) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976.
3) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1989.
4) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996.
5) مجلة الوسيط الأعداد 2-3-4، (2006-2007)،
6) República Argentina Constitución de 1994
7) Raul Alfonsin, « Mensaje presidencial a la hanarablea legislativa (la apertura del 107 periodo de sesiones ordinarias, 01 Mayo 1989).

الكتب:

باللغة العربية

8) إبراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990).
9) أحمد المستيري (محررا)، التجارب الديموقراطية في الوطن العربي (المغرب: دار الحداثة، 1990).
10) أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل (الجزائر: منشورات دحلب، 1991).
11) أحمد منيسي، التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي(القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
12) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).

13) أسامة غزالي حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، 1987).
14) إسماعيل قيرة، مستقبل الديموقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
15) أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985).
16) الأمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
17) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد، وشفيق حداد، وعبد الحسن سعد، ج.1(بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ط.2، 1977).
18) بيار أنار، الأيديولوجية والمنازعات والسلطة، ترجمة إحسان الحصيني (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1984).
19) ابن تيمية، الخلافة والملك (الأردن: مكتبة المنار، 1988).
20) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)
21) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
22) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 1980).
23) أبو جرة سلطاني، الجزائر الجديدة (الجزائر: زاعياش للطباعة والنشر، د. ت.ن).
24) ------، الصراع في الجزائر (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995).
25) جمال الدين حسين، الجزائر فوق بركان(القاهرة: د. د. ن، 1992).

26) جوران ثوربورن، أيديولوجية السلطة وسلطة الايدولوجيا، ترجمة الياس مرقص (لبنان:دار الوحدة، 1982) .
27) جون جاك شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيل إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، 1980).
28) حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن، النظم الإسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.1970،4).
29) حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ط.1977،5).
30) أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت: دار الكتب العلمية، 1973).
31) أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج.5 (بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ).
32) إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (بيروت: عالم الكتب، 1983)
33) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
34) رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديموقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب مجذوبة، محفوظ الجبوري (الأردن: دار البشير، 1996).
35) زلمي خليل زاد(محررا)، التقييم الاستراتيجي (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية الإماراتي، 1997).
36) سعيد حوى، الإسلام (الجزائر: دار الشهاب، ط.2، 1988).
37) سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري (مصر: دار الفكر العربي، 1988).
38) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (العراق: مديرية مطبعة الجامعة، 1986) .

39) صامويل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993).
40) عباس عمار، الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري (الجزائر: دار الخلدونية، 2006).
41) عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
42) عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، مقدمة بن خلدون (بيروت: دار الجيل، د.ت.ن).
43) عبد الفتاح شحاذة، الديموقراطية في النظرية العالمية الثالثة (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986).
44) عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)
45) على يوسف الشكري، النظم السياسية المقارنة (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع،2003).
46) عمر حلمي فهمي، الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني، دراسة مقارنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1980).
47) غبرييل ألموند وبنغهام باول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد علي عناني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت).
48) غسان سلامة (محررا)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
49) ----------(محررا)، ديموقراطية من دون ديموقراطيين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).
50) أبو الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق، عبد العزيز الوكيل (بيروت: دار الفكر، دون تاريخ).

51) فريد فون دير مهدن، السياسة في الدول النامية، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، 1986).
52) أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط.3، 1994).
53) فوزي بن الهاشمي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الاسلامية بالجزائر 1962-1988 (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1992)
54) لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة (الجزائر: دار الحكمة، 1990).
55) مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديموقراطي: منظورات أفريقية، ترجمة،محمد مجدي الجمال(القاهرة:مركز البحوث العربية،1988).
56) محمد أمين الزغبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.4، 1990).
57) محمد سبيلا، الايدولوجيا نحو نظرة تكاملية (بيروت:المركز الثقافي العربي، 1992).
58) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
59) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات(الجزائر: دار هومه، 2002).
60) محمد شيا، حليم اليازجي، أحمد خواجة، الحركات الجماهيرية في الوطن العربي (بيروت: مركز الإنماء العربي، 1991).
61) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987).
62) محمد عمارة، الإسلام وضرورة التغيير(الكويت: مجلة العربي، 1997).

63) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001)

64) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج.5 (منشورات دار مكتبة الحياة،1306هـ).

65) محمود الخالدي، البيعة في الفكر السياسي، طبعة خاصة (الجزائر: دار الشهاب، 1989).

66) مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية (الإسكندرية: دار الجامعة الحديثة للنشر، 2003).

67) منى جمعة البحر، حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005).

68) منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997).

69) مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).

70) مورتن كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة سامي عادل (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970).

71) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).

72) ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)

73)نصر عارف ، ابستملوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

74) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983).
75) --------، الوجيز في النظم السياسية (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999).
76) --------، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999).
77) نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).
78) ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
79) ناصف نصار، الفلسفة في معركة الأيديولوجية (بيروت: دار الطليعة، ط.2، 1986).
80) هيو روبرتس، الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل، دراسات استراتيجية، عدد 8 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،د.ت.ن).

باللغات الأجنبية:

81) Agnes Antoine, l'impense de la démocratie, Tocqueville la citoyennete et la religion (France: Fayard, 2003) .
82) Alain Lerouse, Retour a l'idiologie pour un humanisme de la personne (France : Presses universitaire de France, 1995).
83) Alaine Rouquie, The Military and the state in the Latin America (Berkeley: University of California press, 1987).

84) Alain Touraine, Qu est –ce que la démocratie ? (France: Fayard, 1996).

85) Ali A.Mazrui(editor), Islam, Democracy and the secularist state in the post-modern era (Washington: Centre for the study of Islam and democracy, Second annual conference, 2001).

86) Alison Brysk, Globalization and human rights (Berkeley: university of California press, 2002).

87) Anderson, L. (editor), Transition to Democracy (New York: Columbia University Press, 1999).

88) Andrew J. Pierre and William B. Quandt, The Algerian crisis: policy options for the west (Washington: Carnegie Endowment for international peace, 1996).

89) Anthony Giddens, Sociology, 2nd ed. (Cambridge: Polity Press, 1993).

90) Barbara Epstein, Political Protest and Cultural Revolution: Nonviolent Direct Action in the 1970s and 1980s (Berkeley: University of California Press, 1991).

91) Barbara Geddes, Politician's Dilemma: Building State Capacity in Latin America)Berkeley: University of California Press, 1994).

92) -Bertrand Badie, Les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam)France : ed.Fayard, 1996 (.

93) -Binder Leonard & other, Crisis and sequences in political development (Princeton: Princeton university press, 1971).

94) -Carl Schmitt, Parlementarisme et démocratie, Traduit de l'Allemand par, Jean Louis Schlegel (France : ed. de Seuil, 1988).

95) Charef Abes, Algérie : Autopsie d'un massacre (Paris : Edition de l'Aube, 1998).
96) Charmers Johnson, revolutionary change (London: Longman, 1983).
97) Cynthia J. Arnson, Argentina United States-Bilateral relations, An historical perspective and future challengers (Washington: Woodrow Wilson international center for scholars, 2003).
98) David L. Norton, Democracy and Moral development: A politics of virtue (Berkeley: University of California Press, 1991).
99) David Robertson, A Dictionary of modern politics, 2°ed (London: Europa Publication Limited, 1993).
100) David Rock, Authoritarian Argentina (Berkeley: University of California press, 1993).
101) Dorotheé Schmid (éditeur), Européens et Américains face aux crises du Moyen-Orient entre impuissance et réaction (Paris : L'Institut Français des relations internationales-IFRI-, 2006).
102) Emilio F. Mignone, Iglesia y dictadura: El papel de la iglesia a la luz de sus relaciones con el régimen militar. 3d ed. (Buenos Aires: Ediciones del Pensamiento Nacional, 1986).
103) Ernest Mandel, Power and Money: A Marxist Theory of Bureaucracy (London: Verso, 1992).
104) Forest Ven Morgeson3, Reconciling Democracy and bureaucracy: Towards a deliberative democratic model of bureaucratic accountability, 2°ed. (Pittsburge: University of Pittsburge, 2005).

105) Gene Burns, the Frontiers of Catholicism: The Politics of Ideology in a Liberal World (Berkeley: University of California Press, 1993).

106) George M. Fredrickson, the Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements (Berkeley: University of California Press,1997).

107) Gérard Soulier, Nos droit face a l état (France : édition du Seuil, 1981).

108) Ghassan Salamé, Démocraties sans démocrates, politique d'ouverture dans le monde Arabe et Islamique (France:Fayard, 1994).

109) Giuseppe Di Palma, To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions (Berkeley: University of California Press, 1990).

110) Graham Fuller, Algérie: L'intégrisme au pouvoir (Paris: Rand Banon, 1997).

111) Grethe B. Peterson (editor). The Tanner Lectures on Human Values, Vol. 25. (U.S.A.: University of Utah Press, 2006).

112) ---------- (editor), Tanner Lectures on Human Values, vol.21 (U.S.A.: University of Utah Press, 1999).

113) G. W. F. Hegel, Philosophy of right, Translated by, S.W. Dyde (Canada: Batoche Books, 2001, First Germen edition 1821).

114) Haggard & Kaufman, the political economy of democratic transitions (Princeton: Princeton university press, 1996)

115) Hans Haferkamp & Neil J. Smelser, Social Change and Modernity(Berkeley: University of California Press,1992).
116) Harry Eckstein, Regarding Politics: Essays on Political Theory, Stability, and Change (Berkeley: University of California Press, 1992).
117) Ian Shapiro & Casiano Hacker Cordon, Democracy Edges (United Kingdom: Cambridge university press, 1999).
118) Jaque Zylberberg et Claude Emeri (editors), La démocratie dans ses états, Argentine, Canada, France (Canada : Les presses de l'université Laval, Saint – Fay, 1993).
119) Jeans Jacques Lavenue, Algérie la démocratie interdite (Paris : Edition l'Harmattan, 1993).
120) Jean Leca, Jean Claude Vatin, Algérie politique: institutions et régime (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Science Politique, 1975).
121) Jean Louis Reiffers & Frédéric Blanc, Profil Pays : Algerie (Paris : Institut de la Méditerranée, 2006).
122) Jo Fisher, Mothers of the Disappeared (London and Boston: ZED and South End Press, 1989).
123) John Simpson & Jana Bennett, The disappeared and the mother of the plaza de Mayo :the story of the 11000 Argentinians who vanished (New york: St. Martin press:1985).
124) Julie Ballington & Azza Karam, women in parliament beyond nembers (Sweden: International IDEA, 2005).

125) Jürgen Habermas, Between facts and norms : A contribution to the discourse theory of low and democracy, translated by, William Reng (Cambridge, Massachusetts: Mit press,1996).

126) ----------, L'intégration républicaine, essais de théorie politique, traduit de l'Allmand par Rainer Rochlitz (Paris: Fayard, 1998, First original edition, 1996).

127) Jacques Barzun, Is democratic theory for export ?(New York: Carnegie council on ethics and international affairs,1986).

128) Jean Baechler, Démocraties (France : Calmann – Lévy, 1985).

129) Jean Guichard, Le Marxisme théorie et pratique de la révolution, 2 ed. (Lyon : Chronique Social de France, 1970).

130) Jean Leca & Madeleine Grawitz, Traite de science politique, Vol.3 (Paris : P.U.F, 1985).

131) Jean Mark Coicaud, Legitimacy and politics, a contribution to the study of political right and political responsibility, Translated and edited by, David Ames Curtis (United Kingdom: Cambridge University press, 2002) p.12.

132) Jeffrey Haydu, Between Craft and Class: Skilled Workers and Factory Politics in the United States and Britain, 1890-1922 (Berkeley: University of California Press, 1991)

133) Jeremy Bentham, An introduction to the principles of morals and legislation (Canada: Batoche Books, 2000).

134) J. L. Benoît, Alexis de Tocqueville Textes essentiels, Anthologie critique (France : ed. Pocket, 2000).

135) Johan Kaspar Bluntschli, The theory of the state, 6ed.(1875 1ed) (Canada: Batoche Books, 2000).

136) John Emerich Edward Dalberg-Acton-, Lectures on French revolution, edited by, John Neville Figgis, Reginald Vere Laurence (Canada: Batoche Books, 1999, First British edition 1910).

137) Khaled Nezzar, Mémoires du general Khaled Nezzar (Alger : Chiheb editions, 2001)

138) Larry Diamand (editor), Countries at the Grossroads (USA : Freedom House, 2007) .

139) Lipset, S., Political Man: The Social Bases of Politics, (Garden City, New York: Doubleday, 1960).

140) Lobato Mirta & Juan Suriano, La protesta Social en la Argentina (Buenos Aires : Fondo de cultura Economica, 2003).

141) Lucian Pye, Sidney Verba, and Heinz Eulau, Gabriel A. Almond 1911-2002, Biographical Memoirs, Vol. 87 (Washington: The National Academies Press, 2005).

142) Marcel Gauchet, La religion dans la démocratie, parcours de la laicité(France : Gallimard, 1998)

143) Marcel Prelot et George Lescuyer, Histoire des idées politique (Paris : ed. Dalloz, 1975).

144) Mark Baldassare, When Government fails (Berkeley: University of California, 1998).

145) Martin Ostwald, From Popular Sovereignty to the Sovereignty of Law: Law, Society, and Politics in Fifth-Century Athens(Berkeley: University of California Press, 1986).
146) M.Duverger, Les partis politiques (Paris: Armand colin, 1981)
147) Mehran Kamrava, politics and society in the third world 2° ed (New York: Routledge,1995).
148) Messaoud Boudjenoun, Algérie le grand gâchis (Alger: ed. Dar El Oumma, 2003)
149) Michael Johnston, political parties and democracy in theorecal and pratical perspectives political finance policy parties and democratic development (Washington: National democratic institute for international affairs, 2005)
150) Michal Oakeshott, On human conduct (London: Oxford university press, 1975).
151) Michel Henry, " Marx, une philosophe de la réalité" (France: ed.Gallimard, 1976).
152) Miloud Zaater, l'Algérie de la guerre à la guerre 1962-2003 (Paris : L'Harmattan, 2003).
153) Milton Himmelfarb and David Singer (Editors), American Jewish year book 1974.1975, Vol.75 (USA: The American Jewish Committee and The Jewish Publication Society of America, 1974).
154) ----------(editors), American Jewish year book, Vol.79 (New york: The American Jewish Committee, 1979).

155) Mohamed Benchicou, Bouteflika une imposture algérienne (Alger: Editions le Matin, 2003).
156) Mohammed Harbi, le FLN mirage et realité (Paris: edition J.A, 1980).
157) Mohamed Rida Ben Hammed, le pouvoir exécutive dans les pays du Maghreb, etude comparative (Tunis : Centre d'étude, de recherche et de publication, 1995).
158) Nicolas Shumway, the intervention of Argentina (Berkeley: University of California press, 1991).
159) Patrik Michel, Religion et democratie nouveaux enjeux, nouvelles approches (Paris : Albin Michel, 1997).
160) Philippe Braud, Sociologie Politique (Alger: Casbah éditions, 2004)
161) Prizel Ilya, national identity and foreign policy nationalism and leadership in Poland, Russia and Ukraine (New York: Cambridge university press, 1998).
162) Ramdan Redjala, l'opposition en Algérie depuis 1962, le PRS. CNDR. FFS, 2eme tome, 2eme ed. (Algérie: Edition Rahma, 1991).
163) Richard Rose (editor), Electoral participation: comparative analysis (USA: Sage publication, 1980).
164) Robert Dahl, l'avenir de l'opposition dans les democracies, tra. Luciani Maurice (Paris: s.e.d.e.i.s.1994).
165) ----------, De la democratie, tra. Monique Berry (Paris : Nouveaux Horizons, 1998).

166) Robert Michels, Political parties, a sociological study of oligarchical tendencies of modern democracy, translated by, Eden and Cedar Paul (Canada: Batoche Books, 2001, originally published in German in 1911).

167) Ronald Beiner, What's the Matter with Liberalism? (Berkeley: University of California Press, 1992).

168) Rouadjia Ahmed, les frères et la mosquée, enquête sur le mouvement islamiste en Algérie (Paris: Editions Karthala, 1990).

169) Rueschemeyer, D., Stephens, E. and Stephens, J., Capitalist Development and Democracy (Cambridge: Polity Press, 1992).

170) Stater Robert & Schutz Barry, Global transformation and the third world (London: Amamantine Press,1993).

171) Susan E.Waltz, human rights and reform, changing the face of north Africa (Berkeley: University of California press, 1995).

172) Temma-Kaplan, Taking Back the Streets: Women, Youth, and Direct Democracy (Berkeley: University of California Press, 2004)

173) T.R. Gurr, Whey men rebel (Princeton: Princeton university press, 1970).

174) William B. Quandt, Société et pouvoir en Algérie, traduit de l'anglais par, M'hamed Bensemmane, Mustapha Benabdelaziz, Abdessahal Benzenache (Alger: Casbah Editions, 1999).

175) Yahia Rahhal, Histoire de pouvoir: un général témoigne (Alger: Casbah Editions, 1997).

176) Yonah Alexander (editor), Combating terrorism: Strategies of ten countries (New Delhi: Manas Edition, 2003).

177) Yves Lacoste, Dictionnaire de géopolitique (Paris: Flammarion, 1995).

178) Zouhir mdhaffar, le pouvoir législatif au Maghreb (Paris: Bibliotheque de droit de sciences politiques et economiques, 1987)

الدوريات:

باللغة العربية:

179) إسماعيل لعبادي، "أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12 (خريف 2006) ص ص.88.78

180) أحمد مهابة، "أزمة الجزائر بين التدويل والوفاق الوطني،" السياسة الدولية، العدد 131 (جانفي 1998) ص ص.231.227.

181) أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة،" السياسة الدولية، العدد 137(جويلية 1999) ص ص.204.200.

182) أمال سليمان العبيدي، "الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية، " المستقبل العربي، العدد، 267 (ماي 2001) ص ص.154.141.

183) أنيس رحماني، "مخرج للأزمة أم قفز عليها ؟ قانون الأحزاب والإنتخابات،" قضايا دولية، عدد 374، السنة 8 (مارس 1997)، ص ص.21.12.

184) أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص ص.78.70.

185) بدر حسن شافعي، "الجزائر..ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة،" السياسة الدولية، العدد 148 (أفريل 2002) ص ص.105.102.

186) توفيق بوعشرين، "أزمة الديموقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي، فرضيات، تفسيرات،" وجهة نظر، العدد 14 (2002)، ص ص.25.19.

187) جمال الدين بوزغاية، "الجيش الوطني الشعبي وبناء الدولة الوطنية،" الجيش، العدد 469 (أوت 2002) ص ص.37.35.

188)جهاد عودة، "الخلافة السياسية في الجزائر بعد حكم بومدين،" السياسة الدولية، العدد 55 (جانفي 1979) ص ص.93.90.

189)جوزيف كيروز، "مقابلة مع سعيد سعدي،" الوطن العربي، العدد 1492 (أكتوبر 2005) ص ص. 37.36.

190)حيدر طه ،"الأداء السياسي للمعارضة السودانية،" السياسة الدولية،العدد،128، (أفريل 1997) ص ص.66-69.

191)خيري عبد الرزاق، "تطور الوضع السياسي في الجزائر،" مجلة العلوم السياسية، العدد 14 (جوان 1995)، ص. 209

192) رجب الباسل، "أبعاد استقالة الرئيس الأمين زروال،" السياسة الدولية العدد 135 (جانفي 1999) ص ص. 202.200.

193)رياض الصيداوي، "الانتخابات و الديموقراطية و العنف في الجزائر،" المستقبل العربي، العدد 245 (جويلية 1999) ص ص.42.25.

194)سوسن حسن، "الثورة والثورة المضادة في الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 51 (جانفي 1978) ص ص.201.196.

195)----------، "نزاع الحدود بين الشيلي والأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 56 (أبريل 1979) ص ص.171.168.

196)عبد العالي حامي الدين، "سؤال الانتقال الديموقراطي بالمغرب: المعوقات الدستورية للإنتقال،" وجهة نظر، العدد 23 (2004)، ص ص.21.13.

197)عبد المجيد جبار، "الرقابة الدستورية للقوانين العضوية، ورأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات،" الإدارة، السنة 10، العدد 2 (2000)، ص ص.55.45.

198)عز الدين شكري، "الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب،" السياسة الدولية، العدد 98 (أكتوبر 1989)،ص ص.153.157.

199)عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا،" السياسة الدولية، العدد 138(أكتوبر 1999) ص ص.56.80.

200)فهيمة شرف الدين،" الواقع العربي وعوائق التكوين المجتمع المدني،" المستقبل العربي، العدد 278 (أفريل 2002) ص ص.36.48.

201)مروى ممدوح صالح، "الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني،" السياسة الدولية، العدد 138 (أكتوبر 1999) ص ص.178.181.

202)محمد العماري، ندوة صحفية، الجيش "نشرية خاصة"، (02-07-2002).

203)محمد علي المداح، "الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديموقراطي،" السياسة الدولية، العدد 103 (جانفي 1991) ص..199203.

204)محمد المستيري، " في جدل الديني والسياسي،" رؤى، العدد،3/4 (سبتمبر 1999) ص ص.8.10.

205)----------، "مقدمات منهجية في فقه المعارضة،" رؤى ، العدد،10 (جانفي 2001) ص ص.17.19.

206)منير شفيق، "حول السلطة والتغيير،" رؤى، عدد 10، (جانفي 2001) ص ص. 4.5.

207)نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات الصراعات والمسارات،" السياسة الدولية، العدد 108 (أفريل 1992) ص ص.188.204.

208)نبية الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق،" السياسة الدولية، العدد 64 (أفريل 1981) ص ص. 24.37.

209)نزيـــرة الأفنـــدي، "البيرونيـــة وصـــراع البقـــاء علـــى المســـرح الأرجنتيني،" السياسـة الدوليـة، العـدد 42 (أكتـوبر 1975) ص ص. 158.154

210)---------- ، "الصراع بين العسكرية و البيرونية في الأرجنتين،" السياسة الدولية، العدد 25 (جويلية 1971)، ص ص.133.144.

باللغات الأجنبية:

211) Abdelkader Harichane, « Abdelhamid Mehri à la radio, L'arabisation nous a été imposée par De Gaulle,» ACTUALITÉ, (15 Novembre 2006), p. 4

212) Alain Rouquie, "Argentine les fausses sorties de l armée et l institutionnalisation du pouvoir," Problèmes d'Amérique Latine N.LIV (18.12.1979) pp.109.129.

213) Aldo Fernando Ponce, "Unemployment and Clientilism: The Piqueteros of Argentina," MPRA Paper, N°.23 (September 2006) pp.2.23.

214) Alejandro Isla, « Terror, memory and responsibility in Argentina, » Critique of Antropology, Vol.18, N.02(September 1998), pp.134.156.

215) Ali Haroun (Entretien avec Jean Paul Chagnollaud), « Il fallait arréter le processus éléctoral, » Confluences Méditérraée , N°.40 (Hiver 2001) , pp.213.238.

216) Amel Boubekeur, « Political islam in Algeria, »CEPS Working document (Centre for European policy studies) ,N°268 (May 2007) pp.1.12.

217) Amele Samie, « Manœuvres politiques présidentielles en Algérie sous l'œil de l'armée, qui veut tuer qui ?,» Maroc Hebdo International, N°.448 (19-25 Janvier 2001) p.24.

218) Amy Hawthorne, « Middle eastern democracy, is civil society the answer?, » Carnegie papers, №44 (March2004) pp.3.28.

219) Andrew F. Cooper and Bessma Momani, "Negotiating out of Argentina's financial crisis: segmenting the international creditors," New political economy, vol.10, N.3 (September 2005) pp.305.320.

220) Andrew Maravcsik, " Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics, " International Organization, "№.51, (April 1997) pp.513.553.

221) Benjamin Stora, «Huit clés pour comprendre,» Jeune Afrique, N°.1539 (22Juin-3 Juillet 1990), pp.10.16.

222) Bruce Maddy Weitzman, « Ethno-politics and globalization in North Africa; the Berber culture movement, " The Journal of North Africa Studies, vol.11, N°.1 (March 2006) pp.71.83.

223) Bumba Mukherjee, "politicl paries amd the size of government in multiparty legislatures, examining cross-coutry and panel data evidence," Comparative political studies, Vol.36,№.6 (August2003) pp.699.728.

224) Carlos Escude, "From captive to failed state Argentina under systemic populism, 1975.2006," The Fletcher forum of world affaires, vol.30, n.2, (Summer2006) pp.125.147.

225) Christian Welzel, Ronald Inglehart, Hans Dieter Klingemann, "Human Development as a general theory of social change : A multi- level and cross cultural perspective," Discussion paper FS 3, 01-201 Berlin, 2001. (36p).

226) Christian Welzel, Ronald Inglehart, "Human development and the explosion of democracy, Variations of regime change across 60 societies," Discussion paper FS 3, 01-202, Berlin, 2001.(32p).

227) Dag Anckar, Carsten Anckar, "Democracies without parties",Comparative political studies, Vol.33, №.4, (may2002) pp.225.247

228) David Harvey, "The geography of class power," Social Register 1998, Vol.35, pp. 47.55.

229) Dayton Maxwell, "averting violation throught conflict prevention," Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter 2002) pp.18.19.

230) Derek Merrill, « The case of Argentina : Recuperated factories and the multitude, » Variant, Vol.2, N°.21 (Winter 2004) pp.11.12.

231) Electoral Systems and Processes, Practice Note, United Nations Development Programme, UNDP (January 2004).(25p).

232) Enrique Groisman, «La reconstruction de l'état de droit en Argentine (1983-1989),» Problèmes d'Amérique Latine . N°. 95 (Avril1990) pp.23.32.

233) Fuchs Deiter, "Types and indices of democratic regimes," Discussion paper, FS 3. 01-203, Berlin, 2001.(28p).

234) Gabriel L. Negretto, « Government capacities and policy making by decree in Latin America, the case of Brazil and Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.37, N°5 (June 2004), pp.531.562.

235) Graham E. Fuller , « Islamists in the arab world : the dance around democracy, » Carengie papers Middle east series, N°. 49 (September2004).

236) Helmke Gretchen, « the logic Strategie defection : court executive relations in Argentina under dictatorship and dimocracy, » American Political Science Review, Vol.96, N°.2 (June 2002) pp.292.303.

237) H. M. Noah, "Democracie et transformation social en Afrique," IDARA, Vol. 9, №.2, (Mai 1999).pp.85.95

238) Henry W. Ehrman, "les groupes d intérêt et la bureaucraties dans les démocraties occidentales," Revue Française de science politique, 1961, Vol.11.№3.pp.541.568.

239) Hugh Roberts, « de la segmentarité a l'opacité : a propos de Gellner et Bourdieu et les approches theoriques à l'analyse du champ politique Algerien, » Crisis states Programme Working Paper, N°19 (Decembre2002), pp.1.25.

240) ----------, « Demilitarizing Algeria, » Carnegie Papers, N°.86 (May 2007) .

241) ----------, " under western eyes, violence and the struggle for political accountability in Algeria ," Middle east Report, Vol 28, N°. 1 (Spring 1998), pp.39.42.

242) Huntington, S., "How Countries Democratize," Political Science Quarterly, Vol. 106, No.4(1991/1992), PP. 579- 616.

243) Irene Jarry , « La corruption et l'implication des policiers , » Le Figaro , N°.16545 (24.10.1997) p.4.

244) Isaac Deutscher, "roots of bureaucracy," the socialist register, 1969, Vol.6.

245) Ivan Martin, « Algeria's political economy, an economic solution to the crisis, » The journal of north African studies, Vol.8, N°2 (Summer 2003), pp.34.74.

246) Janos Kornai,"What the change of system from socialism to capitalism, Does and does not mean," Journal of Economic perspectives, Vol.14, №1, (Winter2000), pp.27.42.

247) Jean Grugel and Maria Pia Reggirozzi, "the return of the state in Argentina," International Affairs, vol.83. n.1 (2007) pp.87.107.

248) Jehan Perera, "building legitimacy and trust," Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002) .pp.9.11.

249) John Merrington, "theory and practice in Gramsci's Marxism," Socialist Register, 1968, Vol.4, pp.145.176.

250) Juan Linz," The perils of presidentialism," Journal of democracy, Vol.1, №.1(Winter1990) p.p.51.70.

251) Karen L. Remmer, "Subnational electoral choice economic and referendum, Voting in Argentina 1983-1999, » Comparative political Studies, Vol.36, N°7, (September2003)pp.801.821

252) Katrina Burgess, Steven Levitsky," Explaining populist party adaptation in Latin America environmental and organizational

determinants of party change in Argentina, Mexico, Peru, and Venezuela," Comparative political studies, vol.36, N°.8, (October 2003), pp.881.911.

253) Kathrine J. Worboys, « The traumatic journey from dictatorship to democracy, peacekeeping operation and civil military relations in Argentina 1989.1999, » Armed Forces and Society, Vol.33, N°.2 5January 2007), pp.149-168.

254) Kay Lawson, "partis politique et groupes d'intérêt," pouvoir, №.79 (Novemre1996), pp.35.50.

255) Kenneth C. Shalden," Representation, participation and development: lessons from small industry in Latin America," Working paper, n.45 (June 2004).

256) Kenneth F. Greene, "opposition party strategy and spatial competition in dominent partyregimes," Comparative political studies, Vol.35, №.7(September 2002), pp.755.783.

257) Kurt Weyland, "swallowing the bitter pull, sources of popular support for neoliberal reform in Latin America," Comparative poltical Studies, vol.31, n°.25 (October 1998), pp.539.568.

258) Leonard P. Liggio Tom G. Palmer, "Freedom and the law," Harvard Journal of Law & Public Policy, Vol. 11,№ 3 (Summer 1988), pp.713.745.

259) Marcos Novaro, " Populisme, Reformes libérales et institutions démocratique en Argentine 1989.1999, " Politique et Sociétés, vol.21, n.2, (2002), pp.79.100.

260) Mark Tessler, Ronald Inglehart, and Mansoor Moaddel, "What do Iraqis want?" Journal of Democracy, Vol. 17, N°.1 (January 2006), pp.38.50.

261) Martha Farmelo & Alan Cibils, « Argentina president's first 100 days break from 30 year s of busines-as- usual, » IRC Americas Program Analysis (Interhemispheric Resource centre) September 2003, pp.2.6.

262) Michael Bruch, "Toward a theory of modern domination from the capital relation to the organization relation," Journal of political economy, Vol.29, №.3,(Fall1999)pp.33.52.

263) Michael Coppedge, "democracy and dimensions: comments on Munck and Verkuilen," Comparative political studies, Vol.35,№.1 (Febr2002).pp.35.39.

264) Miguel De luca, Mark P.Jones, Maria Ines Tula, « back rooms or ballot boxes ? condidate nomination in Argentina, » Comparative Political Studies, Vol.35, N°.4 (May 2002), pp.413.436.

265) Mohand Aziri, « vraie contestation ou tempete dans un verre d'eau ?, » El Watan, (21- 08- 2008).

266) M. Shamsul Haque, "Incongruity between bureaucracy and society in developing nation: A critique," Peace and change, Vol.22 (October 1997) pp.432.462.

267) Mohamed Brahimi, « le contrôle exercé par l'assemblé nationale, » revue Algerienne des sciences juridiques économique et politiques, N°.02 (Juin 1990), pp.365.368.

268) Mohammed el Ghali, « the cold embrace, U.S.A & Islamists in north Africa, » Arab Insight, Vol.01, N°.01, (World Security Institute, Spring 2007), pp.47.62.

269) -Nathan Yanai, «Why do political parties survive ? » Party Politics, Vol.5, N° 01, pp.5.17.

270) Patrice Mc Sherry, « strategic Alliance : Menem and the military security forces in Argentna, » Latin American Persrectives, Vol.24, N°. 6 (November 1997), pp.63.92.

271) -Philippe Faucher & Elliott Armijo, « Le role des institutions politiques dans les crises financieres de l'Argentine et du Brisil, » Revue Tiers Monde, N° 178, (Avril-Juin 2004) pp.388.389.

272) -P.K. Eisinger, « The Condition of protest behavior in American cities, » American Political Science Review, №.67, (1973), pp.13.20.

273) - Prudencio Garcia, « Argentine;le courage de Nestor Kirchner,» Courrier international, n°.670(4-10September2003) p.12.

274) -P.S.E, « Suiside d'un proche de Menem , » » Le Figaro , N°.16724 (22.051998) p.5.

275) Rachid Benyelles, « les evenement d'octobre 1988, » La Tribune (May .28.1996) p.11.13.

276) -Ralph Miliband, "Marx and the state," Social Register 1965, Vol.2.

277) -Rami G. Khouri, «Algeria's terrifying but unsurprising agony, » Middle East Review of International Affairs, vol.2, n.1 (March 1998) pp.52.53.

278) -Ricardo Sidicaro," Les transformation politiques en Argentine (1987-1989)," Problèmes d'Amérique Latine, N.95, (Avril1990) pp.3.21.

279) ----------,"Permanence et transformation du system des partis politiques en Argentine", Problèmes d'Amérique Latine, N°.68, (13 Mai1983), pp.17.68.

280) Richard Race, "Max Weber and the complicity of parliamentary democracy," Historical Social Research, Vol.28, №3,(2003), pp.213.225.

281) -Richard Wilson, "Challenging restorative justice," Human rights dialogue, series 2, №7, (Winter2002) .pp.15.17.

282) Riordan Roctt & Russel Grandall, « the global economic crisis, contagion and institution : new realities in Latin America and Asia, » International Political Science Review, Vol.20, N°.3 (1999), pp.271.283.

283) Roberta Cohen, « hard cases : internal displacement in Turkey, Burma and Algeria, » Forced Migration Review, N°.6 (December 1999) pp.25.28.

284) -Roberts Kenneth, "Neoliberalism and the transformation of populism in Latin America: Peruvian case," World Politics, vol.48, n.1, (1996) pp.82.116.

285) -Rosa Rossi, Stefania Panebianco," EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and Western Balkan countries," Jean Monnet Working Papers (JMWP) №.54, (October 2004).pp.2.25.

286) -Saïd Djaafer, "Algérie: ouverture ou statu quo ?," Policy Paper, №.10 (Décembre 2004) pp.2.20.

287) -Sekhar C.S.C., "economic growth, social development and interest groups," economic and political weekly, December, 10, 2005.pp.5338.5346.

288) -Shaheen Mozaffar & Andreas Shedler, « the comparative study electoral governance,» International political science review, Vol.23, n°. 1 (2002), pp.5.27.

289) - Shaheen Mozaffar & James R. Scarrit, «The puzzle of African party systems, » Party Politics, Vol.11, N°.4, pp.399.421.

290) -Sidney Tarrow, "Neh summer seminar," APSA-CP, Vol.07, №.1, (Winter 1996) p.3.

291) ----------, "Struggling to reform: Social Movements and policy change during cycles of protest," Occasional Paper (Cornell University, Western Societies Program) №.15, (1983).pp.80.95.

292) -Steven Levitsky, Maria Victoria Murillo, "Argentina weathers the storm," Journal of democracy, vol.14.n.4 (October2003) pp.152.166.

293) -Steven Levitsky, " transformating labor – based parties in latin america:the Argentine Justicialista party in comparative perspective," Working paper , N°.288 (July2001).

294) Svampa Maristella, " difficultes et succes des mobilisations sociales , les declinatins de la politique, " Multitudes, N°.14 (Automne 2003) pp.145.153.

295) -Taras Kuzio, "Nationalising states or nation-building? a critical review of the theoretical literature and empirical evidence," Nations and Nationalism, 7 (2), 2001, pp.135.154.

296) -Thomas Carothers, "Democracy's Sobering State," Current history, (December2004).pp.412.416.

297) -Thompson R. William, "Regimes vulnerability and military coup," Comparative politics, Vol.7, №.4, (July1975) pp.460.480.

298) -Toni Negri, "The case of Argentina: recuperated factories and multitude," Variant, vol.2, n°.21 (Winter2004) p.11.

299) -Victor Armony, " populisme et neopopulisme en Argentine : de Juan Peron à Carlos Menem," Politique et Sociétés, vol.21, n.2 (2002) pp.51.77.

300) -William B. Quandt, « Algeria's uneasy peace, » Journal of democracy, vol.13, no.4 (October2002) pp.15.23.

301) -Yves Ekoué Amaizo, « la gouvernance de malaise en afrique, » Afrology, N°.2 (Octobre 2005) pp.2.8.

302) -Zald Mayer, McCarthy John," Resource Mobilization and social movement: A partical theory," American Journal of Sociology, №.82 (1977), pp.50.73.

الرسائل الجامعية:

303) الأمين شريط، خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة (مارس 1991).

304) Cora Fernandez Anderson, The emergence of new politics in Argentina –December 2001 and neighbourhood assemblies, Master thesis, University of notre dame, Indiana, June 2004

305) Ramzan Kiling, The place of social identity in Turkey's foreign policy options, A Master thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001.

الندوات الفكرية والوثائق الالكترونية:

باللغة العربية:

306)خالد نزار (مقابلة من تقديم سامي كليب)،"الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة ج.2، " قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 28-05-2004). www.aljazeera.net/nr/exeres/ (25- 06-2007).

307)رابح كبير (مقابلة من تقديم سامي كليب)، الجبهة الاسلامية للإنقاذ ج.1، قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 28-06-2008). www.aljazeera.net/nr/exeres (30-02-2008).

308)رياض الصيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة،" الحوار المتمدن ، العدد، 1862 (22/03/2007) www.rezgar.com/debat/show.art (06- 08- 2007)

309)محمد أبو رمان، ديناميات السيرورة الديموقراطية والمجتمع المدني، www. Islamtoday.net.net (03- 05- 2007).

310)محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمت الى: ندوة الديموقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.22-8-2005.

311)مدني مرزاق (مقابلة لهادي يحمد وعبد الرحمان أبو رومي)، "أمير جيش الانقاذ، قصة صعوده إلى الجبل ونزوله منه،"

www.islamonline.net، (تاريخ نشر المقابلة 23-05-2007)، تاريخ الدخول (20- 12- 2007).

312) عبد العزيز بوتفليقة، مقابلة مع أسبوعية الوسط اللندنية، (تاريخ المقابلة 29-12-1999)، ـــــ www.el-mouradia.dz/arabe/interviewara/el-wassat.htm تاريخ الدخول (15- 04-2007)

313) عبد الله جاب الله، (مقابلة من تقديم سامي كليب)، "حركة الاصلاح الوطني،" قناة الجزيرة، برنامج زيارة خاصة (تاريخ الحلقة 05- 08-2005)، تاريخ الدخول(06-11- 2006).

314) علي جدي (مقابلة لمحمد مصدق يوسفي)، -12-26). www.fisweb.org، 2007)

315) عمار جفال،" المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي،" ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.10ـ 9-2005.

باللغات الاجنبية:

316) Evans Rebecca. "Changing Party Incentives, Changing Party Preferences: Human Rights Policy in Argentina and Chile" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Jan 05, 2006)PDF(.)http: //www.allacademic.com/meta/p68955_index.html (03-06-2008.

317) Berbeito A. and Goldberg L., “Social policy and economic regime in Argentina: crisis and retrenchment of social protection,” Paper prepared for the United Nations Research Institute for Social Development Projet (Geneva: UNRISD, December 2003).

318) Celia Szusterman, « Argentina , » Open Democracy 26 October 2005: www opendemocracy.net. (04-12-2007)

319) - David Altman, Democratic Challenges in the Contemporary World, Paper Prepared to be presented at the First Coordination Meeting of the Non-Governmental Process for the Community of Democracies Lisbon, January 19-21, 2004.

320) -David Altman & Rossana Castiglioni, Democratic quality and human development in Latin America 1972.2001, Paper presented at the analysis findings and remedies, April,11.13.2003, Santiago, Chile.

321) -Guillermo O'Donnell, Democratic theory and comparative politics, paper prepared to be presented at the seminars held at the university of north Carolina, Cornell university, Berlin's wissenschaf, the annual meeting of the American political science Association, Atlanta, August.1999.

322) Hichem Aboud, (Entretien réalisé par Vincent Bouba), www.agirpourlalgerie.com, (14-09-2008).

323) Kemalioglu Ozge. "Intra-party Competition and Clientelism: An Analysis of Public Sector Employment in Argentina" Paper presented at the annual meeting of the The Midwest Political Science Association, Palmer House Hilton, Chicago, Illinois, Apr 07, 2005 (PDF).
(www.allacademic.com/meta/p86998_index.html), 03-06-2008

324) Maria Trigona, “Argentine social movements : taking matters into their own hands-Piqueteros, asambleas populares and worker controlled factories,” (7 November 2002) www.americaspolicy.org.

325) Micozzi Juan. "Progressive Ambition, Constituency Serving and Legislative Performance in Argentina" Paper presented at the annual meeting of the MPSA Annual National Conference, Palmer House Hotel, Hilton, Chicago,
(www .allacademic.com/meta/p266256_index.html), 03-06-2008.

326) -Pierre Ostiguy,” Peronism and anti-Peronism, social cultural bases of political identity in Argentina,” Paper presented at the “LASA” meeting in Guadalajara, Mexico on 18 April 1997.

327) -Rapport officieux sur l’Algérie, Présenté par : International Women’s Human Law Clinic et Women Living Under Muslim Laws (Janvier 1999).

مواقع الإنترنت:

328) www.ari.org.ar.

329) www.wikipedia.org/wiki/Ricardo_Lopez_Murphy.

330) www.mcrp.gov.dz.

331) www.fisweb.org.

332) www.hmsalgeria.net.

333) www.elislah.net/ELCHIKH20%DJABELLAH.html

334) www.rnd-dz.com.

335) www.ffs-dz.com.

336) www.ptalgerie.com
337) www. fna.dz

الصفحة	الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم الجدول
149	رئيس الدولة في النظام الجزائري من 1962 إلى 2007	01
150	رئيس الحكومة من 1962 إلى 2007	02
150	وزير الدفاع من 1962 إلى 2007	03
151	أمين عام ومسؤول حزب جبهة التحرير الوطني من 1962 إلى 2007	04
185	الوزارات العشر الأكثر استقبالا للأسئلة الكتابية في الدورات التشريعية؛ (1997-2002، 2002-2007، خريف 2007).	05
186	طبيعة الأسئلة الشفهية والكتابية في المجلس الشعبي الوطني في الدورات التشريعية (1997-2002، 2002-2007، خريف 2007)	06
186	الأسئلة البرلمانية حسب التشكيلات السياسية	07
189	لجان التحقيق التي تم انشاؤها خلال الدورات التشريعية الثالثة، الرابعة والخامسة	08
191	النسبة المئوية لمقاعد الحزب الحاكم في الكونغرس الأرجنتيني	09
192	نسبة الفقر والبطالة في الأرجنتين بين 1990-2001	10
194	تطور عدد قضايا الخلاف بين المعارضة والحكومة	11
205	المرشحون لانتخابات الرئاسة الأرجنتينية 2003، والنسب المحصل عليها للدورة الأولى	12

فهرس الجداول

فـــــهرس المواضـــــبع

الموضـــــوعـــــات	الصفحة
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهومي المعارضة والتحول السياسي.	
.المبحث الأول: المعارضة السياسية	01
.المطلب الأول: ماهية المعارضة السياسية	01
.المطلب الثاني: أنواع المعارضة السياسية	17
.المبحث الثاني: التحول السياسي	37
.المطلب الأول: تعريف التحول السياسي	37
.المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي	45
المبحث الثالث: علاقة المعارضة بالتحول السياسي	57
المطلب الأول: علاقة نمط المعارضة بمسار التحول السياسي	57
المطلب الثاني: محددات الارتباط بين المعارضة والتحول السياسي	67
الفصل الثاني: تأثير المعارضة على عملية التحول السياسي في الجزائر والأرجنتين.	
.المبحث الأول: التركيبة السياسية وعوامل التحول السياسي في الدولتين	71
.المطلب الأول: التركيبة السياسية	71
.المطلب الثاني: عوامل التحول السياسي في النظامين	100
المبحث الثاني: اسهام المعارضة في عملية التحول السياسي.	112
.المطلب الأول: وظيفة المعارضة في عملية التعبئة السياسية	112
.المطلب الثاني: دور المعارضة في تغيير ميزان القوى	118
المبحث الثالث: علاقة المعارضة بمسار التحول السياسي في الجزائر والأرجنتين.	126
.المطلب الأول: أثر البنية التنظيمية للمعارضة على عملية التحول السياسي	126
.المطلب الثاني: علاقة المعارضة بالسلطة في عملية التحول السياسي	136
الفصل الثالث: انعكاس التحول السياسي على مكانة المعارضة في الجزائر والأرجنتين.	
.المبحث الأول: صيغ التوازنات الجديدة داخل النظامين	141
.المطلب الأول: الإطار القانوني للمعارضة بعد ا لتحول السياسي	141
.المطلب الثاني: المعارضة والنخبة العسكرية في مرحلة التعددية	149

المطلب الثالث: تطور حركية المعارضة في الجزائر والأرجنتين	161
المبحث الثاني: التكيف السياسي للمعارضة في مرحلة التعددية.	176
.المطلب الأول: الخطاب السياسي	176
المطلب الثاني: المشاركة السياسية	183
المبحث الثالث: المعارضة وبناء المؤسسات التعددية في الجزائر والأرجنتين.	195
.المطلب الأول: المعارضة والمؤسسة القضائية	195
.المطلب الثاني: المعارضة والمؤسسة التنفيذية	200
.المطلب الثالث: المعارضة والمؤسسة التمثيلية	211
الخاتمة	217
الملاحق	222
قائمة المراجع	227
فهرس الجداول	161
فهرس المواضيع	162